|  |  |
| --- | --- |
| **مؤتمر المندوبين المفوضين (PP-14) بوسان، 20 أكتوبر - 7 نوفمبر 2014** |  |
|  |  |
|  |  |
| الجلسة العامة | **الإضافة 1 للوثيقة 34(Rev.1)-A** |
|  | **2 أكتوبر 2014** |
|  | **الأصل: بالإنكليزية** |
|  | |
| إدارات لجنة البلدان الأمريكية للاتصالات (CITEL) | |
| مقترحات من البلدان الأمريكية بشأن أعمال المؤتمر | |

| **IAP** | **العنوان** |
| --- | --- |
| IAP-1 | مقترح لتعديل القرار 152 "تحسين الإدارة والمتابعة فيما يتعلق بمساهمة أعضاء القطاعات والمنتسبين في تحمل نفقات الاتحاد" |
| IAP-2 | مقترح لتعديل القرار 169 "السماح للهيئات الأكاديمية والجامعات ومؤسسات البحوث المرتبطة بها بالمشاركة في أعمال قطاعات الاتحاد الثلاثة" |
| [IAP-3](file:///C:\Users\riz\Desktop\034REV1ADD01A_CLEAN.docx#IAP_3) | مقترح لتعديل القرار 179 "دور الاتحاد الدولي للاتصالات في حماية الأطفال على الخط" |
| IAP-4 | مشروع قرار جديد "صون وتعزيز تعدد اللغات على الإنترنت من أجل مجتمع للمعلومات شامل وجامع" |
| IAP-5 | مقترح لتعديل القرار 162 "اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة" |
| IAP-6 | مشروع قرار جديد "التتبع العالمي للرحلات الجوية" |
| IAP-7 | مشروع قرار جديد "حماية مستعملي/مستهلكي خدمات الاتصالات" |
| IAP-8 | مقترح لتعديل القرار 70 "تعميم مبدأ المساواة بين الجنسين في الاتحاد وترويج المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات" |
| IAP-9 | مقترح لتعديل القرار 175 "نفاذ الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما في ذلك الإعاقة المتصلة بالعمر" |
| IAP-10 | مقترح لتعديل المقرر 5 "إيرادات الات‍حاد ونفقاته للفترة 2015-2012" |
| IAP-11 | مقترح لتعديل الملحق 2 بالمقرر 5 "تدابير من أجل ت‍خفيض الإنفاق" |
| IAP-12 | مقترح لتعديل القرار 135 "دور الاتحاد الدولي للاتصالات في تنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتقديم المساعدة التقنية والمشورة للبلدان النامية وتنفيذ المشاريع الوطنية والإقليمية والأقاليمية ذات الصلة" |
| IAP-13 | مشروع قرار جديد "استراتيجية تنسيق الجهود بين قطاعات الاتحاد الثلاثة" |
| IAP-14 | مقترح لتعديل القرار 123 "سد الفجوة التقييسية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة" |
| IAP-15 | مقترح لتعديل القرار 166 "عدد نواب رؤساء الأفرقة الاستشارية للقطاعات ولجان الدراسات والأفرقة الأخرى التابعة للقطاعات" |
| IAP-16 | مقترح لتعديل القرار 71 "ال‍خطة الاستراتيجية للات‍حاد للفترة 2019-2016" |
| IAP-17 | مقترح لتعديل القرار 72 "التنسيق بين ال‍خطط الاستراتيجية وال‍مالية والتشغيلية في الات‍حاد" |
| IAP-18 | مقترح لتعديل القرار 151 "تنفيذ الإدارة على أساس النتائج في الات‍حاد الدولي للاتصالات" |
| IAP-19 | استقرار الصكوك الأساسية للاتحاد |
| IAP-20 | مقترح بشأن مهام نائب الأمين العام ووظائفه |
| IAP-21 | مقترح لتعديل القرار 102 "دور الاتحاد الدولي للاتصالات فيما يتعلق بقضايا السياسة العامة الدولية المتصلة بالإنترنت وبإدارة موارد الإنترنت، بما في ذلك إدارة أسماء الميادين والعناوين" |
| IAP-22 | دور الاتحاد الدولي للاتصالات فيما يتعلق بقضايا السياسة العامة الدولية المتصلة بالإنترنت وبإدارة موارد الإنترنت، بما في ذلك دارة أسماء الميادين والعناوين |
| IAP-23 | مقترح لتعديل القرار 146 "استعراض لوائح الاتصالات الدولية" |
| IAP-24 | مشروع قرار جديد "ترويج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للشباب" |
| IAP-25 | تعديل على القرار 30 "تدابير خاصة لصالح أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية" |
| IAP-26 | مقترح لتعديل المقرر 12 "النفاذ الإلكتروني المجاني إلى منشورات الاتحاد" |
| IAP-27 | مقترح لتعديل القرار 140 "دور الاتحاد في تنفيذ نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات" |
| IAP-28 | مقترح لتعديل القرار 154 "استعمال اللغات الرسمية الست في الاتحاد على قدم المساواة" |
| IAP-29 | إلغاء القرار 163 "تشكيل فريق عمل تابع للمجلس ومعني بدستور مستقر للاتحاد الدولي للاتصالات" |
| IAP-30 | مقترح لتعديل القرار 136 "استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عمليات الرصد والإدارة الخاصة بحالات الطوارئ والكوارث وذلك من خلال الإنذار المبكر والوقاية والتخفيف من آثارها والإغاثة" |
| IAP-31 | مشروع قرار جديد "مساعدة الدول الأعضاء في مكافحة سرقة الأجهزة المتنقلة ودراسة البدائل الإلكترونية للحد من استعمال الأجهزة المفقودة أو المسروقة والاتجار فيها" |
| IAP-32 | مشروع قرار جديد "المبادئ التوجيهية الاختيارية وأفضل الممارسات لتصميم نقاط تبادل الإنترنت (IXP) وتركيبها وتشغيلها" |
| IAP-33 | مقترح لتعديل القرار 25 "تقوية الحضور الإقليمي" |
| IAP-34 | مقترح لتعديل القرار 167 "تعزيز قدرات الاتحاد الدولي للاتصالات فيما يتعلق بالاجتماعات الإلكترونية والوسائل اللازمة لإحراز التقدم في أعمال الاتحاد" |
| IAP-35 | مقترح بمشروع قرار جديد "مكافحة معدات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الزائفة وغير المرخصة" |
| IAP-36 | مقترح لتعديل القرار 177 "المطابقة وقابلية التشغيل البيني" |
| IAP-37 | مقترح لتعديل القرار 144 "توفير نموذج للاتفاقات المبرمة مع البلدان المضيفة قبل عقد مؤتمرات الاتحاد وجمعياته خارج جنيف" |
| IAP-38 | مقترح لتعديل القرار 139 "استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل سد الفجوة الرقمية وبناء مجتمع معلومات شامل للجميع" |
| IAP-39 | مقترح لتعديل القرار 131 "الرقم القياسي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومؤشرات التوصيلية المجتمعية" |
| IAP-40 | مقترحات بعدم تغيير التعاريف الواردة في الدستور والاتفاقية |
| IAP-41 | مقترحات بعدم تغيير التعاريف الواردة في الدستور والاتفاقية: تعريف بعض المصطلحات المستعملة في هذه الاتفاقية وفي اللوائح الإدارية للاتحاد الدولي للاتصالات |
| IAP-42 | مشروع قرار جديد "التوصيلية بشبكات النطاق العريض المتنقل" |
| IAP-43 | مقترح لتعديل القرار 157 "تعزيز وظيفة تنفيذ المشاريع في الاتحاد الدولي للاتصالات" |
| IAP-44 | مشروع قرار جديد "استعراض ال‍منهجيات ال‍حالية وبلورة رؤية مستقبلية بشأن مشاركة أعضاء القطاعات وال‍منتسبين والهيئات الأكادي‍مية في أنشطة الات‍حاد الدولي للاتصالات" |

# IAP-1: مقترح لتعديل القرار 152 "تحسين الإدارة والمتابعة فيما يتعلق بمساهمة أعضاء القطاعات والمنتسبين في تحمل نفقات الاتحاد"

مقدمة

يقضي القرار 152 (المراجَع في غوادالاخارا، 2010) بتكليف الأمين العام بأن يرفع بالتشاور مع مديري القطاعات تقريراً إلى المجلس عن إدارة ومتابعة مساهمة أعضاء القطاعات والمنتسبين في تحمل نفقات الاتحاد، مع تسليط الضوء على كل ما قد يقوم من صعوبات واقتراح المزيد من التحسينات.

وقد أفاد الأمين العام المجلس في دورته لعام 2011 (الوثيقة C11/21) بأن التنفيذ الأولي للقرار 152 (أنطاليا، 2006) حقق تحسيناً كبيراً في المتابعة والإشراف فيما يخص المساهمات السنوية لأعضاء القطاعات والمنتسبين. بيد أن النتائج أظهرت أن التنفيذ الحرفي للقرار 152 أدى على نحو منتظم إلى استبعاد عدد من أعضاء القطاعات والمنتسبين في الاتحاد. وإزاء هذا الاتجاه، قررت إدارة الاتحاد، بصورة مؤقتة اعتباراً من يناير 2011، عدم الاستبعاد التلقائي لأعضاء القطاعات والمنتسبين بسبب عدم دفع الرسوم أو عند قيام مصاعب من جراء الاستحواذ عندما يكون أحد الأطراف من بين المتأخرين في الدفع. فبدلاً من استبعاد الكيانات المعنية كان يجري الاتصال بها وتشجيعها على الاستمرار في المشاركة ودفع الرسوم المستحقة عليها. فتَفاوُضُ الشركات مع الدائنين لتسوية الديون المستحقة ممارسةٌ شائعة في القطاع الخاص لكن أمانة الاتحاد لم تبدِ المرونة اللازمة لوضع مثل هذه الترتيبات وكانت بالتالي تضيع فرصة استعادة بعض الديون السابقة المستحقة.

وأفاد الأمين العام المجلس في دورته لعام 2011 (الفقرة 1.3 من الوثيقة C11/21) بأنه لا مُشاحّة في أن القرار 152 آتى نتائج إيجابية فيما يتعلق بإدارة ومتابعة مساهمات أعضاء القطاعات والمنتسبين في تحمُّل نفقات الاتحاد، لكن من الواضح أيضاً أن تطبيقه الصارم قد يكون أدى إلى بعض الصعوبات ولا سيما من حيث المرونة في استرداد المتأخرات وتعزيز عضوية الاتحاد ووضعه المالي. وفي هذا الصدد، طُلب إلى المجلس في دورته لعام 2011 منح الأمين العام إمكانية التحلي بالمرونة، بالتعاون مع الإدارات المعنية، فيما يتعلق بتطبيق القرار 152 (المراجَع في غوادالاخارا، 2010)، ولا سيما فيما يخص التقيد بالآجال المتصلة بتعليق وإلغاء العضوية في القطاعات وصفة المنتسب. وقد لبى المجلس في دورته لعام 2011 هذا الطلب على أساس تجريب‍ي لمدة سنة واحدة وظل في كل من دوراته اللاحقة يمنح الأمين العام بناءً على تقاريره وطلباته الجديدة إمكانية التحلي بالمرونة المطلوبة لفترة سنة إضافية.

MOD IAP/34A1/1

القـرار 152 (المراجع في بوسان، 2014)

تحسين الإدارة والمتابعة فيما يتعلق بمساهمة أعضاء القطاعات   
والمنتسبين في تحمل نفقات الاتحاد

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

إذ يضع في اعتباره

*أ )* تقرير الأمين العام المرفوع إلى المجلس الوارد في الوثيقة C11/21، الذي يشير إلى تحسين في الأوضاع بفضل تنفيذ القرار 152 (غوادالاخارا، 2010) ويطلب في نفس الوقت أيضاً إمكانية التحلي بالمرونة عند تناول التقيد بالآجال الصارمة المحددة في الفقرة 6 من قسم *"يقرر"* من هذا القرار؛

*ب)* أن المجلس وافق في دورته لعام 2011، كما ورد في الفقرة 7.4 من الوثيقة C11/120، على منح الأمين العام إمكانية التحلي بالمرونة لمدة عام واحد فيما يتعلق بتنفيذ هذا القرار على أن يرفع الأمين العام تقريراً إليه في دورته لعام 2012 بالتقدم المحرز، وأنه مدّد في كل من دوراته اللاحقة لسنة إضافية منحه هذه الإمكانية،

وإذ يضع في اعتباره كذلك

التقارير التي قدمها الأمين العام بناءً على ذلك إلى المجلس في دورته لعام 2012 في الوثيقة C12/10 وفي دورته لعام 2013 في الوثيقة C13/14 وفي دورته لعام 2014 في الوثيقة C14/14،

وإذ يحيط علماً

بأحكام المادة 33 من اتفاقية الاتحاد بشأن التزامات الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات والكيانات الأخرى فيما يخص تحمل نفقات الاتحاد والآثار المالية المترتبة على نقض المشاركة،

وإذ يحيط علماً كذلك

بالتعديلات التي أدخلت على الرقم 240 من الاتفاقية لكي يسري مفعول نقض المشاركة في نهاية فترة ستة أشهر بعد التاريخ الذي يتلقى فيه الأمين العام تبليغاً بالنقض المذكور،

وإذ يدرك

*أ )* سرعة حركة الأسواق والواقع المالي الذي تواجهه كيانات القطاع الخاص؛

*ب)* ضرورة الحفاظ على أعضاء القطاعات والمنتسبين واجتذاب المزيد منهم، نظراً لما يقدمونه من مساهمات ثمينة في أعمال الاتحاد؛

*ج)* الحاجة إلى ضمان تحسين المتابعة والإشراف على المسائل المالية المتعلقة بأعضاء القطاعات والمنتسبين من جانب الاتحاد والدول الأعضاء، وذلك من أجل ضمان المزيد من الاستقرار في مالية الاتحاد؛

*د )* أن قواعد وإجراءات الإشراف على المسائل المالية المتعلقة بأعضاء القطاعات والمنتسبين ينبغي تعديلها لكي تكون مرنة وفعالة، وبالتالي قابلة للتنفيذ بشكل تام،

وإذ يدرك كذلك

أنه نتج عن منح الأمين العام إمكانية التحلي بالمرونة في تطبيق القرار 152 (غوادالاخارا، 2010)، لاسترداد المتأخرات والتفاوض حول شروط الدفع والأحكام والشروط الخاصة في حالات الحيازة، تحسن في معدل التحصيل وانخفاض كبير في مديونية أعضاء القطاعات والمنتسبين،

يقـرر

1 أن تُعالج التغييرات البسيطة في أسماء وعناوين أعضاء القطاعات أو المنتسبين إدارياً دون مقابل؛

2 عدم تطبيق الرقم 240 من الاتفاقية في حالة الاندماج بين أعضاء القطاعات أو المنتسبين من نفس القطاع المبلغ عنه حسب الأصول إلى الأمين العام، وبالتالي لا يترتب إلزام عضو القطاع أو المنتسب نتيجة الاندماج بسداد أكثر من مساهمة واحدة عن مشاركته في أعمال القطاع المعني؛

3 أن يقوم كل عضو قطاع أو منتسب جديد بدفع مساهمة مقدماً عن سنة انضمامه أو قبول عضويته، تحسب اعتباراً من أول يوم من شهر انضمامه أو قبوله، حسب الحالة؛

4 أن تعد فواتير المساهمات السنوية لأعضاء القطاعات أو المنتسبين الحاليين مقدماً وفي موعد أقصاه 15 سبتمبر من كل عام؛

5 أن تكون المساهمات السنوية لأعضاء القطاعات أو المنتسبين الحاليين مستحقة الدفع اعتباراً من 31 مارس من كل عام؛

6 أنه في حالة التأخر عن الدفع، ينبغي تعليق المشاركة في أعمال الاتحاد في حالة عضو القطاع أو المنتسب، بعد ستة أشهر (180 يوماً) من تاريخ استحقاق المساهمة السنوية، وإذا لم يكن ثمة جدول للسداد جرى التفاوض بشأنه والموافقة عليه، فينبغي استبعاد عضو القطاع أو المنتسب بسبب عدم الدفع بعد ثلاثة أشهر (90 يوماً) من تاريخ استلام التبليغ بتعليق المشاركة؛

7 أنه، بغية الحفاظ على الأعضاء واسترداد الديون المستحقة سابقاً، يجوز منح الأمين العام إمكانية التحلي بالمرونة في تطبيق الفقرة 6 من قسم *"يقرر"* من هذا القرار والتفاوض على خطط لإعادة تحديد مواعيد السداد مع أعضاء القطاعات والمنتسبين؛

8 أنه يجوز إعادة قبول أعضاء القطاعات والمنتسبين في الاتحاد بموجب الشروط العادية وبعد دفع مساهمات العضوية؛

9 أن تبلّغ فوراً الدولة العضو التي صدّقت على عضو القطاع أو المنتسب بأي صعوبات قد تنشأ (مثل عدم الدفع أو إعادة البريد نظراً لعدم توفر معلومات بشأن العنوان الجديد)،

يكلف الأمين العام

بأن يقوم، بالتشاور مع مديري القطاعات، برفع تقرير إلى المجلس يُعلمه بتنفيذ هذا القرار، مسلطاً الضوء على أي صعوبات قد تنشأ واقتراح المزيد من التحسينات، حسب الاقتضاء،

*يكلف المجلس*

باتخاذ التدابير الملائمة لتسهيل تنفيذ هذا القرار،

*يدعو الدول الأعضاء*

إلى المشاركة بفعالية حسب الاقتضاء في متابعة المسائل المالية المتصلة بأعضاء القطاعات والمنتسبين والإشراف على هذه المسائل.

الأسباب: استناداً إلى النتائج الإيجابية المتحققة في الفترات التجريبية المذكورة أعلاه وبغية الحفاظ على الأعضاء واسترداد الديون السابقة، يقترح منح المرونة للأمين العام في تطبيق المهل الزمنية الحرفية الواردة في الفقرة 6 من *يقرر* بالقرار 152، فيما يتعلق بتعليق أو إلغاء عضوية أعضاء القطاعات والمنتسبين.

\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*

# IAP-2: مقترح لتعديل القرار 169 "السماح للهيئات الأكاديمية والجامعات ومؤسسات البحوث المرتبطة بها بالمشاركة في أعمال قطاعات الاتحاد الثلاثة"

مبررات المقترح:

تقدم لجنة الاتصالات للبلدان الأمريكية إلى مؤتمر المندوبين المفوضين تعديلات للقرار 169 الذي اعتمده مؤتمر المندوبين المفوضين الذي عقد في غوادالاخارا في عام 2010، لكي ينظر فيها.

إن لجنة الاتصالات للبلدان الأمريكية تدعم مبادرة توثيق علاقة الهيئات الأكاديمية بالاتحاد الدولي للاتصالات. وإننا لعلى يقين من أن ذلك سيأتي بالفائدة لا للاتحاد فحسب، من خلال إشراك أطراف فاعلة جديدة في العمل الذي يضطلع به، بل أيضاً للدول الأعضاء، ولا سيّما البلدان النامية، من خلال تمكينها من زيادة مدى مشاركتها في أنشطة الاتحاد بينما يدرَّب العاملون المتخصصون في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وذلك ما يجعلنا نؤيد المضي قدماً في هذه المبادرة، ونأمل أن يُتوصل إلى تحقيق المشاركة على قدم المساواة في ثلاثة قطاعات الاتحاد، لكي يُنهض بمشاركة البلدان النامية في قطاع تقييس الاتصالات وفي قطاع الاتصالات الراديوية أيضاً.

MOD IAP/34A1/2

القـرار 169 (المراجَع في بوسان، 2014)

السماح للهيئات الأكاديمية والجامعات ومؤسسات البحوث المرتبطة بها  
بالمشاركة في أعمال الاتحاد

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

إذ يذكّر

بالقرار 71 (جوهانسبرغ، 2008) للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات،

وإذ يضع في اعتباره

*أ )* أن مشاركة الهيئات الأكاديمية والجامعات ومؤسسات البحوث المرتبطة بها في أعمال الاتحاد ستعود بالفائدة على أعمال قطاعاته الثلاثة خاصةً وأن هذه الهيئات تعالج البحوث والدراسات والمتابعة والتطورات التكنولوجية الحديثة في مجال اختصاص الاتحاد مع أفق ونظرة مستقبلية تسمح بمعالجة التكنولوجيات الحديثة وتطبيقاتها في وقت مبكر؛

*ب)* أن هذه الكيانات ستسهم أيضاً في التمكين من أنشطة أكاديمية الاتحاد ونشرها في الدوائر الأكاديمية ذات العلاقة بالاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع أنحاء العالم؛

*ﺝ)* أن المساهمة العلمية من هذه الهيئات تفوق بكثير مستوى المساهمة المالية المقترحة لتشجيعها على هذه المشاركة،

وإذ يلاحظ

أنه شرِع عملاً بالقرار 158 (المراجع في غوادالاخارا، 2010) في تحليل شامل للمنهجيات الحالية الخاصة بمشاركة أعضاء القطاعات والمنتسبين والهيئات الأكاديمية في الاتحاد،

يقـرر

1 السماح لهذه الهيئات الأكاديمية والجامعات ومؤسسات البحوث المرتبطة بها والمهتمة بتطوير الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالمشاركة في أعمال الاتحاد بموجب أحكام هذا القرار دون الحاجة إلى أي تعديلات في المادتين 2 و3 من دستور الاتحاد، وذلك لفترة تجريبية تمتد حتى مؤتمر المندوبين المفوضين القادم؛

2 أن تحدد قيمة المساهمة المالية لهذه المشاركة بمقدار جزء من ستة عشر جزءاً من قيمة وحدة مساهمة أعضاء القطاعات بالنسبة للمنظمات من البلدان المتقدمة وبمقدار جزء من اثنين وثلاثين جزءاً من قيمة وحدة مساهمة أعضاء القطاعات بالنسبة للمنظمات من البلدان النامية[[1]](#footnote-1)1؛

3 أن يشترط، في قبول طلبات المشاركة هذه، تأييد الدول الأعضاء في الاتحاد التي تتبع لها هذه الهيئات، وألا يكون ذلك بديلاً لهذه الهيئات عن عضوية قائمة في الاتحاد كعضو قطاع أو منتسب؛

4 أن مقدار المساهمة المذكورة في الفقرة 2 يمكّن الهيئات الأكاديمية والجامعات والمؤسسات المنتسبة من المشاركة في أعمال القطاعات الثلاثة على قدم المساواة،

يكلف المجلس

1 بإضافة أي شروط إضافية أو أي إجراءات تفصيلية إلى هذا القرار إذا ارتأى ذلك؛

2 برفع تقرير عن هذه المشاركة إلى مؤتمر المندوبين المفوضين القادم على أساس تقييم لهذه المشاركة تجريه الأفرقة الاستشارية للقطاعات الثلاثة، ليتخذ المؤتمر قراراً نهائياً بشأن هذه المشاركة؛

3 بألا يكون لهذه "الهيئات الأكاديمية" دور في صنع القرارات، بما في ذلك اعتماد القرارات أو التوصيات، بغض النظر عن إجراء الموافقة المتبع؛

4 بأن تكون عملية تقديم طلبات انضمام الهيئات الأكاديمية والموافقة عليها، بخلاف تلك المذكورة في الفقرات 1 و2 و3 و4 من "*يقـرر*" أعلاه، مماثلة لتلك الخاصة بالمنتسبين؛

5 بتنفيذ هذا القرار وتحديد الرسم السنوي استناداً إلى المبلغ المقترح بمقدار جزء من ستة عشر جزءاً من قيمة وحدة مساهمة أعضاء القطاعات بالنسبة للمنظمات من البلدان المتقدمة وبمقدار جزء من اثنين وثلاثين جزءاً من قيمة وحدة مساهمة أعضاء القطاعات بالنسبة للمنظمات من البلدان النامية؛

6 بتقييم المساهمات المالية وشروط القبول على أساس مستمر، وتقديم تقرير إلى مؤتمر المندوبين المفوضين القادم،

يكلف كذلك الاتحاد وجمعية الاتصالات الراديوية والجمعية العالمية لتقييس الاتصالات والمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات

بتكليف الأفرقة الاستشارية التابعة لقطاعاتها بدراسة ما إن كانت هناك حاجة إلى أي تدابير و/أو ترتيبات إضافية لتيسير تلك المشاركة لم يغطها القرار 1 أو التوصيات ذات الصلة الصادرة عن الجمعيتين المذكورتين أعلاه والمؤتمر المذكور أعلاه، وباعتماد تلك الإجراءات، إذا رأت أنها ضرورية أو مطلوبة، وإبلاغ النتائج إلى المجلس من خلال المديرين،

يكلف الأمين العام ومديري المكاتب الثلاثة

باتخاذ الإجراءات الضرورية والملائمة لتنفيذ هذا القرار.

\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*

# IAP-3: مقترح لتعديل القرار 179 "دور الاتحاد الدولي للاتصالات في حماية الأطفال على الخط"

مبررات المقترح:

يشار في هذا التعديل المقترح بمراعاة نتائج أهم المؤتمرات والاجتماعات الدولية التي عقدت في السنوات الأخيرة، مع إناطة أهمية كبيرة بالمساهمة التي قدمتها شتى مجموعات الدراسات في قطاع تقييس الاتصالات في الاتحاد (ITU‑T) لتمييز الحلول والأدوات العملية التي تسهّل النفاذ إلى الخطوط الساخنة الخاصة بحماية الأطفال على الخط في كل أنحاء العالم.

وينبغي التذكير بأنه نُظّم أثناء منتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS) لعام 2012، الذي عُقد في جنيف، اجتماع مع الشركاء في مبادرة حماية الأطفال على الخط (COP) اتُفق فيه على العمل بتعاون وثيق مع معهد سلامة الأسرة على الخط (FOSI) ومؤسسة رصد الإنترنت (IWF) من أجل تقديم المساعدة اللازمة إلى الدول الأعضاء.

ويُخص بالذكر أن التعديل المقترح يقضي بتكليف مدير مكتب تقييس الاتصالات بأن يشجع لجان الدراسات التابعة لهذا القطاع على أن تستطلع، كل ضمن إطار اختصاصاتها، وبالنظر إلى المستجدات التكنولوجية، خيار تمييز حلول وأدوات تسهّل النفاذ إلى الخطوط الساخنة المخصصة لحماية الأطفال في كافة أنحاء العالم، وبأن يشجع الأطراف ريثما يتم ذلك على تعزيز تخصيص الأرقام الهاتفية الإقليمية لهذا الغرض.

ويُطلب من الدول الأعضاء مساندة جمع وتحليل البيانات والإحصاءات المتعلقة بحماية الأطفال على الخط للمساعدة في تصميم وتنفيذ السياسات ذات الصلة والتمكين من المقارنة بين البلدان، وبخاصة تعزيز إعداد الأدوات اللازمة للمساعدة في زيادة حماية الأطفال على الخط وتخصيص أرقام هواتف معيَّنة لهذا الغرض.

MOD IAP/34A1/3

القـرار 179 (المراجَع في بوسان، 2014)

دور الاتحاد الدولي للاتصالات في حماية الأطفال على الخط

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

إذ يضع في اعتباره

*أ )* أن شبكة الإنترنت تؤدي دوراً بالغ الأهمية والقيمة في مجال توفير التعليم للأطفال في العالم، وإثراء المناهج الدراسية وتساعد على تخطي الحواجز اللغوية وغيرها من الحواجز القائمة بين الأطفال في جميع البلدان؛

*ب)* أن شبكة الإنترنت أصبحت منبراً رئيسياً لأنواع كثيرة ومختلفة من الأنشطة التعليمية والثقافية والترفيهية للأطفال؛

*ج)* أن الأطفال من بين المستعملين الأكثر نشاطاً للإنترنت؛

*د )* أن الآباء وأولياء الأمور والمعلمين ليسوا دائماً على علم بالأنشطة التي يزاولها الأطفال على شبكة الإنترنت؛

*ﻫ )* أن ثمة حاجة ماسة ومطلباً عالمياً لحماية الأطفال من الاستغلال وتعرضهم للمخاطر والاحتيال عند استخدامهم للإنترنت أو عند استخدامهم لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لما يمثله هؤلاء الأطفال الأبرياء لمستقبل الإنسانية؛

*و )* تنامي تطور تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وتنوعها وانتشار النفاذ إليها على الصعيد العالمي، لا سيما الإنترنت، وتزايد استخدام هذه التكنولوجيات على نطاق واسع من جانب الأطفال دون رقابة أو توجيه؛

*ز )* أن من الضروري اتخاذ إجراءات استباقية لحماية الأطفال على الإنترنت على الصعيد الدولي من أجل معالجة مسألة الأمن السيبراني فيما يتعلق بالأطفال؛

*ح)* الحاجة إلى المثابرة على اتباع نهج قائم على تعدد أصحاب المصلحة من أجل النهوض بالمسؤولية الاجتماعية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومن أجل استخدام مختلف الأدوات المتاحة لبناء الثقة في استخدام شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها بما يحد من المخاطر التي يتعرض لها الأطفال؛

*ط)* أن حماية الأطفال على الخط موضوع يخص الصالح العام على الصعيد الدولي وهو مدرج ضمن أولويات جدول أعمال المجتمع الدولي؛

*ي)* أن مبادرة حماية الأطفال على الخط تضم شبكة تعاونية دولية تعمل بالاشتراك مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والشركاء الآخرين من أجل النهوض بحماية الأطفال على الخط في جميع أنحاء العالم من خلال تقديم توجيهات بشأن السلوك الآمن على الخط؛

*ك)* أن العديد من الحكومات والمنظمات الإقليمية تروج وتعمل بجد لتهيئة بيئة آمنة للأطفال على الإنترنت،

وإذ يذكّر

*أ )* باتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل (1989)، وإعلان حقوق الطفل الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 20 نوفمبر 1989 واعتُرف به في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة المتعلقة بحماية الطفل وحماية الأطفال على الخط؛

*ب)* بأن الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الطفل قد تعهدت في هذه الاتفاقية بأن تحمي الطفل من كل أشكال الاستغلال والانتهاك الجنسي وبأن تتخذ، لهذا الغرض، جميع التدابير الملائمة الوطنية والثنائية والمتعددة الأطراف لمنع: ( أ ) حمل أو إكراه الطفل على مزاولة أي نشاط جنسي غير مشروع؛ (ب) الاستخدام الاستغلالي للأطفال في البغاء أو غيره من الممارسات الجنسية غير المشروعة؛ (ج) الاستخدام الاستغلالي للأطفال في العروض والمواد الإباحية (المادة 34)؛

*ج)* بالمادة 17 من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل التي وافقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1989 بشأن حصول الأطفال على المعلومات وحمايتهم من المعلومات والمواد الضارة برفاهتهم؛

*د )* بأن على الدول الأطراف أن تتخذ، عملاً بالمادة 10 من البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل (نيويورك، 2000) بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية، كل الخطوات اللازمة لتقوية التعاون الدولي عن طريق الترتيبات الثنائية والمتعددة الأطراف والإقليمية لمنع وكشف وتحري ومقاضاة ومعاقبة الجهات المسؤولة عن أفعال تنطوي على بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية والسياحة الجنسية؛ وأن تعزز أيضاً التعاون والتنسيق الدوليين بين سلطاتها والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية والمنظمات الدولية؛

*ﻫ )* بأن القمة العالمية لمجتمع المعلومات قد اعترفت، في التزام تونس لعام 2005 (الفقرة 24)، بدور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في حماية الأطفال وفي تعزيز نموهم، وحثت الدول الأعضاء على تعزيز العمل الرامي إلى حماية الأطفال من الاستغلال والدفاع عن حقوقهم في سياق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأكدت أن مصالح الأطفال هي من أهم الاعتبارات؛ وبناءً على ذلك، حدد برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات (الفقرة 90 ف)) الالتزام باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة لتحقيق الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك بجملة سبل منها تضمين خطط العمل الوطنية والاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية السياسات والأطر التنظيمية والذاتية التنظيم والأطر والسياسات الأخرى الفعالة في حماية الأطفال والشباب من الإيذاء والاستغلال عن طريق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

*و )* بمذكرة التفاهم بين أمانة الاتحاد والمنظمة الدولية لخطوط مساعدة الأطفال (CHI)؛

*ز )* بأن القرار 1305 الصادر عن مجلس الاتحاد في دورته لعام 2009، والمتعلق بدور الفريق المخصص المعني بقضايا السياسات العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت في تحديد هذه القضايا، قد حدد في الملحق 1 مسألة حماية الأطفال والشباب من الإساءة والاستغلال كواحدة من قضايا السياسة العامة التي تقع داخل نطاق عمل الاتحاد بشأن قضايا السياسات العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت؛

*ح)* بالقرار 1306 الصادر عن مجلس الاتحاد في دورته لعام 2009، والذي أنشئ بموجبه فريق عمل لحماية الأطفال على الخط (WG‑COP) بمشاركة الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات وحدد ولاية هذا الفريق أعضاء الاتحاد بالتعاون الوثيق مع أمانة الاتحاد؛

*ط)* بالقرار 67 (المراجَع في دبي، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، بشأن دور قطاع تنمية الاتصالات في حماية الأطفال على الخط؛

*ي)* بالقرار 45 (المراجع في دبي، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، بشأن إنشاء آليات لزيادة التعاون في مجال الأمن السيبراني، بما في ذلك مكافحة الرسائل الاقتحامية، والتي من بينها حماية الأطفال على الخط؛

*ك)* بأنه نُظّم، أثناء منتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات لعام 2012 الذي عُقد في جنيف، اجتماع مع الشركاء في مبادرة حماية الأطفال على الخط (COP) حيث اتفق على العمل بتعاون وثيق مع معهد سلامة الأسرة على الإنترنت (FOSI) ومؤسسة رصد الإنترنت (IWF) من أجل تقديم المساعدة اللازمة إلى الدول الأعضاء،

وإذ يدرك

*أ )* أن الاتحاد هو المنسق/المسهل لخط العمل جيم5 (بناء الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات)؛

*ب)* أن مبادرة حماية الأطفال على الخط (COP) طُرحت على الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس لعام 2008، حيث صدّق عليها عالمياً رؤساء الدول والوزراء ورؤساء المنظمات الدولية؛

*ج)* بالدعوة إلى العمل على مدى سنة التي أطلقها الأمين العام للاتحاد في 18 مايو 2009 لاعتبار عام 2010‑2009 عام حماية الأطفال على الخط؛

*د )* أن الاتحاد وضع، بالتعاون مع أعضاء مبادرته لحماية الأطفال على الخط، أربع مجموعات من المبادئ التوجيهية لحماية الأطفال في الفضاء السيبراني، وهي مبادئ توجيهية للأطفال، ومبادئ توجيهية للآباء وأولياء الأمور والمعلمين، ومبادئ توجيهية للصناعة، ومبادئ توجيهية لصانعي السياسات؛

*ﻫ )* أنه على الرغم من الصعوبات التقنية التي تحول دون استحداث رقم واحد منسق على الصعيد العالمي، مثلما يرد في الإضافة 5 للتوصية (2009/11) ITU‑T E.164، فإن المساهمات التي يمكن أن تقدمها مختلف لجان الدراسات التابعة لقطاع تقييس الاتصالات مهمة أهمية بالغة في تمييز الحلول والأدوات العملية التي تسهِّل النفاذ إلى الخطوط الساخنة المخصَّصة لحماية الأطفال على الخط في جميع أنحاء العالم،

وإذ يأخذ في الاعتبار

المناقشات التي جرت والملاحظات التي أُبديت في اجتماعات فريق عمل المجلس المعني بحماية الأطفال على الخط (WG‑COP)،

يقـرر

1 أن يستمر الاتحاد في مبادرة حماية الأطفال على الخط باعتبارها منبراً لزيادة الوعي بشأن قضايا سلامة الأطفال على الخط؛

2 أن يواصل الاتحاد تقديم المساعدة والدعم للدول الأعضاء، خاصة البلدان النامية، من أجل وضع وتنفيذ خرائط طريق من أجل مبادرة حماية الأطفال على الخط؛

3 ضرورة التنسيق بين جميع أفرقة الاتحاد ذات الصلة بشأن القضايا المتعلقة بحماية الأطفال على الخط،

يطلب من المجلس

الإبقاء على فريق عمل المجلس المعني بحماية الأطفال على الخط، لكي يسهل على الأعضاء التقدم بمساهماتهم وتوجيهاتهم بشأن دور الاتحاد في حماية الأطفال على الخط،

يكلف الأمين العام

1 بأن يواصل تمييز الأنشطة التي تضطلع بها منظمات الأمم المتحدة الأخرى في هذا المجال والتنسيق معها، على النحو المناسب، بهدف إقامة شراكات لتعظيم والتآزر في الجهود المبذولة في هذا المجال الهام؛

2 بأن يواصل تحليل تنسيق أنشطة الاتحاد مع المبادرات الأخرى المماثلة الجارية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية للقضاء على التداخل المحتمل بين هذه الأنشطة؛

3 بإحاطة سائر أعضاء مبادرة حماية الأطفال على الخط، الأمين العام للأمم المتحدة علماً بهذا القرار بهدف زيادة مشاركة منظومة الأمم المتحدة في حماية الأطفال على الخط؛

4 بتقديم تقرير مرحلي عن نتائج تنفيذ هذا القرار إلى المؤتمر المقبل للمندوبين المفوضين،

يكلف الأمين العام ومديري المكاتب

بأن يواصلوا، بالاشتراك مع لجنة التنسيق، تنسيق هذه الأنشطة المتصلة بتنفيذ حماية الأطفال على الخط فيما يتعلق بفعالية تطبيق الفقرات 1 و2 و3 من *"يقرر"،* لتفادي التداخل في الأنشطة بين مكاتب الاتحاد وأمانته العامة،

يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات

1 بالقيام بالأنشطة التي تضمن تنفيذ القرار 67 (المراجَع في دبي، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، مع رفع تقرير سنوي إلى المجلس، حسب الاقتضاء؛

2 بمواصلة التعاون الوثيق مع فريق عمل المجلس المعني بحماية الأطفال على الخط، بغية تفادي ازدواجية الجهود وتعظيم النواتج المتعلقة بحماية الأطفال على الخط،

يكلف مدير مكتب تقييس الاتصالات

بتشجيع لجان دراسات قطاع تقييس الاتصالات على أن تستطلع، كل ضمن إطار اختصاصاتها، وبالنظر إلى المستجدات التكنولوجية، خيار تمييز حلول وأدوات عملية لتسهيل النفاذ إلى الخطوط الساخنة المخصصة لحماية الأطفال على الخط في كافة أنحاء العالم، وتشجيع الدول الأطراف، ريثما يتم ذلك، على تخصيص أرقام هاتفية على أساس إقليمي لهذا الغرض،

يدعو الدول الأعضاء

1 إلى الانضمام وإلى فريق العمل التابع للمجلس والمعني بحماية الأطفال على الخط ومواصلة المشاركة النشطة في أعماله وفي أنشطة الاتحاد ذات الصلة من أجل المناقشة وتبادل المعلومات على نحو شامل بشأن المسائل القانونية والتقنية والتنظيمية والإجرائية بالإضافة إلى بناء القدرات والتعاون الدولي، من أجل حماية الأطفال على الخط؛

2 إلى توفير معلومات لأغراض التثقيف ومن أجل حملات توعية المستهلك الموجهة إلى الآباء والمدرسين والصناعة والجمهور عموماً، لتوعية الأطفال بالأخطار التي يمكن مصادفتها على الخط؛

3 إلى تعزيز تخصيص أرقام معيَّنة من أجل الاتصالات المكرَّسة لحماية الأطفال على الخط؛

4 إلى تعزيز وضع الأدوات التي تسهم في المزيد من حماية الأطفال على الخط؛

5 إلى دعم جمع وتحليل البيانات والإحصاءات المتعلقة بحماية الأطفال على الخط للمساعدة على تصميم وتنفيذ السياسات العامة وإتاحة المقارنة بين البلدان؛

6 إلى استحداث آليات للتعاون بين المكاتب الحكومية والمؤسسات العاملة على هذه المسألة بغية جمع معلومات إحصائية عن نفاذ مجموعة الأهالي المؤلّفة من مرتادي المدارس إلى الإنترنت،

يدعو أعضاء القطاعات

1 إلى المشاركة على نحو فعال في فريق العمل التابع لمجلس الاتحاد والمعني بحماية الأطفال على الخط وفي أنشطة الاتحاد الأخرى، بغية إعلام أعضاء الاتحاد بالحلول التكنولوجية لحماية الأطفال على الخط؛

2 إلى وضع حلول وتطبيقات ابتكارية لتيسير التواصل بين الأطفال وإعمال خطوط ساخنة مخصصة لحماية الأطفال على الخط؛

3 التعاون مع الجهات التي تتولى نشر السياسات العامة والمبادرات الجاري تنفيذها من أجل حماية الأطفال على الخط، بحسب مدى اختصاص كل منها؛

4 إعلام الدول الأعضاء بالحلول التكنولوجية الحديثة الخاصة بحماية الأطفال على الخط مع مراعاة أفضل ممارسات القطاع وسائر أصحاب المصلحة ذوي الصلة.

\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*

# IAP-4: مشروع قرار جديد "صون وتعزيز تعدد اللغات على الإنترنت من أجل مجتمع للمعلومات شامل وجامع"

مبررات المقترح:

يقدَّم إلى مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2014 في بوسان مشروع قرار جديد بشأن "صون وتعزيز تعدد اللغات على الإنترنت من أجل مجتمع للمعلومات شامل وجامع"، يُطلب به من هذا المؤتمر تأييد القرار الذي اعتمده المؤتمر العالمي للاتصالات (WTDC) (دبي، 2014).

وبهذا الصدد نقترح، مدركين أن الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أداتان أساسيتان للنهوض بالتنمية البشرية وبالتنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمعات والجماعات وغيرها من الكيانات، تضمين خريطة الطريق الخاصة بعمل الاتحاد تقديم تعدد اللغات والترويج له على الإنترنت، والترويج لتعدد الثقافات وتعدد اللغات في النظام الإيكولوجي الرقمي للإنترنت والخدمات المرتبطة بها، بغية إيصال المعلومات والمعارف إلى الناس في كل مكان، للتكفل بشمول النفاذ إليها واستحداث مجتمعات متعددة اللغات، وتعزيز التحاور بين الثقافات، والانفتاح، والتفاهم، والتسامح، وما إلى ذلك.

ADD IAP/34A1/4

مشـروع قـرار جديـد [IAP-1]

صون وتعزيز تعدد اللغات على الإنترنت من أجل مجتمع للمعلومات شامل وجامع

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

إذ يضع في اعتباره

*أ )* أن دستور الاتحاد الدولي للاتصالات يدرج في عداد أغراضه *"تشجيع تنمية الوسائل التقنية وتشغيلها أفضل تشغيل، بغية تحسين مردودية خدمات الاتصالات وزيادة فائدتها، وإتاحتها إلى الجمهور إلى أقصى حد ممكن"*؛

*ب)* أن دستور الاتحاد الدولي للاتصالات يدرج في عداد أغراضه أيضاً *"الترويج على الصعيد الدولي لاعتماد نهج أوسع شمولاً في تناول مسائل الاتصالات نظراً للطابع العالمي الذي يتسم به اقتصاد المعلومات ومجتمع المعلومات، وذلك عن طريق التعاون مع المنظمات الدولية الحكومية الأخرى، الإقليمية منها والعالمية، ومع المنظمات غير الحكومية المهتمة بالاتصالات"*؛

*ج)* القرار 69 (المراجَع في دبي، 2012) للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات لعام 2012 (WTSA‑12)، بشأن النفاذ إلى موارد الإنترنت واستعمالها على أساس غير تمييزي؛

*د )* أحكام القرارين 101 و102 (المراجَعين في بوسان، 2014) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن دور الاتحاد الدولي للاتصالات فيما يتعلق بقضايا السياسة العامة الدولية المتصلة بالإنترنت وبإدارة موارد الإنترنت، بما في ذلك إدارة أسماء الميادين والعناوين؛

*ﻫ )* القرار 133 (المراجَع في بوسان، 2014) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن دور إدارات الدول الأعضاء في إدارة أسماء الميادين الدولية الطابع (المتعددة اللغات)**؛**

*و )* القرار 154 (المراجَع في بوسان، 2014) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن استعمال لغات الاتحاد الرسمية الست على قدم المساواة؛

*ز )* القرار 64 (المراجَع في بوسان، 2014) لمؤتمر المندوبين المفوضين، والقرار 20 (المراجَع في دبي، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، بشأن النفاذ على أساس غير تمييزي إلى وسائل الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة وخدماتها وما يتصل بها من تطبيقات،

وإذ يضع في اعتباره كذلك

*أ )* أن رسالة قطاع تنمية الاتصالات (ITU‑D) للاتحاد تندرج ضمن الإطار الأعم لمقاصد الاتحاد المنصوص عليها في المادة 1 من دستور الاتحاد والمصوغة على النحو التالي: *"تتمثل رسالة قطاع تنمية الاتصالات للاتحاد في تعزيز التعاون والتضامن الدوليين من أجل تقديم المساعدات التقنية واستحداث وتطوير وتحسين تجهيزات وشبكات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) في البلدان النامية. ويتعين على القطاع أن ينهض بالمسؤولية المزدوجة للاتحاد بوصفه إحدى الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة ووكالة منفذة في ذات الوقت لتنفيذ المشروعات في إطار منظومة التنمية بالأمم المتحدة أو من خلال ترتيبات أخرى للتمويل، بحيث يسهل ويعزز تنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال توفير وتنظيم وتنسيق أنشطة التعاون والمساعدة التقنية"*؛

*ب)* أن إعلان المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (دبي، 2014)، الذي عقد بعنوان "النطاق العريض من أجل التنمية المستدامة" ينص في الفقره 6 منه على *"أن العمل على زيادة الإلمام بمعارف الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وزيادة القدرات البشرية والمؤسسية في م‍جال تطوير واستعمال شبكات وتطبيقات وخدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عوامل أساسية لتمكين الناس من النفاذ إلى المعلومات والأفكار والمعرفة وال‍مساه‍مة فيها. وينبغي مواصلة تعزيز المهارات المعيشية القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ليس فقط من خلال التدريب المهني والتعليمي، ب‍ما في ذلك توفير التدريب باللغات ال‍محلية، ولكن أيضاً من خلال البرامج أو المبادرات الدولية للمتطوعين في م‍جال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومن الأهمية البالغة الاستفادة من ج‍ميع المرافق مثل المدارس والمكتبات ومقدمي ال‍محتوى والمراكز المجتمعية متعددة الأغراض ونقاط النفاذ العمومية من خلال شراكات وثيقة مع ج‍ميع أصحاب المصلحة. وسيساعد تطوير أصحاب المصلحة ل‍محتوى رقمي متعدد اللغات للتطبيقات القائمة على البرم‍جيات واستحداث م‍حتوى م‍حلي وم‍حتوى باللغات ال‍محلية على تعزيز م‍جتمع معلومات شامل للجميع"*؛

*ج)* إعلان الحدث الرفيع المستوى لاستعراض تنفيذ نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات بعد مضي عشر سنوات (WSIS+10)، الذي أُقِر فيه ببروز مصاعب في تنفيذ خطوط العمل وتحديات جديدة في تنفيذها فيما بعد عام 2015: *"الحاجة إلى إتاحة فرص التعليم للجميع وفرص التعلم مدى الحياة لجميع أفراد المجتمع، مع استخدام البرامج التعليمية والتعليم عن بُعد والموارد التعليمية المفتوحة (OER) وتطبيقاتها لبناء كفاءات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تستجيب للاحتياجات المجتمعية واحتياجات المستعملين وتمكين المعلمين والمربين والمتعلمين ودعمهم بشكل أفضل"؛ (...) " الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمبادرات والأنشطة العلمية والتعليمية بما في ذلك استكشاف آليات لاعتماد التعلم على الخط"؛ (...) "ضرورة احترام التنوع البشري بجميع أشكاله، وخاصة التنوع الثقافي واللغوي، فضلاً عن تنوع التقاليد والمعتقدات الدينية، وضرورة وضع تدابير وسياسات من أجل حماية اللغات المهددة والحفاظ على التراث الثقافي واللغوي بما في ذلك من خلال دعم تعدد اللغات في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات"*،

وإذ يعترف

*أ )* بالمادة 19 والمادة 27 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 حيث يؤكد أن: *"لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأي وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية"، وأن "لكل فرد الحق في أن يشترك اشتراكاً حراً في حياة المجتمع الثقافي وفي الاستمتاع بالفنون والمساهمة في التقدم العلمي والاستفادة من نتائجه..."*؛

*ب)* بالمادة 27 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966 والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966 حيث يُنص على فرض التزامات محددة فيما يتعلق بالحماية من التمييز على أساس الجنس أو الدين أو العرق أو غير ذلك من أشكال التمييز: *"لا يجوز، في الدول التي توجد فيها أقليات إثنية أو دينية أو لغوية، أن يحرم الأشخاص المنتسبون إلى الأقليات المذكورة من حق التمتع بثقافتهم الخاصة أو المجاهرة بدينهم وإقامة شعائره أو استخدام لغتهم، بالاشتراك مع الأعضاء الآخرين في جماعتهم"*؛

*ج)* بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 47/135 المؤرخ 18 ديسمبر 1992، الذي اعتمد الإعلان بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية ودينية ولغوية، الذي ينص على أن *"على الدول أن تقوم، كل في إقليمها، بحماية وجود الأقليات وهويتها القومية أو الإثنية، وهويتها الثقافية والدينية واللغوية، وبتهيئة الظروف الكفيلة بتعزيز هذه الهوية"*؛

*د )* بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 35/201 الذي أُقر في الجلسة العامة السابعة والتسعين في 16 ديسمبر 1980، رافعاً توصية بشأن تعزيز التعدد اللغوي واستخدامه، وجعل النفاذ إلى الفضاء السيبراني في متناول الجميع؛

*ﻫ )* ببيان اللجنة الإدارية للأمم المتحدة المعنية بالتنسيق (ACC) لعام 1997 بشأن انتفاع الجميع من خدمات الاتصالات والمعلومات الأساسية، الذي يؤكد أن *"الفجوة الحاصلة في المعلومات والتكنولوجيات وما يتصل بها من أوجه التفاوت بين البلدان الصناعية والبلدان النامية آخذة في الاتساع، ما يجعلنا نشهد ظهور نوع جديد من الفقر، هو فقر المعلومات"*؛

*و )* بالتقرير الذي وضعته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي واليونسكو وجمعية الإنترنت في عام 2012، بعنوان *"العلاقة بين المحتوى المحلي وتطوير الإنترنت وأسعار النفاذ"، والذي يفيد بأن هناك علاقة قوية بين تطور البنية التحتية للشبكة المحلية ونمو المحتوى المحلي، وأن المحتوى المحلي ينمو من حيث الحجم نتيجة للاستثمار في جميع أنحاء العالم، وأن تكوينه يتغير وأن البلدان المتقدمة لم تعد تهيمن على المحتوى المحلي، بل إنه أكثر تمثيلاً لتنوع كثير مما في العالم من ثقافات ولغات ومجتمعات[[2]](#footnote-2)1"*،

وإذ يؤكد

*أ )* الدور الذي قام به الاتحاد الدولي للاتصالات في التنظيم الناجح للقمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS) بمرحلتيها وأن إعلان مبادئ جنيف وخطة عمل جنيف، المعتمدين في 2003، والتزام تونس وبرنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات، المعتمدين في 2005، قد أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة؛

*ب)* إعلان مبادئ القمة العالمية لمجتمع المعلومات لعام 2003 والتزامها "ببناء مجتمع معلومات شامل للجميع هدفه الإنسان ويتجه نحو التنمية، مجتمع يستطيع كل فرد فيه استحداث المعلومات والمعارف والنفاذ إليها واستخدامها وتقاسمها"؛

*ج)* أن الإنترنت تستأثر باهتمام دولي وجيه ويجب أن تنبثق من التعاون الكامل بين أصحاب المصلحة المتعددين، مع واجب ضمان التوزيع العادل للموارد، وتسهيل نفاذ الجميع إلى شبكة الإنترنت وضمان التشغيل المستقر والآمن لها، وإيلاء الاهتمام الواجب إلى تعدد اللغات، على أساس نتائج مرحلتي القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

*د )* أن إعلان مبادئ جنيف المعنون "بناء مجتمع المعلومات: تحد عالمي في الألفية الجديدة" يثبِّت كأحد مبادئه الأساسية، في إطار الفقرة باء8 (التنوع الثقافي والهوية الثقافية والتنوع اللغوي والمحتوى المحلي)، أنه "يجب إعطاء أولوية في بناء مجتمع معلومات جامع لإنشاء المحتوى بلغات وأنساق متعددة ونشره والحفاظ عليه مع إيلاء الاهتمام اللازم إلى تنوع مصادر الأعمال الإبداعية والاعتراف الواجب بحقوق المؤلفين والفنانين. ومن الضروري تعزيز إنتاج شتى أنواع المحتوى - التربوية أو العلمية أو الثقافية أو الترفيهية - بلغات وأنساق متنوعة والنفاذ إليها، لأن تطوير محتوى محلي يناسب الاحتياجات المحلية أو الإقليمية يشجع التنمية الاجتماعية والاقتصادية ويحفز مشاركة جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم سكان المناطق الريفية والنائية والهامشية"؛

*ه‍ )* أن إعلان المبادئ الآنف الذكر يشدد أيضاً على أن "الحفاظ على التراث الثقافي هو عنصر حاسم في تكوين الهوية وفهم الأفراد لذاتهم وربط المجتمع بماضيه. وينبغي لمجتمع المعلومات أن يعمل على الاستفادة من التراث الثقافي والحفاظ عليه للمستقبل بكل الوسائل المناسبة، بما فيها الرقمنة"؛

*و )* أن اليونسكو قدمت أيضاً، في اجتماع القمة العالمية لمجتمع المعلومات في جنيف، مفهومها عن مجتمعات المعرفة، مؤكدة التعددية والتنوع والشمول، ومسلطةً الضوء على أن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يجب أن يأخذ في الاعتبار حقوق الإنسان المعترف بها عالمياً، مع التركيز على أربعة مبادئ هي: حرية التعبير، وتعميم الانتفاع بالمعلومات والمعرفة، والتنوع الثقافي واللغوي، والتعليم الجيد للجميع؛

*ز )* أن اتفاقية اليونسكو لعام 2005 بشأن حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي تنص على أن: "الانتفاع ال‍مُنصف بطائفة غنية ومتنوعة من أشكال التعبير الثقافي الآتية من جميع أنحاء العالم، وانتفاع الثقافات بوسائل التعبير والنشر، هما عاملان أساسيان للارتقاء بالتنوع الثقافي وتشجيع التفاهم"؛

*ح)* أن اليونسكو قدمت المساعدة إلى الدول الأعضاء في تنفيذ المبادئ التوجيهية للسياسات المجمعة في التوصيات الموجهة لصانعي القرار، ونفذت أنشطة تدريبية مختلفة فيما يتعلق بتعميم الانتفاع بالمعلومات والترويج لاستخدام التعدد اللغوي، بالاشتراك مع منظمة الدول الأمريكية (OAS)؛

*ط)* أن إعلان باريس بشأن الموارد التعليمية المفتوحة لعام 2012 يوصي الدول، في إطار قدراتها وسلطتها، بأن تروج لأمور منها فهم الموارد التعليمية المفتوحة واستخدامها، وأن تسهل تهيئة البيئات المؤاتية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعزز وضع استراتيجيات وسياسات بشأن الموارد التعليمية المفتوحة، وتشجع تطوير الموارد التعليمية المفتوحة وتهيئتها في مجموعة متنوعة من اللغات والسياقات الثقافية؛

*ي)* تقرير لجنة النطاق العريض من أجل التنمية الرقمية لعام 2012 الذي يوضح أن المحتوى والخدمات القائمة على النطاق العريض باللغات المحلية، وكذلك قدرات المجتمعات المحلية على إنشاء وتبادل المحتوى، تعد محركات هامة لاستخدام السكان المحليين للبنية التحتية للنطاق العريض؛

*ك)* تقرير لجنة النطاق العريض من أجل التنمية الرقمية لعام 2013 الذي يعرض مجموعة من الاستراتيجيات التي ينبغي أن تعتمدها الحكومات في جميع أنحاء العالم، لا سيما البلدان النامية وغيرها من الجهات المهتمة بمجال التعليم، من أجل الاستفادة القصوى من المزايا التي توفرها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك تشجيع الحراك في التعليم والموارد التعليمية المفتوحة، ودعم تطوير المحتوى الملائم للسياقات واللغات المحلية وما إلى ذلك، والذي يسترعي الانتباه إلى الحاجة إلى استحداث أنظمة بيئية للتطبيقات والخدمات التعليمية عبر الإنترنت بمحتوى محلي أصيل،

وإذ يضع نصب عينيه

*أ )* أن اليوم الدولي للغة الأم، الذي أعلنه المؤتمر العام لليونسكو في نوفمبر 1999، يحتفل به سنوياً منذ عام 2000 لتعزيز التنوع اللغوي والثقافي وتعدد اللغات، وأنه ركز في عام 2011 على موضوع "تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل صون وتعزيز اللغات والتنوع اللغوي"؛

*ب)* أنه في البيئة المتغيرة للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يظل التحدي الذي يواجهه الاتحاد هو أن يبقى منظمة حكومية دولية بارزة حيث تعمل الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات والمنتسبون معاً لتمكين النمو والتنمية المستدامة لشبكات وتطبيقات الاتصالات والمعلومات، وتسهيل انتفاع الجميع بحيث يمكن للناس في كل مكان أن يشاركوا في مجتمع المعلومات الناشئ ويستفيدوا منه؛

*ج)* أن الاتحاد الدولي للاتصالات يبذل قصارى الجهود، بالتعاون والتنسيق مع المنظمات المختصة في مجال إدارة الإنترنت، لتحقيق أقصى الفوائد الممكنة للمجتمع العالمي،

يقـرر

تأييد القرار 82 (دبي، 2014) "الحفاظ على تعدد اللغات وتعزيزه على شبكة الإنترنت من أجل مجتمع معلومات شامل للجميع"، الذي اعتمده المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2014 (WTDC-14) في دبي،

يقرر تكليف الأمين العام ومدير مكتب تنمية الاتصالات

1 بمواصلة العمل سهراً على صون وتعزيز تعدد اللغات على الإنترنت عن طريق التوصية باعتماد تدابير متعلقة بالسياسات العامة للتكفل بصون وتعزيز تعدد الثقافات وتعدد اللغات في النظام الإيكولوجي الرقمي للإنترنت والخدمات المرتبطة بها، بغية إيصال المعلومات والمعارف إلى الناس في كل مكان، للتكفل بشمول النفاذ إليها واستحداث مجتمعات متعددة اللغات، وتعزيز التحاور بين الثقافات، والانفتاح، والتفاهم، والتسامح، وما إلى ذلك؛

2 للسهر، بالتنسيق مع الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية ذات الصلة، على مراعاة هذا القرار في تجميع البيانات المراد بها قياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل بناء مجتمع معلومات تكاملي،

ويدعو الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات والهيئات الأكاديمية والمنتسبين، بحسب مقتضى الحال

1 إلى أن تولي عناية خاصة، في سياساتها واستراتيجياتها الإقليمية والوطنية والمحلية، لدعم المواقع التي تسهر على التنوع اللغوي وتعدد الثقافات في النظام الإيكولوجي الرقمي للإنترنت وتشجع هذا التنوع؛

2 إلى تقديم مساهمات ضمن إطار قطاع تنمية الاتصالات من أجل تسهيل تنفيذ هذا القرار على نحو فعال؛

3 إلى تشجيع القيام ببناء القدرات لتطوير المحتوى الرقمي المحلي في السياقات الريفية وضمن الفئات الضعيفة الحال من الأهالي، من أجل صون التعدد الثقافي وتعزيز اندماج هذه الفئات على الصعيد الإقليمي والوطني والمحلي،

يدعو الأمين العام

إلى استرعاء عناية الأمين العام للأمم المتحدة إلى هذا القرار سعياً إلى تشجيع زيادة التعاون والتنسيق في وضع السياسات والبرامج والمشاريع من أجل إحراز تقدم على صعيد التنوع اللغوي والإنترنت وفق مبادئ النفاذ المنصف والتكافؤ الوظيفي وتهاود التكاليف وعالمية التصميم؛ وتسخير كل الأدوات المتاحة والمبادئ التوجيهية والمعايير للتكفل بالقضاء على جميع أشكال التمييز والإقصاء الرقمي.

\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*

# IAP-5: مقترح لتعديل القرار 162 "اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة"

لمحة عامة

يفسح مؤتمر المندوبين المفوضين المجال أمام الدول الأعضاء في الاتحاد للتأكد من أن الاتحاد مهيّأ لمواكبة التقدم المتواصل لبيئة الاتصالات، ولإعادة تأكيد الأهداف الأساسية للاتحاد، والالتزام بإقامة علاقات تعاونية وتعاضدية وجامعة مع كل أصحاب المصلحة والمنظمات الدولية الأخرى. ولهذا الغرض، ستركّز لجنة البلدان الأمريكية للاتصالات (CITEL) في مساهماتها المقدمة إلى مؤتمر المندوبين المفوضين على ما يلي: (1) ضمان الاستقرار المتواصل لصكوك الاتحاد الأساسية؛ و(2) كفالة الشفافية والمساءلة في عملية اتخاذ القرار؛ و(3) التشجيع على إقامة بيئة أكثر شمولاً لتوسيع نطاق المشاركة في عمل الاتحاد وتحفيز التعاون مع كل أصحاب المصلحة والمنظمات الدولية الأخرى.

ولهذا الغرض، تقدم لجنة البلدان الأمريكية للاتصالات المقترح التالي للسماح بمواصلة أعمال اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة ونفاذ الجمهور إلى تقارير المراجع المستقل والمراجع الخارجي والتقرير السنوي للمراجع الداخلي وفقاً لأفضل الممارسات ومن خلال إدخال تعديلات على القرار 162 (غوادالاخارا، 2010).

MOD IAP/34A1/5

القـرار 162 (المراجَع في بوسان، 2014)

اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

إذ يضع في اعتباره

توصيات ممثلي خدمات المراجعة الداخلية للحسابات في منظمات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية متعددة الأطراف بشأن إنشاء لجان مراجعة فعالة ومستقلة،

وإذ يذكّر

*أ )* بتقرير وحدة التفتيش المشتركة تحت عنوان " *ثغرات الرقابة في منظومة الأمم المتحدة*" *(JIU/REP/2006/2)* ولا سيما التوصية 1 من هذا التقرير بشأن إنشاء لجنة رقابة خارجية مستقلة؛

*ب)* المقرر 565 للمجلس (دورة 2011) بشأن تعيين خمسة خبراء مستقلّين للعمل كأعضاء في اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة (IMAC) لمدة أربع سنوات؛

*ج)* المقرر 563 (المعدّل في 2014) للمجلس الذي يضيف إلى اختصاصات فريق العمل التابع للمجلس وال‍معني بال‍موارد ال‍مالية والبشرية الاختصاص التالي "*الاضطلاع سنوياً باستعراض سير تنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة (IMAC) المقدمة سنوياً إلى المجلس، مع مراعاة القرار 162 (غوادالاخارا، 2010)"؛*

*د )* قرار المجلس في دورته لعام 2014 بالموافقة على نشر ما يلي، على أساس مؤقت واستثنائي إلى أن يبت مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2014 بشأن السياسة العامة للنفاذ إلى معلومات الاتحاد ووثائقه:

- تقرير اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة لعام 2013؛

- تقرير المراجع الخارجي لعام 2013؛

- ملخص تقرير المراجعة الداخلية لعام 2013،

وإذ يؤكد من جديد

التزامه بتوفير إدارة فعالة للاتحاد تكون خاضعة للمساءلة وتتميز بالشفافية،

وإذ يعترف

*أ )* بأن إنشاء لجنة استشارية مستقلة للإدارة يساهم في فعالية الإشراف على المنظمة وإدارتها؛

*ب)* بأن اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة هي أداة للإدارة ولا يوجد ازدواج بينها وبين وظائف المراجعة المالية التي يؤديها المراجع الداخلي أو الخارجي؛

*ج)* بأن الممارسة المتبعة في المؤسسات الدولية هي أن تعمل اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة بصفة لجنة استشارية من الخبراء وأن تساعد الهيئة الإدارية للمنظمة وفريق إدارتها في الاضطلاع بمسؤوليات الإشراف والإدارة التي تقع على عاتقهما؛

*د )* بالمساهمة القيّمة للجنة الاستشارية المستقلة للإدارة في مساعدة مجلس الاتحاد والأمين العام في الاضطلاع بمسؤولياتهما الإدارية، بما في ذلك ضمان فعالية أنظمة الرقابة الداخلية بالاتحاد وإدارة المخاطر وعمليات الإدارة،

وإذ يشير

إلى أن القرار 162 (غوادالاخارا، 2010) كلف المجلس بإنشاء لجنة استشارية مستقلة للإدارة لتعمل على أساس تجريبـي لمدة أربع سنوات وتقدم تقريراً إلى مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2014،

وإذ يشير كذلك

إلى تقارير المجلس ورئيس فريق المجلس المعني باللوائح المالية ومسائل الإدارة المالية المتصلة بها (الفريق FINREGS) المقدّمة إلى مؤتمر المندوبين المفوضين هذا والمتعلقة بأنشطة اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة،

يقـرر

أن ينشِئ اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة (IMAC) التابعة للاتحاد على أساس دائم وفقاً للاختصاصات الواردة في ملحق هذا القرار،

يكلف المجلس

1 بأن يعيّن خلال دورته العادية الأولى التي تلي كلّ مؤتمر من مؤتمرات المندوبين المفوضين خمسة خبراء مستقلين للعمل كأعضاء في اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة لمدة أربع سنوات؛

2 بأن ينظر في التقارير السنوية والتوصيات الصادرة عن اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة ويتخذ الإجراءات المناسبة،

يكلّف الأمين العام

بنشر تقرير اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة والتقرير السنوي للمراجع الداخلي بدون أيّ تأخير وإتاحة نفاذ الجمهور إليهما عبر موقع إلكتروني متاح للجمهور.

ملحـق القـرار 162 (غوادالاخارا، 2010)

اختصاصات اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة  
في الاتحاد الدولي للاتصالات

الغرض

1 تعمل اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة (IMAC) بصفة استشارية متخصصة، باعتبارها هيئة فرعية تابعة للمجلس، وتساعد المجلس والأمين العام في الاضطلاع بمسؤولياتهما الإدارية بما في ذلك ضمان فعالية أنظمة الرقابة الداخلية بالاتحاد وإدارة المخاطر وعمليات الإدارة. وعلى اللجنة الاستشارية أن تأتي بقيمة مضافة وأن تساعد على تعزيز المساءلة ووظائف الإدارة بالنسبة إلى المجلس والأمين العام.

2 ستقدم اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة المشورة إلى المجلس وإلى إدارة الاتحاد الدولي للاتصالات بشأن ما يلي:

أ ) نوعية التقارير المالية ومستواها، والإدارة وإدارة المخاطر والرصد والرقابة الداخلية في الاتحاد؛

ب) الإجراءات التي تتخذها إدارة الاتحاد بشأن توصيات المراجعة؛

ج) استقلالية وظائف المراجعة الداخلية والخارجية وفعاليتها وموضوعيتها؛

د ) كيفية تعزيز التواصل بين أصحاب المصلحة والمراجعين الداخليين والخارجيين وإدارة الاتحاد.

المسؤوليات

3 تتولى اللجنة الاستشارية المسؤوليات التالية:

أ ) مهمة المراجعة الداخلية: تقديم المشورة إلى المجلس بشأن الموظفين والموارد وأداء وظيفة المراجعة الداخلية ومدى ملاءمة استقلالية وظيفة المراجعة الداخلية؛

ب) إدارة المخاطر والضوابط الداخلية: تقديم المشورة للمجلس بشأن فعالية أنظمة الرقابة الداخلية في الاتحاد، بما في ذلك إدارة المخاطر في الاتحاد وممارسات الإدارة؛

ج) البيانات المالية: تقديم المشورة للمجلس بشأن القضايا الناشئة عن البيانات المالية المراجعة للاتحاد، وعن الرسائل الموجهة إلى الإدارة وغيرها من التقارير الصادرة عن المراجع الخارجي للحسابات؛

د ) المحاسبة: تقديم المشورة للمجلس بشأن مدى ملاءمة السياسات المحاسبية وممارسات الإقرار المالي وتقييم التغيرات والمخاطر في تلك السياسات؛

ﻫ ) المراجعة الخارجية للحسابات: تقديم المشورة للمجلس بشأن نطاق ونهج عمل المراجع الخارجي. ويمكن للجنة الاستشارية المستقلة للإدارة تقديم المشورة بشأن تعيين مراجع الحسابات الخارجي، بما في ذلك التكاليف ونطاق الخدمات التي ستقدم؛

و ) التقييم: استعراض الشؤون ذات الصلة بالموظفين والموارد وأداء مهمة التقييم في الاتحاد وإسداء المشورة للمجلس بهذا الشأن.

الصلاحيات

4 تتمتع اللجنة الاستشارية بجميع الصلاحيات اللازمة لأداء مسؤولياتها بما في ذلك النفاذ الحر وغير المقيد إلى أي من المعلومات أو السجلات أو الموظفين (بمن فيهم العاملون في وظيفة المراجعة الداخلية)، وإلى مراجع الحسابات الخارجي أو أي مصلحة أعمال تعاقد معها الاتحاد الدولي للاتصالات.

5 يتاح لرئيس وظيفة المراجعة الداخلية بالاتحاد ومراجع الحسابات الخارجي نفاذٌ غير مقيد وسري إلى اللجنة الاستشارية والعكس.

6 تراجع اللجنة الاستشارية هذه الاختصاصات دورياً حسب الاقتضاء، ويُقدم أي تعديل مقترح إلى المجلس للموافقة عليه.

7 ليس للجنة الاستشارية، باعتبارها هيئة استشارية، سلطة إدارية أو سلطة تنفيذية أو مسؤوليات تشغيلية.

العضوية

8 تتألف اللجنة الاستشارية من خمسة أعضاء من الخبراء المستقلين، يعملون بصفتهم الشخصية.

9 يتعين أن تأتي الكفاءة المهنية واﻟﻨﺰاهة في المقام الأول لدى انتقاء الأعضاء.

10 لا تضم اللجنة الاستشارية أكثر من عضو واحد من مواطني دولة واحدة من الدول الأعضاء بالاتحاد.

11 يراعى بأقصى قدر ممكن:

أ ) ألا تضم اللجنة الاستشارية أكثر من عضو واحد من نفس المنطقة الجغرافية؛

ب) التوازن في عضوية اللجنة بين البلدان المتقدمة والنامية وبين القطاعين العام والخاص وبين الجنسين.

12 يتم انتقاء عضو واحد على الأقل على أساس مؤهلاته وخبراته (مؤهلاتها وخبراتها) كمسؤول رقابي كبير (مسؤولة رقابية كبيرة) أو مدير مالي كبير (مديرة مالية كبيرة) ويفضل أن يكون ذلك في منظومة الأمم المتحدة أو في منظمة دولية أخرى، وذلك بأقصى قدر ممكن.

13 وللاضطلاع بدورهم بفعالية، ينبغي لأعضاء اللجنة الاستشارية إجمالاً امتلاك المعارف والمهارات والخبرات الرفيعة المستوى في المجالات التالية:

أ ) الشؤون المالية والمراجعة؛

ب) إدارة المنظمات وهيكل المساءلة بما في ذلك إدارة المخاطر؛

ج) القانون؛

د ) الإدارة العليا؛

ﻫ ) تنظيم الأمم المتحدة و/أو المنظمات الحكومية الدولية الأخرى وهيكلها وسير أعمالها؛

و ) فهم عام لصناعة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

14 ينبغي للأعضاء أن يكون لديهم فهم جيد بصورة نموذجية لأهداف الاتحاد وهيكله الإداري واللوائح والقواعد ذات الصلة وطبيعته التنظيمية وبيئته الرقابية أو يعملوا على اكتساب هذا الفهم بسرعة.

الاستقلالية

15 نظراً لأن دور اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة (IMAC) هو إسداء المشورة الموضوعية، يتعين أن يبقى أعضاؤها مستقلين عن أمانة الاتحاد والمجلس ومؤتمر المندوبين المفوضين، ويتعين أن يكونوا بمنأىً عن أي تضارب في المصالح، حقيقياً كان أو متصوَراً.

16 أعضاء اللجنة الاستشارية:

أ ) لا يشغلون منصباً ولا يشاركون في أي نشاط قد يمس باستقلالهم عن الاتحاد الدولي للاتصالات أو عن الشركات التي لها علاقة تجارية مع الاتحاد؛

ب) لا يكونون قد عملوا أو شاركوا، حالياً أو خلال السنوات الثلاث السابقة لتعيينهم في اللجنة الاستشارية، بأي صفة لدى الاتحاد الدولي للاتصالات أو لدى عضو قطاع فيه أو هيئة منتسبة إليه أو وفد دولة من الدول الأعضاء، وألا تربطهم صلة قربى مباشرة (على النحو الذي حدده النظام الأساسي والنظام الإداري لموظفي الاتحاد الدولي للاتصالات) مع من يعمل في، أو له علاقة تعاقدية مع، الاتحاد أو عضو قطاع فيه أو هيئة منتسبة إليه أو وفد دولة من الدول الأعضاء؛

ج) يكونون مستقلين عن فريق الأمم المتحدة لمراجعي الحسابات الخارجيين ووحدة التفتيش المشتركة؛

د ) يكونون غير مؤهلين لأي عمل مع الاتحاد لمدة ثلاث سنوات على الأقل بعد آخر يوم من مدة عملهم في اللجنة الاستشارية.

17 يزاول أعضاء اللجنة الاستشارية مهامهم بصفتهم الشخصية، ويجب ألا يلتمسوا أو يقبلوا أي تعليمات فيما يتعلق بأدائهم في اللجنة من أي حكومة أو سلطة أخرى سواء كانت داخل الاتحاد أو خارجه.

18 يوقع أعضاء اللجنة الاستشارية على إعلان وبيان سنوي بالمصالح الخاصة والمالية والمصالح الأخرى (التذييل ألف لهذه الاختصاصات). ويتعين أن يقدم رئيس اللجنة الإعلان والبيان بعد استكمالهما وتوقيعهما إلى المجلس فور بدء العضو مدة خدمته في اللجنة، وبعد ذلك على أساس سنوي.

الانتقاء والتعيين ومدته

19 ترد تفاصيل عملية انتقاء أعضاء اللجنة الاستشارية في التذييل باء لهذه الاختصاصات. وتشمل هذه العملية فريقاً للانتقاء من ممثلي المجلس على أساس التوزيع الجغرافي المتكافئ.

20 يحيل فريق الانتقاء توصياته إلى المجلس ويقوم المجلس بتعيين أعضاء اللجنة.

21 يُعيَّن أعضاء اللجنة الاستشارية للعمل لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد لفترة ولاية ثانية وأخيرة مدتها أربع سنوات، ولا إلزام يقضي بتعاقب الولايتين. ولضمان استمرارية العضوية، يتعين أن يكون التعيين الأولي لعضوين من الأعضاء الخمسة لولاية واحدة مدتها أربع سنوات فقط، ويقع الاختيار على هذين العضوين بالقرعة في الاجتماع الأول للجنة. ويجب أن يختار أعضاءُ اللجنة أنفسهم الرئيسَ الذي يتعين عليه أداء مهامه بهذه الصفة لمدة سنتين.

22 يجوز لأي عضو من أعضاء اللجنة أن يستقيل من عضويته بموجب إشعار خطي يقدم إلى رئيس المجلس. ويتعين على رئيس المجلس إجراء تعيين خاص للفترة المتبقية من مدة العضو وفقاً للأحكام الواردة في التذييل باء لهذه الاختصاصات لشغل هذه العضوية.

23 لا يحق إلا للمجلس إلغاء تعيين أي عضو في اللجنة الاستشارية، بموجب الشروط التي يحددها المجلس.

الاجتماعات

24 تجتمع اللجنة الاستشارية مرتين على الأقل في السنة المالية للاتحاد. ويعتمد العدد الفعلي للاجتماعات في السنة على حجم العمل المتفق عليه للجنة والتوقيت الأكثر ملاءمة للنظر في مسائل معينة.

25 رهناً بهذه الاختصاصات، ستضع اللجنة نظامها الداخلي على نحو يساعد أعضاءها في تنفيذ مسؤولياتهم. ويتعين إبلاغ المجلس بهذا النظام الداخلي ليأخذ علماً به.

26 النصاب القانوني للجنة هو ثلاثة أعضاء. وباعتبار أن الأعضاء يخدمون بصفتهم الشخصية، لا يُسمح بحضور من ينوب عنهم.

27 يتعين على الأمين العام أو مراجع الحسابات الخارجي أو رئيس دائرة الشؤون الإدارية والمالية أو رئيس وظيفة المراجعة الداخلية أو موظف الأخلاقيات أو ممثليهم حضور الاجتماعات عندما تدعوهم اللجنة إلى ذلك. وبالمثل قد توجَّه الدعوة إلى مسؤولين آخرين ممن تتصل وظائفهم بالبنود المدرجة في جدول الأعمال.

28 إذا لزم الأمر، يمكن للجنة أن تستعين بمستشار مستقل أو بخبراء خارجيين آخرين لإسداء المشورة لها.

29 جميع الوثائق والمعلومات السرية التي تُقدم إلى اللجنة، أو التي تحصل عليها اللجنة، تبقى طي الكتمان.

تقديم التقارير

30 سيقدم رئيس اللجنة الاستشارية استنتاجاته إلى رئيس المجلس والأمين العام، بعد كل اجتماع، على أن يقدم تقريراً سنوياً، خطياً وشخصياً على السواء، إلى المجلس للنظر فيه في دورته السنوية.

31 يمكن لرئيس اللجنة أن يبلغ رئيس المجلس، فيما بين دورات المجلس، بشأن أي قضية إدارية خطيرة.

الترتيبات الإدارية

32 سيقدم أعضاء اللجنة الاستشارية خدماتهم للصالح العام بدون أجر. ووفقاً للإجراءات التي تطبق على الموظفين المعينين في الاتحاد، يحق لأعضاء اللجنة الاستشارية:

أ ) أن يتقاضوا بدلاً يومياً؛

ب) ويحق لغير المقيمين منهم في كانتون جنيف أو مدن فرنسا المجاورة استرداد مصاريف السفر، لحضور اجتماعات اللجنة الاستشارية،

33 ستقدم أمانة الاتحاد دعمها إلى اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة.

التذييـل ألف

الاتحـاد الدولـي للاتصـالات  
اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة  
استمارة إعلان وبيان المصالح الخاصة والمالية والمصالح الأخرى

|  |
| --- |
| **1 التفاصيل** |
| \_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_  الاسم |
| **2 المصالح الخاصة أو المالية أو المصالح الأخرى (ضع علامة في المربع المناسب)** |
| 🞎 ليس لدي أي مصالح شخصية أو مالية أو أي مصالح أخرى يمكن أن تؤثر أو قد يرى البعض أنها قد تؤثر على القرارات أو الإجراءات التي اتخذها أو في المشورة التي أقدمها خلال قيامي بواجباتي كعضو في اللجنة.  🞎 لدي مصالح شخصية أو مالية أو مصالح أخرى يمكن أن تؤثر أو قد يرى البعض أنها قد تؤثر على القرارات أو الإجراءات التي اتخذها أو في المشورة التي أقدمها خلال قيامي بواجباتي كعضو في اللجنة.  🞎 ليس لدي أي مصالح شخصية أو مالية أو أي مصالح أخرى يمكن أن تؤثر أو قد يرى البعض أنها قد تؤثر على القرارات أو الإجراءات التي اتخذها أو في المشورة التي أقدمها خلال قيامي بواجباتي كعضو في اللجنة. ومع ذلك، قررتُ تقديم بيان بمصالحي الشخصية أو المالية أو أي مصالح أخرى في الوقت الراهن. |

|  |
| --- |
| **3 المصالح الخاصة أو المالية أو الشخصية أو المصالح الأخرى لأفراد العائلة\* (ضع علامة في المربع المناسب)** |

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| 🞎 حسب معلوماتي، ليس لدى أي عضو من أعضاء عائلتي الأقربين مصالح شخصية أو مالية أو أي مصالح أخرى يمكن أن تؤثر أو يرى البعض أنها قد تؤثر على القرارات أو الإجراءات التي أقوم باتخاذها أو على المشورة التي أقدمها خلال قيامي بواجباتي كعضو في اللجنة.  🞎 لدى عضو من أعضاء عائلتي الأقربين مصالح شخصية أو مالية أو مصالح أخرى يمكن أن تؤثر أو يرى البعض أنها قد تؤثر على القرارات والإجراءات التي أقوم باتخاذها أو المشورة التي أقدمها خلال قيامي بواجباتي كعضو في اللجنة.  🞎 حسب معلوماتي، ليس لدى أي عضو من أعضاء عائلتي الأقربين مصالح شخصية أو مالية أو أي مصالح أخرى يمكن أن تؤثر أو يرى البعض أنها قد تؤثر على القرارات أو الإجراءات التي أقوم باتخاذها أو على المشورة التي أقدمها خلال قيامي بواجباتي كعضو في اللجنة. ومع ذلك، قررتُ تقديم بيان بالمصالح المالية أو المصالح الأخرى الخاصة بأعضاء عائلتي الأقربين في الوقت الراهن.  (\* ملاحظة: لأغراض هذا الإعلان، "عضو العائلة" يعني نفس المعنى المعرّف في النظام الأساسي والنظام الإداري للموظفين في الاتحاد الدولي للاتصالات). | | | | |
| \_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_  التوقيع |  | \_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_  الاسم |  | \_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_  التاريخ |

استمارة إعلان وبيان المصالح الخاصة   
والمالية والمصالح الأخرى   
(التذييل ألف، الصفحة 2 من 4)

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| **4 الكشف عن مصالح خاصة أو مالية أو أي مصالح أخرى ذات صلة** | | | | |
| إذا وضعت علامة داخل المربع الأول من البند 2 والمربع الأول من البند 3، تجاوز هذه الخطوة وانتقل إلى البند 5.  برجاء ذكر أي مصالح شخصية أو مالية أو أي مصالح أخرى تخصك أو تخص أي فرد من أفراد عائلتك الأقربين **يمكن أن تؤثر أو يرى البعض أنها قد تؤثر** على القرارات والإجراءات التي تقوم باتخاذها أو على المشورة التي تقدمها خلال قيامك بواجباتك الرسمية. يرجى أيضاً ذكر الأسباب التي تجعلك تعتقد أن هذه المصالح يمكن أن تؤثر أو يرى البعض أنها قد تؤثر على القرارات أو الإجراءات التي تقوم باتخاذها أو على المشورة التي تقدمها خلال قيامك بواجباتك الرسمية.  من بين أنواع المصالح التي قد يتعين عليك الكشف عنها الاستثمارات العقارية أو تملك أسهم أو شركات الائتمان أو الوكالة أو مناصب إدارية أو شراكة في الشركات أو علاقات بجماعات الضغط أو مصادر أخرى كبيرة للدخل أو ديون كبيرة أو هدايا أو أعمال تجارية خاصة أو علاقات وظيفية أو طوعية أو اجتماعية أو شخصية.  ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ  ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ  ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ  ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ  ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ  ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ  ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ  ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ  ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ  ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ  ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ | | | | |
| \_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_  التوقيع |  | \_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_  الاسم |  | \_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_  التاريخ |

استمارة إعلان وبيان المصالح الخاصة   
والمالية والمصالح الأخرى  
(التذييل ألف، الصفحة 3 من 4)

|  |
| --- |
| **5 إعلان** |

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| أعلن أنني:  • كعضو في اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة (IMAC)، أدرك مسؤولياتي طبقاً لاختصاصات اللجنة بأن:  − أكشف أي تضارب في المصالح (حقيقي أو ظاهري)، وأقوم باتخاذ الخطوات المناسبة لتفادي هذا التضارب، فيما يتعلق بعضويتي باللجنة؛  − عدم إساءة استعمال (أ) المعلومات الداخلية أو (ب) واجباتي أو وضعي أو سلطاتي أو نفوذي من أجل اكتساب أو السعي لاكتساب منفعة أو ميزة لي أو لأي شخص آخر.  **وأعلن أنني:**  • قرأت اختصاصات اللجنة وفهمت ضرورة قيامي بالإعلان عن أي مصالح خاصة أو مالية أو أي مصالح أخرى يمكن أن تؤثر أو يرى البعض أنها قد تؤثر على القرارات التي أقوم باتخاذها أو على المشورة التي أقدمها خلال قيامي بواجباتي كعضو باللجنة.  • أتعهد بإبلاغ رئيس اللجنة فوراً (الذي سيبلغ بدوره رئيس المجلس) بأي تغييرات تطرأ على ظروفي الشخصية أو مسؤولياتي في العمل من شأنها أن تؤثر في محتويات هذا الإعلان وأن أقدم إعلاناً/إعلانات معدلاً/معدلة باستخدام هذه الاستمارة.  • أتعهد بالكشف عن أي مصالح خاصة أو مالية أو أي مصالح أخرى لأفراد عائلتي الأقربين حسب علمي بهذه المصالح، إذا طرأت ظروف أرى أنها ممكن أن تؤثر أو يرى البعض أنها قد تؤثر على القرارات التي أقوم باتخاذها أو المشورة التي أقدمها خلال قيامي بواجباتي الرسمية.  • أدرك أن هذا الإعلان يحتاج إلى موافقة أي فرد من أفراد العائلة بقيام الاتحاد بجمع معلومات شخصية عنه مع إعلان بأنه/أنها على علم بالغرض من وراء جمع هذه المعلومات الشخصية والشروط القانونية التي تخوّل جمع هذه المعلومات والأطراف الثالثة التي يمكن إطلاعها على هذه المعلومات الشخصية والموافقات. | | | | |
| \_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_  التوقيع |  | \_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_  الاسم |  | \_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_  التاريخ |

استمارة إعلان وبيان المصالح الخاصة   
والمالية والمصالح الأخرى  
(التذييل ألف، الصفحة 4 من 4)

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| **6 إعلان موافقة أعضاء العائلة الأقربين بالكشف عن مصالحهم الشخصية والمالية والمصالح الأخرى** | | | | |
| إذا كنت قد وضعت علامة داخل المربع الأول من البند 3، تجاوز هذه الخطوة وانتقل إلى الخطوة 7.  يستكمل هذا الإعلان فرد/أفراد العائلة الأقربين لعضو اللجنة عندما يرى العضو أن المصالح الشخصية والمالية والمصالح الأخرى لهذا الفرد/هؤلاء الأفراد يمكن أن تؤثر أو يرى البعض أنها قد تؤثر على القرارات والإجراءات التي يقوم/تقوم باتخاذها أو على المشورة التي يقدمها/تقدمها خلال عضويته/عضويتها للجنة.  اسم عضو العائلة ـــــــــــــــــــــــــــــــــ  درجة القرابة بعضو اللجنة ـــــــــــــــــــــــــــــ  اسم عضو اللجنة ـــــــــــــــــــــــــــــــــ | | | | |
| \_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_  التوقيع |  | \_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_  اسم عضو العائلة |  | \_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_  التاريخ |
| **7 تقديم هذه الاستمارة** | | | | |
| **ترسل هذه الاستمارة بعد استكمالها وتوقيعها إلى رئيس مجلس الاتحاد.** | | | | |

التذييـل بـاء

العملية المقترحة لانتقاء أعضاء اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة

أي منصب شاغر في اللجنة (بما في ذلك عضويتها الأساسية) يتم شغله طبقاً للعملية المحددة أدناه:

أ ) يقوم الأمين العام بما يلي:

’1‘ دعوة الدول الأعضاء في الاتحاد إلى تسمية أفراد ترى هذه الدول أنهم يمتلكون مؤهلات وخبرات متميزة؛

’2‘ وضع إعلان في مجلات و/أو صحف دولية مرموقة وعلى الإنترنت لجذب اهتمام الأفراد الذين يملكون المؤهلات والخبرات المناسبة، للعمل في اللجنة.

على أي دولة عضو تسمي أحد الأفراد طبقاً للفقرة الفرعية أ) ’1‘ أن تقدم نفس المعلومات التي يطلبها الأمين العام من المتقدمين في الإعلان المشار إليه في الفقرة أ) ’2‘ وخلال نفس التوقيت.

ب) يتم تشكيل فريق انتقاء يتألف من ستة من أعضاء المجلس يمثلون الأمريكتين، وأوروبا وكومنولث الدول المستقلة، وإفريقيا، وآسيا وأسترالاسيا، والدول العربية.

ج) يقوم فريق الانتقاء، واضعاً في اعتباره اختصاصات اللجنة والطابع السري لعملية الانتقاء، باستعراض الطلبات الواردة والنظر فيها وإعداد قائمة تصفية بالمرشحين الذين قد يرغب في إجراء مقابلة معهم. وتقدم أمانة الاتحاد المساعدة إلى فريق الانتقاء، عند الاقتضاء.

د ) يقترح فريق الانتقاء على المجلس بعد ذلك ‎قائمة بأفضل المرشحين المؤهلين، على أن يعادل عددهم عدد الوظائف الشاغرة في اللجنة. وفي حالة انتهاء التصويت الذي يجريه فريق الانتقاء للبت فيما إذا كان أحد المرشحين سيدرج على قائمة المرشحين التي ستُقترح على المجلس بعدد متساو من الأصوات، يكون لرئيس المجلس الصوت المرجح.

يجب أن تتكون المعلومات المقدمة من فريق الانتقاء إلى المجلس من اسم المرشح وجنسه وجنسيته ومؤهلاته وخبراته المهنية. وعلى فريق الانتقاء أن يقدم تقريراً إلى المجلس بشأن المرشحين الموصى بتعيينهم في اللجنة.

ﻫ ) ينظر المجلس في التوصية لتعيين الأفراد في اللجنة.

و ) يحدد فريق الانتقاء أيضاً مجموعة من المرشحين المؤهلين تأهيلاً مناسباً ويحتفظ بها لكي ينظر فيها المجلس إذا لزم الأمر من أجل ملء أي وظيفة شاغرة تنشأ لأي سبب (كالاستقالة أو العجز) خلال فترة ولاية اللجنة.

ز ) مراعاةً لمبدأ التناوب، وبعد انتهاء الفترة التجريبية، يتكرر الإعلان عن الوظائف مرة كل أربع سنوات، إذا رأى المجلس ذلك مناسباً، باستخدام عملية الانتقاء المحددة في هذا التذييل. ويجري أيضاً تحديث مجموعة المرشحين المؤهلين تأهيلاً مناسباً المشار إليها في الفقرة الفرعية (و) باستخدام عملية الانتقاء نفسها.

الأسباب: شكّل القرار 162 (غوادالاخارا، 2010) لمؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الأساس للجنة الاستشارية المستقلة للإدارة (IMAC) وكلّف المجلس بإنشاء اللجنة على أساس تجريب‍ي لمدة أربع سنوات. وعيّن المجلس خمسة خبراء مستقلين كأول أعضاء في اللجنة التي قدّمت تقارير للمجلس خلال دوراته لسنوات 2012 و2013 و2014 ووضعت عدداً من التوصيات القيّمة.

وتقترح لجنة البلدان الأمريكية للاتصالات تعديل القرار 162 (غوادالاخارا، 2010) من أجل إنشاء اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة على أساس دائم وتكليف المجلس بتعيين خمسة أعضاء جدد والنظر في التقارير السنوية للجنة واتخاذ الإجراءات المناسبة، وتكليف الأمين العام بنشر تقرير اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة وتقرير المراجع الداخلي على موقع إلكتروني متاح للجمهور. ويُعتبر إتاحة وثائق المراجعة الداخلية لعامة الجمهور من أفضل الممارسات المتّبعة بالفعل في صناديق الأمم المتحدة وبرامجها الكبرى، ويُعَدّ إتاحة تقارير لجان المراجعة لعامة الجمهور من أفضل الممارسات المعمول بها في منظومة الأمم المتحدة برمّتها.

\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*

# IAP-6: مشروع قرار جديد "التتبع العالمي للرحلات الجوية"

1 الحاجة إلى التتبع العالمي للرحلات الجوية

إن تحديد موقع الطائرات التجارية وإبلاغ هذه المعلومات إلى مراكز مراقبة الحركة الجوية يمثل عنصراً هاماً لسلامة الطيران وأمنه.

وتؤدي معلومات الطائرة مثل البيانات المتعلقة بالموقع والارتفاع والسرعة والمسار دوراً هاماً في إدارة الحركة الجوية. والقدرة على دقة تحديد موقع الطائرة وتتبعه وتحديثه لها تأثير مباشر على المسافات الدنيا التي يجب أن تفصل بين الطائرات (أي معايير الفصل) وبالتالي على كفاءة استعمال فضاء جوي معيّن.

وفي المجالات التي يُستخدم فيها باستمرار أنظمة مراقبة الطائرات وتحديث مواقع الطائرات بشكل متكرر، يمكن استعمال الفضاء الجوي على نحو أكثر فعالية باستيعاب كثافة أعلى من الطائرات بأمان من خلال حدود فاصلة منخفضة. وتوفر القدرة على المراقبة مؤشراً لأي انحراف عن المسار غير متوقع للطائرة وهي وظيفة سلامة هامة في إدارة الفضاء الجوي.

ويمكن استعمال الرصد الدقيق لمواقع الطائرات كأساس لأنظمة الإنذار الأوتوماتي. والقدرة على تتبع الطائرات بدقة تمكّن من تنبيه مراقبة الحركة الجوية عند الكشف عن انحراف الطائرة عن الارتفاع أو الطريق المخصص لها، أو عند توقع انخفاض المواقع المقبلة لطائرتين أو أكثر إلى أقل من معايير الفصل الدنيا المقبولة. ويمكن أن تُوجّه التنبيهات أيضاً عند شرود الطائرة تحت الحد الأدنى للارتفاع الآمن أو عند دخولها في منطقة محظورة في الفضاء الجوي.

أدى اختفاء طائرة الخطوط الجوية الماليزية MH370 مؤخراً إلى حفز المناقشات على الصعيد العالمي بشأن كيفية توفير استجابة مناسبة بسرعة لتسهيل التتبع العالمي للرحلات الجوية.

وشجعت منظمة الطيران المدني الدولي، الاتحاد في اجتماعها الخاص بشأن التتبع العالمي للرحلات الجوية، مونتريال، 13‑12 مايو 2014، على اتخاذ إجراءات في أقرب فرصة ممكنة لتوفير توزيعات الطيف اللازمة بمجرد تحديد احتياجات الطيران الناشئة. ويشمل ذلك الطيف من أجل خدمات الاتصالات الراديوية الساتلية وخدمات الاتصالات الراديوية الأخرى المستعملة في تطبيقات الطيران الخاصة بسلامة الحياة البشرية. وشجعت منظمة الطيران المدني الدولي أيضاً الاتحاد على إدراج هذه المسألة في جدول أعمال المؤتمر العالمي المقبل للاتصالات الراديوية الذي سينظمه الاتحاد في 2015.

وحوار الخبراء بشأن مراقبة بيانات الرحلات الجوية في الوقت الفعلي، كوالا لامبور، 27-26 مايو 2014، حث الاتحاد على مواصلة دراسة ومعالجة المتطلبات الحالية والمقبلة من الطيف من أجل تتبع الرحلات الجوية ومراقبة بياناتها في الوقت الفعلي ومنح توزيعات ملائمة في المؤتمر العالمي المقبل للاتصالات الراديوية المزمع عقده في 2015.

2 دور الاتحاد الدولي للاتصالات

وفقاً للمادة 1 من دستور الاتحاد، يعمل الاتحاد بوجه خاص على اعتماد تدابير تُمكّن من تأمين سلامة الحياة البشرية بالتعاون بين خدمات الاتصالات.

وإضافة إلى ذلك، تنص المادة 40 من دستور الاتحاد على أن تمنح خدمات الاتصالات الدولية الأولوية المطلقة لجميع الاتصالات المتعلقة بسلامة الحياة البشرية في البحر والبر والجو والفضاء الخارجي.

وبالتالي، يتعين على الاتحاد أن يستجيب للتوقعات والطلبات المقدمة من المجتمع الدولي المذكورة في الفقرة 1 أعلاه.

3 الاعتبارات القانونية

يحدد **الرقم 118 من الاتفاقية** الإجراء الذي ينبغي اتباعه في وضع جدول أعمال المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية. وهو قرار صادر عن المجلس استناداً إلى توصية سابقة للمؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية، ويجب أن تؤكد أغلبية الدول الأعضاء هذا القرار بناءً على المشاورة. وعلاوةً على ذلك، يشترط **الرقم** **119 من الاتفاقية**، أن يتضمن جدول أعمال المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية بنوداً قد يطلبها مؤتمر المندوبين المفوضين:

|  |  |
| --- | --- |
| 118 PP-94 PP-98 | (2 ينبغي تحديد الإطار العام لجدول الأعمال سلفاً قبل المؤتمر بفترة تتراوح بين أربع سنوات وست سنوات، ويحدد المجلس جدول الأعمال النهائي، ويفضل أن يفعل ذلك قبل المؤتمر بسنتين، بموافقة أغلبية الدول الأعضاء وبمراعاة أحكام الرقم 47 من هذه الاتفاقية. ويجب وضع هاتين الصيغتين لجدول الأعمال على أساس توصيات المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية، طبقاً لأحكام الرقم 126 من هذه الاتفاقية. |
| 119 | (3 يتضمن جدول الأعمال كل مسألة يقرر مؤتمر للمندوبين المفوضين إدراجها فيه. |

وعلى الرغم من أن **الرقم 119 من الاتفاقية** لا يشير صراحة إلى كيفية إدراج مؤتمر المندوبين المفوضين لأي مسألة إضافية في جدول أعمال المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية، يمكن ملاحظة أن مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 1998 استخدم **الرقم 119 من الاتفاقية** لإدراج بند إضافي في جدول أعمال المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية لعام 2000، بعد فترة السنتين المذكورة في **الرقم 118 من الاتفاقية**. وقد تم ذلك من خلال اعتماد القرار 86 (مينيابوليس، 1998).

ومن الواضح أن قراراً لمؤتمر المندوبين المفوضين بموجب **الرقم 119** **من الاتفاقية** يلغي العملية الموصوفة في **الرقم 118 من الاتفاقية**. وبوجه خاص، لا يقيّد **الرقم 119 من الاتفاقية** قدرة مؤتمر المندوبين المفوضين على تعديل جدول أعمال المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية سواء من حيث نطاق العمل أو الوقت.

وباختصار، تسمح اتفاقية الاتحاد والممارسة المتبعة في مؤتمر المندوبين المفوضين بأن يعدّل مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2014 جدول أعمال المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية لعام 2015.

4 الدراسات الحالية في إطار قطاع الاتصالات الراديوية والتطورات الصناعية الجارية

وضعت منظمة الطيران المدني الدولي معايير وممارسات موصى بها (SARP) للأنظمة تمكّن من تحديد موقع الطائرة وتتبعها من أجل مراقبة الحركة الجوية، بحيث تقوم الطائرة ببث موقعها (خط الطول وخط العرض) وارتفاعها وسرعتها وتعرّف هوية الطائرة وغيرها من المعلومات التي يتم الحصول عليها من خلال أنظمة الطيران على المتن.

ويُستخدم بعض هذه الأنظمة حالياً في العديد من البلدان وتُشغل على كثير من الطائرات منذ المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية لعام 2012 باستعمال توزيع التردد في المادة **5** من لوائح الراديو للخدمة المتنقلة للطيران (AM(R)S) في النطاق MHz 1 164‑960، ويشمل ذلك إرسالات بين محطات الطائرات ومحطات الأرض المقامة على الأرض داخل خط البصر. ويتمثل أحد القيود التي تنطوي عليها هذه الأنظمة في أن إرسالات الطائرات لا يمكن أن تستقبلها محطة مقامة على الأرض خارج خط البصر لكي تُعالج وتُستعمل من جانب إدارة الحركة الجوية. وتمنع قيود الانتشار مع نظام الأرض تغطية جزء كبير من الفضاء الجوي للمحيطات، وتجعل التغطية غير عملية بالنسبة إلى المناطق عبر القطبية وغيرها من المناطق النائية أو المتخلفة. وبالتالي، يمكن ملاحظة أن العديد من مناطق العالم لا يمكن تغطيتها فعلياً باستعمال محطات الأرض لاستقبال إرسالات الطائرة وتوفير البيانات لإدارة الحركة الجوية. وهناك مناطق شاسعة من العالم التي يتعذر الوصول إليها إلا باستخدام الاتصالات الساتلية. ويعتبر تمديد أنظمة الأرض هذه عبر السواتل آلية الاتصالات الوحيدة التي لديها القدرة على توفير تغطية عالمية كاملة لدعم هذه الأنظمة من أجل تجاوز القيود الأرضية الحالية.

ويقوم قطاع الاتصالات الراديوية حالياً بصياغة تقرير عن نهج لتمديد تغطية أنظمة الأرض هذه من أجل توفير تغطية عالمية حقيقية والتغلب على قيود محطات الأرض المذكورة أعلاه. ويتمثل هذه النهج في استعمال الوصلات الصاعدة من محطات الطائرات إلى السواتل، مما يتطلب توزيعاً مناسباً للتردد في المادة **5** من لوائح الراديو للخدمة المتنقلة الساتلية للطيران في اتجاه الإرسال من الأرض إلى الفضاء. ولن تتطلب هذه العمليات تغييرات في الأجهزة والمعلمات الحالية، مما يقلل إلى أدنى حد التأثير على مجتمع الطيران.

وأثناء المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية لعام 2012، لم يُقدم أي مطلب فوري للنظر في توزيع لخدمة ساتلية من أجل هذا الغرض، وبالتالي لم يُتبع أي بند في جدول الأعمال للنظر في هذه المسألة في المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية لعام 2015.

قام بعض مشغلي السواتل، منذ المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية لعام 2012 بالنظر في إدراج الحمولات اللازمة في أنظمتهم الساتلية من الجيل الجديد لتمكين التتبع العالمي للرحلات الجوية باستعمال استقبال الإرسالات الصادرة من محطات الطائرات. وستُطلق السواتل الأولى التي تدعم هذا التتبع في 2015 لتكملة البنية التحتية الأرضية لإدارة الحركة الجوية وتوفير تغطية عالمية مستمرة للأرض بما في ذلك المناطق عبر المحيطات والمناطق عبر القطبية فضلاً عن المناطق المتخلفة التي تنعدم فيها محطات الأرض.

وتُوحّد هذه الأنظمة للوفاء بالمعايير التقنية لمنظمة الطيران المدني الدولي ومتطلبات قابلية التشغيل البيني لضمان تشغيلها العالمي بدون أي تداخل في النطاقات أو في النطاقات المجاورة أو قضايا التوافق. ونظراً لأن إرسالات الطائرات المذكورة أعلاه تُبث كنظام معياري لمنظمة الطيران المدني الدولي، فإن توافق الاستقبال الساتلي فقط لإشارات الطائرات التي يتم بثها باستعمال هذه الأنظمة المعيارية لمنظمة الطيران يكون مضموناً بالفعل. وعلاوة على ذلك، ليس هناك أي تعديلات أو تغييرات على الأجهزة القائمة المطلوبة على متن الطائرة. ولا تتغير وظائف أنظمة الطائرات واعتمادها وتشغيلها بأي شكل من الأشكال. ولم تُحدد حالياً أي مشاكل تتعلق بالتوافق بخصوص تشغيل الإشارة التي يتم بثها.

5 المقترح

وفي ضوء ما ذكر أعلاه، سيكون من المناسب أن يطلب مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2014 من المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية لعام 2015 النظر في متطلبات الطيف فيما يتعلق بالتتبع العالمي للرحلات وذلك للأسباب التالية:

• ضرورة استجابة الاتحاد لطلب عاجل من المجتمع الدولي بشأن مسألة سلامة الحياة البشرية في العالم

• سماح أحكام اتفاقية الاتحاد والممارسة السابقة لمؤتمر المندوبين المفوضين لعام 1998 لمؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2014 بإضافة هذه المسألة إلى جدول أعمال المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية لعام 2015

• الدراسة التي يضطلع بها قطاع الاتصالات الراديوية حالياً بشأن مختلف الجوانب المتعلقة بهذه المسألة وإمكانية تقديم النتائج ذات الصلة لهذه الدراسات إلى الدورة الثانية للاجتماع التحضيري للمؤتمر لعام 2015 وإلى المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية لعام 2015 في الوقت المناسب لكي ينظر فيها المؤتمر والدول الأعضاء لدى إعداد مقترحاتها إلى المؤتمر.

ونظراً لأن مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 1998 استخدم هذا النهج لإدراج بند إضافي في جدول أعمال المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية لعام 2000 من خلال اعتماد القرار 86 (مينيابوليس، 1998)، يُقترح أن ينظر مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2014 في اعتماد قرار جديد يطلب فيه من المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية لعام 2015 النظر في متطلبات الطيف للتتبع العالمي للرحلات الجوية واتخاذ الإجراء المناسب بهذا الشأن، بما في ذلك إمكانية توزيع ترددات للخدمات الساتلية المستعملة من أجل تطبيقات الطيران الخاصة بسلامة الحياة البشرية، على أن يقتصر ذلك على الأنظمة التي تعمل وفقاً لمعايير الطيران المعترف بها دولياً.

ADD IAP/34A1/6

مشـروع قـرار جديـد [IAP-2]

التتبع العالمي للرحلات الجوية

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

إذ يضع في اعتباره

*أ )* أن تحديد موقع الطائرات التجارية وإبلاغ هذه المعلومات إلى مراكز مراقبة الحركة الجوية يمثل عنصراً هاماً لسلامة الطيران وأمنه؛

*ب)* أن اختفاء طائرة الخطوط الجوية الماليزية MH370 مؤخراً حفز المناقشات بشأن التتبع العالمي للرحلات الجوية، وولّد استجابات مناسبة من العديد من المنظمات بما في ذلك الاتحاد الدولي للاتصالات كل بحسب مجال اختصاصه؛

*ج)* أن منظمة الطيران المدني الدولي (ICAO) قامت بتطوير معايير وممارسات موصى بها (SARP) لأنظمة تمكن من تحديد الموقع وتتبع الطائرات من أجل مراقبة الحركة الجوية؛

*د )* أن بعض الأنظمة الأخرى يجري تشغيلها حالياً باستعمال توزيع التردد للخدمة المتنقلة للطيران (AM(R)S) في النطاق MHz 1 164-960، تشمل إرسالات بين محطات الطائرات ومحطات الأرض المقامة على الأرض داخل خط البصر وبالتالي فإنها لا تتيح تتبع الرحلات الجوية في المناطق القطبية والمحيطية والنائية؛

*ﻫ )* أن أحد النهج لتوسيع تغطية نظام قائم للأرض من أجل توفير تغطية عالمية، يتمثل في السماح للسواتل باستقبال إرسالات من نظام قائم مما يتطلب توزيع تردد للخدمة المتنقلة الساتلية للطيران (المسير) (AM(R)S) في اتجاه الإرسال من الأرض إلى الفضاء؛

*و )* أن هذا النهج لن يتطلب تغييرات في الأجهزة والمعلمات الحالية الخاصة بالطائرات، مما يقلل إلى أدنى حد التأثير على المستعملين الحاليين؛

*ز )* أنه أثناء المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية لعام 2012، لم تُتوقع ضرورة النظر في توزيع للخدمة الساتلية من أجل هذا الغرض، وبالتالي لم يُتبع أي بند في جدول الأعمال للنظر في هذه المسألة في المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية لعام 2015؛

*ح)* أن منظمة الطيران المدني الدولي، شجعت في اجتماعها الخاص بشأن التتبع العالمي للرحلات الجوية، مونتريال، 13-12 مايو 2014، الاتحاد على اتخاذ إجراءات في أقرب فرصة ممكنة لتوفير توزيعات الطيف اللازمة نظراً لتحديد احتياجات الطيران الناشئة. ويشمل ذلك الطيف من أجل خدمات الاتصالات الراديوية الساتلية وخدمات الاتصالات الراديوية الأخرى المستعملة في تطبيقات الطيران الخاصة بسلامة الحياة البشرية؛

*ط)* أن منظمة الطيران المدني الدولي شجعت أيضاً الاتحاد على إدراج هذه المسألة في جدول أعمال المؤتمر العالمي المقبل للاتصالات الراديوية الذي سينظمه الاتحاد في 2015؛

*ي)* أن حوار الخبراء بشأن مراقبة بيانات الرحلات الجوية في الوقت الفعلي، كوالا لامبور، 27-26 مايو 2014، حث الاتحاد على مواصلة دراسة ومعالجة المتطلبات الحالية والمقبلة من الطيف من أجل تتبع الرحلات الجوية ومراقبة بياناتها في الوقت الفعلي ومنح توزيعات ملائمة في المؤتمرات العالمية المقبلة للاتصالات الراديوية بما في ذلك المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية المزمع عقده في 2015،

وإذ يضع في اعتباره أيضاً

*أ )* قيام بعض مشغلي السواتل، منذ المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية لعام 2012 بالنظر في إدراج الحمولات اللازمة في أنظمتهم الساتلية من الجيل الجديد لتمكين التتبع العالمي للرحلات الجوية باستعمال استقبال الإرسالات الصادرة من محطات الطائرات وستُطلق السواتل الأولى لدعم هذا التتبع في 2015؛

*ب)* دراسات قطاع الاتصالات الراديوية ذات الصلة الجارية بشأن استقبال هذه الإرسالات عبر الساتل في النطاق  
MHz 1 164‑960؛

*ج)* أنه ينبغي تشجيع دراسات مستقبلية فيما يتعلق بالمتطلبات من الطيف لرصد بيانات الرحلات الجوية في الوقت الفعلي،

وإذ يلاحظ

أنه وفقاً للمادة 1 من دستور الاتحاد، يعمل الاتحاد بوجه خاص على اعتماد تدابير تُمكّن من تأمين سلامة الحياة البشرية بالتعاون بين خدمات الاتصالات،

يقـرر

توجيه المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية لعام 2015 وفقاً للرقم 119 من الاتفاقية لإضافة البند الجديد التالي إلى جدول أعماله:

19.1 النظر في المتطلبات من الطيف من أجل التتبع العالمي للرحلات الجوية واتخاذ الإجراءات المناسبة بما في ذلك توزيعات التردد المحتملة للخدمات الساتلية المستعملة في تطبيقات الطيران الخاصة بسلامة الحياة البشرية، مع مراعاة الأنظمة التي تعمل وفقاً لمعايير الطيران الدولي المعترف بها ودراسات قطاع الاتصالات الراديوية ذات الصلة،

يكلف لجان دراسات قطاع الاتصالات الراديوية ذات الصلة

ببذل كل جهد ممكن لإكمال دراسات التقاسم دعماً لبند جدول الأعمال الجديد أعلاه في الوقت المناسب لكي تنظر فيه الدول الأعضاء في الاتحاد التي تستعد للمؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية لعام 2015،

يكلف مدير مكتب الاتصالات الراديوية

بأن يقدم إلى المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية لعام 2015 نتائج دراسات التقاسم الموصوفة في الفقرة *يكلف* أعلاه.

\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*

# IAP-7: مشروع قرار جديد "حماية مستعملي/مستهلكي خدمات الاتصالات"

ADD IAP/34A1/7

مشـروع قـرار جديـد [IAP-3]

حماية مستعملي/مستهلكي خدمات الاتصالات

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

إذ يذكّر

*أ )* بالقـرار 64 (المراجَع في دبي، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (WTDC) بشأن حماية ودعم مستعملي/مستهلكي خدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

*ب)* بالمادة 4 من لوائح الاتصالات الدولية،

وإذ يعترف

*أ )* بالمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن حماية المستهلك؛

*ب)* بأن القمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS) أكدت على أهمية بناء الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبالأهمية الكبرى لأعمال التنفيذ من جانب أصحاب المصلحة المتعددين على الصعيد الدولي ووضع خط العمل جيم5 (بناء الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) من برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات*،* وقيام الاتحاد بمهمة تنسيق/تيسير تنفيذ هذا الخط على النحو المنصوص عليه في البرنامج المذكور،

وإذ يضع في اعتباره

*أ )* أن القوانين والسياسات والممارسات المتصلة بالمستهلك تحد من السلوك التجارية الاحتيالية والمضللة وغير المنصفة. وأن هذه الحماية أساسية لبناء ثقة المستهلك وإقامة علاقة أكثر إنصافاً بين أصحاب مشاريع الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمستهلكين؛

*ب)* أن الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكنها أن توفر فوائد جديدة وكبيرة للمستهلك، بما في ذلك وسائل الراحة والنفاذ إلى مجموعة واسعة من السلع و/أو الخدمات والقدرة على جمع ومقارنة المعلومات بشأن هذه السلع و/أو الخدمات؛

*ج)* أن ثقة المستهلك في الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يُعززها التطور المستمر لآليات حماية المستهلك الشفافة والفعالة التي تحد من وجود السلوك التجارية الاحتيالية أو المضللة أو غير المنصفة؛

*د )* أنه يجب تشجيع التوعية ونشر المعلومات المتعلقة بالاستهلاك والاستعمال الملائمين لهذه المنتجات والخدمات، وذلك فيما يتعلق أساساً بمدخلات الاقتصاد الرقمي، علماً أن المستهلك يتوقع النفاذ إلى المحتوى القانوني وتطبيقات هذه الخدمات على السواء؛

*ه )* أن يكون النفاذ إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مفتوحاً وميسور التكلفة،

يكلف الأمين العام ومديري المكاتب الثلاثة

1 بتعزيز المهام الرامية إلى توعية المسؤولين عن اتخاذ القرارات فيما يتعلق بالاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فضلاً عن الهيئات التنظيمية فيما يتعلق بأهمية الاستمرار في إطلاع المستعملين والمستهلكين على الخصائص الأساسية والجودة والأمن والرسوم المتعلقة بمختلف الخدمات التي يقدمها المشغلون، واستحداث آليات أخرى للحماية من أجل تيسير ممارسة المستهلكين والمستعملين لحقوقهم؛

2 بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء من أجل تحديد المجالات البالغة الأهمية لوضع السياسات أو الأطر التنظيمية لحماية المستهلكين والمستعملين؛

3 بتعزيز علاقاتهم مع المنظمات الدولية والكيانات الأخرى الضالعة في مجال حماية المستهلك والمستعمل،

يدعو الدول الأعضاء

1 إلى تشجيع استحداث وتطوير سياسات تضمن تزويد المستعملين النهائيين بمعلومات مجانية وشفافة ومحدثة ودقيقة عن خدمات الاتصالات بما في ذلك أسعار التجوال الدولي والشروط المطبقة ذات الصلة، في الوقت المناسب؛

2 تقديم مدخلات تسمح بنشر أفضل الممارسات والسياسات التي نُفّذت من أجل زيادة القدرة على وضع السياسات العامة المتصلة بالتدابير القانونية والتنظيمية والتقنية لمعالجة حماية المستهلك والمستعمل بما في ذلك حماية البيانات؛

3 تشجيع السياسات التي تحبذ توفير خدمات الاتصالات وفقاً لشروط تقدم جودة مناسبة للمستعمل؛

4 تشجيع المنافسة في توفير خدمات الاتصالات، مما يشجعها على صياغة سياسات تحفز أسعاراً تنافسية؛

يدعو الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات والمنتسبين

إلى تقديم مساهمات تسمح بنشر أفضل الممارسات والسياسات المتصلة بحماية المستعمل/المستهلك وجودة الخدمة وأسعار الخدمة.

\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*

# IAP-8: مقترح لتعديل القرار 70 "تعميم مبدأ المساواة بين الجنسين في الاتحاد وترويج المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات"

الأساس المنطقي للتعديل:

اعتمد الاتحاد الدولي للاتصالات في الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات (دبي، 2012) والمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (دبي، 2014) تعميم مبدأ المساواة بين الجنسين في إطار اختصاصاته لغرض تعزيز التآزر ولكي يصبح منظمة يقتدى بها فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتسخير قدرة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمساعدة في تمكين النساء والفتيات في العالم.

وبهذا الصدد، يُقدم مشروع القرار هذا للنظر فيه بحيث يمكن اعتماده في الصك القانوني الدولي للاتحاد، مما يتيح الاعتراف العالمي بالتزام الاتحاد باعتماد قرارات وصياغة سياسات وتشجيع اتخاذ مبادرات وتنظيم مشاريع بشأن قضايا المساواة بين الجنسين تبرز أهمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحرير النساء والفتيات وتحقيق المساواة بين الجنسين.

MOD IAP/34A1/8

القـرار 70 (المراجع في بوسان، 2014)

تعميم منظور[[3]](#footnote-3) المساواة بين الجنسين في الاتحاد   
وترويج المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة   
من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

إذ يذكّر

*أ )* بتأييد مؤتمر المندوبين المفوضين للقرار 7 (فاليتا، 1998) بموجب قراره 70 (مينيابوليس، 1998) الذي يقرر فيه المؤتمر إدماج منظور المساواة بين الجنسين في تنفيذ جميع البرامج وخطط العمل في  الاتحاد؛

*ب)* بالقرار 55 (المراجَع في دبي، 2012) للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات، الذي يشير إلى تعميم منظور المساواة بين الجنسين في أنشطة قطاع تقييس الاتصالات وضمان إدراج سياسة بشأن المساواة بين الجنسين في أنشطة قطاع تقييس الاتصالات؛

*ج)* بالقرار 55 (المراجَع في دبي، 2014) الذي وافق عليه المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات والذي يقضي بأن يحافظ مكتب تنمية الاتصالات على روابط وثيقة وتعاون كبير، حسب الاقتضاء، مع فريق المهام المعني بقضايا المساواة بين الجنسين الذي أنشأه المجلس في دورته لعام 2013 في إطار الأمانة العامة للاتحاد ومع فريق العمل المعني بقضايا المساواة بين الجنسين التابع للجنة النطاق العريض المعنية بالتنمية الرقمية، من خلال الدعم المتبادل للمساواة بين الجنسين في الاتحاد، وتوحيد الجهود من أجل القضاء على أشكال عدم المساواة في النفاذ إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستعمالها، وذلك بهدف بناء مجتمع معلومات خالٍ من التمييز وقائم على المساواة؛

*د )* بالحدث رفيع المستوى WSIS+10 الذي يبرز بيانه في الديباجة ما يلي (...): *"ونؤكد من جديد أهمية تعزيز وصون المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بما يضمن إشراك المرأة في مجتمع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العالمي الناشئ ومراعاة اختصاصات هيئة الأمم المتحدة المعنية بالمرأة المنشأة حديثاً، وتوصيات الفريق الرفيع المستوى لبرنامج ما بعد 2015، وإعلان بيجين ومنهاج العمل المعتمد في المؤتمر العالمي الرابع بشأن المرأة في 1995"،*

وإذ يلاحظ

*أ )* قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 64/289 بشأن الاتساق على نطاق المنظومة الذي اعتُمد في 21 يوليو 2010، والذي أنشأ جهازاً في الأمم المتحدة يعنى بشؤون المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، يعرف باسم "جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة"، وتتمثل ولايته في ترويج المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛

*ب)* قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة رقم E/2012/L.8، بشأن تعميم منظور المساواة بين الجنسين في جميع سياسات وبرامج منظومة الأمم المتحدة، الذي رحب بوضع خطة عمل على مستوى منظومة الأمم المتحدة ككل بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (UNSWAP)؛

*ج)* أن مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة أيد في أبريل 2013 "خطة عمل لقياس المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في منظومة الأمم المتحدة" التي سيشارك الاتحاد في إطارها في أنشطة النشر والتنسيق والتواصل وإنشاء الشبكات التي تشكل جزءاً من الاستراتيجية؛

*د )* الاستنتاجات المتفق عليها في الدورة الخامسة والخمسين للجنة التابعة للأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة التي عُقدت في مارس 2011، فيما يتعلق بوصول النساء والفتيات إلى التعليم والتدريب وتكنولوجيا العلوم ومشاركتهن فيها،

وإذ يلاحظ كذلك

*أ )* قرار المجلس في دروته لعام 2013 الذي يقر السياسات العامة للاتحاد في مجال المساواة بين الجنسين وتعميمها (GEM) بهدف جعل الاتحاد منظمة يُقتدى بها في قضايا المساواة بين الجنسين وتسخير قدرة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتمكين النساء والرجال؛

*ب)* أن الاتحاد يُدرج في خطته الاستراتيجية قضايا المساواة بين الجنسين لإجراء المناقشات وتبادل الأفكار من أجل تحديد خطة عمل ملموسة عبر المنظمة بأكملها مع مواعيد وأهداف محددة،

وإذ يعترف

*أ )* بأن المجتمع ككل، خاصة في سياق مجتمع المعلومات والمعرفة، سيستفيد من مشاركة المرأة والرجل على قدم المساواة في وضع السياسات واتخاذ القرارات وفي الوصول التام إلى خدمات الاتصالات؛

*ب)* بأن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات أدوات يمكن أن تحقق المساواة بين المرأة والرجل وتمكين المرأة، وجزء لا يتجزأ من عملية إقامة مجتمعات يساهم ويشارك فيها كل من الرجل والمرأة بشكل أساسي؛

*ج)* بأن نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، المتمثلة في إعلان مبادئ جنيف وخطة عمل جنيف والتزام تونس وبرنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات، تعرض مفهوم مجتمع المعلومات وأنه يجب الاستمرار في بذل الجهود في هذا السياق من أجل سد الفجوة الرقمية بين الجنسين؛

*د )* بوجود عدد متزايد من النساء في ميدان الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اللاتي تتمتعن بسلطة صنع القرار بما في ذلك في الوزارات ذات الصلة والهيئات التنظيمية الوطنية ودوائر الصناعة، واللاتي بإمكانهن النهوض بأعمال الاتحاد من أجل تشجيع الفتيات على اختيار مسار وظيفي في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعزيز استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة والفتيات،

وإذ يعترف كذلك

*أ )* بالتقدم الذي تم تحقيقه، سواء في الاتحاد أو بين الدول الأعضاء، في زيادة الوعي بأهمية إدماج منظور المساواة بين الجنسين الشامل في جميع برامج عمل الاتحاد وزيادة عدد النساء العاملات من الفئة الفنية في الاتحاد، خاصة على مستوى الإدارة العليا، والعمل في الوقت نفسه على تحقيق تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء للوصول إلى الوظائف والأعمال في فئة الخدمات العامة؛

*ب)* بالاهتمام الكبير بأعمال الاتحاد في مجال المساواة بين الجنسين والاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في منظومة الأمم المتحدة،

*ج)* التقدم الذي أحرزه الاتحاد، ولا سيما جهود مكتب تنمية الاتصالات، من أجل وضع وتنفيذ مشاريع وأنشطة تستعمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة والفتيات، وكذلك من أجل التعريف بالصلات القائمة بين مسائل المساواة بين الجنسين وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات داخل الاتحاد وفيما بين الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات؛

*ﺩ )* النتائج التي توصل إليها فريق العمل المعني بمسائل المساواة بين الجنسين من أجل تعزيز هذه المساواة،

وإذ يضع في اعتباره

*أ )* الحاجة إلى أن يقوم الاتحاد بدراسة البيانات وجمعها وتحليلها وإجراء إحصاءات وتقييم آثارها وتشجيع فهم أفضل الآثار الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المرأة والرجل؛

*ب)* أن الاتحاد ينبغي أن يكون الهيئة القيادية المعنية بوضع مؤشرات قطاع الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي من شأنها أن تسهم في الحد من التفاوت في النفاذ إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وامتلاكها وفي تعميم منظور المساواة بين الجنسين على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية؛

*ج)* الحاجة إلى مزيد من العمل لكفالة إدماج منظور الإنصاف والمساواة بين الجنسين كمحور شامل في جميع سياسات الاتحاد وفي برامج العمل وأنشطة نشر المعلومات والمنشورات ولجان الدراسات والندوات وورش العمل والمؤتمرات في الاتحاد؛

*د )* الحاجة إلى تعزيز مشاركة المرأة والفتيات في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سن مبكرة، وتوفير مدخلات لزيادة تطوير السياسة العامة، بشأن المجالات المطلوبة لضمان مساهمة مجتمع المعلومات والمعرفة في تمكينهن،

يشجع الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات

1 على اتخاذ مزيد من الإجراءات أو إجراءات جديدة، وتعزيز الالتزام بتعميم منظور المساواة بين الجنسين في الحكومات والقطاعين الخاص والعام والأوساط الأكاديمية ودوائر الصناعة من أجل تشجيع الابتكار في تعلم الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على قدم المساواة لفائدة الرجال والنساء وتعزيز تمكين النساء والفتيات مع تركيز خاص على المناطق الريفية والمناطق النائية؛

2 على استعراض ومراجعة وحتى تعديل سياساتها وممارساتها، حسب الاقتضاء، لكفالة تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة في البحث عن ترشيحات والاستخدام والتدريب والترقية على أساس من العدل والإنصاف؛

3 على تيسير توظيف الرجال والنساء على قدم المساواة في ميدان الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما في ذلك الوظائف العليا ذات المسؤولية في إدارات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والهيئات الحكومية والتنظيمية والمنظمات الحكومية الدولية وفي القطاع الخاص؛

4 على استعراض سياساتها وإجراءاتها الاستراتيجية المتصلة بمجتمع المعلومات لكفالة الإدراج الشامل لمنظور المساواة بين الجنسين في جميع الأنشطة باعتبار أنها مسألة شاملة وبالتالي فإنها تعزز التوازن بين الجنسين في الوصول إلى الفرص التي تحسن المستوى المعيشي باستعمال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وامتلاكها؛

5 على تعزيز اهتمام النساء والفتيات وزيادة إتاحة الفرص لهن للعمل في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك أثناء التعليم الابتدائي والثانوي والعالي؛

6 على اتخاذ إجراءات لبناء ثقافة تكنولوجية ورقمية جديدة تجلب للنساء والأطفال التكنولوجيات الجديدة وتيسر استعمالها في المجالات التي تطورها؛

7 على اعتماد سياسات تتضمن إجراءات إيجابية لتشجيع الحد من حواجز النفاذ وفهم التعامل مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكيف مع التطبيقات والمحتويات باللغات الأصلية فيما يتعلق بالتكنولوجيات وتشجيع إدماج النساء والأطفال والمراهقين والشباب والبالغين والشعوب الأصلية والمنحدرين من أصول إفريقية والنساء ذوات الإعاقة في التدريب المهني في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

يقـرر

1 تأييد القرار 55 (المراجَع في دبي، 2014) المتعلق بتعميم منظور المساواة بين الجنسين تحقيقاً لمجتمع معلومات شامل وقائم على المساواة؛

2 إيلاء أولوية عالية لتنفيذ سياسة المساواة بين الجنسين وتعميمها بحيث يمكن أن يصبح الاتحاد منظمة يُقتدى بها فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، والاستفادة من الإمكانات التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتمكين الرجال والنساء على السواء؛

3 مواصلة الأعمال التي يقوم بها حالياً الاتحاد الدولي للاتصالات، ولا سيما مكتب تنمية الاتصالات، للنهوض بالمساواة بين الجنسين في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصُعد الدولية والإقليمية والوطنية بشأن السياسات والبرامج التي تسمح بتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمرأة، لا سيما في البلدان النامية؛

4 إعطاء أولوية عليا لإدماج سياسات المساواة بين الجنسين في إدارة الاتحاد والتوظيف فيه وأعماله؛

5 إدماج منظور المساواة بين الجنسين الشامل في تنفيذ الخطة الاستراتيجية والخطة المالية للاتحاد للفترة 2019‑2016 علاوةً على الخطط التشغيلية لمكاتب الاتحاد وأمانته العامة؛

6 أن يقوم الاتحاد بجمع ومعالجة البيانات الإحصائية المقدمة من البلدان وأن يضع مؤشرات تأخذ في الاعتبار قضايا المساواة بين الجنسين وتسلط الضوء على اتجاهات القطاع، فضلاً عن آثار استعمال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وامتلاكها، بحسب نوع الجنس،

يكلف المجلس

1 بإيلاء أولوية عالية للامتثال لسياسة الاتحاد بشأن المساواة بين الجنسين وتعميمها بحيث يصبح الاتحاد منظمة يُقتدى بها من حيث المساواة بين الجنسين وتسخير قدرة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتمكين النساء والرجال؛

2 بمواصلة المبادرات التي اتخذت على مدى السنوات الثماني الماضية والتوسع فيها والإسراع بعملية إدماج مبدأ المساواة بين الجنسين والإنصاف في الاتحاد ككل، وذلك في حدود الموارد الحالية بالميزانية، ضماناً لبناء القدرات وتشجيع المرأة لشغل مناصب عليا ومناصب الاتحاد التي يتم شغلها عن طريق الانتخاب،

يكلف الأمين العام

1 بأن يواصل العمل على ضمان إدراج منظور المساواة بين الجنسين بشكل شامل في برامج العمل ونهج الإدارة وأنشطة تنمية الموارد البشرية في الاتحاد وأن يقدم تقريراً سنوياً مكتوباً إلى المجلس بشأن التقدم في تنفيذ سياسة المساواة بين الجنسين وتعميمها التي تبين من خلال بيانات إحصائية استناداً إلى نوع الجنس، موقع فئات النساء والرجال داخل الاتحاد، وكذلك مشاركة النساء والرجال في مؤتمرات الاتحاد واجتماعاته؛

2 بأن يكفل إدراج منظور المساواة بين الجنسين في جميع مساهمات الاتحاد فيما يتعلق بمجالات الأولوية التي يجب التطرق إليها لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات لما بعد 2015؛

3 بأن يولي اهتماماً خاصاً للتوازن بين الجنسين في تولي مناصب الفئة الفنية وخاصة المستويات العليا في الاتحاد وأن يعطي الأولوية المناسبة للتوازن بين الجنسين عند الاختيار بين مرشحين لديهم مؤهلات متساوية مع مراعاة التوزيع الجغرافي (الرقم 154 من دستور الاتحاد) والتوازن بين النساء والرجال من الموظفين، وتعديل إجراءات الاتحاد الخاصة بالتعيين لضمان أن يكون، عند كل مستوى من مستويات التعيين، %33 على الأقل من المرشحين الذين يرتقون إلى المستوى الأعلى التالي من النساء، إذا سمح عدد المرشحين بذلك؛

4 بأن يتأكد من أن كل قائمة من قوائم الاختيار المسبق المقدمة إلى الأمين العام من أجل التعيين، تتضمن امرأة، إلاّ في حال عدم وجود امرأة من المرشحين المؤهلين؛

5 بأن يضمن التوازن بين الجنسين لأعضاء اللجان التنظيمية الداخلية وأن يحاول، قدر الإمكان، أن يدرج عضوَين اثنين على الأقل من كلا الجنسين؛

6 بأن يضع جائزة سنوية لتعميم المساواة بين الجنسين من أجل أعضاء الاتحاد للاعتراف بالإسهامات والأمثلة الفردية للقيادة والإثناء عليها لتشجيع المساواة بين الجنسين؛

7 بتنظيم دورة تدريبية لجميع الموظفين بشأن تعميم المساواة بين الجنسين؛

8 بأن يبذل جهوده لتعبئة المساهمات الطوعية لهذا الغرض من الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات وأي مصادر أخرى؛

9 بأن يشجع الإدارات على إعطاء فرص متكافئة للمرشحين من النساء والرجال لمناصب المسؤولين المنتخبين وأعضاء لجنة لوائح الراديو؛

10 بالإعلان عن "دعوة إلى العمل" على مدى عام، مع التركيز على موضوع "المرأة والفتيات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات" خلال الفترة 2017-2014؛

11 بأن يرفع هذا القرار إلى عناية الأمين العام للأمم المتحدة في محاولة لزيادة التنسيق والتعاون في مجال وضع السياسات والبرامج والمشاريع التي ينفذها الاتحاد والربط بين النفاذ إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنطاق العريض واستعمالها وامتلاكها من جانب النساء والفتيات، وتشجيع المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات؛

12 بأن يفي بالتزامات تقديم التقارير على النحو المطلوب في خطة العمل على مستوى منظومة الأمم المتحدة ككل؛

13 بأن يرفع تقريراً إلى مؤتمر المندوبين المفوضين المقبل بالنتائج والتقدم المحرز في مجال تعميم منظور المساواة بين الجنسين في أعمال الاتحاد وفي تنفيذ هذا القرار،

يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات

1 بأن يواصل تشجيع الاحتفال باليوم العالمي للفتيات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي يحتفل به سنوياً يوم الخميس الرابع من شهر أبريل منذ عام 2010 والذي تُدعى فيه شركات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمؤسسات الأخرى التي لديها دوائر تعمل في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومؤسسات التدريب في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والجامعات ومراكز البحوث وجميع المؤسسات المتصلة بالاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى تنظيم يوم مفتوح للفتيات ودورات تدريبية للفتيات فضلاً عن التدريب على الخط و/أو ورش عمل ومخيمات يومية ومخيمات صيفية من أجل زيادة اهتمام النساء والفتيات وزيادة إتاحة الفرص لهن للعمل في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أثناء التعليم الابتدائي والثانوي والعالي؛

2 بتوجيه أيضاً نداءات إلى العمل للمنظمات المعنية بالمرأة والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم بحيث يمكنها الانضمام إلى الاحتفال باليوم الدولي للفتيات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فضلاً عن توفير التدريب على الخط و/أو ورش عمل ومخيمات يومية وغيرها من الأحداث؛

3 بمواصلة عمل مكتب تنمية الاتصالات في إطار تشجيع استعمال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التمكين الاجتماعي والاقتصادي للنساء والفتيات، مما يساعدهن على التصدي لأوجه التفاوت وتيسير اكتساب مهارات الحياة،

يدعو الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات

1 إلى تقديم مساهمات طوعية للاتحاد لتسهيل تنفيذ هذا القرار إلى أقصى حد ممكن؛

2 إلى الاحتفال سنوياً باليوم الدولي "للفتيات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات" يوم الخميس الرابع من شهر أبريل ودعوة شركات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرها من الشركات التي لديها دوائر تعمل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومؤسسات التدريب في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والجامعات ومراكز البحوث وجميع المؤسسات ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى تنظيم يوم مفتوح للفتيات؛

3 إلى تقديم الدعم والمشاركة الفعالة في أعمال مكتب تنمية الاتصالات في إطار تشجيع استعمال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة والفتيات؛

4 إلى تسليط الضوء على منظور المساواة بين الجنسين في المسائل قيد الدراسة في إطار لجان دراسات قطاعات الاتحاد الثلاثة وخطط عملها، حسب الاقتضاء.

5 إلى تقديم الدعم للنساء والفتيات بحيث يتسنى لهن الوصول إلى الدراسة والعمل في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من خلال إتاحة الفرص وتحبيذ إدماجهن في عمليات التدريس والتعلم و/أو تشجيع تدريبهن المهني؛

6 إلى دعم و/أو تشجيع تمويل الدراسات والمشاريع والمقترحات التي تسهم في التغلب على عدم المساواة بين الجنسين وتعزيز الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتسخيرها لتمكين النساء والفتيات.

\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*

# IAP-9: مقترح لتعديل القرار 175 "نفاذ الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما في ذلك الإعاقة المتصلة بالعمر"

الهدف من المقترح:

تقدم لجنة البلدان الأمريكية للاتصالات (CITEL) مقترحاً لتعديل القرار 175 (غوادالاخارا، 2010) بشأن "نفاذ الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما في ذلك الإعاقة المتصلة بالعمر".

وقد تناول الاتحاد قضية إمكانية النفاذ كمجال ذي أولوية، معتمداً مبادئ الدمج والتصميم الشامل للجميع، من خلال قطاعي التقييس والتنمية.

ونتيجةً لذلك، يؤكد مشروع القرار هذا على الأولوية التي يوليها الاتحاد لهذه القضية، مشيراً، من بين أمور أخرى، إلى قراره القاضي بدمج الأشخاص ذوي الإعاقة في عمل الاتحاد.

وبهذا القصد، سيقدَّم مشروع القرار هذا لينظر فيه مؤتمر المندوبين المفوضين (بوسان، 2014) بهدف اعتماده ضمن الصك القانوني الدولي للاتحاد، على نحو يشكل اعترافاً عالمياً فيما يتعلق بالتزام الاتحاد باعتماد القرارات وتعزيز القوانين والمبادرات والمشاريع المعنية بقضايا إمكانية نفاذ الأشخاص ذوي الإعاقة والتي تسلط الضوء على أهمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين نوعية حياة الناس.

MOD IAP/34A1/9

القـرار 175 (المراجَع في بوسان، 2014)

نفاذ الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات  
بما في ذلك الإعاقة المتصلة بالعمر

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

إذ يدرك

*أ )* القرار 70 (المراجَع في دبي، 2012) للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات، بشأن إمكانية "نفاذ الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات"، والإطار التنظيمي الحالي والدراسات والمبادرات والأحداث الجارية بهذا الشأن التي يضطلع بها قطاع تقييس الاتصالات ولجان الدراسات التابعة له خاصة لجنة الدراسات 2 ولجنة الدراسات 16 بالتعاون مع نشاط التنسيق المشترك بشأن إمكانية النفاذ والعوامل البشرية (JCA-AHF)؛

*ب)* المادة 12 من لوائح الاتصالات الدولية (ITR)، التي اعتمدها المؤتمر العالمي للاتصالات الدولية (WCIT، دبي 2012)، والتي تشجع الحكومات الوطنية على توفير خدمات اتصالات وتكنولوجيا معلومات واتصالات عالمية تقوم على معايير تقنية تكفل نفاذ الأشخاص ذوي الإعاقة إلى خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بحيث يمكن للجميع المشاركة الكاملة في المجتمع على قدم المساواة مع سائر أفراده؛

*ج)* إعلان دبي (WTDC، 2014)، الذي ينص على سلسلة من التدابير الرامية إلى تعزيز التنمية المنصفة والميسورة التكلفة والشاملة والمستدامة لشبكات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها وخدماتها، ويحدد الهدف 4 في خطة عمل دبي بشأن نفاذ الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما في ذلك الإعاقة المتصلة بالعمر؛

*ﺩ )* القرار 58 (المراجَع في دبي، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، حول "نفاذ الأشخاص ذوي الإعاقة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما في ذلك نفاذ الأشخاص ذوي الإعاقة المتصلة بالعمر" استناداً إلى الأعمال الخاصة بمبادرة قطاع تنمية الاتصالات من خلال الدراسات التي جرت في إطار المسألة 20/1 للجنة الدراسات 1 لهذا القطاع بدءاً من شهر سبتمبر 2006 لوضع الأدوات الإلكترونية لقابلية النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالنسبة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة، بالتعاون والشراكة مع المبادرة العالمية لشمولية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (G3ict)؛

*ﻫ )* العمل الجاري في قطاع الاتصالات الراديوية (ITU‑R)؛

’1‘ التوصية ITU‑R M.1076 بعنوان "أنظمة الاتصالات اللاسلكية للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية"؛

’2‘ الأجزاء ذات الصلة من كتيب قطاع الاتصالات الراديوية "الإذاعة التلفزيونية الرقمية للأرض في نطاقي الترددات VHF/UHF"، حيث تقدم توجيهات بشأن التقنيات التي يتعين استعمالها لتوصيل البرامج للأشخاص ذوي الصعوبات السمعية؛

’3‘ العمل الجاري في قطاع الاتصالات الراديوية لسد الفجوة الرقمية بسبب الإعاقة، بما في ذلك العمل الجاري في لجنة الدراسات 6 بقطاع الاتصالات الراديوية المعنية بالإذاعة وتشكيل فريق مقرر جديد بشأن قابلية النفاذ إلى الوسائط السمعية المرئية (IRG‑AVA) مشترك بين قطاعي الاتصالات الراديوية وقطاع تقييس الاتصالات نتيجة لعمل الفريق المتخصص التابع لقطاع تقييس الاتصالات والمعني بالنفاذ إلى الوسائط السمعية المرئية (FG-AVA)؛

’4‘ العمل الجاري في فرقتي العمل 4A و4B التابعتين للجنة الدراسات 4 وفرقة العمل 5A التابعة للجنة الدراسات 5 بقطاع الاتصالات الراديوية بشأن تحسين الحصول على المساعدات السمعية الرقمية على الصعيد العالمي؛

*و )* العمل الجاري في قطاع تقييس الاتصالات بالاتحاد (ITU-T):

’1‘ الدراسات الجارية في إطار المسألة 4/2 بشأن القضايا المتصلة بالعوامل البشرية لتحسين نوعية الحياة من خلال الاتصالات الدولية، والمسألة 26/16 بشأن إمكانية النفاذ إلى الأنظمة والخدمات المتعددة الوسائط بما في ذلك التوصية ITU‑T F.790 بشأن المبادئ التوجيهية لنفاذ المسنين وذوي الإعاقة إلى الاتصالات؛

’2‘ الدليل الذي أصدره الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات والموجه للجان الدراسات في الاتحاد بعنوان "مراعاة احتياجات المستعملين النهائيين في إعداد التوصيات"؛

’3‘ استحداث نشاط تنسيق مشترك بشأن قابلية النفاذ والعوامل البشرية لأغراض زيادة الوعي وتقديم المشورة والمساعدة والتعاون والتنسيق والتواصل؛

’4‘ إنشاء الفريق المتخصص التابع لقطاع تقييس الاتصالات المعني بإمكانية النفاذ للوسائط السمعية المرئية (FG-AVA)، الذي يعمل بشأن الإذاعة وتلفزيون الإنترنت من أجل إضافة الوصف الصوتي لذوي الإعاقة البصرية والعرض النصي/عناوين جانبية للصم وذوي الإعاقة السمعية وإتاحة المشاركة عن بُعد عبر الإنترنت؛

*ز )* العمل الجاري في قطاع تنمية الاتصالات (ITU‑D)؛

’1‘ الدراسات الجارية في إطار المسألة 20‑1/1 نفاذ الأشخاص ذوي الإعاقة وذوي الاحتياجات الخاصة إلى خدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

’2‘ خطة عمل دبي (WTDC-14)؛

’3‘ إعلان دبي (WTDC-14)؛

*ح )* الخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2019-2016 التي وافق عليها مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2014 هذا والتي تتضمن الهدف 5.1: "تعزيز نفاذ الأشخاص ذوي الإعاقة وذوي الاحتياجات الخاصة إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات" والنتائج والنواتج ذات الصلة؛

*ط)* نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات التي دعت إلى إيلاء اهتمام خاص للأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك الإعاقة المتصلة بالعمر؛

*ي)* الحدث الرفيع المستوى WSIS+10 الذي نسقه الاتحاد بشأن رؤية القمة العالمية لمجتمع المعلومات بعد عام 2015 والذي يحدد المجالات ذات الأولوية التي تتعين معالجتها في تطبيق نتائج القمة العالمية بعد عام 2015 من خلال *"ضمان النفاذ الشامل إلى المعلومات والمعارف والقدرة على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدى جميع الأفراد، بما في ذلك من خلال توفير الخدمات وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات التي تكون شاملة للأشخاص ذوي الإعاقة وتمكنهم من النفاذ إليها بتكلفة ميسورة، مثلاً، من خلال توفير التكنولوجيات المساعدة، والتنفيذ الفعّال للمعايير التقنية الدولية الملائمة التي تسمح بالتشغيل البيني، وأطر التنمية الشاملة لذوي الإعاقة، والبيئات السياسية التمكينية وإدراج قضايا إمكانية النفاذ في سياسات المشتريات العامة وفي المنتديات التنظيمية الدولية"*؛

*ك)* أن البث الشبكي والعرض النصي للحوار يمثلان أداتين بالغتي الأهمية، يستفيد منهما الأشخاص ذوو الإعاقة والأشخاص ذوو الاحتياجات الخاصة،

وإذ يضع في اعتباره

*أ )* أن اتفاقية الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي دخلت حيز النفاذ في 3 مايو 2008، تقضي بأن تتخذ الدول الأطراف التدابير المناسبة بموجب المادة 9 بشأن إمكانية النفاذ بما في ذلك:

’1‘ (2)9(ز) *"تشجيع إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى تكنولوجيات ونظم المعلومات والاتصال الجديدة، بما فيها شبكة الإنترنت"*؛

’2‘ (2)9(ح) *"تشجيع تصميم وتطوير وإنتاج وتوزيع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وأنظمتها التي يمكن للأشخاص ذوي الإعاقة الوصول إليها، في مرحلة مبكرة، كي تكون هذه التكنولوجيات والنظم في المتناول بأقل تكلفة"*؛

*ب)* أن تقديرات منظمة الصحة العالمية تشير إلى أن هناك مليار شخص من ذوي الإعاقة في العالم، وهو ما يعني %15 من سكان العالم، ويعيش %80 منهم في البلدان المنخفضة الدخل وبدرجات متفاوتة من الإعاقة، الجسدية والحسية أو الإدراكية على السواء؛

*ج)* أن مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة أنشأ منصب المقرر الخاص المعني بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الذي سيسمح بتحديد الحواجز والعقبات التي لا تزال تعترض سبيل الأشخاص ذوي الإعاقة وتحول دون تحقيق مشاركتهم الكاملة الفعالة في المجتمع. وأن ولاية منصب المقرر الجديد هذا ستعمل بتنسيق وثيق مع جميع الآليات والكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والآليات الإقليمية والمجتمع المدني ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة وتلك العاملة من أجلهم. وبالمثل، فهي ستُضمِّن المنظور الجنساني والتعاون الدولي وبناء القدرات في جميع أنشطتها، وفقاً لمبادئ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛

*د )* أهمية التعاون بين الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات ذات العلاقة من أجل توفير إمكانيات النفاذ بتكلفة ميسورة؛

*ﻫ )* أن الضرورة تقتضي من الحكومات وأصحاب المصلحة المتعددين الانتباه إلى النتائج الواردة في التقرير الذي اشتركت في إعداده المبادرة العالمية بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للجميع (G3ict) والهيئة الدولية للمعوقين (DPI)، إذ تفيد هذه النتائج بأن إمكانية النفاذ إلى البنية التحتية للمعلومات تعتبر مجالاً أساسياً في إمكانية النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتؤثر تأثيراً هائلاً على أكبر عدد من المستخدمين، وتظهر تقدماً محدوداً بالمقارنة مع الأحكام الواردة في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة فيما يتعلق بالامتثال العام للبلدان التي صادقت عليها،

وإذ يذكّر

*أ )* بالفقرة 18 من التزام تونس الصادر في المرحلة الثانية من القمة العالمية لمجتمع المعلومات (تونس، 2005): "*سنسعى دون كلل لتعزيز النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نفاذاً شاملاً ومنصفاً ويسير التكلفة من أي مكان، بما في ذلك النفاذ إلى التصاميم العالمية والتكنولوجيات المساعدة، لجميع البشر، خاصة ذوي الإعاقة، لضمان التوزيع العادل لفوائد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين المجتمعات وفي داخلها ولسد الفجوة الرقمية من أجل خلق فرص رقمية للجميع واستفادة الجميع من المزايا التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتنمية*"؛

*ب)* بإعلان فوكيت بشأن تأهب الأشخاص ذوي الإعاقة للتسونامي (فوكيت، 2007)، الذي يؤكد على الحاجة إلى نظم إدارة شاملة للإنذار بالطوارئ وللكوارث باستخدام مرافق الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المستندة إلى معايير مفتوحة وغير تملكية وعالمية؛

*ج)* بالقرار GSC‑14/27 المتفق عليه في اجتماع المعايير العالمية للتعاون (جنيف، 2009)، الذي شجع على القيام بدرجة أكبر من التعاون فيما بين هيئات التوحيد القياسي العالمية والإقليمية والوطنية كأساس لوضع و/أو تدعيم الأنشطة والمبادرات الخاصة باستخدام الأشخاص ذوي الإعاقة للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

*د )* أن الاستعراض الواقع كلّ ثلاث سنوات في عام 2012 لتعاونية المعايير العالمية (WSC) التي تضم المنظمة الدولية للتوحيد القياسي (ISO) واللجنة الكهرتقنية الدولية (IEC) والاتحاد الدولي للاتصالات يحدد بين أنشطته العادية: يوم المعايير العالمي وورش عمل تعاونية المعايير العالمية والأوساط الأكاديمية وإمكانية النفاذ والعلاقات مع منظمة التجارة العالمية (WTO) وحقوق الملكية الفكرية (IPR) وتقييمات المطابقة، وتعزيز وتبادل الممارسات الفضلى في أساليب العمل،

يقـرر

1 أن يُدمج الأشخاص ذوو الإعاقة والاحتياجات الخاصة فيما يقوم به الاتحاد الدولي للاتصالات من عمل، والتعاون من أجل اعتماد خطة عمل شاملة تتيح نفاذهم إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالتعاون مع الكيانات والهيئات الخارجية المعنية بهذا الموضوع؛

2 تشجيع الحوار بين الجهات القائمة على إعداد إحصاءات عن الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبين المستخدمين ذوي الإعاقة، من أجل الحصول على أفضل المعلومات والمعارف بشأن ماهية البيانات التي يتعين جمعها وتحليلها على المستوى الوطني باستخدام المعايير والأساليب الدولية؛

3 إطلاق دعوة إلى العمل تعزز التعاون مع المنظمات والمؤسسات الإقليمية والعالمية التي تتعامل مع إمكانية نفاذ الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك الإعاقة المتصلة بالعمر، من أجل إدراج النفاذ إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جداول أعمالها ومراعاة الجوانب المشتركة لهذا الموضوع مع الموضوعات الأخرى؛

4 استخدام مرافق البث عبر الإنترنت والعرض النصي (بما في ذلك نصوص العرض النصي) إلى أقصى حد، وإذا أمكن، وبمراعاة القيود المالية والتقنية للاتحاد، تقديمها بجميع اللغات الرسمية الست للاتحاد أثناء انعقاد أي جلسة وبعد اختتامها على حد سواء لدى إقامة مؤتمرات الاتحاد وجمعياته واجتماعاته على النحو المنصوص عليه في الفقرة 12 المعنونة، إنشاء اللجان، من الفصل الثاني من القواعد العامة لمؤتمرات الاتحاد وجمعياته واجتماعاته،

يكلف الأمين العام، بالتشاور مع مديري المكاتب

1 بتنسيق الأنشطة المتصلة بإمكانية النفاذ بين قطاعات الاتصالات الراديوية وتقييس الاتصالات وتنمية الاتصالات في الاتحاد، بالتعاون مع المنظمات والكيانات الوثيقة الصلة الأخرى، من أجل تجنب الازدواجية وضمان مراعاة احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة، بما في ذلك الإعاقة المتصلة بالعمر؛

2 بالنظر في الآثار المالية التي قد يتحملها الاتحاد لتوفير المعلومات التي يمكن الحصول عليها من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوفير مرافق الاتحاد وخدماته وبرامجه بحيث يمكن النفاذ إليها من جانب المشاركين ذوي الإعاقات البصرية والسمعية والبدنية، بما في ذلك توفير العرض النصي والإشارات في الاجتماعات والنفاذ إلى المعلومات المطبوعة وإلى موقع الاتحاد على الويب والوصول إلى مباني الاتحاد ومرافق الاجتماعات فضلاً عن اعتماد ممارسات للاتحاد في مجالي التعيين والتوظيف تكون مفتوحة أمامهم؛

3 بالنظر، وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 61/106، في المعايير والمبادئ التوجيهية لإمكانية النفاذ كلما أجريت تجديدات أو غُيِّر استخدام مكان في منشأة، بحيث تُحفظ ميزات إمكانية النفاذ ولا تقام حواجز إضافية عن غير قصد؛

4 بتشجيع وتعزيز التمثيل الذاتي للأشخاص ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة من أجل كفالة مراعاة خبراتهم ووجهات نظرهم وآرائهم عند تطوير أعمال الاتحاد والارتقاء بها؛

5 بالنظر في توسيع نطاق برنامج المنح لتمكين المندوبين ذوي الإعاقة، من المشاركة في أعمال الاتحاد، وذلك في حدود القيود الحالية للميزانية؛

6 بتحديد وتوثيق ونشر نماذج أفضل الممارسات بشأن إمكانية النفاذ في ميدان الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فيما بين الدول الأعضاء في الاتحاد وأعضاء القطاعات؛

7 بالعمل بشكل تآزري بشأن الأنشطة المتصلة بإمكانية النفاذ مع قطاعات الاتصالات الراديوية وتقييس الاتصالات وتنمية الاتصالات، ولا سيما بخصوص الوعي بمعايير إمكانية النفاذ إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتضمينها في صلب الاهتمامات، وفي استحداث برامج تمكن البلدان النامية من إدخال خدمات تسمح للأشخاص ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة، بما في ذلك الإعاقة المتصلة بالعمر، بالانتفاع من استخدام الاتصالات بفعالية؛

8 بالعمل بشكل تآزري وتعاوني مع المنظمات والكيانات الإقليمية والعالمية الوثيقة الصلة الأخرى، وخصوصاً بما يحقق ضمان مراعاة الأعمال الجارية في ميدان إمكانية النفاذ؛

9 بالعمل بشكل تآزري وتعاوني مع منظمات الإعاقة في جميع المناطق لكفالة مراعاة احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة؛

10 بتقديم تقرير إلى مؤتمر المندوبين المفوضين التالي بشأن التدابير المتخذة لتنفيذ هذا القرار،

يدعو الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات

1 إلى النظر في استحداث مبادئ توجيهية أو آليات أخرى، في حدود أطرها القانونية الوطنية، لتعزيز إمكانية النفاذ إلى خدمات ومنتجات ومطاريف الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوافقها واستعمالها، وتقديم الدعم للمبادرات الإقليمية ذات الصلة بهذا الموضوع؛

2 إلى النظر في إدخال خدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الملائمة لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من الانتفاع، على قدم المساواة مع الآخرين، باستخدام خدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعزيز التعاون الدولي في هذا الصدد؛

3 إلى المشاركة بنشاط في الدراسات/الأنشطة المتعلقة بإمكانية النفاذ في قطاعات الاتصالات الراديوية وتقييس الاتصالات وتنمية الاتصالات في الاتحاد بما في ذلك المشاركة بنشاط في أعمال لجان الدراسات المعنية، وإدراج وتعزيز التمثيل للأشخاص ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة من أجل ضمان مراعاة خبراتهم ووجهات نظرهم وآرائهم؛

4 إلى أن تأخذ في الحسبان الفقرتين *أ)* ’2‘ و*د)* من " *إذ يضع في اعتباره"* أعلاه وفوائد التكلفة الميسورة بالنسبة للمعدات والخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة بما في ذلك التصميم العام؛

5 إلى تشجيع المجتمع الدولي على تقديم مساهمات طوعية للصندوق الاستئماني الخاص الذي أنشأه الاتحاد لدعم الأنشطة المتعلقة بتنفيذ هذا القرار.

\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*

# IAP-10: مقترح لتعديل المقرر 5 "إيرادات الات‍حاد ونفقاته للفترة 2015-2012"

MOD IAP/34A1/10

المقـرر 5 (المراجَع في بوسان، 2014)

إيرادات الات‍حاد ونفقاته للفترة 2019‑2016

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

إذ يضع في اعتباره

الأهداف والخطط الاستراتيجية المحددة للاتحاد وقطاعاته للفترة 2019-2016 والأولويات المحددة فيها،

وإذ يضع في اعتباره كذلك

*أ )* القرار 91 (المراجَع في غوادالاخارا، 2010) لهذا المؤتمر بشأن المبادئ العامة لاسترداد التكاليف؛

*ب)* أنه لدى النظر في مشروع الخطة المالية للاتحاد للفترة 2019‑2016، كانت التحديات الخاصة بزيادة الإيرادات لدعم الطلب المتزايد على البرامج تحديات جمة،

وإذ يلاحظ

أن هذا المؤتمر اعتمد القرار 151 (المراجَع في غوادالاخارا، 2010)، بشأن تنفيذ الإدارة على أساس النتائج في الاتحاد، والتي يتعلق عنصر هام فيها بالتخطيط والبرمجة والميزنة والمراقبة والتقييم، والتي ينبغي أن يكون من نتاجها زيادة تعزيز نظام الإدارة المالية في الاتحاد،

وإذ يلاحظ كذلك

أن القرار 48 (المراجَع في غوادالاخارا، 2010) لهذا المؤتمر، يؤكد أهمية الموارد البشرية في الاتحاد من أجل الوفاء بأهدافه وغاياته،

يقـرر

1 تخويل المجلس إعداد ميزانيتي فترتي السنتين للاتحاد بحيث يكون مجموع نفقات الأمانة العامة وقطاعات الاتحاد الثلاثة متوازناً مع الإيرادات المتوقعة على أساس الملحق 1 بهذا المقرر، مع مراعاة ما يلي:

1.1 أن تبلغ قيمة وحدة المساهمة للدول الأعضاء مبلغ 318 000 فرنك سويسري للأعوام 2019‑2016؛

2.1 ألاّ تتجاوز نفقات الترجمة الشفوية والترجمة التحريرية ومعالجة النصوص المتعلقة باللغات الرسمية في الاتحاد مبلغ 85 مليون فرنك سويسري للأعوام 2019‑2016؛

3.1 أنه يجوز للمجلس، لدى اعتماده ميزانيات فترات السنتين للاتحاد، أن يقرر أن يسمح للأمين العام، بغية تلبية الطلبات غير المتوقعة، بإمكانية زيادة ميزانية المنتجات أو الخدمات التي تخضع لاسترداد التكاليف، في حدود إيرادات استرداد التكاليف المتعلقة بذلك النشاط؛

4.1 أن يستعرض المجلس في كل عام إيرادات ونفقات الميزانية وكذلك الأنشطة المختلفة والنفقات المرتبطة بها؛

2 في حالة عدم انعقاد مؤتمر المندوبين المفوضين في عام 2018، يضع المجلس ميزانيتي فترتي السنتين للاتحاد 2021-2020 و2023-2022 وما بعدهما، بعد أن يحصل أولاً على موافقة أغلبية الدول الأعضاء في الاتحاد على القيم السنوية لوحدة المساهمة المحددة في الميزانية؛

3 أنه يجوز للمجلس أن يسمح بنفقات تتجاوز الحدود المقررة للمؤتمرات والاجتماعات والحلقات الدراسية، إذا كان بالإمكان تعويض هذا التجاوز في إطار الحدود المفروضة على النفقات من مبالغ متجمعة عن أعوام سابقة أو محملة على العام التالي؛

4 أن يضطلع المجلس، في كل فترة ميزانية، بتقييم التغيرات التي طرأت والتغيرات المحتمل أن تطرأ أثناء فترة الميزانية الجارية والفترات المقبلة بالنسبة للبنود التالية:

1.4 جداول المرتبات واشتراكات صندوق المعاشات التقاعدية والبدلات، بما في ذلك بدلات مقر العمل، التي تتقرر في النظام الموحد للأمم المتحدة وتنطبق على الموظفين العاملين في الاتحاد؛

2.4 سعر الصرف بين الفرنك السويسري ودولار الولايات المتحدة فيما يتعلق بتأثيراته على التكاليف الخاصة بالموظفين الخاضعين لجداول مرتبات الأمم المتحدة؛

3.4 القوة الشرائية للفرنك السويسري فيما يتعلق ببنود الإنفاق غير المتصلة بالموظفين؛

5 أن يضطلع المجلس بمهمة تحقيق أقصى درجة من الوفورات الممكنة، مع مراعاة الخيارات المتاحة لتخفيض النفقات الواردة في الملحق 2 بهذا المقرر، وأن ينظر في تطبيق مفهوم الأنشطة المقررة غير الممولة[[4]](#footnote-5)1 (UMAC)، وأن يقوم تحقيقاً لهذا الغرض بتحديد أدنى مستوى ممكن يسمح به للإنفاق بما يتفق مع احتياجات الاتحاد، في الحدود المبينة في الفقرة 1 من "*يقـرر*" أعلاه، آخذاً بعين الاعتبار عند الضرورة أحكام الفقرة 7 من "*يقـرر*" فيما يلي. وترد مجموعة من الخيارات لتخفيض النفقات في الملحق 2 بهذا المقرر؛

6 أنه ينبغي تطبيق المبادئ التوجيهية التالية على الأقل، فيما يتعلق بأي تخفيضات في النفقات:

أ ) المحافظة على مستوى قوي وفعال لوظيفة المراجعة الداخلية لحسابات الاتحاد؛

ب) عدم إجراء تخفيضات في النفقات تؤثر على إيرادات استرداد التكاليف؛

ج) ألا تخضع التكاليف الثابتة، مثل التكاليف المتعلقة بسداد القروض أو التأمين الصحي بعد انتهاء مدة خدمة الموظفين، لأي تخفيضات في النفقات؛

د ) عدم إجراء تخفيضات في النفقات المتعلقة بتكاليف الصيانة العادية لمباني الاتحاد على نحو يؤثر على أمن الموظفين وصحتهم؛

ﻫ ) المحافظة على مستوى فعال لأداء وظائف خدمات المعلومات في الاتحاد؛

7 أن يحرص المجلس، لدى تحديده مبلغ المسحوبات من حساب الاحتياطي أو الاعتمادات التي تودع فيه، على بقاء مستوى حساب الاحتياطي في الظروف العادية أعلى من نسبة 6 في المائة من مجموع النفقات السنوية،

يكلف الأمين العام بالقيام، بمساعدة لجنة التنسيق، بما يلي

1 إعداد مشروعي ميزانيتي فترتي السنتين 2017-2016 و2019-2018 على أساس المبادئ التوجيهية المصاحبة الواردة في الفقرة "*يقـرر*" أعلاه، والملحقين بهذا المقرر وجميع الوثائق ذات الصلة المقدمة إلى مؤتمر المندوبين المفوضين؛

2 ضمان توازن الإيرادات والنفقات في كل ميزانية لفترة سنتين؛

3 إعداد وتنفيذ برنامج لزيادة الإيرادات على النحو الملائم، يتسم بفعالية التكاليف وإجراء تخفيضات في جميع أنشطة الاتحاد لضمان توازن الميزانية؛

4 تنفيذ البرنامج المذكور أعلاه في أقرب وقت ممكن،

يكلف الأمين العام

1 بأن يقدم إلى المجلس، قبل دورتيه العاديتين لعامي 2015 و2017 بسبعة أسابيع على الأقل، البيانات الكاملة والدقيقة التي تلزمه لإعداد ميزانية فترة السنتين ودراستها وإقرارها؛

2 بأجراء دراسات عن الحالة الراهنة والتوقعات المتعلقة بالاستقرار المالي وحسابات الاحتياطي ذات الصلة الخاصة بالاتحاد في ضوء الظروف المتغيرة بعد إدخال العمل بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS) من أجل وضع استراتيجيات للاستقرار المالي الطويل الأجل، وتقديم تقرير سنوي بهذا الشأن إلى المجلس؛

3 ببذل جميع الجهود لموازنة ميزانية السنتين وبإحاطة الأعضاء علماً بأي قرارات صادرة عنه قد تكون لها آثار مالية يرجح أن تؤثر على تحقيق هذا التوازن، وذلك من خلال فريق العمل التابع للمجلس المعني بالموارد المالية والبشرية،

يكلف الأمين العام ومديري المكاتب

بتقديم تقرير إلى المجلس على أساس سنوي يعرض النفقات المتعلقة بكل بند من البنود الواردة في الملحق 2 بهذا المقرر، واقتراح التدابير المناسبة التي يتعين اتخاذها لتخفيض النفقات في كل مجال،

يكلف المجلس

1 باستعراض ميزانيتي فترتي السنتين 2017-2016 و2019-2018 والموافقة عليهما مع إيلاء الاهتمام الواجب للمبادئ التوجيهية الواردة في الفقرة "*يقـرر*" أعلاه وفي الملحقين بهذا المقرر وجميع الوثائق المقدمة إلى مؤتمر المندوبين المفوضين؛

2 بضمان توازن الإيرادات والنفقات في كل ميزانية لفترة سنتين؛

3 ببحث توفير اعتمادات إضافية في حالة تعيين مصادر إيرادات إضافية أو تحقيق وفورات؛

4 بدراسة برنامج تحقيق فعالية التكاليف وخفض التكاليف الذي يعده الأمين العام؛

5 بمراعاة تأثير أي برنامج لخفض التكاليف على موظفي الاتحاد، بما في ذلك تنفيذ نظام للإنهاء الطوعي للخدمة والتقاعد المبكر، حيثما كان بالإمكان تمويله من وفورات الميزانية أو من خلال السحب من حساب الاحتياطي؛

6 وإضافة إلى الفقرة 5 من "*يكلف المجلس*" أعلاه، ونظراً إلى الانخفاض غير المتوقع للإيرادات نتيجة لانخفاض فئات المساهمة من الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات، بأن يأذن بسحب لمرة واحدة من حساب الاحتياطي، ضمن الحدود المبينة في الفقرة 7 من "*يقـرر*" أعلاه، وذلك للحد بأقصى ما يمكن من أثر ذلك على مستويات التوظيف في ميزانيتي الاتحاد للعامين السنتين 2017-2016 والعامين 2019-2018؛ وتعاد الأموال غير المستعملة إلى حساب الاحتياطي في نهاية كل فترة من فترات الميزانية؛

7 بأن يأخذ في الاعتبار، عند النظر في التدابير التي يمكن اعتمادها لتعزيز الرقابة المالية في الاتحاد، الآثار المالية لقضايا مثل تمويل التأمين الصحي بعد انتهاء مدة الخدمة والصيانة و/أو الإحلال على المديين المتوسط والطويل لمباني ومنشآت الاتحاد؛

8 بدعوة فريق العمل التابع للمجلس المعني بالموارد المالية والبشرية، والمراجع الخارجي للحسابات، واللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة، إلى وضع توصيات لضمان رقابة مالية أكبر في الاتحاد، مع الأخذ في الاعتبار، *ضمن عدة أمور*، القضايا المحددة في الفقرة 7 من *يكلف* أعلاه؛

9 بالنظر في تقرير الأمين العام المتصل بالأمور المشار إليها في الفقرة 2 من "*يكلف الأمين العام*" أعلاه، وتقديم تقرير عن ذلك إلى مؤتمر المندوبين المفوضين التالي حسب الاقتضاء.

\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*

# IAP-11: مقترح لتعديل الملحق 2 بالمقرر 5 "تدابير من أجل ت‍خفيض الإنفاق"

مقدمة

في ضوء الصعوبات الحالية بالمالية والموازنة، وتوقع وقوع خسارة في الإيرادات وزيادة في النفقات خلال الدورة القادمة للفترة 2019‑2016، والعجز في الالتزامات طويلة الأجل، وتشييد مبنى جديد، من الضروري مناقشة التدابير التي من شأنها ضمان قدرة الاتحاد المالية على تنفيذ ولايته في حدود الموارد المحدودة المتاحة، والموافقة عليها.

وبما أن معظم التدابير المتعلقة بزيادة الإيرادات متوقفة بسبب الوضع المالي العالمي الحالي، يجب على الاتحاد تقييم نفقاته لكي يحدث توازناً بين الميزانية والخطة المالية للدورة القادمة وللأعوام التالية، لما بعد 2020. وتدرك البرازيل أن التدابير المحددة في الملحق 2 بالمقرر 5 ستُستعرض وتعدَّل في الدورة المقبلة، لمواجهة القضايا المالية التي كانت ولا تزال إشكالية في السنوات الأخيرة، والتي يرجح أن تشكل صعوبات للاتحاد في المستقبل القريب.

ومن المهم أن يوضع في الاعتبار أن الاتحاد لن يجد بداً من اتخاذ قرار بشأن العديد من القضايا المالية الرئيسية، مثل تجديد أو إعادة تشييد مبنى فارمبيه، بما ينطوي على إنفاق لا يقل عن 3 ملايين فرنك سويسري سنوياً على مدى السنوات الخمسين المقبلة، بدءاً من عام 2021؛ وصافي الأصول السلبية البالغ 228 مليون فرنك سويسري الذي يرجع في معظمه إلى الخصوم طويلة الأجل للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة (ASHI)، والحاجة لتمويل حساب التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة بواقع مليون فرنك سويسري سنوياً. ويتعين على الاتحاد التخطيط والإعداد مقدماً لكلا بندي الإنفاق هذين. وستكون الوفورات في كل باب إنفاق ممكن حيوية لصحة الاتحاد المالية.

وفيما يتعلق تحديداً بالمقترح الداعي لأن يصبح الاتحاد منظمة تستغني عن القرطاسية الورقية، ترى البرازيل في ذلك فرصة لأن يكون للاتحاد سبق الحضور في منظومة الأمم المتحدة باعتماد منهجية عمل أكثر استدامة تستغني عن الورق تماماً. فيصبح قدوة تحتذى أمام وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات الدولية الأخرى، ويعزز الاعتماد المتزايد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات كبدائل أبقى وأكثر استدامة من الورق.

MOD IAP/34A1/11

الملحـق 2 للمقـرر 5 (المراجع في بوسان، 2014)

تدابير من أجل تخفيض الإنفاق

(1 تعيين حالات الازدواج وتراكب الوظائف، والأنشطة، وورش العمل، والحلقات الدراسية وإلغاؤها، وتحقيق مركزية المهام المالية والإدارية لتجنب أوجه القصور وللاستفادة من القوى العاملة المتخصصة.

(2 قيام فريق مهام أو قسم مركزي مشترك بين القطاعات بتنسيق ومواءمة جميع الحلقات الدراسية وورش العمل لتجنب ازدواج الموضوعات ولتحقيق الاستفادة المثلى من الإدارة والخدمات اللوجستية والتنسيق ودعم الأمانة والاستفادة من تضافر الجهود بين القطاعات والمقاربة الشمولية للموضوعات المطروقة.

(3 المشاركة الكاملة للمكاتب الإقليمية في تخطيط وتنظيم الحلقات الدراسية/ورش العمل/الاجتماعات/المؤتمرات خارج جنيف، وذلك للاستفادة من استخدام الخبرات المحلية وشبكة جهات الاتصال المحلية والتوفير في تكاليف السفر.

(4 التنسيق مع المنظمات الإقليمية بغية تنظيم أحداث/اجتماعات/مؤتمرات في موقع مشترك وتقاسم النفقات وتخفيض تكاليف المشاركة إلى الحد الأدنى.

(5 تجنب التعاقد مع بدلاء للموظفين الذين يتقاعدون، من أجل الخفض التدريجي لعدد موظفي الاتحاد وللوصول إلى المستويات المثلى من الإنتاجية والكفاءة والفعالية.

(6 تحقيق وفورات من التناقص الطبيعي للموظفين وإعادة توزيع الموظفين ومراجعة رتب الوظائف الشاغرة وإمكانية تخفيضها.

(7 تحديد أولويات إعادة توزيع الموظفين بغية تنفيذ أنشطة جديدة أو إضافية. وينبغي أن تكون عمليات التوظيف الجديدة الخيار الأخير.

(8 الارتقاء بسياسة بناء القدرات لتأهيل الموظفين لإتقان العمل في قطاعات متعددة، بمن فيهم الموظفون في المكاتب الإقليمية، وذلك لتحسين حراك الموظفين ومرونتهم كي يعاد تشغيلهم في أنشطة جديدة أو إضافية.

(9 تخفيض تكاليف وثائق المؤتمرات والاجتماعات من خلال إقامة أحداث/اجتماعات/مؤتمرات خالية من القرطاسية الورقية تماماً ورعاية اعتماد تكنولوجيات المعلومات والاتصالات كبدائل أبقى وأكثر استدامة من الورق.

(10 تنفيذ مبادرات تنحو لجعل الاتحاد منظمة مستغنية عن الورق تماماً، من قبيل تقديم تقارير القطاعات عبر الإنترنت حصراً، واعتماد التوقيعات الرقمية والوسائط الرقمية، والإعلان والترويج الرقمي وغير ذلك.

(11 النظر في إمكانية التوفير في خدمات اللغات (الترجمة التحريرية والترجمة الفورية) لاجتماعات لجان الدراسات والمنشورات، دون الإخلال بأهداف القرار 154 (المراجع في بوسان، 2014).

(12 تقييم إجراءات الترجمة البديلة التي يمكن أن تقلل من تكاليف الترجمة مع الحفاظ على جودتها الحالية ودقة مصطلحات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو تحسينها.

(13 تنفيذ الأنشطة المتعلقة بالقمة العالمية لمجتمع المعلومات من خلال إعادة توزيع الموظفين المسؤولين عن هذه الأنشطة ضمن الموارد الحالية، ومن خلال استرداد التكاليف والمساهمات الطوعية حسب الاقتضاء.

(14 إعادة النظر في تكاليف لجان الدراسات والأفرقة الأخرى المعنية.

(15 الحد من عدد اجتماعات لجان الدراسات وفترة انعقادها.

(16 تقييم لجان الدراسات الإقليمية بشأن ما إذا كان اختصاصاتها وصلاحياتها مكررة أو متداخلة مع أفرقة العمل واللجان القائمة للمنظمات الإقليمية الستة.

(17 الحد من عدد أيام اجتماعات الأفرقة الاستشارية بحيث لا تزيد عن ثلاثة أيام سنوياً كحد أقصى مع توفير الترجمة الفورية.

(18 تخفيض عدد ومدة الاجتماعات الفعلية لأفرقة العمل التابعة للمجلس عند الإمكان.

(19 دمج الاجتماع التحضيري الأول للمؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية لعام  [2016] ضمن فترة المؤتمر.

(20 تحديد مستوى إنجاز الأهداف الاستراتيجية، والمقاصد والمخرجات بغية زيادة الكفاءة بإعادة تخصيص الميزانية، عند الضرورة.

(21 عندما يتعلق الأمر بأنشطة جديدة أو برامج تتطلب موارد مالية إضافية، يتعين إعداد تقييم للقيمة المضافة لتسويغ اختلاف الأنشطة المقترحة عن الأنشطة الجارية و/أو المماثلة وتجنب التداخل والازدواج.

(22 إمعان النظر في الموارد المخصصة للمبادرات والمخرجات الإقليمية والمساعدات المقدمة للأعضاء والمخصصة للحضور الإقليمي سواء في المناطق الإقليمية أو في المقر الرئيسي، وكذلك تلك الناجمة عن حصيلة المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات وخطة عمل دبي والممولة مباشرة كأنشطة من ميزانية القطاع.

(23 تخفيض تكاليف السفر في مهمات رسمية من خلال تحديد أولويات توزيع الموظفين من المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق والحد من فترات المهمات وعن طريق التمثيل المشترك في الاجتماعات، ووضع سياسات سفر جديدة مثل: الإخطار قبل 30 يوماً؛ وحصر السفر في درجة رجال الأعمال وفق الفئة الوظيفية (P5 وما فوق) والعمر (60 سنة) للموظفين وساعات السفر (أكثر من 10 ساعات طيران، باستثناء الوقت على الأرض)، من بين أمور أخرى.

(24 تحسين وتحديد أولويات أساليب العمل الإلكترونية الداخلية من أجل الحد من السفر بين المكاتب الإقليمية وجنيف.

(25 مع مراعاة الرقم 145 من الاتفاقية يتعين استكشاف مجموعة كاملة من وسائل العمل الإلكترونية لإجراء تخفيض محتمل في التكاليف وفي عدد ومدة اجتماعات لجنة لوائح الراديو في المستقبل، مثل تخفيض عدد الاجتماعات السنوية من 4 إلى 3 اجتماعات.

(26 إدراج برامج تحفيزية من قبيل الرسوم المتصلة بالكفاءة وصناديق الابتكار وغيرها من الطرائق لإيجاد وسائل مبتكرة شاملة من شأنها تحسين إنتاجية الاتحاد.

(27 الكف نهائياً عن أسلوب الاتصالات الحالي بالفاكس والرسائل البريدية التقليدية بين الاتحاد والدول الأعضاء والاستعاضة عنه بأساليب الاتصالات الإلكترونية الحديثة.

(28 أي تدابير إضافية يعتمدها المجلس.

\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*

# IAP-12: مقترح لتعديل القرار 135 "دور الاتحاد الدولي للاتصالات في تنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتقديم المساعدة التقنية والمشورة للبلدان النامية وتنفيذ المشاريع الوطنية والإقليمية والأقاليمية ذات الصلة"

الهدف من المقترح:

تقترح هذه الوثيقة إدخال تعديلات على القرار 135 (المراجع في غوادالاخارا، 2010) من شأنها أن تدمج فيه الاعتبارات الحالية والتكميلية التي ينبغي ذكرها، فضلاً عن إجراءات جديدة تتعلق بدور الاتحاد في تنمية تكنولوجيا الاتصالات/المعلومات والاتصالات، وفي تقديم المساعدة والمشورة التقنية للبلدان النامية، وفي تنفيذ المشاريع الوطنية والإقليمية والأقاليمية ذات الصلة، مع الأخذ في الاعتبار أيضاً العمل المضطلَع به في مختلف قطاعات الاتحاد.

وفي هذا السياق، تقترح لجنة البلدان الأمريكية للاتصالات (CITEL) إدراج الفقرتين الفرعيتين ’5‘ و’6‘، من بين الاعتبارات الأخرى، ضمن فقرة *يقرر 2* من ذلك القرار، وهما تهدفان إلى ضمان قيام مكتب تنمية الاتصالات بتكثيف جهوده لتعزيز وتسهيل إجراءات تعاونية مع القطاعات المختلفة بالاتحاد، ولتنفيذ الدراسات والأنشطة المترابطة لتعميق المعارف ووضعها في متناول الجميع، ولاستكمال استخدام تكنولوجيات وأنظمة الاتصالات من أجل تحقيق الاستخدام الأمثل لموارد الاتصالات، وخصوصاً الموارد المدارية وموارد الطيف المرتبطة بها، وتحسين النفاذ إلى أنظمة وشبكات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحسين توصيليتها لتلبية احتياجات الاتصالات في البلدان النامية.

MOD IAP/34A1/12

القـرار 135 (المراجع في بوسان، 2014)

دور الاتحاد الدولي للاتصالات في تنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتقديم المساعدة التقنية والمشورة للبلدان النامية[[5]](#footnote-6)1  
وتنفيذ المشاريع الوطنية والإقليمية والأقاليمية ذات الصلة

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

إذ يذكّر

*أ )* بالقرار 135 (المراجَع في غوادالاخارا، 2010) لمؤتمر المندوبين المفوضين؛

*ب)* القرار 34 (المراجع فيبوسان، 2014) لهذا المؤتمر بشأن مساعدة البلدان ذات الاحتياجات الخاصة ودعمها لإعادة بناء قطاع الاتصالات فيها؛

*ج)* بالقرارات ذات الصلة الصادرة عن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، وخاصة القرار رقم 17 (المراجع في دبي، 2014) وخطة عمل دبي حول التنفيذ على الأصعدة الوطنية والإقليمية والأقاليمية والعالمية للمبادرات التي اعتمدتها المناطق الست[[6]](#footnote-7)2 والقرار 32 (المراجع في حيدر آباد، 2010) حول التعاون الدولي والإقليمي بشأن المبادرات الإقليمية والقرار 34 (المراجع في دبي، 2014) حول دور الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التأهب للكوارث والإنذار المبكر بحدوثها وعمليات الإنقاذ وفي تخفيف آثارها وفي عمليات الإغاثة في حالات الكوارث والتصدي لها، وما ورد من ترتيبات في المخرجات التي اعتمدها المؤتمر وعلاقتها بهذه القرارات،

وإذ يضع في اعتباره

*أ )* أهداف التنمية والتي تقضي بجعل الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في متناول البشرية جمعاء وخاصة شعوب البلدان النامية؛

*ب)* الخبرة المتقدمة والمتراكمة التي اكتسبها الاتحاد الدولي للاتصالات في تنفيذ القرارات المذكورة أعلاه؛

*ج)* المهام التي عُهد بها إلى الاتحاد بالنسبة إلى خطوط العمل جيم2 وجيم5 وجيم6 في برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات، ومشاركته المطلوبة لتنفيذ خطوط العمل الأخرى المستندة إلى توفر الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالاتفاق مع وكالات الأمم المتحدة الشريكة في تنفيذ خطوط العمل هذه؛

*د )* استمرار النجاح الذي حققه قطاع تنمية الاتصالات في شراكاته لتنفيذ الكثير من إجراءات التنمية، بما في ذلك تطوير شبكات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العديد من البلدان النامية؛

*ه‍ )* خطة عمل دبي وضرورة استخدام الموارد على الوجه الأمثل لتحقيق الأهداف المقترحة؛

*و )* الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار 157 (المراجَع في غوادالاخارا، 2010) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن تعزيز وظيفة تنفيذ المشاريع في الاتحاد الدولي للاتصالات؛

*ز )* القـرار 59 (المراجَع في دبي، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات بشأن تعزيز التنسيق والتعاون فيما بين القطاعات الثلاثة للاتحاد الدولي للاتصالات بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك؛

*ح)* أن التقدم التكنولوجي في أنظمة الاتصالات يتيح النفاذ المستدام والميسور التكاليف إلى المعلومات والمعارف، من خلال توفير خدمات اتصالات عالية التوصيلية (النطاق العريض) وتغطية واسعة (تغطية إقليمية أو عالمية) مما يمكِّن البلدان من إقامة توصيلها بصورة مباشرة سريعة يمكن التعويل عليها؛

*ط)* أن خدمات الاتصالات الساتلية والراديوية عريضة النطاق توفر بدورها حلول الاتصالات عالية التوصيلية والسريعة والموثوقة والفعالة من حيث التكلفة في المناطق الحضرية والريفية والنائية على السواء، وهي تتمم بكفاءة الألياف البصرية وغيرها من التكنولوجيات كقاطرة أساسية للنمو الاقتصادي والاجتماعي في البلدان والأقاليم؛

*ي)* أن تعميق التعاون والعمل المترابط بين قطاعات الاتحاد المختلفة يعتبر ذا صلة بإجراء الدراسات والأنشطة، بما في ذلك بناء القدرات، لتحسين المشورة والمساعدة التقنية المقدمة للبلدان النامية بشأن الاستخدام الأمثل للموارد وتنفيذ المشاريع الوطنية والإقليمية والأقاليمية،

يقـرر

1 أن الاتحاد ينبغي أن يقوم بما يلي:

’1‘ مواصلة تنسيق الجهود من أجل تحقيق اتساق الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتنميتها وتعزيزها في جميع أنحاء العالم، من أجل بناء مجتمع المعلومات، واتخاذ التدابير الملائمة لكي يتكيف مع الاتجاهات في بيئة تنمية البنية التحتية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

’2‘ البقاء على الاتصال مع منظمة اليونسكو لإحياء البرنامج الدولي لتنمية الاتصالات بهدف الاستمرار في تنفيذ خط العمل جيم7 في برنامج عمل تونس والخاص بالتعليم وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

’3‘ المساهمة، في مجالات اختصاصه، في تطور إدماج مجتمع المعلومات، من خلال عدة أمور من بينها، إنشاء مجتمعات المعرفة في جميع أنحاء العالم على أساس مبادئ مثل حرية التعبير، والمساواة، والتعليم العالي الجودة للجميع، والنفاذ المنصف وغير التمييزي للجميع إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمعلومات والمعارف، واحترام التنوع اللغوي والثقافي والتراث الثقافي.

2 أنه يجب على مكتب تنمية الاتصالات:

’1‘ أن يستمر في توفير الخبراء التقنيين ذوي الكفاءات العالية لتقديم المشورة في المواضيع ذات الأهمية للبلدان النامية فرادى ومجموعات، وتوفير الحد الأدنى من هؤلاء الخبراء عبر توظيفهم أو التعاقد معهم لفترات قصيرة وفقاً للحاجة؛

’2‘ أن يواصل تعاونه مع مصادر التمويل، سواء كانت في منظومة الأمم المتحدة أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو أي ترتيبات تمويل أخرى، وأن يكثر من الشراكات مع الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات والمؤسسات المالية والمنظمات الدولية والإقليمية، من أجل تمويل الأنشطة الخاصة بتنفيذ هذا القرار؛

’3‘ أن يواصل برنامجه الطوعي الخاص بالتعاون التقني، والمبني على مساهمات مالية أو خدمات خبراء أو أي شكل من أشكال المساعدة بهدف تلبية طلبات البلدان النامية في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على أفضل وجه؛

’4‘ أن يراعى عند القيام بالأعمال المذكورة أعلاه، خطط التوصيلية الوطنية أو الإقليمية السابقة، بحيث تسمح الأعمال المنفذة بتفعيل الجوانب ذات الأولوية من هذه الخطط، وبأن تدعم نتائج الأعمال المضطلع بها في الجوانب الأساسية إنجاز الأهداف الوطنية والإقليمية فضلاً عن أهداف الاتحاد؛ ويجوز أن تقوم المشاريع كذلك بالنظر في وضع هذه الخطط في حال عدم وجودها لدى الإدارات؛

’5‘ تعزيز وتسهيل إجراءات تعاونية مع القطاعات المختلفة للاتحاد من أجل إجراء دراسات وأنشطة مترابطة تتمم استخدام تكنولوجيات وأنظمة الاتصالات وذلك لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد، بما في ذلك الموارد المدارية وموارد الطيف المرتبطة بها، وتحسين النفاذ إلى أنظمة وشبكات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحسين توصيليتها لتلبية احتياجات الاتصالات في البلدان النامية.

’6‘ تعزيز الأنشطة التعاونية بالتنسيق مع القطاعات المختلفة للاتحاد لإنشاء وبناء القدرات بحيث يتعمق ويتوفر نفاذ الجميع إلى معارف الاستخدام الأمثل لموارد الاتصالات، بما في ذلك الموارد المدارية وموارد الطيف المرتبطة بها، ويزداد النفاذ إلى ما هو مدرج في مشاريع وخطط وطنية وإقليمية للاتصالات من أنظمة وشبكات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتزداد توصيليتها.

يدعو المنظمات والوكالات المالية الإقليمية والدولية ومورّدي المعدات والمشغلين وجميع الشركاء المحتملين

إلى النظر في إمكانية توفير التمويل الكامل أو الجزئي لتنفيذ برامج التعاون لتنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما في ذلك المبادرات المعتمدة إقليمياً بموجب القرار 17 (المراجع في دبي، 2014)،

يكلف الأمين العام

بأن يقدم كل عام إلى مجلس الاتحاد تقريراً تفصيلياً عن نتائج تنفيذ هذا القرار متضمناً أي توصيات قد يراها الأمين العام ضرورية بالاتفاق مع مدير مكتب تنمية الاتصالات لزيادة فعالية هذا القرار،

يدعو المجلس

إلى استعراض النتائج المحققة واتخاذ جميع الخطوات اللازمة للإسراع في تنفيذ هذا القرار بأفضل طريقة ممكنة.

\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*

# IAP-13: مشروع قرار جديد "استراتيجية تنسيق الجهود بين قطاعات الاتحاد الثلاثة"

الهدف من المقترح:

يقوم مقترح لجنة البلدان الأمريكية للاتصالات (CITEL) على ضرورة وضع استراتيجية لتنسيق الجهود في المجالات ذات الاهتمام المشترك للقطاعات الثلاثة في الاتحاد الدولي للاتصالات.

وتنشأ المجالات والأنشطة ذات الاهتمام المشترك بتواتر متزايد. ونحن نعتبر أنه على الرغم من مبادرات التنسيق الجارية الآن، ينبغي أن يستند العمل إلى مبادئ توجيهية استراتيجية تحكم كيفية المضي في القطاعات الثلاثة. وذلك بهدف تجنب ازدواجية الجهود وتحقيق النتائج المرجوة على نحو فعال.

وعلاوة على ذلك، ثمة حاجة مستمرة لزيادة مشاركة البلدان النامية في الأنشطة التي يبادر بها قطاع تقييس الاتصالات وقطاع الاتصالات الراديوية، وهي تستدعي التعاون النشط مع قطاع تنمية الاتصالات.

ونحن نرى أن استراتيجية شاملة، في حالة تنفيذها، من شأنها أن توفر أداة إدارية تمكِّن بمرور الوقت من قياس تأثير الإجراءات ومراقبة نتائجها. لذلك، تكتسي أي مساهمات التي يمكن أن يقدمها المجلس في هذا الصدد أهمية قصوى، وكذا المعلومات عن المهام التي نفذتها القطاعات الثلاثة بالاتحاد حتى الآن.

ووفقاً لذلك، نقدم هذا القرار الجديد بعنوان، استراتيجية تنسيق الجهود بين قطاعات الاتحاد الثلاثة، لينظر فيه مؤتمر المندوبين المفوضين القادم.

ADD IAP/34A1/13

مشـروع قـرار جديـد [IAP-4]

استراتيجية تنسيق الجهود بين قطاعات الاتحاد الثلاثة

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

إذ يلاحظ

*أ )* القـرار ITU‑R 6‑1 (المراجَع في جنيف، 2007)، بشأن الاتصال والتعاون مع قطاع تقييس الاتصالات في الاتحاد الدولي للاتصالات، والقرار ITU‑R 7‑2 (المراجَع في جنيف، 2012)، بشأن تنمية الاتصالات بما في ذلك الاتصال والتعاون مع قطاع تنمية الاتصالات في الاتحاد الدولي للاتصالات؛

*ب)* القرارين 44 و45 (المراجَعَين في دبي، 2012) للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات بشأن التعاون المشترك بين قطاعي تقييس الاتصالات وتنمية الاتصالات وتكامل أنشطتهما؛

*ج)* القرار 57 (المراجَع في دبي، 2012) للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات، بشأن تعزيز التنسيق والتعاون فيما بين القطاعات الثلاثة للاتحاد الدولي للاتصالات في المسائل ذات الاهتمام المشترك؛

*د )* القرار 5 (المراجَع في دبي، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، بشأن تعزيز مشاركة البلدان النامية في أنشطة الاتحاد؛

*ﻫ )* القرار 59 (المراجَع في دبي، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، بشأن تعزيز التنسيق والتعاون فيما بين القطاعات الثلاثة للاتحاد الدولي للاتصالات بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك؛

*و )* الفريق الفرعي المشكَّل في الآونة الأخيرة التابع للفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات والمعني "بالتعاون والتنسيق داخل الاتحاد الدولي للاتصالات"،

إذ يضع في اعتباره

*أ )* أهداف الاتحاد المدرجة في المادة 1 من الدستور؛

*ب)* الدور المنوط بكل من القطاعات الثلاثة للمساهمة في تحقيق الأهداف المذكورة؛

*ج)* أن المبدأ الأساسي للتعاون والتنسيق بين قطاع الاتصالات الراديوية وقطاع تقييس الاتصالات وقطاع تنمية الاتصالات هو الحاجة إلى تحاشي ازدواج أنشطة القطاعات، وضمان أداء العمل على نحو يتسم بالكفاءة والفعالية والتنسيق؛

*د )* أن المجالات المشتركة التي ينبغي العمل فيها والتي تتطلب التنسيق الداخلي في الاتحاد قد تحددت أيضاً في جمعية الاتصالات الراديوية والجمعية العالمية لتقييس الاتصالات والمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات،

إذ يدرك

*أ )* حاجة البلدان النامية إلى اكتساب الأدوات اللازمة لتعزيز قطاع الاتصالات لديها؛

*ب)* أن مستويات مشاركة البلدان النامية في أنشطة قطاع تقييس الاتصالات وقطاع الاتصالات الراديوية لا تزال منخفضة، على الرغم من الجهود المبذولة، بحيث تقتضي الضرورة بشكل متزايد القيام بأنشطة مشتركة مع قطاع تنمية الاتصالات؛

*ج)* دور قطاع تنمية الاتصالات المحفز الذي يسعى إلى الاستخدام الأمثل للموارد بحيث يمكن بناء القدرات في البلدان النامية؛

*د )* الحاجة إلى تحقيق تمثيل أفضل لرؤية البلدان النامية واحتياجاتها في الأنشطة والأعمال المنفذة في قطاعي الاتصالات الراديوية وتقييس الاتصالات؛

*ﻫ )* أن ثمة نهجاً إدماجياً مطلوب من الاتحاد على نحو متزايد في المجالات المشتركة مثل الاتصالات المتنقلة الدولية، والاتصالات في حالات الطوارئ، واختبار المطابقة، ونشر تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، والاستخدام الأفضل للموارد الشحيحة، وغيرها؛

*و )* أن الجهود المنسقة والمتكاملة تمكِّن الوصول إلى المزيد من الدول الأعضاء، بتأثير أكبر، لسد الفجوة الرقمية والفجوة التقيسيية، وتسهم أيضاً في تحسين إدارة الطيف،

إذ يأخذ في الحسبان

*أ )* أن وجود أفرقة مشتركة بين القطاعات يسهل التعاون وتنسيق الأنشطة داخل الاتحاد؛

*ب)* أن المشاورات جارية بين الأفرقة الاستشارية الثلاثة نفسها بخصوص الآليات والوسائل اللازمة لتحسين التعاون فيما بينها؛

*ج)* أن هذه الإجراءات يجب أن تنتظم في استراتيجية شاملة تقاس وتراقَب نتائجها؛

*د )* أن ذلك من شأنه أن يزود الاتحاد بأداة لتصحيح أوجه القصور والبناء على النجاح؛

*ﻫ )* أن هذه المهمة ينبغي أن ترأسها الأمانة العامة، بالتعاون الوثيق مع مديري المكاتب الثلاثة،

يقرر أن يكلف الأمين العام

1 بضمان وضع استراتيجية التنسيق والتعاون لجهود فعالة وكفؤة في المجالات ذات الاهتمام المشترك لقطاعات الاتحاد الثلاثة، بغية تجنب ازدواجية الجهود وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد؛

2 بضمان إعداد قائمة محدثة تحتوي على المجالات ذات الاهتمام المشترك للقطاعات الثلاثة وفقاً لولاية كل جمعية ومؤتمر بالاتحاد؛

3 بضمان الإبلاغ عن أنشطة التنسيق التي أجريت بين القطاعات المختلفة في كل من هذه المجالات، فضلاً عن النتائج التي تم التوصل إليها؛

4 بتقديم تقرير إلى مؤتمر المندوبين المفوضين القادم عن تنفيذ هذا القرار،

يكلف المجلس

بإدراج تنسيق أعمال قطاعات الاتحاد الثلاثة في جدول أعمال اجتماعاته وذلك لمتابعة تطوره واتخاذ القرارات الكفيلة بتنفيذه،

يكلف مديري مكتب الاتصالات الراديوية ومكتب تقييس الاتصالات ومكتب تنمية الاتصالات

1 بضمان تقديم التقارير إلى المجلس عن تنسيق الأنشطة التي نفذت بين القطاعات المختلفة في كل مجال محدد على أنه ذو اهتمام مشترك، فضلاً عن النتائج المتوصل إليها؛

2 بضمان إدراج التنسيق مع القطاعين الآخرين في جداول أعمال الأفرقة الاستشارية المعنية بحيث تُقترح استراتيجيات وإجراءات لتحقيق التطوير الأمثل من المجالات ذات الاهتمام المشترك.

\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*

# IAP-14: مقترح لتعديل القرار 123 "سد الفجوة التقييسية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة"

تقدم لجنة البلدان الأمريكية للاتصالات (CITEL) مقترحاً بتعديل القرار 123 "سد الفجوة التقييسية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة".

ومن المهم الإشارة في هذا الصدد إلى أن التغيرات المقترح إدخالها على القرار المذكور آنفاً تتعلق بشدة نتائج مؤتمر دبي العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2014 وكذلك بالوثائق التي عرضت في دورة المجلس لعام 2014 بخصوص الخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2019‑2016 والخطط التشغيلية لمكاتب الاتحاد لنفس الفترة.

MOD IAP/34A1/14

القـرار 123 (المراجع في بوسان، 2014)

سد الفجوة التقييسية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

إذ يذكِّر

بالقرار 123 (المراجع في غوادالاخارا، 2010) لمؤتمر المندوبين المفوضين،

وإذ يضع في اعتباره

*أ )* أن الاتحاد "*يسهل تقييس الاتصالات على الصعيد العالمي مع نوعية خدمة مرضية*" (الرقم 13 في المادة 1 من دستور الاتحاد)؛

*ب)* أن المادة 17 من دستور الاتحاد تذكر ضمن وظائف قطاع تقييس الاتصالات في الاتحاد وهيكله "... *الوفاء بشكل كامل بأهداف الاتحاد... مع مراعاة الاعتبارات الخاصة بالبلدان النامية*"؛

*ج)* أن الخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2019‑2016 التي تمت الموافقة عليها بموجب القرار 71 (المراجَع في بوسان، 2014) وملحقاته، تنص على أن رسالة قطاع تقييس الاتصالات (ITU‑T) في الاتحاد تتمثل في "... توفير محفل عالمي فريد يعمل فيه ممثلو صناعة الاتصالات والحكومات معاً على تعزيز وضع واستعمال معايير دولية قابلة للتشغيل البيني وغير تمييزية وتقوم على الطلب. وتستند هذه المعايير إلى الانفتاح وتأخذ في الاعتبار احتياجات المستعملين، وذلك من أجل تهيئة بيئة تمكّن المستعملين من الحصول على خدمات بأسعار ميسورة في جميع أنحاء العالم بغض النظر عن التكنولوجيا التي تقوم عليها، وخصوصاً في البلدان النامية، والعمل في الوقت نفسه على إنشاء روابط بين أنشطة قطاع تقييس الاتصالات والنواتج ذات الصلة التي تسفر عنها القمة العالمية لمجتمع المعلومات."،

وإذ يضع في اعتباره كذلك

*أ )* أن مجلس الاتحاد اعتمد في دورته لعام 2014، بموجب القرار 1364، الخطة التشغيلية الرباعية المتجددة لقطاع تقييس الاتصالات (ITU‑T) للفترة 2015 إلى 2018، التي تحدد الأهداف الاستراتيجية التالية:

• وضع معايير دولية قابلة للتشغيل البيني وغير تمييزية (توصيات قطاع تقييس الاتصالات)؛

• المساعدة في سد الفجوة التقييسية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية؛

• زيادة التعاون الدولي وتيسيره بين الهيئات الدولية والإقليمية المعنية بوضع المعايير،

*ب)* الهدف 3 بالخطة المذكورة "سد الفجوة التقييسية"، الذي ينص على أن يقوم قطاع تقييس الاتصالات "بتقديم الدعم والمساعدة للبلدان النامية من أجل سد الفجوة التقييسية في كل ما يتعلق بأمور التقييس والبنية التحتية لشبكات المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها وتوفير المواد التدريبية ذات الصلة ببناء القدرات مع الأخذ في الاعتبار خصائص بيئة الاتصالات في البلدان النامية."،

وإذ يلاحظ

*أ )* المشاركة المتواضعة لممثلي البلدان النامية في أنشطة التقييس في الاتحاد سواء نتيجة للافتقار إلى الوعي بشأن هذه الأنشطة أو لصعوبة الحصول على المعلومات أو للافتقار إلى تدريب المهارات البشرية على المسائل المتصلة بالتقييس أو الافتقار إلى الموارد المالية اللازمة للسفر إلى مواقع الاجتماعات، وكلها عوامل ذات تأثير على زيادة الفجوة الحالية في مجال المعرفة؛

*ب)* أن الاحتياجات والأوضاع التكنولوجية تختلف من بلد إلى آخر ومن منطقة إلى أخرى ولا تملك البلدان النامية في حالات كثيرة الفرص أو الآليات اللازمة للإفصاح عنها؛

*ج)* التحديات المستمرة المتعلقة ببناء القدرات، وخاصة في البلدان النامية، على ضوء سرعة الابتكارات التكنولوجية وزيادة التقارب بين الخدمات؛

وإذ يعترف

*أ )* بالحاجة إلى معايير دولية عالية الجودة يتم وضعها بسرعة تراعي الطلب وتواكب مبادئ التوصيلية العالمية والانفتاح والقدرة المادية وإمكانية الاعتماد عليها، ومبادئ التشغيل البيني والأمن؛

*ب)* بظهور تكنولوجيات رئيسية تتيح استنباط خدمات وتطبيقات جديدة وتساعد في بناء مجتمع المعلومات، حيث يجب مراعاتها في أعمال قطاع تقييس الاتصالات؛

*ج)* بأن التعاون والتآزر مع هيئات التقييس الأخرى وغيرها من الاتحادات والمحافل المعنية أمراً أساسياً لتفادي ازدواج الأعمال ولاستعمال الموارد بكفاءة؛

*د )* بأن المبادرات الرامية إلى المساعدة على سد الفجوة التقييسية تدخل في صلب أعمال الاتحاد وتمثل إحدى أولوياته العالية؛

*ﻫ )* بأنه على الرغم من الجهود التي يبذلها الاتحاد من أجل تقليص الفجوة التقييسية، تظل هناك أوجه تفاوت في المعارف المتعلقة بالمعايير وإدارتها بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة،

وإذ يأخذ في الحسبان

*أ )* القرار 7 (المراجَع في جنيف، 2012) لجمعية الاتصالات الراديوية "تنمية الاتصالات بما في ذلك الاتصال والتعاون مع قطاع تنمية الاتصالات في الاتحاد الدولي للاتصالات"، الذي يقرر أن يستمر رئيس الفريق الاستشاري للاتصالات الراديوية (RAG) ومدير مكتب الاتصالات الراديوية في التعاون بنشاط مع الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات (TDAG) ومدير مكتب تنمية الاتصالات في تحديد وتنفيذ الوسائل التي تيسر مشاركة البلدان النامية في أنشطة لجان الدراسات؛

*ب)* أن الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات اعتمدت القرارات 32 و33 و44 و54 (المراجَعة في دبي، 2012)، والتي تتمحور جميعها حول هدف واضح يتمثل في العمل على سد الفجوة التقييسية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة عن طريق:

• توفير المنشآت والمرافق والقدرات لوسائل العمل الإلكترونية في اجتماعات قطاع تقييس الاتصالات وورش عمله ودوراته التدريبية، خاصةً بالنسبة للبلدان النامية من أجل زيادة مشاركتها؛

• تكثيف إشراك المكاتب الإقليمية للاتحاد في أنشطة مكتب تقييس الاتصالات من أجل النهوض بأنشطة التقييس وتنسيقها في مناطقها لتطبيق الأجزاء ذات الصلة من هذا القرار ولإطلاق حملات ترمي إلى تشجيع انضمام أعضاء جدد من البلدان النامية إلى الاتحاد، كأعضاء قطاعات ومنتسبين وهيئات أكاديمية؛

• دعوة المناطق الجديدة والدول الأعضاء الجدد إلى تشكيل أفرقة إقليمية في إطار لجان دراسات قطاع تقييس الاتصالات وإنشاء هيئات تقييس إقليمية مناظرة للعمل عن كثب مع لجان الدراسات والفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات؛

*ج)* القرار 37 (المراجَع في دبي، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات بشأن "سد الفجوة الرقمية"، الذي يرمي إلى استنباط أساليب وآليات دولية تعزز التعاون الدولي من أجل سد الفجوة الرقمية عن طريق دراسات ومشروعات وأنشطة مشتركة مع قطاع الاتصالات الراديوية تسعى إلى بناء القدرات من أجل استعمال موارد المدار الساتلي/الطيف بكفاءة لتوفير خدمات ساتلية وتوفير نفاذ ميسور التكلفة إلى النطاق العريض الساتلي وتيسير توصيلية الشبكات بين المناطق والبلدان والأقاليم المختلفة، خاصةً في البلدان النامية، طبقاً لخطة عمل جنيف وبرنامج عمل تونس للقمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS).

*د )* القرار 47 (المراجَع في دبي، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات بشأن " تحسين المعرفة بتوصيات الاتحاد الدولي للاتصالات وتطبيقها الفعّال في البلدان النامية، بما في ذلك اختبارات المطابقة وقابلية التشغيل البيني للتجهيزات المصنعة بموجب توصيات الاتحاد "، الذي يدعو الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات إلى مواصلة المشاركة في الأنشطة التي ترمي إلى تحسين تطبيق توصيات قطاعي تقييس الاتصالات والاتصالات الراديوية في البلدان النامية، ويكلف مديري مكتب تقييس وتنمية الاتصالات بالتعاون الوثيق من أجل تشجيع المشاركة من البلدان النامية في الدورات التدريبية. وورش العمل والحلقات الدراسية من خلال تقديم المنح الدراسية،

يقرر تكليف الأمين العام ومديري المكاتب الثلاثة

1 بالعمل بشكل وثيق فيما بينهم لمتابعة تنفيذ هذا القرار والقرارات 32 و33 و44 و54 (المراجَعة في دبي، 2012) للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات والقرارين 37 و47 (المراجَعين في دبي، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات والقرار 7 (المراجَع في جنيف، 2012) لجمعية الاتصالات الراديوية والتعجيل بالإجراءات الرامية إلى تقليص الفجوة التقييسية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة؛

2 بالمحافظة على آلية للتعاون الوثيق بين القطاعات الثلاثة على الصعيد الإقليمي لسد الفجوة الرقمية، من خلال الأنشطة المضطلع بها في المكاتب الإقليمية للاتحاد لهذا الغرض؛

3 بتحديد السبل والوسائل الداعمة لمشاركة ممثلي البلدان النامية في اجتماعات القطاعات الثلاثة للاتحاد ونشر المعلومات بشأن التقييس؛

4 بزيادة التعاون مع المنظمات الإقليمية ذات الصلة والهيئات الأكاديمية من البلدان النامية ودعم عملها في هذا الميدان؛

5 بتعزيز آليات إعداد وتقديم التقارير المتعلقة بتنفيذ خطة العمل المقترنة بالقرار 44 (المراجَع في دبي، 2012)، مع مراعاة الخطط التشغيلية السنوية،

6 بتقديم المساعدة للبلدان النامية في ما تقوم به من دراسات، خاصةً ما يتعلق منها بقضايا التقييس ذات الأولوية وفي إعداد وتطبيق توصيات الاتحاد،

يدعو الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات

إلى تقديم مساهمات طوعية (مالية وعينية) إلى صندوق سد الفجوة في ميدان تقييس الاتصالات وإلى اتخاذ تدابير ملموسة لدعم إجراءات الاتحاد ومبادرات قطاعاته الثلاثة ومكاتبه الإقليمية في هذا الصدد.

\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*

# IAP-15: مقترح لتعديل القرار 166 "عدد نواب رؤساء الأفرقة الاستشارية للقطاعات ولجان الدراسات والأفرقة الأخرى التابعة للقطاعات"

الأساس المنطقي للمقترح:

يسعى القرار 166 لمؤتمر المندوبين المفوضين إلى وضع مبادئ توجيهية معينة من أجل انتخاب العدد الأمثل من نواب رؤساء الأفرقة الاستشارية للقطاعات ولجان الدراسات والأفرقة الأخرى التابعة للقطاعات الذي يعد ضرورياً من أجل القيام بالمهام المكلف بها كل فريق وإدارتها بفعالية.

وبالنظر إلى ما قدم من مساهمات في هذا الصدد من جمعية الاتصالات الراديوية والجمعية العالمية لتقييس الاتصالات والمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، نرى أن الوقت قد حان لتحديث نص القرار بالتحسينات المذكورة.

وفي هذا السياق، ترمي التغييرات المقترحة إلى الإقرار بأهمية التوزيع الجغرافي المنصف فيما يتعلق بتمثيل مختلف المناطق في كل فريق، بالرجوع إلى الممارسة التي جرت في المؤتمر العالمي الأخير لتنمية الاتصالات (دبي، 2014).

وتنبغي كذلك مراعاة إدماج منظور المساواة بين الجنسين ضمن سياسات جميع قطاعات الاتحاد، بتشجيع اختيار عدد أكبر من النساء في الأفرقة الاستشارية للقطاعات ولجان الدراسات والأفرقة الأخرى التابعة للقطاعات.

MOD IAP/34A1/15

القـرار 166 (المراجَع في بوسان، 2014)

عدد نواب رؤساء الأفرقة الاستشارية للقطاعات ولجان الدراسات  
والأفرقة الأخرى التابعة للقطاعات

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

إذ يضع في اعتباره

*أ )* أن المادة 20 من اتفاقية الاتحاد المتعلقة بسير الأعمال في لجان الدراسات تنص على ما يلي:

|  |  |
| --- | --- |
| 242  PP-98 | *1 تقوم كل من جمعية الاتصالات الراديوية، والجمعية العالمية لتقييس الاتصالات، والمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات بتعيين رئيس لكل لجنة دراسات ونائب واحد للرئيس أو أكثر. وتراعى بوجه خاص في تعيين الرؤساء ونواب الرؤساء معايير الكفاءة ومتطلبات التوزيع الجغرافي المنصف، وكذلك ضرورة تشجيع البلدان النامية على المشاركة على نحو أكثر فاعلية؛* |
| 243  *PP-98* | *2 إذا استدعت أعباء الأعمال الملقاة على عاتق أي لجنة من لجان الدراسات ذلك، تعين الجمعية أو المؤتمر العدد الإضافي الذي تراه ضرورياً من نواب الرئيس؛* |

*ب)* أن جمعية الاتصالات الراديوية (RA) والجمعية العالمية لتقييس الاتصالات (WTSA) والمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (WTDC) قد اعتمدت قرارات تتعلق بتعيين الرؤساء ونواب الرؤساء للجان الدراسات والأفرقة الاستشارية لكل منها والحد الأقصى لفترات ولايتهم،

وإذ يدرك

*أ )* أن قطاعات الاتحاد الثلاثة حددت إجراءات التعيين والمؤهلات المطلوبة مع مبادئ توجيهية بشأن رؤساء ونواب رؤساء الأفرقة الاستشارية للقطاعات ولجان الدراسات؛

*ب)* تجربة المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (دبي، 2014) بتعيين عدد يصل إلى نائب‍ي رئيس بتوافق الآراء لكل منطقة من المناطق الست من أجل سير العمل وإدارة كل فريق من الأفرقة المعنية بفعالية وكفاءة؛

*ج)* الحاجة إلى العمل على التمثيل المناسب وتشجيعه بالنسبة للرؤساء ونواب الرؤساء الذين يمثلون البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً والدول النامية الجزرية الصغيرة والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

*د )* ضرورة تشجيع المشاركة الفعالة لجميع نواب الرؤساء المنتخبين في أعمال أفرقتهم الاستشارية ولجان دراساتهم،

وإذ يدرك كذلك

*أ )* أنه ينبغي للأفرقة الاستشارية للقطاعات ولجان الدراسات والأفرقة الأخرى التابعة للقطاعات، ألاّ تعين سوى العدد اللازم من نواب الرئيس الذي يعتبر ضرورياً لإدارة الفريق المعني وتسيير عمله بشكل يتسم بالكفاءة والفعالية؛

*ب)* أنه ينبغي اتخاذ الخطوات اللازمة لتوفير شيء من الاستمرارية بين الرؤساء ونواب الرؤساء؛

*ج)* فوائد تحديد مدد قصوى لتولي المنصب من أجل ضمان الاستقرار المناسب لدفع العمل من جهة، ومن جهة أخرى، السماح للتجديد بمرشحين لديهم توقعات ورؤى جديدة؛

*د )* أهمية دمج منظور المساواة بين الجنسين بفعالية ضمن سياسات كافة قطاعات الاتحاد؛

*ﻫ )* أهمية تحديد أدوار موضوعية لكل نائب رئيس منتخب لتحسين توزيع عبء إدارة اجتماعات الاتحاد وتحديد التزام لكل نائب رئيس إزاء أعمال فريقه الاستشاري ولجنة دراسية،

وإذ يأخذ في الحسبان

حقيقة أنه يمكن لفرد ما من دولة عضو واحدة أن يشغل أكثر من منصب في قطاع معين أو في القطاعات الثلاثة، وهو ما يتعارض مع مبدأ التوزيع الجغرافي المنصف وتشجيع البلدان النامية على المشاركة على نحو أكثر فاعلية،

يقرر دعوة جمعية الاتصالات الراديوية والجمعية العالمية لتقييس الاتصالات والمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات إلى أن تقوم بما يلي، بالتشاور مع مديري المكاتب الثلاثة

استعراض الحالة الراهنة بهدف صياغة المعايير الضرورية بشأن تعيين العدد الأمثل من نواب رؤساء الأفرقة الاستشارية للقطاعات ولجان الدراسات والأفرقة الأخرى التابعة للقطاعات (بما في ذلك، قدر الإمكان عملياً، الاجتماع التحضيري للمؤتمر واللجنة الخاصة المعنية بالمسائل التنظيمية والإجرائية التابعان لقطاع الاتصالات الراديوية)، مع مراعاة المبادئ التوجيهية التالية:

(1 ينبغي أن يقتصر عدد نواب الرئيس على الحد الأدنى الضروري من المهنيين ذوي الخبرة، وفقاً لقرارات القطاع المعني المتعلقة بتعيين نواب رؤساء الأفرقة الاستشارية ولجان الدراسات والأفرقة الأخرى؛

(2 ينبغي مراعاة التوزيع الجغرافي المنصف فيما بين مناطق الاتحاد، والحاجة إلى تشجيع البلدان النامية على المشاركة على نحو أكثر فاعلية، من أجل ضمان تمثيل كل منطقة في الأفرقة الاستشارية للقطاعات ولجان الدراسات والأفرقة الأخرى التابعة للقطاعات، بشخص واحد على الأقل أو اثنين ممن يتمتعون بالكفاءة والخبرة؛

(3 ينبغي أن يكون مجموع عدد الرؤساء ونواب الرؤساء المقترحين من أي إدارة معقولاً نوعاً ما بما يراعي مبدأ التوزيع الجغرافي المنصف للمناصب فيما بين الدول الأعضاء المعنية؛

(4 ينبغي أن يُراعى التمثيل الإقليمي في الأفرقة الاستشارية ولجان الدراسات والأفرقة الأخرى التابعة للقطاعات الثلاثة، ولا يجوز بالتالي لفرد واحد أن يشغل أكثر من منصب واحد كنائب رئيس في هذه الأفرقة واللجان في أي قطاع من القطاعات ولا يجوز له أن يشغل منصباً كهذا في أكثر من قطاع واحد إلاّ في حالات استثنائية[[7]](#footnote-9)2.

(5 تشجَّع كل منطقة من مناطق الاتحاد على تقديم قائمة متفق عليها بمرشحين من المهنيين ذوي الخبرة، على أن تراعي تماماً مبدأ التوزيع الجغرافي المنصف فيما بين مناطق الاتحاد والحاجة إلى تشجيع البلدان النامية على المشاركة على نحو أكثر فاعلية ويحبذ أن تقدم قبل افتتاح اجتماعات جمعية الاتصالات الراديوية والجمعية العالمية لتقييس الاتصالات والمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، على التوالي، بمدة ثلاثة أشهر على ألا تقل عن أسبوعين بأي حال من الأحوال؛

(6 يجوز تطبيق المبادئ التوجيهية المذكورة أعلاه، قدر المستطاع عملياً، على الاجتماع التحضيري للمؤتمر واللجنة الخاصة المعنية بالمسائل التنظيمية والإجرائية التابعين لقطاع الاتصالات الراديوية في الاتحاد،

يكلف الأمين العام ومديري المكاتب الثلاثة

باتخاذ الترتيبات اللازمة لتنفيذ هذا القرار على النحو الصحيح،

يكلف مديري المكاتب الثلاثة

بإدراج هذا الموضوع في جدول أعمال الاجتماع المقبل لأفرقتهم الاستشارية بهدف صياغة المعايير المتجانسة بشأن اختيار/تعيين المناصب المذكورة أعلاه على النحو الواجب،

يكلف الفريق الاستشاري للاتصالات الراديوية (RA) والفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات (TSAG) والفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات (TSAG)

1 بتحديد أدوار موضوعية يؤديها جميع نواب الرؤساء المنتخبين في إدارة أعمال كل لجنة دراسات وكل فريق استشاري بتعيينهم في مناصب قيادية في أفرقة المهام والعمل ذات الصلة (مثل رئاسة فرق العمل وأفرقة المقررين ومسائل الدراسة)؛

2 وضع المعايير الموضوعية والمناسبة التي يتعين مراعاتها عند تحديد أدوار نواب الرؤساء من أجل ضمان الكفاءة في الهيكل القيادي لهذه الأفرقة،

يدعو الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات إلى

1 مساعدة مرشحيهم المختارين للوظائف المطروحة ودعم وتسهيل عملهم طوال مدة توليهم مناصبهم؛

2 تشجيع اختيار مرشحات من النساء من أجل الأفرقة الاستشارية ولجان الدراسات والأفرقة الأخرى التابعة للقطاعات بالاتحاد.

\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*

# IAP-16 و17 و18: مشاريع القرارات 71 و72 و151 وملحقات القرار 71 - مشروعا الخطتين الاستراتيجية والمالية للاتحاد للفترة 2019-2016

مقدمة

صدّق المجلس في دورته لعام 2014 على النص المقترح لمشاريع تعديل القرارات 71 و72 و151، بما في ذلك الملحقات 1 و2 و3 و4 بالقرار 151، كما هو وارد بالتفصيل في المساهمة ITU‑SG PP 42 المقدمة من الأمانة العامة إلى مؤتمر المندوبين المفوضين.

وتود لجنة البلدان الأمريكية للاتصالات (CITEL) أن تثمّن وتسلط الضوء على العمل الذي اضطلع به فريق العمل التابع للمجلس المعني بإعداد مشروعي الخطتين الاستراتيجية والمالية وترى أن اعتماد التعديلات المقترحة سيعزز عمل الاتحاد مع تحقيق المزيد من الكفاءة والفعالية في إدارة الموارد البشرية والمالية.

MOD IAP/34A1/16

القـرار 71 (المراجَع في بوسان، 2014)

ال‍خطة الاستراتيجية للات‍حاد للفترة 2019-2016

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

إذ يضع في اعتباره

*أ )* أحكام دستور الاتحاد الدولي للاتصالات واتفاقيته بشأن السياسات والخطط الاستراتيجية؛

*ب)* المادة 19 من اتفاقية الاتحاد الدولي للاتصالات بشأن مشاركة أعضاء القطاعات في أنشطة الاتحاد؛

*ج)* القرار 72 (المراجَع في غوادالاخارا، 2010) الذي يؤكد أهمية التنسيق بين الخطط الاستراتيجية والمالية والتشغيلية باعتبار ذلك أساساً لقياس التقدم في تحقيق أهداف الاتحاد وغاياته،

وإذ يلاحظ

التحديات التي يواجهها الاتحاد في تحقيق أهدافه في ظل التغير المستمر في بيئة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فضلاً عن السياق الخاص بوضع الخطة الاستراتيجية وتنفيذها، على النحو المبين في الملحق 1 بهذا القرار،

وإذ يُقـر

*أ )* بالخبرة المكتسبة في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للاتحاد في الفترة 2015‑2012؛

*ب)* بالتوصيات الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة التابعة للأمم المتحدة (JIU) بشأن التخطيط الاستراتيجي في منظومة الأمم المتحدة الذي نُشر في 2012؛

*ج)* بأن التنسيق الفعّال بين الخطة الاستراتيجية والخطة المالية، على النحو المبين في الملحق 1 بالمقرر 5 (المراجَع في بوسان، 2014)، يمكن تحقيقه من خلال إعادة توزيع موارد الخطة المالية على مختلف القطاعات ثم على الغايات والأهداف الواردة في الخطة الاستراتيجية، على النحو المعروض في الملحق 3 بهذا القرار،

يقـرر

اعتماد الخطة الاستراتيجية للفترة 2019-2016 الواردة في الملحق 2 بهذا القرار،

يكلف الأمين العام

1 بوضع وتنفيذ إطار لنتائج الاتحاد من أجل تنفيذ الخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2019-2016 (الملحق 2)، تبعاً لمبادئ الميزنة على أساس النتائج (RBB) والإدارة على أساس النتائج (RBM)، وذلك بالتنسيق مع مديري المكاتب الثلاثة؛

2 بأن يعمد، بالتنسيق مع مديري المكاتب الثلاثة وفي إطار تقاريره السنوية إلى مجلس الاتحاد، إلى تقديم تقارير مرحلية سنوية بشأن تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة 2019-2016 وبشأن أداء الاتحاد في تحقيق غاياته وأهدافه، بما في ذلك تقديم توصيات بتعديل الخطة في ضوء التغيرات في بيئة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات و/أو نتيجة لتقييم الأداء، خاصة من خلال:

'1' تحديث أجزاء الخطة الاستراتيجية المتعلقة بالغايات والنتائج والنواتج؛

'2' إدخال التعديلات اللازمة لضمان أن تسهّل الخطة الاستراتيجية تنفيذ رسالة الاتحاد، مع مراعاة المقترحات المقدمة من الأفرقة الاستشارية المختصة للقطاعات وقرارات المؤتمرات والجمعيات التي تعقدها القطاعات والتغييرات في التركيز الاستراتيجي لأنشطة الاتحاد في سياق الحدود المالية التي وضعها مؤتمر المندوبين المفوضين؛

'3' كفالة الربط بين الخطط الاستراتيجية والمالية والتشغيلية في الاتحاد؛ ووضع الخطة الاستراتيجية المناسبة للموارد البشرية؛

3 بأن يوزع هذه التقارير على جميع الدول الأعضاء بعد أن ينظر المجلس فيها، على أن يحث هذه الدول على نشرها بين أعضاء القطاعات وكذلك على الكيانات والمنظمات المشار إليها في الرقم 235 من الاتفاقية والتي شاركت في هذه الأنشطة،

يكلف المجلس

1 بالإشراف على ما يجري بعد ذلك من تطوير وتنفيذ لإطار نتائج الاتحاد من أجل تنفيذ الخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2019‑2016 (الملحق 2)؛

2 بالإشراف على ما يجري بعد ذلك من تطوير وتنفيذ للخطة الاستراتيجية للفترة 2019-2016 الواردة في الملحق 2 بهذا القرار، وتعديل الخطة الاستراتيجية عند اللزوم بالاستناد إلى تقارير الأمين العام؛

3 بتقديم تقييم لنتائج الخطة الاستراتيجية للفترة 2019-2016 إلى مؤتمر المندوبين المفوضين القادم إلى جانب مشروع الخطة الاستراتيجية للفترة 2023-2020،

يدعو الدول الأعضاء

إلى الإسهام بوجهات نظرها من المنظور الوطني والإقليمي بشأن مسائل السياسة العامة والنواحي التنظيمية والتشغيلية في عملية التخطيط الاستراتيجي التي يقوم بها الاتحاد في الفترة السابقة لانعقاد مؤتمر المندوبين المفوضين القادم، من أجل:

- زيادة فعالية الاتحاد في تحقيق أهدافه المعروضة في صكوك الاتحاد، بأن تتعاون معه في تنفيذ الخطة الاستراتيجية؛

- مساعدة الاتحاد في مواجهة التوقعات المتغيرة لدى جميع أعضائه في بيئة تتطور فيها البُنى الوطنية لتوفير خدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تطوراً مستمراً،

يدعو أعضاء القطاعات

إلى تقديم آرائهم بشأن خطة الاتحاد الاستراتيجية من خلال القطاعات التي ينتمون إليها وأفرقتها الاستشارية.

ال‍ملحـق 1 بالقرار 71

معلومات أساسية عن ال‍خطة الاستراتيجية للات‍حاد للفترة 2019‑2016

تشمل وثيقة المعلومات الأساسية هذه تعريفاً بالاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) ودوره كوكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة (UN)، ودور ورسالة قطاعات الاتحاد وأجهزته الحاكمة، على النحو الوارد في القسم 1.

ويعرض التقييم العام الوارد في القسم 2 الدروس المستفادة من تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة 2015‑2012، ويحدد الاتجاهات العامة الرئيسية التي تشكل بيئة/قطاع الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) فيما يتعلق بالخطة الاستراتيجية للفترة 2019‑2016.

ويقدم القسم 3 تحليلاً عن حالة كل قطاع من قطاعات الاتحاد ويعرض دوره ومستقبله.

# 1 مقدمة

يلتزم الاتحاد، وفقاً لأهدافه المنصوص عليها في الاتفاقية والدستور (المادة 1، الفقرتان 2‑1)، بتوصيل العالم. ولتحقيق هذا الهدف، يعمل الاتحاد على كفالة إدارة البنية التحتية للاتصالات العالمية بسلاسة وكفاءة لتمكين كل فرد من الحصول على فوائد الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمساعدة في التخفيف من حدة المخاطر الجديدة. ويشرف الاتحاد على تخصيص الطيف الدولي والتنسيق الساتلي؛ ويعمل على وضع معايير جديدة للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتوصل إلى التوافق في الآراء بشأنها؛ ويجري تحليلات للسياسات ويعمل على تطوير بيئة تمكينية وتوفير مساعدة تقنية للدول الأعضاء في الاتحاد.

ويغطي عمل الاتحاد، وفقاً لما تقرره وتوجهه الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات، مجموعة كبيرة من القضايا: من المعايير الأساسية للنطاق العريض إلى تخصيص الطيف؛ ومن تكنولوجيات النفاذ الأساسية إلى الاتصالات المتنقلة العريضة النطاق العالية السرعة؛ ومن الكبلات البحرية إلى الألياف البصرية للأرض؛ ومن روابط الموجات المتناهية الصغر إلى السواتل؛ ومن القدرة على النفاذ إلى الصحة الإلكترونية؛ ومن تمكين المرأة إلى قابلية التشغيل البيني. ويساعد العمل المنجز في الاتحاد بالتعاون مع الحكومات والقطاع الخاص والهيئات الأكاديمية والمجتمع المدني على كفالة التوصيلية الشاملة ذات الكفاءة للراديو والهاتف والتلفزيون والإنترنت.

## 1.1 الاتحاد باعتباره جزءاً من منظومة الأمم المتحدة: المساهمة في خطة تنمية تحويلية لما بعد عام 2015

مع اقتراب الموعد النهائي للأهداف الإنمائية للألفية، والمضي قدماً في خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015، والعمليات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة (SDG)، تشارك الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في صياغة إطار واحد للتنمية يجسد مجموعة متماسكة من الأهداف تدمج بطريقة متوازنة الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة المحددة في عملية ريو+20 (التنمية الاجتماعية؛ والتنمية الاقتصادية؛ وحماية البيئة).

وتعتبر الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك النطاق العريض، ذات أهمية بالغة في التعجيل بالتقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة. وهذه التكنولوجيات أساسية لأي سياسة إنمائية وأداة تمكين رئيسية لأي خطة إنمائية على الصعيد الوطني و/أو الإقليمي و/أو العالمي.[[8]](#footnote-10)1

ومنذ عام 2003، كانت عملية القمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS) أداة مهمة في دفع التنمية العالمية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دعماً لبرنامج التنمية العالمي. ويسعى الاتحاد، في إطار استراتيجيته لتوصيل العالم، إلى كفالة استمرار حصول الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الاعتراف الذي تستحقه في المجتمع الدولي والنهج الجديد للأمم المتحدة لكفالة التنمية المستدامة والمنصفة.

وكجزء من جهود الأمم المتحدة، يلتزم الاتحاد أيضاً بإدماج أولويات الأمم المتحدة في تخطيطه وعمله الاستراتيجي، في مجالات من قبيل المساواة بين الجنسين والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة وسكان الريف وكبار السن والتخفيف من مخاطر الكوارث، ضمن غيرها من المجالات. وتشارك منظومة الأمم المتحدة أيضاً في عملية إصلاح تتطلب *جملة أمور* من بينها تنسيق ممارسات الأعمال، وخاصة في تطبيق منهجية الإدارة القائمة على النتائج (RBM). وتضع استراتيجية الاتحاد في الاعتبار هذه الجهود والإصلاحات العالمية ذات الأولوية.

## 2.1 الأجهزة الحاكمة/دور القطاعات

يشمل الاتحاد: أ ) مؤتمر المندوبين المفوضين، وهو الهيئة العليا للاتحاد؛ ب) المجلس، الذي يعمل بالنيابة عن مؤتمر المندوبين المفوضين؛ ج) المؤتمرات العالمية للاتصالات؛ د ) قطاع الاتصالات الراديوية (ITU‑R)، ويشمل المؤتمرات العالمية والإقليمية للاتصالات الراديوية وجمعيات الاتصالات الراديوية ولجنة لوائح الراديو؛ ه ) قطاع تقييس الاتصالات (ITU‑T)، ويشمل الجمعيات العالمية لتقييس الاتصالات؛ و ) قطاع تنمية الاتصالات (ITU‑D)، ويشمل المؤتمرات العالمية والإقليمية لتنمية الاتصالات؛ ز ) الأمانة العامة. وتعمل المكاتب الثلاثة (مكتب الاتصالات الراديوية (BR) ومكتب تقييس الاتصالات (TSB) ومكتب تنمية الاتصالات (BDT)) كأمانة لكل قطاع فردي من هذه القطاعات.

### 1.2.1 الأجهزة الحاكمة للاتحاد

#### 1.1.2.1 مؤتمر المندوبين المفوضين

يتولى مؤتمر المندوبين المفوضين إدارة شؤون الاتحاد. ويعتبر مؤتمر المندوبين المفوضين الهيئة العليا للاتحاد. وهو الهيئة التي تتخذ القرارات التي تحدد توجه الاتحاد وأنشطته.

#### 2.1.2.1 المجلس

يعمل المجلس بوصفه الهيئة الحاكمة للاتحاد في الفترة الفاصلة بين مؤتمرات المندوبين المفوضين. ويتخذ المجلس جميع الخطوات اللازمة لتيسير تنفيذ أحكام دستور الاتحاد واتفاقيته ولوائحه الإدارية (لوائح الاتصالات الدولية ولوائح الراديو) وقرارات مؤتمرات المندوبين المفوضين وكذلك قرارات المؤتمرات والاجتماعات الأخرى للاتحاد حسب الاقتضاء. ويقوم مجلس الاتحاد أيضاً بالتخطيط السياساتي والاستراتيجي للاتحاد ويتولى مسؤولية ضمان تسيير الأعمال اليومية للاتحاد بسلاسة وينسق برامج العمل ويعتمد الميزانيات ويراقب الشؤون المالية والنفقات. ويتمثل دوره في النظر في السياسات الواسعة لمجال الاتصالات لضمان أن تستجيب أنشطة وسياسات واستراتيجيات الاتحاد تماماً لبيئة/قطاع الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الدينامية والسريعة التغير الآن.

### 2.2.1 دور ورسالة قطاعات الاتحاد

#### 1.2.2.1 قطاع الاتصالات الراديوية (ITU‑R)

يؤدي قطاع الاتصالات الراديوية (ITU‑R) دوراً حيوياً في إدارة طيف الترددات الراديوية والمدارات الساتلية على الصعيد العالمي وهي من الموارد الطبيعية المحدودة التي يتزايد الطلب عليها من جانب عدد كبير من الخدمات مثل الخدمات الثابتة والمتنقلة والإذاعية وخدمات الهواة والأبحاث الفضائية واتصالات الطوارئ والأرصاد الجوية وأنظمة تحديد الموقع العالمية والرصد البيئية وخدمات الاتصالات التي تكفل السلامة في البر والبحر والجو.

وتتمثل رسالة قطاع الاتصالات الراديوية في ضمان الاستعمال الرشيد والمنصف والكفء والاقتصادي لطيف الترددات الراديوية في جميع خدمات الاتصالات الراديوية، بما في ذلك الخدمات التي تستخدم المدارات الساتلية وإجراء دراسات والموافقة على التوصيات المتعلقة بالاتصالات الراديوية.

المؤتمرات العالمية للاتصالات الراديوية (WRC)

تعقد المؤتمرات العالمية للاتصالات الراديوية (WRC) كل ثلاث إلى أربع سنوات. ومن وظائف هذه المؤتمرات استعراض لوائح الراديو والمعاهدة الدولية التي تنظم استعمال طيف الترددات الراديوية والمدارات الساتلية المستقرة وغير المستقرة بالنسبة إلى الأرض وتنقيحها عند الضرورة. وتتم التنقيحات على أساس جدول أعمال يحدده مجلس الاتحاد الذي يضع في اعتباره توصيات المؤتمرات السابقة للاتصالات الراديوية.

جمعيات الاتصالات الراديوية (RA)

جمعيات الاتصالات الراديوية (RA) مسؤولة عن تنظيم دراسات الاتصالات الراديوية ووضع برامجها والموافقة عليها. وتقوم الجمعيات بما يلي:

- توزيع الأعمال التحضيرية للمؤتمر والمسائل الأخرى على لجان الدراسات؛

- الرد على الطلبات الأخرى التي تتقدم بها مؤتمرات الاتحاد؛

- اقتراح مواضيع مناسبة لجدول أعمال المؤتمرات العالمية القادمة للاتصالات الراديوية؛

- الموافقة على توصيات قطاع الاتصالات الراديوية ومسائل القطاع التي تعدها لجان الدراسات وإصدارها؛

- وضع برنامج لجان الدراسات وإلغاء أو إنشاء لجان دراسات حسب الحاجة.

لجنة لوائح الراديو (RRB)

يتم انتخاب الأعضاء الاثني عشر للجنة لوائح الراديو (RRB) في مؤتمر المندوبين المفوضين. ويؤدون واجباتهم بصفة مستقلة وعلى أساس عدم التفرغ. وتقوم اللجنة بما يلي:

- الموافقة على القواعد الإجرائية، التي يستعملها مكتب الاتصالات الراديوية في تطبيق أحكام لوائح الراديو وتسجيل تخصيصات التردد المقدمة من الدول الأعضاء؛

- معالجة الموضوعات التي يحيلها إليها المكتب والتي لا يمكن حلها من خلال تطبيق لوائح الراديو والقواعد الإجرائية؛

- النظر في تقارير التحقيقات بشأن حالات التداخل غير المنتهية والتي يقوم بها المكتب بناءً على طلب إدارة أو أكثر وتضع توصياتها؛

- تقديم المشورة إلى مؤتمرات الاتصالات الراديوية وجمعيات الاتصالات الراديوية؛

- النظر في الطعون ضد قرارات مكتب الاتصالات الراديوية بشأن تخصيصات التردد؛

- أي واجبات إضافية يحددها مؤتمر مختص أو المجلس.

لجان الدراسات التابعة لقطاع الاتصالات الراديوية

تعد لجان الدراسات التابعة لقطاع الاتصالات الراديوية، ومن بينها اللجنة الخاصة، الأسس التقنية والتشغيلية والتنظيمية والإجرائية للقرارات التي تتخذها المؤتمرات العالمية للاتصالات الراديوية. ويتولى الاجتماع التحضيري للمؤتمر (CPM) تجميع هذه الأسس. كما تعد لجان الدراسات التابعة لقطاع الاتصالات الراديوية معايير دولية (توصيات) وتقارير وآراء وكتيبات بشأن المسائل المتعلقة بالاتصالات الراديوية.

الفريق الاستشاري للاتصالات الراديوية (RAG)

وفقاً للمادة 11A من الاتفاقية، يضطلع الفريق الاستشاري للاتصالات الراديوية بما يلي: "(1 يستعرض الأولويات والبرامج والعمليات والمسائل المالية والاستراتيجيات المتعلقة بجمعيات الاتصالات الراديوية ولجان الدراسات والأفرقة الأخرى والتحضير لمؤتمرات الاتصالات الراديوية، وأي أمور خاصة يعهد بها إليه مؤتمر من مؤتمرات الاتحاد أو جمعية من جمعيات الاتصالات الراديوية أو المجلس؛ 1 *مكرراً*) يستعرض تنفيذ الخطة التشغيلية للفترة السابقة، لتحديد المجالات التي لم يحقق فيها المكتب الأهداف الواردة في الخطة أو التي لم يتمكن من تحقيقها، ويسدي إلى المدير المشورة بشأن اتخاذ التدابير التصحيحية اللازمة؛ (2 يستعرض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل [...]؛ (3 يضع الخطوط التوجيهية اللازمة لأعمال لجان الدراسات؛ (4 يوصي بالترتيبات اللازمة لتحقيق أمور منها خصوصاً تعزيز التعاون والتنسيق مع هيئات التقييس الأخرى، ومع قطاع تقييس الاتصالات وقطاع تنمية الاتصالات والأمانة العامة؛ [...] (6 يعد تقريراً يعرضه على مدير مكتب الاتصالات الراديوية مبيناً فيه التدابير المتخذة بشأن النقاط الموضحة أعلاه؛ (7 يعد تقريراً لجمعية الاتصالات الراديوية بشأن المسائل المسندة إليه وفقاً للرقم 137A من هذه الاتفاقية ويحيله إلى المدير لعرضه على الجمعية [...]".

#### 2.2.2.1 قطاع تقييس الاتصالات (ITU‑T)

تتمثل رسالة قطاع تقييس الاتصالات (ITU‑T) في الاتحاد في توفير محفل عالمي فريد يعمل فيه ممثلو صناعة الاتصالات والحكومات معاً على تعزيز وضع واستعمال معايير دولية قابلة للتشغيل البيني وغير تمييزية وتقوم على الطلب. وتستند هذه المعايير إلى الانفتاح وتأخذ في الاعتبار احتياجات المستعملين، وذلك من أجل تهيئة بيئة تمكّن المستعملين من الحصول على خدمات بأسعار ميسورة في جميع أنحاء العالم بغض النظر عن التكنولوجيا التي تقوم عليها، وخصوصاً في البلدان النامية، والعمل في الوقت نفسه على إنشاء روابط بين أنشطة قطاع تقييس الاتصالات والنواتج ذات الصلة التي تسفر عنها القمة العالمية لمجتمع المعلومات.

الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات (WTSA)

تحدد الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات (WTSA) التوجه العام لقطاع تقييس الاتصالات وهيكله. وتجتمع الجمعية مرة كل أربع سنوات وتحدد السياسة العامة للقطاع وتشكل لجان الدراسات وتوافق على برامج عملها المتوقعة لفترة السنوات الأربع التالية وتعيّن رؤساء هذه اللجان ونواب رؤسائها.

الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات (TSAG)

وفقاً للمادة 14A من الاتفاقية، يضطلع الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات بما يلي: "(1 يستعرض الأولويات والبرامج والعمليات والمسائل المالية والاستراتيجيات المتعلقة بأنشطة قطاع تقييس الاتصالات؛ 1 *مكرراً*) يستعرض تنفيذ الخطة التشغيلية [...]؛ (2 يستعرض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل [...]؛ (3 يضع الخطوط التوجيهية اللازمة لأعمال لجان الدراسات؛ (4 يوصي بالترتيبات اللازمة لتحقيق أمور منها خصوصاً تعزيز التعاون والتنسيق مع الهيئات الأخرى ذات الصلة، ومع قطاع الاتصالات الراديوية وقطاع تنمية الاتصالات والأمانة العامة؛ [...]؛ (6 يعد تقريراً يعرضه على مدير مكتب تقييس الاتصالات مبيناً فيه التدابير المتخذة بشأن النقاط الموضحة أعلاه؛ (7 يعد تقريراً يُعرض على الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات بشأن المسائل المسندة إليه [...]".

لجان الدراسات التابعة لقطاع تقييس الاتصالات

تجمع لجان الدراسات التابعة لقطاع تقييس الاتصالات خبراء من جميع أنحاء العالم لوضع معايير دولية معروفة بوصفها توصيات قطاع تقييس الاتصالات التي تعمل كعناصر محددة في البنية التحتية العالمية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وهي تمكّن الاتصالات العالمية عن طريق ضمان التشغيل البيني لشبكات وأجهزة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان.

#### 3.2.2.1 قطاع تنمية الاتصالات (ITU‑D)

تتمثل الرسالة الأساسية لقطاع تنمية الاتصالات (ITU‑D) في حفز التعاون والتضامن الدوليين في مجال تقديم المساعدة التقنية واستحداث وتطوير وتحسين معدات وشبكات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية. ويكلف قطاع تنمية الاتصالات بأداء مسؤولية الاتحاد المزدوجة باعتباره وكالة من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وأيضاً وكالة منفذة معنية بتنفيذ مشاريع في إطار منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أو ترتيبات التمويل الأخرى، بهدف تيسير وتعزيز تنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال تقديم وتنظيم وتنسيق أنشطة التعاون التقني والمساعدة.

المؤتمرات العالمية لتنمية الاتصالات (WTDC)

يحدد المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (WTDC) جدول الأعمال والمبادئ التوجيهية لقطاع تنمية الاتصالات لدورة السنوات الأربع التالية، في حين تستعرض المؤتمرات الإقليمية "التقدم المحرز" نحو تحقيق الأهداف الشاملة وكفالة تحقيق الغايات. وتعمل مؤتمرات تنمية الاتصالات كمنتديات لمناقشة الفجوة الرقمية والاتصالات والتنمية من قبل جميع أصحاب المصلحة المشاركين والمعنيين بعمل قطاع تنمية الاتصالات. وبالإضافة إلى ذلك، تضطلع هذه المؤتمرات باستعراض البرامج والمشاريع العديدة للقطاع ولمكتب تنمية الاتصالات (BDT). كما تقوم بالإبلاغ عن النتائج والبدء في تنفيذ المشاريع الجديدة.

ويجمع كل اجتماع إقليمي تحضيري البلدان الواقعة في إقليمه لبحث ومناقشة احتياجاتها ومشاريع القطاع في الحاضر والمستقبل.

الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات (TDAG)

وفقاً للمادة 17A من الاتفاقية، يضطلع الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات بما يلي: "(1 يستعرض الأولويات والبرامج والعمليات والمسائل المالية والاستراتيجيات المتعلقة بأنشطة قطاع تنمية الاتصالات؛ 1 *مكرراً*) يستعرض تنفيذ الخطة التشغيلية للفترة السابقة، لتحديد المجالات التي لم يحقق فيها المكتب الأهداف المحددة في الخطة أو التي لم يتمكن من تحقيقها، ويسدي إلى المدير المشورة بشأن اتخاذ التدابير التصحيحية اللازمة؛ (2 يستعرض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل [...]؛ (3 يضع الخطوط التوجيهية اللازمة لأعمال لجان الدراسات؛ (4 يوصي بالترتيبات اللازمة لتحقيق أمور منها خصوصاً تعزيز التعاون والتنسيق مع قطاع الاتصالات الراديوية وقطاع تقييس الاتصالات والأمانة العامة، ومع مؤسسات التنمية والتمويل المعنية الأخرى؛ [...] (6 يعد تقريراً يعرضه على مدير مكتب تنمية الاتصالات مبيناً فيه التدابير المتخذة بشأن النقاط الموضحة أعلاه؛ 6 *مكرراً*) يعد تقريراً يُعرض على المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات بشأن المسائل المسندة إليه وفقاً للرقم 213A من هذه الاتفاقية ويحيله إلى المدير لعرضه على المؤتمر [...]".

لجان الدراسات التابعة لقطاع تنمية الاتصالات

دعماً لخطة تقاسم المعرفة وبناء القدرات لمكتب تنمية الاتصالات، تقوم لجان الدراسات التابعة لقطاع تنمية الاتصالات بدراسة وتحليل مسائل محددة تقوم على المهام بشأن الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذات أولوية للبلدان النامية. وهناك لجنتا دراسات تابعتان لقطاع تنمية الاتصالات وتوفران منتدياً محايداً للحكومات والصناعة والجهات الأكاديمية لمعالجة القضايا ذات الأولوية في قطاع الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: تتناول لجنة الدراسات 1 القضايا المتعلقة بالبيئة التمكينية والأمن السيبراني وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقضايا المتصلة بالإنترنت. وتتناول لجنة الدراسات 2 القضايا المتصلة بالبنية التحتية للمعلومات والاتصالات وتطوير التكنولوجيا واتصالات الطوارئ والتكيف مع تغير المناخ.

#### 4.2.2.1 الأنشطة المشتركة بين القطاعات

تنص قرارات مؤتمرات المندوبين المفوضين ومقررات المجلس على أنشطة أخرى مشتركة بين القطاعات ومنتديات ومؤتمرات، وفقاً لولاية الاتحاد.

المؤتمر العالمي للاتصالات الدولية

يجوز لمؤتمر عالمي للاتصالات الدولية أن يقوم بمراجعة جزئية، أو بمراجعة كلية في حالات استثنائية، للوائح الاتصالات الدولية وأن يتناول أي مسألة أخرى ذات طابع عالمي تدخل ضمن اختصاصه وتتصل بجدول أعماله.

# 2 التقييم العام

يستعرض التقييم العام بإيجاز تنفيذ الخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2015‑2012 ويحدد الاتجاهات والتحديات الرئيسية التي تواجه بيئة/قطاع الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي ستؤثر على عمل الاتحاد وتشكل ملامحه في المستقبل. ويراعى في هذا التحليل على وجه الخصوص أن:

(1 الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تنمو بقوة، وتتوفر وتنتشر بكثرة.

(2 تحديات عدم المساواة والاستبعاد تتزايد مع زيادة انتشار الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات – ويجب إيلاء عناية خاصة لسد الفجوة الرقمية وكفالة الإدماج.

(3 هناك مخاطر وتحديات جديدة تظهر مع الزيادة في نمو واستعمال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

(4 التقارب يحدث على شتى المستويات ويؤدي إلى إزالة الحواجز بين القطاعات التكنولوجية المختلفة. ذلك أن التكنولوجيات تتطور بسرعة، مع الزيادة السريعة في معدلات الابتكار، ويزداد انتشارها. وتزداد بيئة/قطاع الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تعقيداً. كما أن تطور الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتقاربها سوف يؤثر على البيئة المتغيرة/القطاع المتغير للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

## 1.2 استعراض موجز لتنفيذ الخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2015‑2012

اعتمد مؤتمر المندوبين المفوضين في غوادالاخارا (المكسيك) في عام 2010 الخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2015‑2012. وقد وُضعت هذه الخطة لتحقق، *ضمن أهداف أخرى*، تيسير تنفيذ منهجية الإدارة القائمة على النتائج وربط الأهداف الاستراتيجية بالأنشطة الأساسية للاتحاد.

وأتاحت الخطة الاستراتيجية للفترة 2015‑2012 للاتحاد الفرصة للتقدم نحو الوفاء برسالته وتحقيق أهدافه. ويمكن الرجوع إلى مراجعة شاملة لنتائجها من 2011[[9]](#footnote-11) إلى 2014 في "تقرير عن تنفيذ الخطة الاستراتيجية وأنشطة الاتحاد للفترة 2014‑2011" (الوثيقة PP14/20).

*الدروس المستفادة*

استناداً إلى تحليل تنفيذ الخطة الاستراتيجية الحالية ومراجعة دقيقة لممارسات المنظمات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، تم تحديد التعديلات الرئيسية اللازمة للخطة الاستراتيجية للفترة 2019‑2016 على النحو التالي:

**• رؤية واحدة، ورسالة واحدة، ومجموعة واحدة من القيم الأساسية:** يجب أن تحدَّد وتعلن في صدر الخطة الاستراتيجية الرؤية والرسالة المشتركة للاتحاد والقيم الأساسية التي تحدد الأولويات وتوجه عمليات اتخاذ القرار.

**• إطار قوي قائم على النتائج:** يجب أن يتبع التخطيط الاستراتيجي والتخطيط التشغيلي نفس الإطار القائم على النتائج، مع اختلاف مستوى التفاصيل. ولغرس مبادئ الإدارة القائمة على النتائج، يجب أن تشمل عناصر إطار الاتحاد القائمة على النتائج:

- **الغايات والأهداف الاستراتيجية للاتحاد:** ثمة حاجة إلى تحديد غايات استراتيجية على مستوى الاتحاد تساهم فيها القطاعات الثلاثة، والمكاتب التابعة لها، والأمانة العامة. ويمكن أن تعمل الأهداف العالمية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كمؤشرات إنجاز على مستوى الغايات الاستراتيجية، لتوفر خطوط أساس وأهداف لفترة الخطة الاستراتيجية.

- **الأهداف والنتائج:** يجب أن تحدَّد الأهداف والنتائج القطاعية والمشتركة بين القطاعات من أجل تحقيق الغايات الاستراتيجية للاتحاد.

- **النواتج والأنشطة** ال‍مواكبة**:** يجب تحديد المنتجات أو الخدمات النهائية التي يقدمها الاتحاد والأنشطة المقابلة لها التي يتعين الاضطلاع بها لإنتاجها وذلك في إطار عملية التخطيط التشغيلية. وسوف يضمن ذلك التوافق الملائم مع الغايات الاستراتيجية والأهداف/النواتج للاتحاد ويتيح الفرصة لأي إجراءات تصحيحية في فترة السنوات الأربع للخطة الاستراتيجية، بما يتيح الفرصة لإجراء التعديلات الملائمة التي تتطلبها التغيرات السريعة في بيئة/قطاع الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

• **معايير واضحة للتنفيذ:** يجب أن توضع معايير ملائمة لتعزيز الروابط بين التخطيط الاستراتيجي والتشغيلي، ووضع المعايير اللازمة لتحديد الأولويات بين أنشطة الاتحاد المختلفة.

• **تعزيز منهجية الإدارة القائمة على النتائج:** من أجل مواصلة تحسين رصد تنفيذ الخطة الاستراتيجية وإتاحة الفرصة لأي إجراءات تصحيحية في فترة السنوات الأربع، يجب أن يوضع إطار نتائج شامل للاتحاد، ودعمه بتعزيز الأطر التالية:

- **إطار إدارة الأداء:** لا يجب استعمال إطار إدارة الأداء في تقييم الأداء فيما يتعلق بأنشطة الاتحاد فحسب، بل أيضاً في تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية وذلك من خلال تحقيق الأهداف العالمية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- **إطار إدارة المخاطر:** يجب استعمال إطار إدارة المخاطر في تحديد وتحليل وتقييم ومواجهة المخاطر التي يمكن أن يكون لها تأثير على أداء الاتحاد في سعيه نحو تحقيق غاياته وأهدافه. ويجب النظر في تدابير التخفيف من حدة المخاطر الواردة في الإطار والتخطيط لها وتنفيذها من خلال عملية التخطيط التشغيلية.

## 2.2 بيئة/قطاع الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

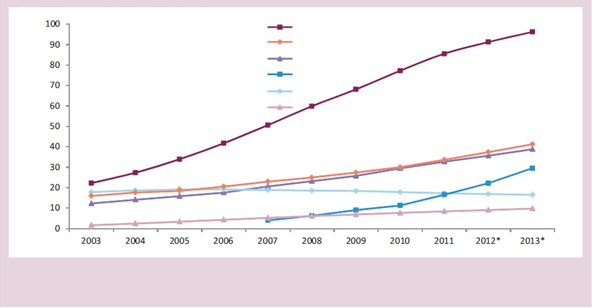
تؤدي الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فعلياً إلى تغيير كل أوجه الحياة الحديثة – في مجال العمل والأعمال والحياة الاجتماعية والثقافية والترفيه. ووفقاً لتقديرات الاتحاد، بلغ عدد الاشتراكات في الهواتف الخلوية 6,8 مليار هاتف بنهاية عام 2013 أو نفس عدد الأشخاص الموجودين على الكوكب تقريباً، بحيث أصبح معدل انتشار الهاتف الخلوي 96 في المائة. وبلغ عدد من لديهم القدرة على النفاذ إلى التلفزيون خمسة مليارات شخص. كما بلغ عدد مستخدمي الإنترنت 2,4 مليار شخص بنهاية عام 2013. وتواصل الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة انتشارها في البلدان في جميع مناطق العالم، مع توصيل المزيد والمزيد من الأشخاص.

### 1.2.2 نمو الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطورها

تتطور الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بسرعة، كما أنها أصبحت أكثر انتشاراً وتغلغلاً. ويوضح الشكل 1 التطور العالمي للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أي الزيادة في مستويات النفاذ لمختلف أنواع الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مدار العقد الماضي. وأصبحت هذه التكنولوجيات بمثابة بنية تحتية بالغة الأهمية، لا توفر الدعم لاتصالات المواطنين والمنظمات فحسب، بل أيضاً لخدمات متكاملة أخرى، مثل توفير الطاقة والرعاية الصحية والخدمات المالية.

واستمر نمو الإقبال على كل من الخدمات الثابتة (السلكية) العريضة النطاق، وبصفة خاصة الخدمات المتنقلة العريضة النطاق في جميع أنحاء العالم. وتزيد الاشتراكات في خدمات الاتصالات المتنقلة العريضة النطاق في الوقت الراهن ثلاث مرات عن اشتراكات خدمات الاتصالات الثابتة العريضة النطاق (2,1 مليار مقابل 700 مليون). وبالفعل، فإن خدمات الاتصالات المتنقلة العريضة النطاق تمثل خدمة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تعكس أعلى معدلات النمو على الصعيد العالمي (الشكل 1 أدناه)، وتسهم في إحداث تغيرات في استعمال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستهلاكها وفي نوع الخدمات الذي تقدمه الصناعة.

*الشكل 1. التطور العالمي للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 2013-2003*



**التطور العالمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات 2013-2003 (أرقام تقديرية)**

الاشتراكات في الهواتف المتنقلة الخلوية

الأسر التي لديها إمكانية النفاذ إلى الإنترنت

الأفراد المستخدمون للإنترنت

الاشتراكات النشطة للخدمات المتنقلة العريضة النطاق

الاشتراكات في الهواتف الثابتة

الاشتراكات في الخدمات الثابتة (السلكية) العريضة النطاق

**ملاحظة: \*أرقام تقديرية.**

لكل 100 شخص/أسرة

**المصدر: قاعدة بيانات الاتحاد العالمية لمؤشرات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.**

96,2

41,3

38,8

29,5

16,5

9,8

وسوف تستمر هذه المعدلات السريعة في النمو وستتزايد وتيرتها في المستقبل. وعلى سبيل المثال، تتنبأ شركة إريكسون بأن عدد الاشتراكات في الهواتف الذكية من المتوقع أن يتجاوز 4 مليارات بحلول عام 2018، في حين يتوقع وصول الاشتراكات في خدمات الاتصالات المتنقلة العريضة النطاق إلى 7 مليارات اشتراك في عام 2018.[[10]](#footnote-12) ويتوقع محللون آخرون أن يتضاعف عدد الاشتراكات في الجيل الرابع عشرة أضعاف على الصعيد العالمي خلال خمس سنوات، من 88 مليوناً في عام 2012 إلى 864 مليوناً في عام 2017.[[11]](#footnote-13)

ونتيجة للنمو في عدد المستعملين وفي حجم الحركة والتطبيقات، من المتوقع أن يستمر ارتفاع الإيرادات في قطاع الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عموماً، ولكن يبدو أن المشاركين الجدد في الصناعة على استعداد لأخذ حصة متزايدة منها. ومن المرجح أن ينمو إجمالي الإيرادات التي يجنيها مشغلو الاتصالات التقليديون، على الرغم من أنهم قد يفقدون ما يصل إلى 6,9 في المائة في مجموع إيرادات خدمات الصوت (ما يمثل 479 مليار دولار أمريكي) لصالح الخدمات غير التقليدية (OTT) بواسطة بروتوكول الإنترنت، بحلول عام 2020.[[12]](#footnote-14) وفي مجال آخر وثيق الصلة، بلغت قيمة سوق الحوسبة السحابية 18 مليار دولار أمريكي في عام 2011 ويقدر أن تصل إلى 32 مليار دولار بحلول عام 2013،[[13]](#footnote-15) ومردّ ذلك كمية البيانات الهائلة المختزنة في الحيز السحابي والتي تمثل ثلثي حركة مراكز البيانات على صعيد العالم.[[14]](#footnote-16)

ومن المتوقع أن تتجاوز الحركة العالمية القائمة على بروتوكول الإنترنت عتبة الزيتابايت (zettabyte) (1,4 زيتابايت) بحلول نهاية عام 2017، مدفوعة بتنويع خدمات التلفزيون بالدفع والتدفق الفيديوي وغير ذلك من المحتويات الغنية بالوسائط.[[15]](#footnote-17) ويبلغ عدد ساعات مشاهدة الفيديو على موقع يوتيوب أكثر من 4 مليارات ساعة كل شهر، كما يبلغ عدد مقاطع المحتويات التي تجري مشاركتها على موقع فيسبوك 30 مليار مقطع كل شهر، ويرسَل نحو 400 مليون تغريدة كل يوم من حوالي 200 مليون مستخدم نشط كل شهر.[[16]](#footnote-18)

وأصبحت إنترنت الأشياء (IoT) حقيقة واقعة بشكل سريع، ومن المتوقع أن تنمو الاتصالات من آلة إلى آلة (M2M) نمواً كبيراً في المستقبل القريب. وسوف تسجل التلفزيونات والحواسيب اللوحية والهواتف الذكية ونمائط التواصل من آلة إلى آلة عبر الإنترنت في تجارة الأعمال بحلول عام 2017 معدلات نمو قدرها 42 في المائة و116 في المائة و119 في المائة و86 في المائة، على التوالي. وسوف يتخطى حجم الحركة من الأجهزة اللاسلكية حجم الحركة من الأجهزة السلكية بحلول عام 2014.[[17]](#footnote-19)

ويستخدم مصطلح "البيانات الضخمة" لتعريف الأصول المعلوماتية كبيرة الحجم، عالية السرعة، شديدة التنوع، التي تتطلب أشكالاً من معالجة المعلومات ذات جدوى تكاليفية وتتسم بالابتكار من أجل تحسين الرؤية المتعمقة وعملية صنع القرار.[[18]](#footnote-20) ويقدر حجم البيانات التي سيتم استحداثها بحلول عام 2020 بأربعين زيتابايت من البيانات وهي تزيد 300 مرة عما كانت عليه في عام 2005. ويقدر حجم البيانات التي تستحدث كل يوم في الوقت الراهن بمقدار 2,5 كوينتيليون بايت كل يوم. وتقوم معظم الشركات في الولايات المتحدة بتخزين 100 تيرابايت من البيانات على الأقل. وحسب الصناعة والمنظمة، تضم البيانات الضخمة معلومات من مصادر داخلية وخارجية متعددة مثل المعاملات والوسائط الاجتماعية ومحتوى المشاريع وأجهزة الاستشعار والأجهزة المتنقلة. وحتى عام 2011، قدر حجم البيانات في مجال الرعاية الصحية بمقدار 150 إكسابايت، ويُقدر أن يصل عدد أجهزة المتابعة الصحية اللاسلكية التي يمكن ارتداؤها إلى 420 مليون جهاز في 2014.[[19]](#footnote-21)

وتسهم الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل متزايد في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وذلك بتمكين النفاذ إلى المعلومات والخدمات وتبادلها في أي مكان وفي أي وقت، بالإضافة إلى المعالجة السريعة لهذه المعلومات وتخزين كميات كبيرة منها، على نحو يجعل توفير الخدمات العامة والخاصة أكثر فعالية وكفاءة وقدرة على النفاذ وبثمن ميسور. كما تزيد الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من القدرة على النفاذ إلى الأسواق وتحسن إدارة الكوارث وتيسر المشاركة الديمقراطية في عمليات الحوكمة. وتوفر الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وسائل ذات جدوى تكاليفية أعظم وتأثير أكبر للمحافظة على الثقافة المحلية ودعمها. كما أنها تخفض تكلفة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية (مثلاً، بأن تحل محل خدمات النقل والبريد)، وتفتح فرص عمل جديدة تماماً (مثل الخدمات القائمة على السحاب والتطبيقات والخدمات المتنقلة وإسناد عمليات الأعمال والأعمال ذات الصلة بالمحتوى).

وتعتبر الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لا سيما شبكات وخدمات النطاق العريض، في العالم الحديث، بالغة الأهمية للنمو الاقتصادي للبلدان (الإطار 1) وللقدرة التنافسية الوطنية في الاقتصاد الرقمي العالمي. وتدعم شبكات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والشبكات العريضة النطاق الاتصالات السريعة ذات الكفاءة في بلدان وقارات مختلفة. وليس ذلك فحسب، بل إن منتجات وخدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات جزء من قطاع التكنولوجيا المتقدمة عالية القيمة في حد ذاتها - وهو القطاع الذي يحقق أسرع أشكال النمو فيما يتعلق بالتجارة الدولية،[[20]](#footnote-22) بل ويمكن أن يحافظ على سرعة نمو الإيرادات. وتعتبر الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اليوم قطاعاً اقتصادياً في حد ذاتها، فضلاً عن كونها عوامل داعمة لتعزيز القدرة التنافسية التكنولوجية في قطاعات أخرى. وتعتبر الخدمات العريضة النطاق ذات أهمية بالغة في توليد مهارات جديدة وتغذية النمو الاقتصادي والتغير التكنولوجي في جميع جوانب الاقتصاد – من الزراعة إلى المالية إلى التعليم والرعاية الصحية والخدمات الحديثة.

|  |
| --- |
| **الإطار 1: مساهمة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية الوطنية**  تدل بحوث البنك الدولي التي يستشهد بها بكثرة[[21]](#footnote-23) على أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخاصة النفاذ السريع إلى الإنترنت، تعجل بالنمو الاقتصادي، لا سيما في أقل البلدان نمواً. ومن الأمثلة على أثر الاستفادة من الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:  • يقدر أنه بحلول عام 2025 يمكن أن يصل الأثر الاقتصادي العالمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى تريليونات الدولارات الأمريكية.[[22]](#footnote-24) وسوف تتراوح الفائدة الاقتصادية السنوية للإنترنت المتنقل بين 3,7 تريليون دولار أمريكي و10,8 تريليون دولار أمريكي على الصعيد العالمي بحلول عام 2025. ومن المحتمل أن يؤدي رفع مستويات انتشار النطاق العريض في الأسواق الصاعدة إلى المستويات التي تشهدها أوروبا الغربية الآن إلى إضافة 300-420 مليار دولار أمريكي في الناتج المحلي الإجمالي وأن يستحدث 10-14 مليون وظيفة.[[23]](#footnote-25)  • ويتنبأ تقرير أعدته لجنة النطاق العريض[[24]](#footnote-26) بأن التطبيقات الصحية المتوفرة من خلال النطاق العريض المتنقل سوف تخفض التكاليف، مثلاً بإتاحة الفرصة للأطباء بتقديم الرعاية عن بُعد من خلال المتابعة والتشخيص عن بُعد، أو دعم الرعاية الوقائية. ويقدر أن الرعاية الصحية المتنقلة يمكن أن توفر للبلدان المتقدمة 400 مليار دولار أمريكي في عام 2017 وأن تنقذ مليون شخص من الموت خلال خمس سنوات في إفريقيا جنوب الصحراء.[[25]](#footnote-27)  • ويقدر أن هناك 2,5 مليار فرد ليس لديهم معاملات مصرفية على الصعيد العالمي. وتمثل الخدمات المالية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات فرصة لدول كثيرة لتحقيق الإدماج المالي للفقراء.  • وتزيد المشروعات الصغيرة والمتوسطة (SME)، التي تنفق أكثر من 30 في المائة من ميزانيتها على تكنولوجيات الويب من دخلها بسرعة تزيد تسع مرات على المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تنفق أقل من 10 في المائة.[[26]](#footnote-28)  • وتمثل حلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واحدة من أكثر وسائل معالجة التحديات البيئية ابتكاراً وقدرة. وتشير التقديرات إلى أن قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يسهم بنسبة 2-2,5 في المائة من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. غير أن الاستعمال الذكي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن، في الوقت نفسه، أن يقلل من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (GHG) بنسبة تصل إلى 25 في المائة.[[27]](#footnote-29)  *المصادر:* متنوعة |

### 2.2.2 عدم المساواة والاستبعاد الرقمي

#### 1.2.2.2 الفجوة الرقمية

على الرغم من هذا النمو السريع في النفاذ إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستعمالها، فلا يزال حوالي 4,4 مليار شخص لا يملكون النفاذ المنتظم إلى الإنترنت – أي حوالي ثلثي سكان العالم تقريباً. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال 92 في المائة من السكان في 49 بلداً حددتها الأمم المتحدة كأقل البلدان نمواً (LDC) (والتي تؤوي حوالي 890 مليون شخص) غير قادرين على النفاذ إلى أكبر مكتبة وأكبر سوق في العالم وأعظمهما قيمة بصفة منتظمة. ونظراً إلى أن 53 بالمائة من السكان في البلدان النامية يعيشون في المناطق الريفية، فإن التحدي المتعلق بتوفير البنية التحتية لتوصيل هؤلاء الناس جميعهم بشبكة الإنترنت عالية السرعة هائل للغاية.

والأهم من ذلك، هو أن شبكات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي الأسس الذي سيبنى عليها الاقتصاد الرقمي في المستقبل. ولذلك، فإن ثلثي سكان العالم غير قادرين في الوقت الراهن على النفاذ إلى المهارات الرقمية أو تطويرها، وهي المهارات التي ستقرر القدرة التنافسية الوطنية في المستقبل. ويوضح الإطار 2 حجم الفجوة بين العالم المتقدم والعالم النامي.

|  |
| --- |
| **الإطار 2: تتبع الفجوة الرقمية باستعمال مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات**  *الشكل 1 في الإطار: الفجوة الرقمية: الاشتراكات النشطة في خدمات الاتصالات المتنقلة العريضة النطاق (الشكل الأيسر) وخدمات الاتصالات الثابتة (السلكية) العريضة النطاق (الشكل الأيمن)*    لكل 100 شخص  لكل 100 شخص  البلدان المتقدمة  العالم  البلدان النامية  البلدان المتقدمة  العالم  البلدان النامية  74,8  29,5  19,8  27,2  9,8  6,1  **ملاحظة: \*أرقام تقديرية. المصدر: قاعدة بيانات الاتحاد العالمية لمؤشرات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.**  **ملاحظة: \*أرقام تقديرية. المصدر: قاعدة بيانات الاتحاد العالمية لمؤشرات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.**  *الشكل 2 في الإطار: المؤشر العالمي للتنمية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، العالمي، وحسب مستوى التطور*    **البلدان النامية**  **البلدان المتقدمة**  **العالم**  **التغيير: %5,8+**  **التغيير: %3,5+**  **التغيير: %4,8+**  إن مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (IDI) للاتحاد أداة مفيدة لمقارنة الاختلافات في تطور الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأنه، باعتباره مؤشراً مركباً، يجمع عدة مؤشرات للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قيمة واحدة. ويشير تحليل لمؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى وجود فجوة كبيرة بين العالم المتقدم والعالم النامي. وفي عام 2012، كان متوسط قيمة مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان المتقدمة يزيد بمقدار الضعف تماماً عن المتوسط في البلدان النامية. وفي الوقت نفسه، فإن متوسط قيمة مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية يزداد بوتيرة أسرع، بمعدل 5,8 في المائة، مقارنةً بنسبة 3,5 في المائة في البلدان المتقدمة. وفي حين بدأت البلدان المتقدمة تصل إلى مستويات التشبع، وخاصة في مجال الاشتراكات في الهواتف الخلوية المتنقلة ونفاذ الأسر إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فإن البلدان النامية التي لا تزال مستويات الانتشار فيها أقل بكثير، تتمتع بإمكانيات كبيرة للنمو.  *المصدر:* تقرير قياس مجتمع المعلومات لعام 2013 الصادر عن الاتحاد |

#### 2.2.2.2 الفجوة الرقمية الجنسانية

تعاني النساء في كثير من البلدان من "فجوة جنسانية" فيما يتعلق بالاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث يفتقدن النفاذ إلى المهارات ذات الصلة والتعليم والتكنولوجيا والشبكات ورأس المال. ويقل احتمال أن تملك المرأة في العالم النامي هاتفاً متنقلاً بنسبة 21 في المائة عن نظيرها من الذكور.[[28]](#footnote-30) وفي العالم النامي، تقل نسبة النساء اللاتي يستعملن الإنترنت عن الذكور بنسبة 16 في المائة (مقابل 2 في المائة فقط في العالم المتقدم)، مما يشير إلى أن النساء، في بلدان كثيرة، يصلن إلى الإنترنت ببطء أكبر وفي وقت متأخر عن الرجال. ولهذا آثار خطيرة على قدرة النساء على استعمال الإنترنت للنفاذ إلى المعلومات وتنمية المهارات الحيوية في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اللازمة للمشاركة في العمل في الاقتصاد الرقمي الموجود حالياً.

ومن شأن سد الفجوة الجنسانية أن تصل فوائد الخدمات اللاسلكية إلى 300 مليون امرأة إضافية،[[29]](#footnote-31) وتمكينهن من المشاركة الكاملة في الاقتصاد وتحرير قدراتهن. ويبلغ عدد النساء من مستخدمي الإنترنت 1,3 مليار مستخدم (37 في المائة من مجموع النساء في العالم) ويبلغ عدد الرجال المستخدمين للإنترنت 1,5 مليار (41 في المائة من مجموع الرجال)، أي أن الفجوة الجنسانية العالمية الراهنة في الإنترنت تتمثل في انخفاض عدد النساء المستخدمات للإنترنت بحوالي 200 مليون امرأة.[[30]](#footnote-32) وما لم يُتخذ إجراء ما، سوف يبلغ حجم الفجوة الجنسانية العالمية في مجال الإنترنت حوالي 350 مليون في غضون ثلاث سنوات. ويعود توصيل النساء بالإنترنت بفائدة للمجتمع ككل – فيمكن مثلاً بإدخال 600 مليون امرأة وفتاة إضافية إلى عالم الإنترنت زيادة الناتج المحلي الإجمالي بقيم تصل إلى 18‑13 مليار دولار أمريكي.[[31]](#footnote-33)

#### 3.2.2.2 الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأشخاص ذوو الإعاقة

يوجد حوالي مليار شخص من ذوي الإعاقة في العالم (أو حوالي 15 في المائة من سكان العالم) يعيش 80 في المائة منهم في البلدان النامية. ولا تزال هذه المجموعة الكبيرة من الأشخاص تواجه عوائق كبيرة تحد من إدماجهم الاجتماعي والاقتصادي. وفي حين أصبحت الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تكنولوجيا أساسية لدعم الحياة المستقلة للأشخاص ذوي الإعاقة، لا تزال توجد تحديات كبيرة يتعين مواجهتها، وهي: ( أ ) خفض التكلفة المرتفعة للتكنولوجيات المساعدة (بما في ذلك تكلفة التكنولوجيا وتكلفة التقييم والتدريب وخدمات الدعم)؛ (ب) عدم نفاذ الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالإضافة إلى عدم وجود سياسات تعزز انتشار هذه التكنولوجيات؛ (ج) محدودية توفر واستعمال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل عام.[[32]](#footnote-34)

### 3.2.2 المخاطر والتحديات المصاحبة لنمو الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

يبشر الدور المتنامي للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالكثير، غير أن تطور البيئة يثير بعض القضايا "الجانبية". ولإنجازات الكبيرة في الاتصالات تحقق مزايا هائلة، ولكنها تخلق أيضاً مخاطر جديدة.

#### 1.3.2.2 بناء الثقة والأمن في استعمال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

مع تزايد حجم التجارة الإلكترونية والمعاملات المالية على الخط وتيسر الخدمات الحكومية وزيادة شهرة الشبكات التعاونية والاجتماعية، سيظلل بناء الثقة والحفاظ عليها عند استعمال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات شاغلاً رئيسياً. ومع استمرار زيادة إدماج الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الاقتصاد وفي مجتمعاتنا، فإن استمرار تيسرها وإمكانية الاعتماد عليها وأمنها ستتزايد أهميتها بالنسبة للحكومات والشركات التجارية والأفراد. ويبقى النهوض بالأمن السيبراني وبالتعاون والتنسيق الدوليين في هذا المجال أمراً يتسم بالأولوية الكبيرة.

وتشير التقديرات إلى أن تكلفة نشاط الجرائم السيبرانية على المستوى العالمي قدرها تريليون دولار أمريكي،[[33]](#footnote-35) وهو رقم يمكن أن يتضاعف ثلاث مرات بحلول عام 2020 ما لم تحُدّث الشركات دفاعاتها.[[34]](#footnote-36) ويستمر انتشار التهديدات في الزيادة – وعلى سبيل المثال، يتم اكتشاف برمجيات ضارة جديدة كل يوم، وبوتيرة تزيد مئات المرات عنها في العقد الماضي. وقد تم اكتشاف ما لا يقل عن 6,5 مليون برنامج ضار جديد في عام 2013.[[35]](#footnote-37)

ويخشى حوالي 69 في المائة من المديرين التنفيذين الذين أُجريت معهم مقابلات في المنتدى الاقتصادي العالمي[[36]](#footnote-38) من أن الأشخاص الذين يهاجمون مواقع الإنترنت سيظلون أكثر تقدماً وكفاءة من آليات الدفاع في شركاتهم. وتتوقع إحدى الشركات الكبيرة المتعددة الجنسيات أن تتعرض إلى 10 000 هجمة من الإنترنت كل يوم، وترى حوالي 40 في المائة من الشركات المشمولة بالدراسات الاستقصائية أن إنفاقها على الدفاعات "أقل مما ينبغي وبدرجة ملحوظة".

وفي الوقت الراهن، هناك انتقال من الأشكال المعيارية للهجمات السيبرانية والجرائم المتصلة بذلك إلى أشكال أكثر تعقيداً، تستغل نماذج تكنولوجية جديدة، (مثلاً: السحاب والبيانات الضخمة والمفتوحة وتطبيق الويب 2.0 والشبكات الاجتماعية، وما إلى ذلك). ولا تزال البلدان تحاول كبح جماح التهديدات الراهنة، ولذلك سوف تجد صعوبة في محاولتها مواكبة التطور السريع في بيئة/قطاع الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ومن الصعب الحصول على توقعات مستقبلية بسبب طبيعة الفضاء السيبراني التي تتسم بالدينامية والسيولة. غير أنه من الواضح أن نمو وتطور بيئة/قطاع الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يتناسب طردياً مع نمو وتطور المخاطر والتحديات ذات الصلة باستعمالها. ولذلك فإن الأمن السيبراني – أو بالأحرى بناء الثقة والأمن في استعمال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات – سوف يبقى على رأس جداول الأعمال الوطنية والإقليمية والدولية.

#### 2.3.2.2 حماية الأشخاص الأكثر ضعفاً

إن الشباب في جميع أنحاء العالم هم المستعملون الأكثر نشاطاً للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وثلاثون في المائة من الشباب من "المواطنين الرقميين" (مصطلح مستخدم بكثرة لوصف الشباب ذوي الخبرة المتينة في الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والذين يمثلون القوة المحركة لمجتمع المعلومات). ويبين تقرير "قياس مجتمع المعلومات لعام 2013"[[37]](#footnote-39) أنه من المتوقع أن يتضاعف عدد المواطنين الرقميين في العالم النامي في غضون السنوات الخمس القادمة. ومع ذلك، فإن الشباب والأطفال معرضون أيضاً لأشكال جديدة من المخاطر تطرحها الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، خاصة إذا كان إعدادهم لمواجهة هذه التحديات ضعيفاً ولا تتوافر لهم الحماية الكافية في التشريع. ويواجه الشباب، وخاصة الأطفال، مجموعة من المخاطر على الإنترنت، منها الأعمال الإباحية للأطفال واستمالتهم والترهيب عبر الإنترنت والتعرض للمحتوى الضار وانتهاك الخصوصية.

وكشفت دراسة استقصائية لمجلة Consumer Reports عن أن مليون طفل تعرضوا للتحرش أو التهديد أو خضعوا لأشكال أخرى من الترهيب عبر الإنترنت على فيسبوك في عام [[38]](#footnote-40)2011. وتشير إحصاءات ودراسات أخرى إلى أن 72 في المائة من المراهقين لهم ملف على شبكات التواصل الاجتماعي. كما يملك حوالي نصفهم (47 في المائة)[[39]](#footnote-41) ملفاً عاماً يمكن أن يشاهده أي شخص، ولم يتأكد إلا 15 في المائة فقط[[40]](#footnote-42) من إعدادات الأمن والخصوصية في حساباتهم على مواقع التواصل الاجتماعي.

ولا تركز المبادرات الحديثة المعنية بحماية الطفل على الخط على مكافحة المخاطر والحد منها فحسب، بل تركز أيضاً على تمكين الشباب من المشاركة بفعالية في المسؤولية المدنية والمسؤولية على الإنترنت وأخلاقياً باعتبارهم مواطنين رقميين. وتحتاج الحماية الشاملة والاستجابة للتمكين إلى نهج يقوم على تعدد أصحاب المصلحة تشترك فيه مجموعة متنوعة من القوى الفاعلة الحكومية وغير الحكومية.

وفي حين خُصصت استثمارات كبيرة في أمريكا الشمالية وأوروبا ومناطق من آسيا لفهم سلوك الطفل على الخط وتنفيذ استراتيجيات لحماية الأطفال على الخط، فلا تزال هناك ثغرات عديدة في معارفنا عن مواطن ضعف واحتياجات مستخدمي الإنترنت الشباب في مناطق أخرى من العالم، لا سيما في البلدان التي لا يزال انتشار الإنترنت فيها منخفضاً.

#### 3.3.2.2 الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتغير المناخ

من أهم المسائل في قضية تغير المناخ استمرار انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (GHG) كناتج فرعي للحياة الصناعية والتجارية. وفي حين تعتبر صناعة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عاملاً رئيسياً في مواجهة تغير المناخ، فإنها تسهم أيضاً في 2 إلى 2,5 في المائة من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري على المستوى العالمي أو 1 غيغا طن من ثاني أكسيد الكربون (CO2) كل عام. ويقدر الخبراء أن الحواسيب الشخصية وأجهزة المستخدم النهائي الأخرى مسؤولة عن حوالي 40 في المائة من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في حين تولد شبكات الاتصالات ومراكز البيانات 24 في المائة و23 في المائة من هذه الانبعاثات على التوالي. ويؤيد ذلك تقرير سمارت لعام 2020 (SMART 2020)،[[41]](#footnote-43) الذي يشير أيضاً إلى أن معدل نمو انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من صناعة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كان قدره 6,1 في المائة من عام 2002 إلى عام 2011، على الرغم من أنه من المتوقع أن ينخفض إلى 3,8 في المائة من عام 2011 إلى عام 2020. وتشير وكالة الطاقة الدولية (IEA) إلى أن الاستهلاك المتصل بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات زاد فعلاً عن 5 في المائة من استهلاك الكهرباء العالمي النهائي الشامل ويمكن أن يتضاعف استهلاك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الشامل بحلول عام 2022 ويصل في عام 2030 إلى ثلاثة أضعاف المعدل في عام 2010.[[42]](#footnote-44) وبالإضافة إلى ذلك، تشير جامعة الأمم المتحدة إلى أنه في عام 2013 وحده طُرحت في الأسواق 67 مليون طن متري من المعدات الكهربائية والإلكترونية وتم التخلص من 53 مليون طن متري من المخلفات الإلكترونية على مستوى العالم.

### 4.2.2 البيئة المتغيرة/القطاع المتغير للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

بسبب التطور والوصول إلى شبكات الجيل التالي (NGN) السلكية واللاسلكية القائمة كلها على بروتوكول الإنترنت، يؤدي التقارب إلى تحويل قطاع الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ويتيح فرصاً رئيسية وكذلك تحديات للمشغلين في الصناعات والهيئات التنظيمية وصناع السياسات على حد سواء على الصعيدين الوطني والدولي. ويعيد التقارب تشكيل العلاقات بين منصات الاتصالات والوسائط التي كانت مشتتة من قبل، مما يساعد على توفير خدمات رأسية مستقلة عبر منصات أفقية موحدة. ونتيجة لذلك، أصبحت منصات التكنولوجيا التي كانت مقسمة من قبل (موجهة للخدمة) تدعم الآن الخدمات والتطبيقات المتعددة للصوت والبيانات والفيديو. ويمحو التقارب الحدود بين أسواق الخدمات التي كانت مستقلة من قبل ويُظهر الحاجة إلى استعراض أنظمة السياسات واللوائح التقليدية بما في ذلك إعادة تعزيز قضايا السلامة العامة. وتتلاشى الحدود بين الخدمات الثابتة والمتنقلة والخطوط السلكية واللاسلكية مع اتجاه الاتصالات نحو الشبكات الهجين حيث تستطيع الأجهزة التنقل بدون انقطاع وبسلاسة من شبكة إلى أخرى دون أي توقف في الخدمة.

ويُبشَّر بالتطورات الجديدة في الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مثل الجمع بين الإنترنت المتنقل وإنترنت الأشياء (IoT)، باعتبارها من أكثر تكنولوجيات العقد القادم إثارة للمشاكل.[[43]](#footnote-45) وفي الواقع، فإن ظهور الأجهزة والشبكات والخدمات والتطبيقات الرقمية الجديدة يمثل تغيراً عميقاً يعيد تشكيل الصناعات الرئيسية.

وتقوم البلدان بتحديث وتعديل سياساتها لتستوعب وتعكس التغيرات في التكنولوجيات والأسواق. ونتيجة لذلك، أصبحت السياسات الوطنية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تركز بشكل متزايد على الاعتبارات الشاملة للقطاعات[[44]](#footnote-46) (الشكل 2).

*الشكل 2. التطور في سياسات البلدان في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات  
مع مرور الوقت، 2013‑1997*

**الشكل 3.2: مواضع التركيز في السياسات والخطط المختلفة، 2013-1997**

عدد البلدان

أخرى

... الإلكترونية

الاتصالات

جدول الأعمال الرقمي

النطاق العريض

مجتمع المعلومات

تكنولوجيا المعلومات

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

1997

1998

1999

2000

2001

2002

2003

2004

2005

2006

2007

2008

2009

2010

2011

2012

2013

0

20

40

60

80

100

120

140

160

180

*المصدر:* لجنة النطاق العريض (2013): التخطيط من أجل التقدم؛ ما سبب أهمية الخطط الوطنية للنطاق العريض

وأصبح اعتماد أدوات تنظيمية مناسبة للاستجابة لأنماط السلوك الجديدة في السوق والحاجة المتزايدة لحماية المستهلك أكثر تعقيداً بالنسبة للهيئات التنظيمية في بيئة التقارب اليوم. ومما يزيد المسألة تعقيداً، أن جهات فاعلة متعددة أخذت تعمل الآن في نفس الأسواق ولكن في ظل أنظمة مختلفة. وعند توفير الخدمات الصوتية مثلاً، لا يتنافس مشغلو الاتصالات التقليديون مع جهات فاعلة في أسواق متجاورة فحسب، مثل مقدمي خدمات الإنترنت (ISP) ومشغلي الخدمات الكبلية، وإنما يتنافسون أيضاً مع جهات فاعلة في الطبقات الأعلى، مثل مورّدي المحتوى والتطبيقات من قبيل الخدمات غير التقليدية (OTT).

وطبيعة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بوصفها بنية تحتية متغلغلة ومشتركة بين القطاعات، تعني أن الهيئات التنظيمية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مضطرة اليوم لأن تتجاوز النماذج التقليدية للتنظيم، التي تكونت تاريخياً بشكل رئيسي من تنظيم النفاذ إلى الشبكات والخدمات وضمان المنافسة العادلة وحماية مصالح المستهلكين والتقدم في سبيل تحقيق النفاذ الشامل. وفي الآونة الأخيرة، دخلت قضايا الخدمات الإلكترونية والأمن السيبراني وحماية البيانات والخصوصية والبيئة في نطاق اختصاص الهيئات التنظيمية.[[45]](#footnote-47) ومن شأن زيادة استعمال التطبيقات والخدمات عبر الإنترنت للتواصل وإجراء المعاملات التجارية (مثل وسائط الإعلام الاجتماعية والخدمات السحابية والدفع الإلكتروني وغيره من الخدمات المصرفية المتنقلة) أن تدفع نحو الواجهة طائفة من القضايا التنظيمية الجديدة.

وفي هذه البيئة الرقمية الدينامية للغاية، على الهيئات التنظيمية إن تنظر فيما إذا كانت مزودة بما فيه الكفاية بما يسمح لها بضمان تشغيل الأسواق بطريقة مناسبة. ويتعين عليها أيضاً أن تحدد ما إذا كان ينبغي اتخاذ تدابير إضافية للمساعدة على ضمان فرص عمل متكافئة بين المشغلين. وبالإضافة إلى ذلك، وحيثما يتعين تخصيص أموال عامة، ينبغي اعتماد سياسات واضحة فيما يخص كيفية استعمال هذه الأموال.

وسعياً إلى التكيف مع بيئة/قطاع الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتغيرة، واصلت بعض الحكومات التحرك نحو إصلاح بنيتها المؤسسية والتنظيمية من خلال النظر في دمج هيئات تنظيمية متعددة مستقلة تغطي مختلف مجالات الاتصالات والإذاعة في هيئات متقاربة للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.[[46]](#footnote-48)

وبما أن العديد من الخدمات التي تقدم عبر شبكات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أصبحت عابرة للحدود وبدون حدود الآن، فإن تعزيز التعاون عبر الحدود وعلى المستويين الإقليمي والدولي سيظل أساسياً لضمان إمكانية استفادة كل مواطني العالم من النفاذ المأمون والآمن بتكلفة معقولة في أي مكان وزمان.

ويعد استعراض السياسات والأطر التنظيمية القائمة للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التكيف مع البيئة الرقمية السريعة التغير عملية مستمرة تتطلب التنسيق مع العديد من أصحاب المصلحة لوضع نُهج تطلعية من أجل اجتذاب وتأمين استثمارات ضخمة ومستدامة في الشبكات التي لا تزال تدعو الحاجة إليها.

وتضطلع منظمات دولية مختلفة ومنظمات غير حكومية والمجتمع المدني وشركات متعددة الجنسيات وهيئات أكاديمية ومؤسسات بدور في هذه البيئة/هذا القطاع التي تزداد تعقيداً للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتهدف استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة في مجموعة البنك الدولي، مثلاً، إلى مساعدة البلدان النامية على استعمال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحويل تقديم الخدمات الأساسية وزيادة الابتكارات والمكاسب في الإنتاجية وتحسين القدرة التنافسية.[[47]](#footnote-49) ويمكن أن تسهم مبادرات جديدة أخرى مثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص وبين أصحاب المصلحة المتعددين بشكل ملموس في البيئة المتغيرة/القطاع المتغير للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولذلك، فإن التعاون بين القوى المؤثرة المختلفة القائمة والجديدة سوف يكون مهماً لمستقبل بيئة/قطاع الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

# 3 تحليل الحالة لقطاعات الاتحاد

## 1.3 تحليل حالة قطاع الاتصالات الراديوية

إن التحدي الأكبر أمام قطاع الاتصالات الراديوية هو مواكبة التغيرات السريعة والمعقدة في عالم الاتصالات الراديوية الدولية بالاقتران مع الوفاء في الوقت المناسب باحتياجات صناعة الاتصالات الراديوية والخدمات الإذاعية بوجه خاص واحتياجات الأعضاء بوجه عام. وفي بيئة تشهد تغيرات مستمرة مع زيادة الطلب عن أي وقت مضى من جانب الأعضاء على المنتجات والخدمات، ينبغي للقطاع أن يضمن أنه سيظل متوائماً ومتجاوباً بقدر الإمكان لمواجهة هذه التحديات.

وعملاً بالمادة 1 من دستور الاتحاد، يلتزم قطاع الاتصالات الراديوية ببناء بيئة تمكينية عن طريق إدارة الموارد من طيف الترددات الراديوية الدولية والمدارات الساتلية. ونظراً إلى أن الإدارة العالمية للموارد من الترددات والمدارات الساتلية تحتاج إلى مستوى رفيع من التعاون الدولي، فإن من المهام الأساسية لقطاع الاتصالات الراديوية تسهيل المفاوضات الحكومية الدولية المعقدة اللازمة لإبرام اتفاقات ملزمة قانوناً بين دول ذات سيادة. وتتجسد هذه الاتفاقات في لوائح الراديو وفي الخطط العالمية والإقليمية المعتمدة من أجل الخدمات الفضائية وخدمات الأرض المختلفة.

ويتناول مجال الاتصالات الراديوية خدمات الأرض والخدمات الفضائية التي تعتبر حاسمة وذات أهمية متزايدة لتنمية الاقتصاد العالمي في القرن الحادي والعشرين. ويشهد العالم زيادة هائلة في استعمال الأنظمة اللاسلكية في عدد ضخم من التطبيقات. وتغطي معايير الاتصالات الراديوية الدولية (مثل تلك المتضمنة في توصيات القطاع) إطار الاتصالات العالمية بأكمله - وستعمل دائماً كمنصة لنطاق كامل من التطبيقات اللاسلكية الجديدة.

كما يضم مجال الاتصالات الراديوية أنظمة القياس والتحكم عن بُعد للطيران والخدمات الساتلية والاتصالات المتنقلة وإشارات الاستغاثة والسلامة في البحر والإذاعة الرقمية وسواتل الأرصاد الجوية والتنبؤ بالكوارث الطبيعية واكتشافها.

وتمشياً مع أحكام لوائح الراديو فإن تسجيل بطاقات التبليغ الفضائية والأرضية وما يرتبط بها من منشورات أمر يقع في صميم مهام قطاع الاتصالات الراديوية.

ولقد تزايدت الحاجة إلى مواصلة تطوير أنظمة الاتصالات الراديوية المستعملة في عمليات التخفيف والإغاثة في حالات الكوارث وستمثل تحدياً رئيسياً في المستقبل. وتعد الاتصالات عنصراً حاسماً في كل مراحل إدارة الكوارث. وتشمل جوانب خدمات الاتصالات الراديوية في حالات الطوارئ المرتبطة بالكوارث، *ضمن أمور أخرى*، التنبؤ بالكوارث واكتشافها والإنذار والإغاثة.

وفي مجال تغير المناخ، يركز عمل قطاع الاتصالات الراديوية على استعمال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (مختلف تكنولوجيات وتجهيزات الراديو والاتصالات) في مراقبة تغير الطقس والمناخ والتنبؤ بالأعاصير والأعاصير المدارية والعواصف الرعدية والزلازل وموجات التسونامي والكوارث التي يتسبب فيها الإنسان وغيرها واستشعارها والتخفيف من وطأتها.

ومن خلال العمليات المرتبطة بالمؤتمرات العالمية للاتصالات الراديوية ولجان الدراسات، سيتعين على أصحاب المصلحة في القطاع مثل الهيئات الحكومية ومشغلي الاتصالات من القطاعين العام والخاص والمصنعين والهيئات العلمية والصناعية والمنظمات الدولية والمكاتب الاستشارية والجامعات والمعاهد التقنية وغيرها، الاستمرار في اتخاذ قرارات بشأن أكثر السبل ربحية وفعالية لاستعمال الموارد المحدودة من طيف الترددات الراديوية والمدارات الساتلية وهو أمر سيكون حاسماً وسيكون له قيمة اقتصادية متزايدة بالنسبة لتنمية الاقتصاد العالمي في القرن الحادي والعشرين.

ويتعين على قطاع الاتصالات الراديوية، عند تنفيذه لأنشطته تحقيق التوازن الملائم:

- بين الحاجة إلى التنسيق العالمي (للاستفادة من وفورات الحجم والتوصيل البيني وقابلية التشغيل البيني) والحاجة إلى المرونة في تخصيص الطيف؛

- بين الحاجة إلى استيعاب الأنظمة والتطبيقات والتكنولوجيات الجديدة عند ظهورها والحاجة إلى حماية خدمات الاتصالات الراديوية القائمة.

## 2.3 تحليل حالة قطاع تقييس الاتصالات (ITU-T)

يعمل قطاع تقييس الاتصالات في بيئة ومنظومة إيكولوجية تنافسية ومعقدة وسريعة التطور.

وهناك حاجة إلى معايير دولية عالية الجودة ويحكمها الطلب بحيث توضع بسرعة بما يتماشى مع مبادئ التوصيلية العالمية والانفتاح وميسورية السعر والموثوقية وقابلية التشغيل البيني والأمن. وهناك تكنولوجيات رئيسية آخذة في الظهور تتيح خدمات وتطبيقات جديدة وتساعد على بناء مجتمع المعلومات، وهذه التكنولوجيات ينبغي مراعاتها في أعمال قطاع تقييس الاتصالات.

ويتعين إلى جانب الحفاظ على الأعضاء الحاليين في القطاع جذب أعضاء جدد من دوائر الصناعة والجهات الأكاديمية وزيادة إشراك البلدان النامية في عملية التقييس ("سد الفجوة التقييسية").

ويعتبر التعاون والتآزر مع هيئات التقييس الأخرى وغيرها من الاتحادات والمحافل المعنية أمراً أساسياً لتدنية تضارب الأعمال ولتحقيق استعمال الموارد بكفاءة، وكذلك لاستيعاب الخبرات الموجودة خارج الاتحاد.

كما أن مراجعة لوائح الاتصالات الدولية ستحدد هي الأخرى إطاراً متجدداً لأنشطة القطاع على الصعيد العالمي.

## 3.3 تحليل حالة قطاع تنمية الاتصالات (ITU-D)

هناك اعتراف متزايد من الحكومات حول العالم بأن الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. ولفترة طويلة، كانت مواصلة تنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع أنحاء العالم في صميم عمل الاتحاد، باعتباره وكالة الأمم المتحدة المتخصصة في هذا المجال، ولكنها أصبحت أكثر حيوية في السنوات الأخيرة عندما أعطت التطورات التكنولوجية دوراً أساسياً للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كل جانب من جوانب حياة الإنسان. والاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ليست مجرد غاية في حد ذاتها، ولكنها ركيزة رئيسية للقطاعات الأخرى.

وقد تحقق تقدم كبير منذ وضع الأهداف الإنمائية للألفية (MDG) في عام 2000 وأهداف التوصيلية التي وضعتها القمة العالمية لمجتمع المعلومات في عامي 2003 و2005. ويعد توفير الظروف المناسبة أمراً أساسياً لتحقيق هذه الأهداف بشكل كامل. ويجب أن تُعطى الأولوية لتطوير البنية التحتية، وخاصة للاتصالات العريضة النطاق، وتوفير تطبيقات وخدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومن شأن تعزيز بناء القدرات البشرية، وتهيئة بيئة تنظيمية وتمكينية قوية يمكن التنبؤ بها، أن يضمن أن تكون التنمية التكنولوجية مستدامة.

نظراً لأهمية المحتوى المحلي ودوره في تطوير استخدام النطاق العريض، ينبغي للبلدان التي تعاني من حواجز لغوية وثقافية أن تولي اهتماماً كافياً للمقدار الكبير من المحتوى المحلي. وبالتالي، فإن استحداث المحتوى المحلي باعتباره عنصراً ت‍مكينياً لتطوير تنفيذ الخدمات عريضة النطاق وتعزيز انتشارها وتطوير الصحة الإلكترونية والتعلم الإلكتروني والتجارة الإلكترونية لتلبية الطلب على المحتوى المحلي وتشجيع البلدان ذات الثقافات واللغات المتشابهة أو المشتركة على استحداث محتوى محلي، يمكن أن يساعد على النفاذ المستمر إلى الخدمات عريضة النطاق بشكل أسرع.

ونظراً لطبيعة مجتمع الفضاء السيبراني العابرة للحدود، يعترف قطاع تنمية الاتصالات بأهمية التعاون الدولي في تعزيز الموثوقية في استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وتوافر هذه التكنولوجيات وأمن استخدامها. وعليه، يعترف قطاع تنمية الاتصالات بالحاجة الملحة لدعم البلدان لوضع تدابير محددة لتنفيذ أطرها الوطنية المتعلقة بالأمن السيبراني من أجل معالجة شواغل أصحاب المصلحة المختلفين بهذا الشأن، ومن أجل إفساح المجال أمام تبادل أفضل الممارسات على المستوى العالمي والمساعدة على ذلك. وعليه، سيضطلع الاتحاد بدور رئيسي لتيسير التعاون المذكور أعلاه.

ومن بين البلدان التي ستحقق أكبر فائدة من الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي البلدان الأقل نمواً (LDC) والدول الجزرية الصغيرة النامية (SIDS) والبلدان غير الساحلية (LLDC)، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وكلها تستحق اهتماماً خاصاً. كما أن اتصالات الطوارئ والقضايا الجنسانية من المجالات ذات الأولوية في عمل قطاع تنمية الاتصالات. ونظراً لحجم المهمة، سيعتمد النجاح على العمل بشكل وثيق مع أعضاء الاتحاد وحشد الموارد من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

وهناك حاجة إلى تشجيع ثقافة الابتكار في قطاع تنمية الاتصالات. وتؤدي الدراسة المستمرة لأنشطة مكتب تنمية الاتصالات من منظور كيف يمكن أن تكون المنتجات والخدمات أكثر ابتكاراً، إلى نظرة ناقدة للموقف التنافسي بين وكالات تنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوفر حافزاً للبحث عن فرص جديدة للتحسين. ويُعترف بالأهمية المتزايدة للابتكار في جميع أنحاء العالم. ذلك أن الابتكار ضروري لتعافي البلدان والشركات من الركود الاقتصادي العالمي وللازدهار في الاقتصاد العالمي اليوم الشديد التنافسية والاتصال. ويعتبر الابتكار محركاً قوياً للتنمية والتغلب على التحديات الاجتماعية والاقتصادية. ويمكن أن تؤدي خدمات النطاق العريض المبتكرة مثل المدفوعات المتنقلة والصحة المتنقلة والتعليم المتنقل إلى "تغيير حياة" الأفراد والمجتمعات المحلية والمجتمعات بشكل عام. ويمكن أن يؤدي النفاذ إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى تمكين مئات الملايين من الناس في البلدان النامية لتعزيز رفاهيتهم الاجتماعية والاقتصادية بصورة مباشرة.

ولا تقتصر رسالة قطاع تنمية الاتصالات على التوصيل من أجل التوصيل في حد ذاته، بل يتعين أن يكون هدفه النظر في الاستعمالات المبتكرة للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تجعل حياة الإنسان أفضل في جوهرها.

ال‍ملحـق 2 بالقرار 71

ال‍خطة الاستراتيجية للات‍حاد للفترة 2019-2016

**جدول ال‍محتويات**

**الصفحة**

[1 إطار الات‍حاد للإدارة القائمة على النتائج (RBM) وهيكل ال‍خطة الاستراتيجية 88](#_Toc387183908)

[2 رؤية الات‍حاد ورسالته وقيمه 89](#_Toc387183909)

[1.2 الرؤية 89](#_Toc387183910)

[2.2 الرسالة 89](#_Toc387183911)

[3.2 القيم 89](#_Toc387183912)

[3 الغايات الاستراتيجية للات‍حاد ومقاصده 90](#_Toc387183913)

[1.3 الغايات الاستراتيجية 90](#_Toc387183914)

[1.1.3 الغاية 1: النمو - ت‍مكين وتعزيز النفاذ إلى الاتصالات/تكنولوجيا ال‍معلومات والاتصالات وزيادة استخدامها 90](#_Toc387183915)

[2.1.3 الغاية 2: الشمول - سد الفجوة الرقمية وتوفير النطاق العريض للجميع 90](#_Toc387183916)

[3.1.3 الغاية 3: الاستدامة - التصدي للتحديات الناجمة عن بيئة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 91](#_Toc387183917)

[4.1.3 الغاية 4: الابتكار والشراكة - قيادة وتحسين وتكيف الاتحاد مع بيئة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتغيرة 91](#_Toc387183918)

[2.3 مقاصد الاتحاد 91](#_Toc387183919)

[1.2.3 مبادئ تحديد المقاصد العال‍مية للاتصالات/تكنولوجيا ال‍معلومات والاتصالات 91](#_Toc387183920)

[2.2.3 المقاصد العالمية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 91](#_Toc387183921)

[3.3 إدارة ال‍مخاطر الاستراتيجية والتخفيف من حدتها 93](#_Toc387183922)

[4 الأهداف والنتائج والنواتج ال‍خاصة بالقطاعات وال‍مشتركة بينها 94](#_Toc387183923)

[1.4 أهداف القطاعات والأهداف ال‍مشتركة بينها 94](#_Toc387183924)

[2.4 الأهداف والنتائج والنواتج 97](#_Toc387183925)

[3.4 العوامل التمكينية 106](#_Toc387183926)

[5 التنفيذ والتقييم 108](#_Toc387183927)

[1.5 الربط بين التخطيط الاستراتيجي والتشغيلي وال‍مالي 108](#_Toc387183928)

[2.5 معايير التنفيذ 109](#_Toc387183929)

[3.5 ال‍مراقبة والتقييم وإدارة ال‍مخاطر ضمن إطار الات‍حاد للإدارة القائمة على النتائج 110](#_Toc387183930)

توجه استراتيجية السنوات الأربع أنشطة الاتحاد في الفترة 2019‑2016 طبقاً لدستور الاتحاد واتفاقيته.

ويسير هيكل الخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2019‑2016 على هيكل إطار الاتحاد الخاص بالإدارة القائمة على النتائج (RBM) كما هو مبين في القسم 1 أدناه. ويعرّف القسم 2 الرؤية والرسالة والقيم، ويعرّف القسم 3 الغايات الاستراتيجية للاتحاد ويحدد المقاصد، ويعرّف القسم 4 الأنشطة والنواتج والأدوات التمكينية للغايات والمقاصد الاستراتيجية القطاعية وتلك المشتركة بين القطاعات، بغية الربط بين الخطتين الاستراتيجية والتشغيلية للاتحاد والنواتج القطاعية والمشتركة بين القطاعات. ويرسم القسم 5 خارطة طريق من الاستراتيجية إلى التنفيذ من خلال تحديد معايير التنفيذ لترتيب الأولويات. وتعرّف الأنشطة والنواتج بالتفصيل في عملية التخطيط التشغيلي، بما يضمن وجود ارتباط قوي بين التخطيط الاستراتيجي والتخطيط التشغيلي (كما هو موضح في القسم 1.5).

# 1 إطار الات‍حاد للإدارة القائمة على النتائج (RBM) وهيكل ال‍خطة الاستراتيجية

يوضح إطار الإدارة القائمة على النتائج المعروض أدناه العلاقات بين أنشطة الاتحاد وما ينتج عنها من مخرجات، والأهداف العامة والغايات الاستراتيجية للاتحاد، والتي تسهم في تحديد رسالة المنظمة ورؤيتها.

وتنقسم سلسلة النتائج الخاصة بالاتحاد إلى خمسة مستويات: *الأنشطة* و*النواتج* و*الأهداف* و*النتائج* *والغايات* *الاستراتيجية* و*المقاصد* و*الرؤية* و*الرسالة*. وتمثل *قيم* الاتحاد ما يؤمن به من مبادئ أساسية مشتركة وعامة، تحدد أولوياته.

*الجدول 1: إطار الاتحاد للإدارة القائمة على النتائج  
(كما هو معروض في الخطتين الاستراتيجية والتشغيلية للاتحاد)*

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| تخطيط الإدارة القائمة على النتائج 🡨 | 🡪 التنفيذ | **الرؤية والرسالة**  (القسم 2) | **الرؤية** هي العالم الأفضل الذي تصبو إليه منظمتنا.  **الرسالة** تشير إلى الوظيفة الشاملة الرئيسية للاتحاد وفقاً للصكوك الأساسية للاتحاد. | **القيم**: معتقدات الاتحاد العامة والمشتركة التي تقود أولوياته وتوجه جميع عمليات صنع القرار (القسم 2) |
| **الغايات الاستراتيجية/المقاصد**  (القسم 3) | **الغايات الاستراتيجية** تشير إلى مقاصد الاتحاد رفيعة المستوى التي تساهم فيها الأهداف بشكل مباشر أو غير مباشر. وهي تتصل بالاتحاد ككل.  **المقاصد** هي النتائج المتوقعة خلال فترة الخطة الاستراتيجية؛ وتقدم دلالة على تحقيق الأهداف. وقد لا تتحقق المقاصد دائماً لأسباب قد تخرج عن سيطرة الاتحاد. |
| **الأهداف/النتائج**  (القسم 4) | **الأهداف** تشير إلى أغراض محددة للأنشطة القطاعية والأنشطة المشتركة بين القطاعات خلال فترة معينة.  **النتائج** تقدم دلالة على تحقيق الأهداف. وتقع النواتج عادةً ضمن سيطرة المنظمة جزئياً وليس كلياً. |
| **النواتج**  (القسم 4) | **النواتج** هي النتائج والمخرجات والمنتجات والخدمات النهائية الملموسة التي يحققها الاتحاد من خلال تنفيذ الخطط التشغيلية. |
| **الأنشطة** | **الأنشطة** هي أعمال/خدمات مختلفة لتحويل الموارد (المدخلات) إلى نواتج. ويمكن تجميع الأنشطة في شكل عمليات. |

ويمثل كل مستوى من المستويات أعلاه خطوة منفصلة في التسلسل المنطقي لإطار الاتحاد للإدارة القائمة على النتائج. ويتعلق المستويان بالأسفل (الأنشطة والنواتج) بكيفية استثمار المساهمات المالية المقدمة من الأعضاء والإيرادات الأخرى للاتحاد من أجل تحقيق مختلف وظائف الاتحاد وبرامجه ومبادراته. وتشير المستويات الثلاثة الأولى إلى التغيرات الفعلية والآثار التي يتوقعها الاتحاد، أي الآثار طويلة الأجل الاقتصادية أو الاجتماعية - الثقافية أو المؤسسية أو البيئية أو التكنولوجية أو غيرها من الآثار لأعمال الاتحاد.

# 2 رؤية الات‍حاد ورسالته وقيمه

## 1.2 الرؤية

*"م‍جتمع معلومات يمكّنه العالم الموصول حيث تتيح الاتصالات/تكنولوجيات المعلومات والاتصالات ت‍حقيق وتسريع النمو والتنمية الاجتماعيين والاقتصاديين ال‍مستدامين بيئياً لكل فرد"*

والاتحاد ملتزم بتمكين توصيل العالم. وفي هذا العالم الموصول، يجب أن تقوم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) بدور رئيسي كأداة تمكينية أساسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والمستدامة بيئياً بما يعود بالفائدة على الجميع وعلى كل فرد على سطح الأرض. وتعيد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تحديد الكيفية التي يمكن أن تتحقق من خلالها أهداف التنمية. فمن بين المحركات الحيوية للتنمية، توفير نفاذ بأسعار معقولة إلى شبكات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها وتطبيقاتها لجميع سكان العالم.

## 2.2 الرسالة

*"تشجيع وتيسير وتعزيز النفاذ ميسور التكلفة والشامل إلى شبكات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها وتطبيقاتها، واستعمالها من أجل النمو والتنمية الاجتماعيين والاقتصاديين ال‍مستدامين بيئياً"*

## 3.2 القيم

القيم الأساسية للاتحاد هي المبادئ والمعتقدات العامة التي توجه أولويات الاتحاد وعملية صنع القرار فيه.

• *التركيز على الناس والتوجه نحو الخدمة والاستناد إلى النتائج*

يركز الاتحاد على الناس لتقديم النتائج التي تهم الجميع وتتمحور حول الناس. ومن أجل التوجه نحو الخدمة، يلتزم الاتحاد بمواصلة تقديم خدمات الاتحاد بجودة عالية وإرضاء المستفيدين وأصحاب المصلحة إلى أقصى درجة. ويستند الاتحاد إلى النتائج، فيسعى إلى تحقيق نتائج ملموسة وتعظيم أثر أعماله.

• *الشمول*

يعترف الاتحاد بالشمول كقيمة عالمية، ولذا فهو يلتزم بضمان استفادة الجميع من الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بصورة منصفة، بما في ذلك البلدان النامية والأشخاص ذوو الاحتياجات المحددة والسكان المهمشون والمستضعفون، كالشباب والشعوب الأصلية والمسنين وذوي الإعاقة والأشخاص ذوي مستويات الدخول المتغيرة وسكان المناطق الريفية والنائية، إضافةً إلى ضمان المساواة بين الجنسين في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وينطوي الشمول على شقين: استفادة الجميع من أعمال الاتحاد وإتاحة الفرصة للجميع للمساهمة.

• *العالمية والحيادية*

يصل الاتحاد بوصفه إحدى وكالات الأمم المتحدة إلى جميع أجزاء العالم ويغطيها ويمثلها وطبقاً للوثائق الأساسية للاتحاد، فإن عمليات الاتحاد وأنشطته تعكس الرغبات الحقيقية لأعضائه. وإدراكاً لأهمية أن يكون محايداً، يعترف الاتحاد بالهيمنة الشاملة لحقوق الإنسان. ومن الضروري حماية الحق في حرية التعبير والحق في الاتصال والحق في الخصوصية.

• *التآزر من خلال التعاون*

وتساهم مجموعة متنوعة من المنظمات في تطوير الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. والاتحاد، بوصفه طرفاً فاعلاً رئيسياً في هذه البيئة المتنوعة، يتبنى *التعاون* كأفضل أسلوب للإسهام في تحقيق رسالته.

• *الابتكار*

يعد الابتكار عنصراً رئيسياً في تحويل بيئة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولتحقيق النجاح فيما يقوم به، يدرك الاتحاد أنه يتحتم عليه المساهمة باستمرار في تشكيل بيئة اتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكيف السريع مع هذه البيئة سريعة التغير.

• *الكفاءة*

تعد الكفاءة شاغلاً بالنسبة لجميع أصحاب المصلحة في بيئة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. والاتحاد ملتزم بتحقيق قيمة متزايدة للمال مع التركيز على الأولويات وتجنب تضارب الجهود والأنشطة.

• *تحسن مستمر*

مع الاعتراف بأنه لا توجد حلول دائمة في بيئة تتغير وتتطور بسرعة، يتبنى الاتحاد قيمة تحقيق *تحسن مستمر* لمنتجاته وخدمات وعملياته من خلال توجيه التركيز حسب الحاجة والارتقاء بمعايير الأداء والجودة.

• *الشفافية*

الشفافية عنصر تمكيني لكثير من القيم المشار إليها أعلاه، حيث تتيح المساءلة بالنسبة للقرارات والإجراءات والنتائج. والاتحاد، من خلال تبني الشفافية يدفع بإحراز تقدم مع التأكيد عليه في تحقيق أهدافه.

# 3 الغايات الاستراتيجية للات‍حاد ومقاصده

# 1.3 الغايات الاستراتيجية

سيتعاون المجلس، من خلال دوره المتمثل في إدارة الاتحاد في الفترات الواقعة بين مؤتمرات المندوبين المفوضين، مع قطاعات الاتحاد الثلاثة جميعها، من أجل تحقيق غايات الاتحاد ككل: قطاع الاتصالات الراديوية (ITU-R) وقطاع تقييس الاتصالات (ITU-T) وقطاع تنمية الاتصالات (ITU-D). ومن شأن التنسيق والتعاون الناجحين فيما بين القطاعات ومكاتبها الثلاثة والأمانة العامة أن يعزز ما يحرزه الاتحاد من تقدم في تحقيق هذه الغايات.

في 2019‑2016 سيعمل الاتحاد من أجل تحقيق رسالته من خلال الغايات الأربع التالية:

### 1.1.3 الغاية 1: النمو - ت‍مكين وتعزيز النفاذ إلى الاتصالات/تكنولوجيا ال‍معلومات والاتصالات وزيادة استخدامها

اعترافاً بدور الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة تمكينية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والمستدامة بيئياً، سيعمل الاتحاد على تمكين وتعزيز النفاذ إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وزيادة استخدامها. وللنمو في استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أثر إيجابي على التنمية الاجتماعية والاقتصادية على الأجلين القصير والطويل. والاتحاد ومعه أعضاؤه ملتزمون بالعمل معاً والتعاون مع كل أصحاب المصلحة في بيئة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحقيق هذا الهدف.

### 2.1.3 الغاية 2: الشمول - سد الفجوة الرقمية وتوفير النطاق العريض للجميع

التزاماً بضمان استفادة الجميع بدون استثناء من الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، سيعمل الاتحاد على سد الفجوة الرقمية والتمكين من توفير النطاق العريض للجميع. وتركز عملية سد الفجوة الرقمية على شمول الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيد العالمي، وعلى تعزيز النفاذ إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقابلية النفاذ إليها ومعقولية أسعارها واستخدامها في جميع البلدان والمناطق ومن جانب جميع الشعوب، بما في ذلك السكان المهمشون والمستضعفون مثل النساء والأطفال وذوي مستويات الدخل المتباينة والشعوب الأصلية والمسنين وذوي الإعاقة. وسيواصل الاتحاد العمل من أجل التمكين من توفير النطاق العريض للجميع بحيث يتسنى لكل شخص الاستفادة من هذه الفوائد.

### 3.1.3 الغاية 3: الاستدامة - التصدي للتحديات الناجمة عن بيئة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

من أجل النهوض بالاستعمال النافع للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يدرك الاتحاد ضرورة مواجهة التحديات الناشئة عن النمو السريع للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويركز الاتحاد على تعزيز الاستعمال المستدام والآمن للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالتعاون الوثيق مع جميع المنظمات والكيانات. وبناءً على ذلك، سيعمل الاتحاد من أجل الحد من الآثار السلبية للأمور غير المرغوبة مثل تهديدات الأمن السيبراني، بما في ذلك الضرر المحتمل على أكثر الشرائح ضعفاً في المجتمع، خاصةً الأطفال، والتأثيرات السلبية على البيئة، بما في ذلك المخلفات الإلكترونية.

### 4.1.3 الغاية 4: الابتكار والشراكة - قيادة وتحسين وتكيف مع بيئة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتغيرة

الابتكار هو الغاية الرابعة من الخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2019‑2016: ويتمثل الابتكار في تعزيز نظام إيكولوجي للابتكار والتكيف مع بيئة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتغيرة. وفي البيئة سريعة التطور، يتمثل الهدف الذي حدده الاتحاد في الإسهام في تهيئة بيئة تشجع الابتكار بصورة كافية، بحيث تصبح أوجه التقدم في التكنولوجيات الجديدة والشراكات الاستراتيجية أحد المحركات الرئيسية لبرنامج التنمية لما بعد عام 2015. ويدرك الاتحاد حاجة العالم إلى تكييف الأنظمة والممارسات باستمرار نظراً لما يمثله الابتكار التكنولوجي من قوة تحويلية لبيئة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويقر الاتحاد بالحاجة إلى تعزيز التشارك والتعاون مع الكيانات والمنظمات الأخرى لتحقيق هذه الغاية.

## 2.3 مقاصد الاتحاد

وهي تمثل تأثيرات أعمال الاتحاد ونتائجها طويلة الأجل وتقدم دلالة على تحقيق الغايات الاستراتيجية. وسيعمل الاتحاد مع جميع المنظمات والكيانات الأخرى في العالم الملتزمة بالارتقاء باستعمال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. والغرض من هذه المقاصد هو تحديد الاتجاه الذي ينبغي للاتحاد أن يركز فيه اهتمامه وتحقيق رؤية الاتحاد المتمثلة في عالم موصول خلال فترة السنوات الأربع للخطة الاستراتيجية.

### 1.2.3 مبادئ تحديد المقاصد العال‍مية للاتصالات/تكنولوجيا ال‍معلومات والاتصالات

تطبيقاً لأفضل الممارسات في تحديد المقاصد، تُحدد المقاصد العالمية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات طبقاً للمعايير التالية:

- **محددة:** تصف المقاصد ما يود الاتحاد تحقيقه كأثر لجهوده: الآثار الاقتصادية والاجتماعية-الثقافية والمؤسسية والبيئية والتكنولوجية على المدى الطويل أو آثار أخرى، قد تخرج، مع ذلك، عن سيطرة الاتحاد المباشرة إلى حدٍ كبير.

- **قابلة للقياس:** تستند المقاصد إلى مؤشرات إحصائية قائمة وتستفيد من قواعد المعرفة للاتحاد وتكون قابلة للقياس بسهولة ولها أساس ثابت.

- **موجهة نحو الإجراءات:** توجه المقاصد جهوداً محددة في إطار الخطة الاستراتيجية للاتحاد وخططه التشغيلية.

- **واقعية ومناسبة:** تكون المقاصد طموحة ولكن واقعية ومرتبطة بالأهداف الاستراتيجية للاتحاد.

- **محددة زمنياً ويمكن تتبعها:** تحدد المقاصد لفترة السنوات الأربع للخطة الاستراتيجية للاتحاد، أي حتى عام 2020.

### 2.2.3 المقاصد العالمية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

يعرض الجدول 2 أدناه المقاصد العالمية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لكل هدف من الأهداف الاستراتيجية للاتحاد.

*الجدول 2: المقاصد العالمية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات*

|  |
| --- |
| **الغاية 1: النمو - تمكين وتعزيز النفاذ إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وزيادة استخدامها** |
| - **المقصد 1.1:** عالمياً، ينبغي توفر وسيلة نفاذ إلى الإنترنت لنسبة %55 من الأسر بحلول 2020 - **المقصد 2.1:** عالمياً، ينبغي لنسبة مستعملي الإنترنت من الأفراد أن تصل إلى %60 بحلول 2020 - **المقصد 3.1:** عالمياً، ينبغي أن تزيد القدرة على تحمل أسعار الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بنسبة %40 بحلول 2020[[48]](#footnote-50) |
| **الغاية 2: الشمول - سد الفجوة الرقمية وتوفير النطاق العريض للجميع** |
| - **المقصد A.1.2:** في العالم النامي، ينبغي توفير وسيلة نفاذ إلى الإنترنت لنسبة %50 من الأسر بحلول 2020  - **المقصد B.1.2:** في أقل البلدان نمواً (LDC)، ينبغي توفير وسيلة نفاذ إلى الإنترنت لنسبة %15 من الأسر بحلول 2020  - **المقصد A.2.2:** في العالم النامي، ينبغي لنسبة مستعملي الإنترنت أن تصل إلى %50 بحلول 2020  - **المقصد B.2.2:** في أقل البلدان نمواً (LDC)، ينبغي لنسبة مستعملي الإنترنت أن تصل إلى %20 بحلول 2020  - **المقصد A.3.2:** ينبغي خفض الفجوة المتعلقة بالقدرة على تحمل الأسعار بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية بنسبة %40 بحلول 2020[[49]](#footnote-51)  - **المقصد B.3.2:** ينبغي ألا تزيد تكاليف خدمات النطاق العريض عن %5 من متوسط الدخل الشهري في البلدان النامية بحلول 2020  - **المقصد 4.2:** في جميع أنحاء العالم، ينبغي أن تغطي خدمات النطاق العريض نسبة %90 من سكان المناطق الريفية بحلول 2020[[50]](#footnote-52)  - **المقصد A.5.2:** ينبغي تحقيق المساواة بين الجنسين ضمن مستعملي الإنترنت بحلول 2020  - **المقصد B.5.2:** ينبغي إرساء بيئة تمكينية لضمان إمكانية نفاذ ذوي الإعاقة إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع البلدان بحلول 2020 |
| **الغاية 3: الاستدامة - التصدي للتحديات الناجمة عن تنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات** |
| - **المقصد 1.3:** ينبغي تحسين التأهب للأمن السيبراني بنسبة %40 بحلول 2020[[51]](#footnote-53)  - **المقصد 2.3:** ينبغي خفض كمية المخلفات الإلكترونية الزائدة بنسبة %50 بحلول 2020[[52]](#footnote-54)  - **المقصد 3.3:** ينبغي خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري المتولدة من قطاع الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بنسبة %30 لكل جهاز بحلول 2020[[53]](#footnote-55) |
| **الغاية 4: الابتكار والشراكة - قيادة وتحسين والتكيف مع بيئة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتغيرة** |
| - **المقصد 1.4:** بيئة اتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تساعد على الابتكار[[54]](#footnote-56)  - **المقصد 2.4**: إقامة شراكات فعّالة لأصحاب المصلحة في بيئة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات[[55]](#footnote-57) |

### 3.3 إدارة ال‍مخاطر الاستراتيجية والتخفيف من حدتها

مع مراعاة التحديات والتطورات والتحولات السائدة المحتمل أن تؤثر أكثر من غيرها على أنشطة الاتحاد خلال فترة الخطة الاستراتيجية، تم تحديد وتحليل وتقييم القائمة التالية المعروضة في الجدول 3 للمخاطر الاستراتيجية الكبيرة. وتمت مراعاة هذه المخاطر عند رسم الاستراتيجية للفترة 2019‑2016، كما تم تحديد تدابير التخفيف المقابلة، حسب الاقتضاء. وينبغي التأكيد على أن المخاطر الاستراتيجية ليس المقصود منها أن تمثل أوجه القصور في عمليات الاتحاد. فهي تمثل نظرة مستقبلية لأوجه عدم اليقين التي قد تؤثر في جهود تحقيق رسالة الاتحاد خلال فترة الخطة الاستراتيجية.

وقد قام الاتحاد بتحديد وتحليل وتقييم هذه المخاطر الاستراتيجية. وإلى جانب عمليات التخطيط الاستراتيجي، سيتم تحديد الإطار العام لكيفية التخفيف من حدة هذه المخاطر مع التدابير التشغيلية للتخفيف من حدتها، وتنفيذ هذه التدابير من خلال عملية التخطيط الاستراتيجي للاتحاد.

*الجدول 3: المخاطر الاستراتيجية وتدابير التخفيف من حدتها*

| **الخطر** | **التدبير الاستراتيجي للتخفيف** | **ينعكس في** |
| --- | --- | --- |
| **• تناقص الأهمية والقدرة على إثبات تقديم قيمة مضافة واضحة**  وهو يمثل خطر تضارب الجهود وأوجه التناقض والمنافسة مع المنظمات والهيئات الأخرى ذات الصلة فضلاً عن خطر التصور الخاطئ لولاية الاتحاد ورسالته ودوره. | **(1 تحديد الأنشطة ذات القيمة المضافة الفريدة والتركيز عليها** | - الرؤية والرسالة والأهداف الاستراتيجية والمقاصد/النتائج ومعايير تحديد الأولويات |
| **• تشتت الجهود المبذولة**  وهو يمثل خطر إضعاف الرسالة والابتعاد عن الولاية الأساسية للمنظمة. | **(2 ضمان التماسك وتعزيز التركيز** | - معايير تحديد الأولويات |
| **• عدم الاستجابة للاحتياجات الناشئة والابتكار بطريقة سريعة بما يكفي مع الاستمرار في تقديم مخرجات عالية الجودة**  وهو يمثل خطر عدم الاستجابة، بما يؤدي إلى انسحاب الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين. | **(3 التمتع بخفة الحركة والحيوية والاستجابة والابتكار**  **(4 إشراك أصحاب المصلحة بشكل استباقي** | - الهدف 4 المتصل بالابتكار، قيم الاتحاد  - الرؤية والرسالة والأهداف الاستراتيجية والمقاصد/النتائج ومعايير تحديد الأولويات |
| **• تكييف غير ملائم لاستراتيجيات التنفيذ وأدواته ومنهجيته وعملياته من أجل مواكبة أفضل الممارسات والاحتياجات المتغيرة**  وهو يمثل هذا الخطر أن تصبح هياكل لجان الدراسات وأساليبها وأدواتها غير ملائمة وأن تتسم أدوات وأساليب التنفيذ بعدم الاعتمادية ولا تضمن أكبر قدر ممكن من الفعالية مع عدم كفاية التعاون بين القطاعات. | **(5 استمرار تحسين الاستراتيجيات والأدوات والمنهجيات والعمليات وفقاً لأفضل الممارسات** | - القيم ومعايير التنفيذ  - عملية مراقبة التنفيذ ومواءمة الخطة الاستراتيجية |
| **• عدم كفاية التمويل**  وهو يمثل خطر انخفاض المساهمات المالية من الأعضاء. | **(6 زيادة في الكفاءة وترتيب الأولويات**  **(7 ضمان التخطيط المالي الفعّال** | - معايير التنفيذ |

# 4 الأهداف والنتائج والنواتج ال‍خاصة بالقطاعات وال‍مشتركة بينها

سيقوم الاتحاد بتنفيذ أهدافه الاستراتيجية للفترة 2019‑2016 من خلال عدد من الأنشطة التي تتحقق خلال هذه الفترة. ويساهم كل قطاع في الأهداف العامة للاتحاد كل في إطار تخصصه المحدد من خلال تنفيذ الأهداف الخاصة بالقطاع مع الأهداف العامة المشتركة بين القطاعات. سيضمن المجلس تنسيق هذا العمل والإشراف عليه على نحو فعّال.

# 1.4 أهداف القطاعات والأهداف ال‍مشتركة بينها

تسهم أهداف القطاعات والأهداف المشتركة بينها في الأهداف الاستراتيجية للاتحاد على النحو المعروض في الجدول 4 أدناه،[[56]](#footnote-58) مدعومة بعناصر تمكينية لأهداف الاتحاد ومقاصده كما قدمتها الأمانة.

*الجدول 4: ربط أهداف القطاعات والأهداف المشتركة بينها بالغايات الاستراتيجية للاتحاد*

|  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
|  | | **الغاية 1: النمو** | **الغاية 2: الشمول** | **الغاية 3: الاستدامة** | **الغاية 4: الابتكار والشراكة** |
| **الأهداف** | **أهداف قطاع الاتصالات الراديوية** |  |  |  |  |
| 1.R الاستجابة بطريقة رشيدة وعادلة وفعّالة واقتصادية لمتطلبات أعضاء الاتحاد من موارد طيف الترددات الراديوية والمدارات الساتلية مع تفادي التداخل الضار | **☑** | **🗸** | **🗸** | **🗸** |
| 2.R ضمان التوصيلية وإمكانية التشغيل البيني في العالم وتحسين الأداء والنوعية والقدرة على تحمل تكاليف الخدمة وتحقيق مردودية الأنظمة بشكل عام في مجال الاتصالات الراديوية، بما في ذلك من خلال وضع المعايير الدولية | **☑** | **🗸** | **🗸** | **🗸** |
| 3.R تشجيع اكتساب وتقاسم المعارف والدراية الفنية في مجال الاتصالات الراديوية |  | **☑** |  |  |
| **أهداف قطاع تقييس الاتصالات** |  |  |  |  |
| 1.T وضع معايير دولية غير تمييزية (توصيات قطاع تقييس الاتصالات) في الوقت المناسب وتعزيز قابلية التشغيل البيني وتحسين أداء المعدات والشبكات والخدمات والتطبيقات | **☑** | **🗸** | **🗸** | **🗸** |
| 2.T تشجيع المشاركة الفعّالة للأعضاء وخاصة البلدان النامية في تحديد معايير دولية غير تمييزية واعتمادها (توصيات قطاع تقييس الاتصالات) |  | **☑** |  |  |
| 3.T ضمان كفاءة توزيع وإدارة موارد الترقيم والتسمية والعنونة وتعرف الهوية للاتصالات الدولية وفقاً لتوصيات وإجراءات قطاع تقييس الاتصالات | **☑** | **🗸** | **🗸** | **🗸** |
| 4.T تشجيع اكتساب وتقاسم المعارف والدراية الفنية في مجال أنشطة التقييس الجارية بقطاع تقييس الاتصالات  5.T توسيع التعاون وتيسيره مع هيئات التقييس الدولية والإقليمية | **🗸**  **🗸** | **☑**  **🗸** | **🗸**  **🗸** | **🗸**  **☑** |
| **أهداف قطاع تنمية الاتصالات** |  |  |  |  |
| 1.D تعزيز التعاون الدولي بشأن مسائل تنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات |  | **☑** |  |  |
| 2.D تعزيز بيئة تمكينية تساعد على تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعزيز تطوير شبكات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكذلك التطبيقات والخدمات المناسبة، بما في ذلك سد الفجوة التقييسية | **☑** |  |  |  |
| 3.D تعزيز الثقة والأمن في استعمال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونشر التطبيقات والخدمات المناسبة |  |  | **☑** |  |
| 4.D بناء القدرات البشرية والمؤسسية وتوفير البيانات والإحصاءات وتعزيز الشمول الرقمي وتقديم مساعدة مركزة للبلدان ذات الاحتياجات الخاصة |  | **☑** |  |  |
| 5.D تعزيز الجهود المبذولة لحماية البيئة والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره وإدارة الكوارث من خلال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات | **☑** |  |  |  |
| **الأهداف المشتركة بين القطاعات** |  |  |  |  |
| 1.I تشجيع إجراء حوار دولي بين أصحاب المصلحة | **🗸** | **🗸** | **🗸** | **☑** |
| 2.I تشجيع الشراكات والتعاون داخل بيئة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات | **🗸** | **🗸** | **🗸** | **☑** |
| 3.I ضمان تحديد الاتجاهات البازغة في بيئة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحليلها | **🗸** | **🗸** | **🗸** | **☑** |
| 4.I تعزيز/تشجيع الاعتراف (بأهمية) الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كعامل تمكيني لت‍حقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وال‍مستدامة بيئياً |  | **☑** | **☑** |  |
|  | 5.I تعزيز نفاذ ذوي الإعاقة وذوي الاحتياجات المحددة إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات |  | **☑** |  |  |
| **عوامل تمكينية** | - ضمان كفاءة وفعالية استخدام الموارد البشرية والمالية والرأسمالية؛ وبيئة عمل مؤاتية وآمنة ومأمونة  - ضمان كفاءة المؤتمرات والاجتماعات والوثائق والمنشورات والبنى التحتية للمعلومات وإمكانية النفاذ إليها  - ضمان كفاءة خدمات البروتوكول والاتصال وتعبئة الموارد المتعلقة بالأعضاء  - ضمان كفاءة تخطيط وتنسيق وتنفيذ الخطة الاستراتيجية للاتحاد وخططه التشغيلية  - ضمان كفاءة وفعالية إدارة المنظمة (داخلياً وخارجياً) | | | | |

# 2.4 الأهداف والنتائج والنواتج

يتم الوفاء بأهداف القطاعات والأهداف المشتركة بينها من خلال تحقيق النتائج ذات الصلة وتنفذ من خلال النواتج المعروضة في الجدول أدناه:

*الجدول 5: الأهداف والنتائج والنواتج*

| **الهدف** | **النتائج** | **النواتج** |
| --- | --- | --- |
| **أهداف قطاع الاتصالات الراديوية** | | |
| **1.R الاستجابة بطريقة رشيدة وعادلة وفعّالة واقتصادية لمتطلبات أعضاء الاتحاد من موارد طيف الترددات الراديوية والمدارات الساتلية مع تفادي التداخل الضار** | 1-1.R: زيادة عدد البلدان التي لديها شبكات ساتلية ومحطات أرضية مسجلة في السجل الأساسي الدولي للترددات (MIFR)  2-1.R: زيادة عدد البلدان التي لديها تخصيصات تردد لخدمات للأرض مسجلة في السجل الأساسي الدولي للترددات  3-1.R: زيادة النسبة المئوية للتخصيصات المسجّلة في السجل الأساسي الدولي للترددات مع نتائج إيجابية  4-1.R: زيادة النسبة المئوية للبلدان التي استكملت عملية الانتقال إلى الإذاعة التلفزيونية الرقمية للأرض  5-1.R: زيادة النسبة المئوية للطيف المخصص للشبكات الساتلية والخالي من التداخلات الضارة  6-1.R: زيادة النسبة المئوية من التخصيصات لخدمات الأرض المسجلة في السجل الأساسي والخالية من التداخلات الضارة | - الوثائق الختامية للمؤتمرات العالمية للاتصالات الراديوية وتحديث لوائح الراديو  - الوثائق الختامية للمؤتمرات الإقليمية للاتصالات الراديوية والاتفاقات الإقليمية  - اعتماد لجنة لوائح الراديو لقواعد إجرائية (RRB)  - نتائج معالجة بطاقات التبليغ عن الخدمات الفضائية والأنشطة الأخرى ذات الصلة  - نتائج معالجة بطاقات التبليغ عن خدمات الأرض والأنشطة الأخرى ذات الصلة  - قرارات لجنة لوائح الراديو خلاف اعتماد القواعد الإجرائية  - تحسين برمجيات قطاع الاتصالات الراديوية |
| **2.R ضمان التوصيلية وإمكانية التشغيل البيني في العالم وتحسين الأداء والنوعية والقدرة على تحمل تكاليف الخدمة وتحقيق مردودية الأنظمة بشكل عام في مجال الاتصالات الراديوية، بما في ذلك من خلال وضع المعايير الدولية** | 1-2.R: زيادة النفاذ إلى النطاق العريض المتنقل بما في ذلك في نطاقات التردد المحددة للاتصالات المتنقلة الدولية (IMT)  2-2.R: خفض سلة[[57]](#footnote-59) أسعار النطاق العريض المتنقل كنسبة من الدخل القومي الإجمالي (GNI) للفرد  3-2.R: زيادة عدد الوصلات الثابتة وزيادة مقدار الحركة المتداولة عبر الخدمة الثابتة (Tbit/s)  4-2.R: عدد الأسر التي لديها استقبال للتلفزيون الرقمي للأرض  5-2.R: عدد المرسلات المستجيبات الساتلية (بعرض نطاق مكافئ MHz 36) العاملة والسعة المقابلة (Tbit/s). عدد المطاريف ذات الفتحات الصغيرة جداً (VSAT) وعدد الأسر التي لديها استقبال للتلفزيون الساتلي  6-2.R: زيادة عدد الأجهزة المزودة بإمكانية استقبال الملاحة الراديوية الساتلية  7-2.R: عدد سواتل استكشاف الأرض العاملة والكمية المقابلة من الصور المرسلة واستبانتها وحجم البيانات التي يتم تنزيلها (Tbytes) | - قرارات جمعية الاتصالات الراديوية، قرارات قطاع الاتصالات الراديوية  - توصيات وتقارير قطاع الاتصالات الراديوية (بما في ذلك تقرير الاجتماع التحضيري للمؤتمر) والكتيبات  - المشورة من الفريق الاستشاري للاتصالات الراديوية |
| **3.R تشجيع اكتساب وتقاسم المعارف والدراية الفنية في مجال الاتصالات الراديوية** | 1-3.R: زيادة المعارف والدراية الفنية بشأن لوائح الراديو والقواعد الإجرائية والاتفاقات الإقليمية والتوصيات وأفضل الممارسات المتعلقة باستعمال الطيف  2-3.R: زيادة المشاركة في أنشطة قطاع الاتصالات الراديوية (بوسائل منها المشاركة عن بُعد) وخاصة مشاركة البلدان النامية | - منشورات قطاع الاتصالات الراديوية  - تقديم المساعدة إلى الأعضاء، خاصةً البلدان النامية وأقل البلدان نمواً  - الاتصال/الدعم في مجال أنشطة التنمية  - حلقات دراسية وورش عمل وفعاليات أخرى |
| **أهداف قطاع تقييس الاتصالات** | | |
| **1.T وضع معايير دولية غير تمييزية (توصيات قطاع تقييس الاتصالات) في الوقت المناسب، وتعزيز قابلية التشغيل البيني وتحسين أداء المعدات والشبكات والخدمات والتطبيقات** | 1-1.T: زيادة استعمال توصيات قطاع تقييس الاتصالات  2-1.T: تحسين الامتثال لتوصيات قطاع تقييس الاتصالات  3-1.T: تحسين المعايير في مجال التكنولوجيات والخدمات الجديدة | - قرارات وتوصيات وآراء الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات (WTSA)  - الاجتماعات التشاورية الإقليمية للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات  - المشورة والقرارات الصادرة عن الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات (TSAG)  - توصيات قطاع تقييس الاتصالات والنتائج ذات الصلة للجان دراسات قطاع تقييس الاتصالات  - المساعدة والتعاون لقطاع تقييس الاتصالات بوجه عام  - قاعدة بيانات المطابقة  - مراكز اختبار قابلية التشغيل البيني والأحداث المتصلة بها  - تطوير مجموعات الاختبار |
| **2.T تشجيع المشاركة الفعّالة للأعضاء وخاصة البلدان النامية في تحديد معايير دولية غير تمييزية واعتمادها (توصيات قطاع تقييس الاتصالات)** | 1-2.T: زيادة المشاركة في عملية التقييس داخل قطاع تقييس الاتصالات، بما في ذلك حضور الاجتماعات وتقديم المساهمات وشغل المناصب القيادية واستضافة الاجتماعات/ورش العمل، لا سيما مشاركة البلدان النامية  2-2.T: زيادة أعضاء قطاع تقييس الاتصالات بما في ذلك أعضاء القطاع والمنتسبون والهيئات الأكاديمية | - سد الفجوة التقييسية (مثل المشاركة عن بُعد والمنح وإنشاء لجان دراسات إقليمية)  - ورش عمل وحلقات دراسية بما في ذلك أنشطة تدريبية مقدمة عبر شبكة الإنترنت أو خارجها، لاستكمال العمل على بناء القدرات لسدّ الفجوة التقييسية الذي يقوم به قطاع تنمية الاتصالات  - التوعية والترويج |
| **3.T ضمان كفاءة توزيع وإدارة موارد الترقيم والتسمية والعنونة وتعرف الهوية للاتصالات الدولية وفقاً لتوصيات وإجراءات قطاع تقييس الاتصالات** | 1-3.T: التوزيع الفوري والدقيق لموارد الترقيم والتسمية والعنونة وتعرف الهوية للاتصالات الدولية على النحو المحدد في التوصيات ذات الصلة | - قواعد بيانات مكتب تقييس الاتصالات ذات الصلة  - توزيع وإدارة موارد الترقيم والتسمية والعنونة وتعرف الهوية للاتصالات الدولية طبقاً لتوصيات وإجراءات قطاع تقييس الاتصالات |
| **4.T تشجيع اكتساب وتقاسم المعارف والدراية الفنية في مجال أنشطة التقييس الجارية بقطاع تقييس الاتصالات** | 1-4.T: زيادة المعارف بمعايير قطاع تقييس الاتصالات وبأفضل الممارسات في تنفيذ هذه المعايير  2-4.T: زيادة المشاركة في أنشطة التقييس داخل قطاع تقييس الاتصالات وزيادة الوعي بأهمية معايير قطاع تقييس الاتصالات  3-4.T: زيادة إبراز أنشطة قطاع تقييس الاتصالات | - منشورات قطاع تقييس الاتصالات  - منشورات قواعد البيانات  - التوعية والترويج  - النشرة التشغيلية للاتحاد |
| **5.T توسيع التعاون وتيسيره مع هيئات التقييس الدولية والإقليمية** | 1-5.T: زيادة عدد النصوص المشتركة مع المنظمات الأخرى المعنية بوضع المعايير  2-5.T: خفض عدد المعايير المتضاربة  3-5.T: زيادة عدد مذكرات التفاهم/اتفاقات التعاون مع المنظمات الأخرى  4-5.T: زيادة عدد المنظمات المؤهلة بموجب التوصيات ITU-T A.4  وITU-T A.5 وITU-T A.6  5-5.T: زيادة عدد ورش العمل/الأحداث المنظمة بالاشتراك مع منظمات أخرى | - مذكرات التفاهم (MoU) واتفاقات التعاون  - المنظمات المؤهلة بموجب التوصيات ITU-T A.4 /ITU-T A.5/ ITU‑T A.6  - ورش العمل/الأحداث المنظمة بشكل مشترك  - النصوص المشتركة مع منظمات أخرى |
| **أهداف قطاع تنمية الاتصالات[[58]](#footnote-60)** | | |
| **1.D تعزيز التعاون الدولي بشأن مسائل تنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات** | 1-1.D: مشروع خطة استراتيجية لقطاع تنمية الاتصالات 2-1.D: إعلان المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات 3-1.D: خطة عمل المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات 4-1.D: القرارات والتوصيات  5-1.D: المسائل الجديدة والمراجعة للجان الدراسات 6-1.D: زيادة مستوى الاتفاق على مجالات الأولوية 7-1.D: تقييم تنفيذ خطة العمل وخطة عمل القمة العالمية لمجتمع المعلومات 8-1.D: تحديد المبادرات الإقليمية 9-1.D: زيادة عدد المساهمات والمقترحات لخطة العمل  10-1.D: تعزيز استعراض الأولويات والبرامج والعمليات والشؤون المالية والاستراتيجيات | - المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (WTDC)  - الاجتماعات الإقليمية التحضيرية (RPM)  - الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات (TDAG)  - لجان الدراسات |
|  | 11-1.D: برنامج العمل 12-1.D: التحضير الشامل لتقرير مرحلي يقدم لمدير مكتب تنمية الاتصالات بشأن تنفيذ برنامج العمل  13-1.D: تعزيز تقاسُم المعرفة والحوار بين الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات (بما في ذلك المنتسبين والهيئات الأكاديمية) بشأن قضايا الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الناشئة من أجل التنمية المستدامة 14-1.D: تعزيز قدرات الأعضاء على وضع الاستراتيجيات والسياسات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتنفيذها بالإضافة إلى تحديد طرائق ونُهُج لتطوير البُنى التحتية والتطبيقات ونشرها. |  |
| **2.D تعزيز بيئة تمكينية تساعد على تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعزيز تطوير شبكات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكذلك التطبيقات والخدمات المناسبة، بما في ذلك سد الفجوة التقييسية** | 1-2.D: تعزيز الحوار والتعاون بين المنظمين الوطنيين وصانعي السياسات وأصحاب المصلحة الآخرين في الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشأن السياسة الجارية والقضايا القانونية والتنظيمية من أجل مساعدة البلدان على تحقيق أهدافها في خلق مجتمع معلومات أكثر شمولاً 2-2.D: تحسين صنع القرارات بشأن القضايا السياساتية والتنظيمية، والسياسة المؤاتية والبيئة القانونية والتنظيمية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 3-2.D: زيادة الوعي وتحسين قدرات البلدان للتمكن من تخطيط ونشر وتشغيل وصيانة شبكات وخدمات مستدامة وقابلة للنفاذ ومرنة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعزيز المعرفة على الصعيد العالمي بالبنية التحتية المتوفرة للإرسال عريض النطاق 4-2.D: زيادة الوعي وتحسين قدرات البلدان على المشاركة والإسهام في تطوير ونشر توصيات الاتحاد ووضع برامج مستدامة ومناسبة للمطابقة وقابلية التشغيل البيني على أساس توصيات الاتحاد، وعلى المستويات الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية، من خلال تعزيز وضع أنظمة اتفاقات الاعتراف المتبادل (MRA) و/أو بناء معامل الاختبار، حسب الاقتضاء 5-2.D: زيادة الوعي وتحسين قدرات البلدان في مجالات تخطيط الترددات وتخصيصها، وإدارة الطيف والمراقبة الراديوية، وفي الاستخدام الكفوء للأدوات اللازمة لإدارة الطيف وفي القياس والتنظيم المتعلق بالتعرض البشري للمجالات الكهرمغنطيسية (EMF) | - أطر سياساتية وتنظيمية  - شبكات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك المطابقة وقابلية التشغيل البيني وسد الفجوة التقييسية  - الابتكار والشراكة |
|  | 6-2.D: زيادة الوعي وتحسين قدرات البلدان في التحول من الإذاعة التماثلية إلى الإذاعة الرقمية وفي فعالية تنفيذ المبادئ التوجيهية التي تم إعدادها في الأنشطة اللاحقة للتحول 7-2.D: تعزيز قدرات الأعضاء على إدراج الابتكار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في برامج التنمية الوطنية 8-2.D: تحسين الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتعزيز تنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات |  |
| **3.D تعزيز الثقة والأمن في استعمال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونشر التطبيقات والخدمات المناسبة** | 1-3.D: تعزيز قدرة الدول الأعضاء على إدماج وتنفيذ سياسات واستراتيجيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في خطط الأمن السيبراني على المستوى الوطني، وكذلك التشريعات المناسبة 2-3.D: تعزيز قدرة الدول الأعضاء على التصدي للتهديدات السيبرانية في الوقت المناسب 3-3.D: تعزيز التعاون وتبادل المعلومات ونقل المعارف فيما بين الدول الأعضاء ومع الجهات الفاعلة ذات الصلة 4-3.D: تحسين قدرة البلدان على تخطيط الاستراتيجيات الإلكترونية القطاعية الوطنية من أجل تعزيز البيئة التمكينية للارتقاء بتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 5-3.D: تحسين قدرة البلدان على الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات/التطبيقات المتنقلة لتحسين تقديم الخدمات ذات القيمة المضافة في المجالات ذات الأولوية العالية (كالصحة والحوكمة والتعليم والمدفوعات، وما إلى ذلك) بغية توفير حلول فعّالة لمواجهة التحديات المختلفة في التنمية المستدامة من خلال التعاون بين القطاعين العام والخاص 6-3.D: تعزيز الابتكار والمعرفة والمهارات لدى المؤسسات الوطنية كي تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنطاق العريض من أجل التنمية | - بناء الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات  - تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها |
| **4.D بناء القدرات البشرية والمؤسسية وتوفير البيانات والإحصاءات وتعزيز الشمول الرقمي وتقديم مساعدة مركزة للبلدان ذات الاحتياجات الخاصة** | 1-4.D: تعزيز بناء القدرات للأعضاء في الإدارة الدولية للإنترنت 2-4.D: تحسين معارف ومهارات أعضاء الاتحاد في استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 3-4.D: الوعي المعزز بدور بناء القدرات البشرية والمؤسسية في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتنمية لدى أعضاء الاتحاد الدولي للاتصالات 4-4.D: تعزيز معلومات ومعارف صانعي السياسات وأصحاب المصلحة الآخرين بشأن الاتجاهات والتطورات الحالية في ميدان الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على أساس إحصاءات وتحليل بيانات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات القابلة للمقارنة دولياً بجودة عالية 5-4.D: تعزيز الحوار بين منتجي بيانات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومستخدميها وزيادة قدرات ومهارات منتجي إحصاءات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتنفيذ عمليات جمع البيانات على المستوى الوطني استناداً إلى المعايير والمنهجيات الدولية 6-4.D: تعزيز قدرة الدول الأعضاء على وضع وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالإدماج الرقمي لضمان فرص انتفاع ذوي الاحتياجات الخاصة[[59]](#footnote-61) من الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وضمان استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التمكين الاجتماعي والاقتصادي للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة 7-4.D: تحسين قدرة الأعضاء على تزويد الناس ذوي الاحتياجات المحددة بالتدريب على محو الأمية الرقمية والتدريب على استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية 8-4.D: تحسين قدرات أعضاء في استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية لذوي الاحتياجات الخاصة، بما في ذلك برامج الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز عمالة الشباب وريادة الأعمال في صفوفهم | - بناء القدرات  - إحصاءات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات  - الشمول الرقمي للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة  - مساعدات مركزة لأقل البلدان نمواً (LDC) والدول الجزرية الصغيرة النامية (SIDS) والبلدان النامية غير الساحلية (LLDC) |
|  | 9-4.D: تحسين النفاذ إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحسين استخدامها في أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية 10-4.D: تعزيز قدرات أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية في تطوير الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات |  |
| **5.D تعزيز الجهود المبذولة لحماية البيئة والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره وإدارة الكوارث من خلال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات** | 1-5.D: **تحسين إتاحة المعلومات والحلول للدول الأعضاء بشأن التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه**  2-5.D: تحسين قدرة الدول الأعضاء فيما يتعلق بالأطر السياساتية والتنظيمية للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه  3-5.D: وضع سياسات بشأن المخلفات الإلكترونية  4-5.D: تطوير أنظمة قائمة على المعايير للمراقبة والإنذار المبكر يتم توصيلها بالشبكات الوطنية والإقليمية  5-5.D: التعاون لتسهيل الاستجابة لحالات الطوارئ والكوارث  6-5.D: إقامة شراكات بين المنظمات المعنية باستعمال أنظمة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التأهب للكوارث والتنبؤ بها والتخفيف من آثارها  7-5.D: إذكاء الوعي بشأن التعاون الإقليمي والدولي لسهولة النفاذ إلى المعلومات ذات الصلة باستخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في حالات الطوارئ وتقاسمها | - تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره  - اتصالات الطوارئ |
| **الأهداف المشتركة بين القطاعات** | | |
| **1.I تشجيع إجراء حوار دولي بين أصحاب المصلحة** | 1-1.I: زيادة التعاون بين أصحاب المصلحة المعنيين سعياً إلى تحسين كفاءة بيئة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات | - مؤتمرات عالمية ومنتديات وأحداث ومنابر لمناقشات رفيعة المستوى تكون مشتركة بين القطاعات (مثل المؤتمر العالمي للاتصالات الدولية (WCIT) والمنتدى العالمي لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (WTPF) والقمة العالمية لمجتمع المعلومات [[60]](#footnote-62)(WSIS) واليوم العالمي للاتصالات ومجتمع المعلومات (WTISD) وتليكوم الاتحاد) |
| **2.I تشجيع الشراكات والتعاون داخل بيئة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات** | 1-2.I: زيادة التآزر الناتج عن الشراكات في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات | - تبادل المعارف والتواصل والشراكات  - مذكرات التفاهم (MoU) |
| **3.I تعزيز تحديد الاتجاهات البازغة في بيئة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحليلها** | 1-3.I: تحديد الاتجاهات الناشئة في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الوقت المناسب وتحليلها واستنباط مجالات جديدة للأنشطة تتعلق بهذه الاتجاهات | - مبادرات وتقارير مشتركة بين القطاعات بشأن الاتجاهات الناشئة في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغير ذلك من مبادرات مماثلة (بما في ذلك مجلة أخبار الاتحاد) |
| **4.I تعزيز/تشجيع الاعتراف (بأهمية) الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كعامل تمكيني لت‍حقيق** **التنمية الاجتماعية والاقتصادية والمستدامة بيئياً** | 1-4.I: زيادة الاعتراف بالاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مستوى الأطراف المتعددة وعلى المستوى الحكومي الدولي، كأداة تمكينية شاملة للدعائم الثلاث للتنمية المستدامة (النمو الاقتصادي والاندماج الاجتماعي والتوازن البيئي) كما هو محدد في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة Rio+20 ودعماً لرسالة الأمم المتحدة المتمثلة في السلم والأمن وحقوق الإنسان | - تقارير ومدخلات أخرى لعمليات الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات والمتعددة الأطراف والحكومية الدولية |
| **5.I تعزيز نفاذ الأشخاص ذوي الإعاقة وذوي الاحتياجات الخاصة إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات** | 1-5.I: زيادة تيسر معدات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها وتطبيقاتها وامتثالها لمبادئ التصميم الشامل  2-5.I: زيادة إشراك منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة وذوي الاحتياجات الخاصة في أعمال الاتحاد  3-5.I: زيادة الوعي، بما في ذلك اعتراف جميع الأطراف والحكومات بالحاجة إلى تعزيز نفاذ الأشخاص ذوي الإعاقة وذوي الاحتياجات الخاصة إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات | - تقارير ومبادئ توجيهية وقوائم مرجعية بشأن قابلية النفاذ إلى الاتصالات  - تعبئة الموارد والخبرات التقنية من خلال على سبيل المثال تشجيع زيادة المشاركة في الاجتماعات الدولية والإقليمية بالنسبة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة وذوي الاحتياجات الخاصة  - مواصلة تطوير وتنفيذ سياسات الاتحاد المتعلقة بقابلية النفاذ والخطط ذات الصلة  - التوعية على مستوى منظومة الأمم المتحدة وعلى الصعيدين الإقليمي والوطني |
| النواتج التالية هي نواتج أنشطة الهيئات الإدارية للاتحاد وتسهم في تنفيذ جميع أهداف الاتحاد: | | - المقررات والقرارات والتوصيات والنتائج الأخرى لمؤتمر المندوبين المفوضين  - المقررات والقرارات الصادرة عن المجلس فضلاً عن نتائج أعمال أفرقة العمل التابعة للمجلس |

## 3.4 العوامل التمكينية

الغرض من العوامل التمكينية للأهداف الاستراتيجية للاتحاد ومقاصده هو دعم أنشطة الاتحاد سعياً إلى تحقيق المقاصد والأهداف الاستراتيجية. وتعرض في الجدول أدناه عمليات الدعم التي تسهم في العوامل التمكينية للأهداف الاستراتيجية:

*الجدول 6: إسهام عمليات الدعم في العوامل التمكينية*

|  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **العوامل التمكينية للأهداف الاستراتيجية**  **عمليات الدعم** | ضمان كفاءة وفعالية استخدام الموارد البشرية والمالية والرأسمالية؛ وبيئة عمل مؤاتية وآمنة ومأمونة | ضمان كفاءة المؤتمرات والاجتماعات والوثائق والمنشورات والبنى التحتية للمعلومات وإمكانية النفاذ إليها | ضمان كفاءة خدمات البروتوكول والاتصال وتعبئة الموارد المتعلقة بالأعضاء | ضمان كفاءة تخطيط وتنسيق وتنفيذ الخطة الاستراتيجية للاتحاد وخططه التشغيلية | ضمان كفاءة وفعالية إدارة المنظمة (داخلياً وخارجياً) |
| إدارة الاتحاد | **X** |  |  | **X** | **X** |
| تنظيم المؤتمرات والجمعيات والحلقات الدراسية وورش العمل (بما في ذلك الترجمة التحريرية والشفوية) |  | **X** |  |  |  |
| خدمات المنشورات |  | **X** |  |  |  |
| خدمات تكنولوجيا المعلومات |  | **X** |  |  |  |
| إدارة الموارد البشرية | **X** |  |  |  |  |
| إدارة الموارد المالية | **X** |  |  |  |  |
| الخدمات القانونية |  |  |  |  | **X** |
| المراجعة الداخلية للحسابات | **X** |  |  |  | **X** |
| التعاون مع الأعضاء والأطراف المعنية الخارجية (بما في ذلك الأمم المتحدة) |  |  | **X** |  |  |
| خدمات التواصل (الخدمات المسموعة/المرئية وخدمات النشرات الصحفية ووسائط الإعلام الاجتماعية وإدارة الويب والترويج لعلامة الاتحاد وكتابة الخطب ومعرض استكشاف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) |  |  | **X** |  |  |
| خدمات البروتوكول |  |  | **X** |  |  |
| تسهيل أعمال الهيئات الإدارية (مؤتمر المندوبين المفوضين والمجلس وأفرقة العمل التابعة للمجلس) |  |  |  |  | **X** |
| خدمات السلامة والأمن | **X** |  |  |  |  |
| إصدار الشارات وتوزيعها |  | **X** |  |  |  |
| خدمات تعبئة الموارد |  |  | **X** |  |  |
| الإدارة والتخطيط الاستراتيجيان للمنظمة |  |  |  | **X** | **X** |

# 5 التنفيذ والتقييم

## 1.5 الربط بين التخطيط الاستراتيجي والتشغيلي وال‍مالي

يتأتى الربط القوي والمتماسك بين التخطيط الاستراتيجي والتشغيلي والمالي للاتحاد من خلال تنفيذ إطار الاتحاد للإدارة القائمة على النتائج طبقاً للقرارات 71 و72 و151 (المراجَعة في بوسان، 2014) طبقاً للهيكل التالي:

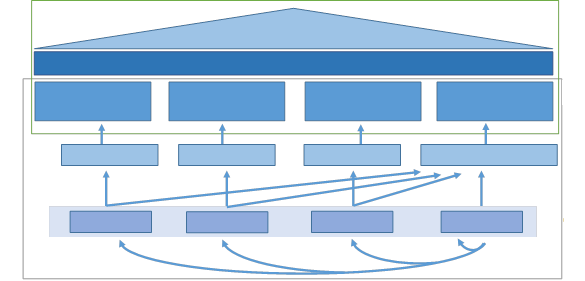
• تحدد هذه **ال‍خطة الاستراتيجية** الرباعية الأهداف الاستراتيجية للاتحاد والأهداف/النتائج الخاصة بكل قطاع والمشتركة بين القطاعات لفترة السنوات الأربع. وهي ترسي **معايير التنفيذ** الواجب مراعاتها في عمليات التخطيط التشغيلي ووضع الميزانية. وينبغي تنفيذ الخطة الاستراتيجية ضمن سياق الحدود المالية التي يضعها مؤتمر المندوبين المفوضين.

• **وال‍خطة ال‍مالية** الرباعية، المقرر 5 (المراجَع في بوسان، 2014)، تتنبأ بالإيرادات والنفقات لفترة السنوات الأربع، باتساق كامل مع الخطة الاستراتيجية وتحدد الموارد المتاحة لتنفيذها.

• **وميزانيتا** السنتين، اللتان يوافق عليهما المجلس، تطبقان آلية الميزانية على أساس النتائج (RBB) طبقاً لأحكام الخطة المالية.

• **وال‍خطط التشغيلية** الرباعية المتجددة التي يوافق عليها المجلس تتبع مبادئ الخطة الاستراتيجية وتوضع طبقاً للخطة المالية وميزانية فترة السنتين. وتحدد الخطط التشغيلية النواتج الخاصة بالقطاعات والمشتركة بينها المنتجة من أجل تحقيق مقاصد ونتائج الاتحاد وتشرح الأنشطة المقابلة للمكاتب والأمانة العامة. وتساهم أنشطة المكاتب بشكل مباشر في تحقيق نواتج القطاعات والنواتج المشتركة بينها. وتساهم أنشطة الأمانة العامة إما بشكل مباشر في النواتج المشتركة بين القطاعات (عبر الأنشطة المشتركة بين القطاعات) أو توفر خدمات الدعم للمكاتب وللأنشطة المشتركة بين القطاعات على النحو المبين أدناه:

*الشكل 3: الربط بين التخطيط الاستراتيجي والتشغيلي والمالي*



**رؤية الاتحاد ورسالته**

**الأهداف الاستراتيجية للاتحاد ككل**

**أهداف/نتائج قطاع  
الاتصالات الراديوية**

**أهداف/نتائج قطاع  
تقييس الاتصالات**

**أهداف/نتائج قطاع  
تنمية الاتصالات**

**أهداف/نتائج الاتحاد  
المشتركة بين القطاعات**

نواتج قطاع الاتصالات الراديوية

نواتج قطاع تقييس الاتصالات

نواتج قطاع تنمية الاتصالات

النواتج المشتركة بين القطاعات

**مكتب الاتصالات الراديوية**

**مكتب تقييس الاتصالات**

**مكتب تنمية الاتصالات**

**الأمانة العامة**

**الخطة الاستراتيجية**

**الخطط التشغيلية**

**الخطة المالية**

**الميزانية**

## 2.5 معايير التنفيذ

تحدد معايير التنفيذ الإطار الذي يمكّن من التحديد السليم لأنشطة الاتحاد المناسبة بحيث يتسنى تحقيق المقاصد والنتائج والأهداف الاستراتيجية للاتحاد بأكبر قدر من الفعالية والكفاءة. وهي تحدد معايير ترتيب الأولويات لعملية توزيع الموارد في إطار ميزانية فترة السنتين للاتحاد.

وفيما يلي معايير التنفيذ المحددة لاستراتيجية الاتحاد للفترة 2019-2016:

(1 **اتباع قيم الات‍حاد:** يجب أن توجه القيم الأساسية للاتحاد أولوياته وتضع الأساس لعملية صنع القرار.

(2 **اتباع مبادئ الإدارة القائمة على النتائج**، والتي تشمل:

أ ) **مراقبة الأداء وتقييمه:** تجب مراقبة الأداء مقابل تحقيق الأهداف/المقاصد وتقييمه طبقاً للخطط التشغيلية التي يوافق عليها المجلس مع تحديد فرص التحسين من أجل دعم عملية صنع القرار.

ب) **ت‍حديد ال‍مخاطر وتقييمها والتخفيف من حدتها:** وجود عملية متكاملة لإدارة الأحداث غير المؤكدة التي قد تؤثر على تحقيق المقاصد والأهداف لتعزيز عملية صنع القرار بصورة مستنيرة.

ج) **مبادئ الميزنة على أساس النتائج:** يجب تخصيص الموارد في إطار عملية الميزنة على أساس المقاصد والأهداف المقرر تحقيقها، كما يرد تحديدها في هذه الخطة الاستراتيجية.

د ) **الإبلاغ ال‍موجه ن‍حو الأثر ال‍مرجو:** يجب الإبلاغ بشكل واضح عما يحرز من تقدم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للاتحاد، مع التركيز على أثر الأنشطة التي يضطلع بها الاتحاد.

(3 **كفاءة التنفيذ:** أصبحت الكفاءة أمراً أساسياً حتمياً بالنسبة للاتحاد. ويجب أن يقيم الاتحاد ما إذا كان أصحاب المصلحة يجنون أقصى مردود من الخدمات التي يقدمها الاتحاد وفقاً للموارد المتاحة (القيمة مقابل المال).

(4 **هدف تعميم توصيات الأمم المتحدة وتطبيق ممارسات الأعمال المنسقة**، بوصف الاتحاد جزءاً من منظومة الأمم المتحدة وإحدى وكالاتها المتخصصة.

(5 **توحيد الأداء في الاتحاد:** يجب أن تعمل القطاعات بصورة متماسكة من أجل تنفيذ الخطة الاستراتيجية. ويجب أن تدعم الأمانة التخطيط التشغيلي المنسق، وتتجنب التكرار والازدواجية وتعظم من التآزر بين القطاعات والمكاتب والأمانة العامة.

(6 **التطور طويل الأجل للمنظمة للحفاظ على الأداء وتوفير الخبرات المناسبة:** لشحذ مفهوم أن يكون الاتحاد منظمة مهتمة بالتعليم، عليه الاستمرار في العمل بأسلوب يعتمد على التواصل البيني وزيادة الاستثمار في الموظفين لتحقيق أقصى قيمة بصورة مستدامة.

(7 **ترتيب الأولويات:** من المهم تحديد معايير محددة لترتيب الأولويات بين مختلف الأنشطة والمبادرات التي يخطط الاتحاد للاضطلاع بها. وفيما يلي العوامل الواجب مراعاتها:

**أ ) القيمة المضافة:**

- ترتيب الأولويات استناداً إلى قيمة فريدة يسهم بها الاتحاد (النواتج التي لا يمكن تحقيقها بدونه)

- المشاركة في الأنشطة التي يمكن للاتحاد أن يضيف قيمة كبيرة فيها

- عدم إعطاء أولوية للأنشطة التي يمكن لأطراف معنية أخرى الاضطلاع بها

- ترتيب الأولويات على أساس الخبرات المتاحة لدى الاتحاد للتنفيذ.

**ب) التأثير والتركيز:**

- التركيز على الأثر الأقصى على مجموعة أوسع من المعنيين مع مراعاة الشمول

- الاضطلاع بعدد أقل من الأنشطة مع تحقيق تأثير أكبر بدلاً من عدد كبير من الأنشطة مع تأثير أقل

- الاتساق والاضطلاع بأنشطة تسهم بوضوح في رسم الصورة الكبيرة على النحو المحدد في الإطار الاستراتيجي للاتحاد

- إعطاء أولوية للأنشطة ذات النتائج الملموسة.

**ج) احتياجات الأعضاء:**

- ترتيب أولويات طلبات الأعضاء باتباع نهج موجه نحو العملاء

- إعطاء أولوية للأنشطة التي يتعذر على الدول الأعضاء القيام بها بدون دعم من المنظمة.

## 3.5 ال‍مراقبة والتقييم وإدارة ال‍مخاطر ضمن إطار الات‍حاد للإدارة القائمة على النتائج

ستكون النتائج هي التركيز الرئيسي للاستراتيجية والتخطيط والميزنة ضمن إطار الاتحاد للإدارة القائمة على النتائج. وستضمن مراقبة الأداء وتقييمه وإدارة المخاطر استناد عمليات التخطيط الاستراتيجي والتشغيلي والمالي إلى عملية مستنيرة لصنع القرار وتوزيع مناسب للموارد.

وسيخضع إطار مراقبة أداء الاتحاد وتقييمه لتطوير مستمر طبقاً للإطار الاستراتيجي المحدد في الخطة الاستراتيجية للفترة 2019‑2016، وذلك لقياس التقدم المحرز في تحقيق مقاصد الاتحاد ونتائجه وأهدافه وغاياته الاستراتيجية المحددة في هذه الخطة الاستراتيجية مع تقييم الأداء وتحديد المسائل التي تحتاج إلى معالجة.

كما سيخضع إطار الاتحاد لإدارة المخاطر لتطوير مستمر لضمان وجود نهج متكامل تجاه إطار الاتحاد للإدارة القائمة على النتائج المحدد في الخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2019‑2016.

ال‍ملحـق 3 بالقرار ‏‎71

توزيع ال‍موارد لتحقيق الأهداف والغايات الاستراتيجية

|  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **بآلاف الفرنكات السويسرية** | | |  | **بالنسبة المئوية** | | | |  | **بآلاف الفرنكات السويسرية** | | | |
| **الأهداف الاستراتيجية للاتحاد** | | التكاليف | **إعادة التوزيع** | **الغاية 1**  النمو | **الغاية 2**  الشمول | **الغاية 3**  الاستدامة | **الغاية 4**  الابتكار والشراكة |  | **الغاية 1**  النمو | **الغاية 2**  الشمول | **الغاية 3**  الاستدامة | **الغاية 4**  الابتكار والشراكة |
| **R1** | **الهدف 1 لقطاع الاتصالات الراديوية** | 155 927 | **%50** | %30 | %10 | %10 | **77 963** | 46 778 | 15 593 | 15 593 |
| **R2** | **الهدف 2 لقطاع الاتصالات الراديوية** | 41 979 | **%50** | %30 | %10 | %10 | **20 989** | 12 594 | 4 198 | 4 198 |
| **R3** | **الهدف 3 لقطاع الاتصالات الراديوية** | 63 626 |  | **%100** |  |  | **-** | **63 626** | - | - |
| **T1** | **الهدف 1 لقطاع تقييس الاتصالات** | 60 266 | **%40** | %30 | %10 | %20 | **24 107** | 18 080 | 6 027 | 12 053 |
| **T2** | **الهدف 2 لقطاع تقييس الاتصالات** | 21 614 |  | **%100** |  |  | **-** | **21 614** | - | - |
| **T3** | **الهدف 3 لقطاع تقييس الاتصالات** | 1 654 | **%50** | %30 | %10 | %10 | **827** | 496 | 165 | 165 |
| **T4** | **الهدف 4 لقطاع تقييس الاتصالات** | 28 476 | %30 | **%50** | %10 | %10 | 8 543 | **14 238** | 2 848 | 2 848 |
| **T5** | **الهدف 5 لقطاع تقييس الاتصالات** | 2 189 | %30 | %20 | %10 | **%40** | 657 | 438 | 219 | **876** |
| **D1** | **الهدف 1 لقطاع تنمية الاتصالات** | 48 613 |  | **%100** |  |  | - | **48 613** | **-** | - |
| **D2** | **الهدف 2 لقطاع تنمية الاتصالات** | 76 215 | **%100** |  |  |  | **76 215** | - | - | **-** |
| **D3** | **الهدف 3 لقطاع تنمية الاتصالات** | 33 703 |  |  | **%100** |  | - | - | **33 703** | **-** |
| **D4** | **الهدف 4 لقطاع تنمية الاتصالات** | 60 338 |  | **%100** |  |  | - | **60 338** | - | **-** |
| **D5** | **الهدف 5 لقطاع تنمية الاتصالات** | 20 031 | **%100** |  |  |  | **20 031** | - | - | **-** |
| **I1** | **الهدف 1 المشترك بين القطاعات** | 8 702 | %15 | %15 | %15 | **%55** | 1 305 | 1 305 | 1 305 | **4 786** |
| **I2** | **الهدف 2 المشترك بين القطاعات** | 9 113 | %15 | %15 | %15 | **%55** | 1 367 | 1 367 | 1 367 | **5 012** |
| **I3** | **الهدف 3 المشترك بين القطاعات** | 14 401 | %10 | %10 | %10 | **%70** | 1 440 | 1 440 | 1 440 | **10 081** |
| **I4** | **الهدف 4 المشترك بين القطاعات** | 8 453 | %0 | **%50** | **%50** | **%0** | - | **4 227** | **4 227** | **-** |
| **I5** | **الهدف 5 المشترك بين القطاعات** | 762 | **%50** | %100 | %0 | %0 | - | 762 | - | - |
| **مجموع التكاليف** |  | **656 060** |  |  |  |  | **233 443** | **295 915** | **71 091** | **55 611** |
|  |  |  |  |  |  |  |  |  | **%36** | **%45** | **%11** | **%8** |

ال‍ملحـق ‏‎4‎‏ بالقرار ‏‎71‎

مسرد مصطلحات ال‍خطة الاستراتيجية للات‍حاد للفترة ‏‎2019-2016

| ال‍مصطلح | صيغة عملية |
| --- | --- |
| الأنشطة | الأنشطة هي مختلف الأعمال/الخدمات من أجل تحويل الموارد (المدخلات) إلى نواتج. |
| ال‍خطة المالية | تغطي الخطة المالية فترة أربع سنوات وتضع الأسس المالية التي يمكن من خلالها وضع ميزانيات فترة السنتين.  توضع الخطة المالية في سياق المقرر 5 (إيرادات الاتحاد ونفقاته) الذي يبرز، *من جملة أمور*، مبلغ وحدة المساهمة التي وافق عليها مؤتمر المندوبين المفوضين.  وينبغي للخطة المالية أن تكون متسقة مع الخطة الاستراتيجية. |
| ال‍مدخلات | المدخلات هي موارد مثل الموارد المالية والبشرية والمادية والتكنولوجية، تُستعمل في الأنشطة لإنتاج النواتج. |
| الرسالة | تشير الرسالة إلى الوظيفة الشاملة الرئيسية للاتحاد وفقاً للصكوك الأساسية للاتحاد. |
| الغايات | تشير الغايات إلى المرامي المحددة للقطاع وللأنشطة المشتركة بين القطاعات في فترة معينة. |
| ال‍خطة التشغيلية | يضطلع بإعداد الخطة التشغيلية على أساس سنوي، كل مكتب بالتشاور مع الفريق الاستشاري ذي الصلة والأمانة العامة وفقاً للخطتين الاستراتيجية والمالية. وتشمل الخطة التشغيلية الخطة المفصلة للسنة التالية وتوقعات فترة السنوات الثلاث التي تليها لكل قطاع وللأمانة العامة. ويستعرض المجلس الخطط التشغيلية الرباعية المتجددة ويوافق عليها. |
| النتائج | تقدم النتائج دلالة على تحقيق الهدف. وغالباً ما تقع النتائج تحت سيطرة المنظمة جزئياً وليس كلياً. |
| النواتج | تشير النواتج إلى النتائج والمنتجات والمخرجات والخدمات النهائية الملموسة التي يحققها الاتحاد في تنفيذ الخطط التشغيلية. والنواتج هي عناصر تكاليف وتمثلها أوامر داخلية في نظام محاسبة التكاليف المطبق. |
| مؤشرات الأداء | مؤشرات الأداء هي المعايير المستعملة في قياس تحقيق النواتج أو النتائج. وقد تكون هذه المؤشرات كمية أو نوعية. |
| العمليات | مجموعة من الأنشطة المتسقة تهدف إلى تحقيق هدف مقصود أو غاية مقصودة. |
| ال‍ميزنة على أساس النتائج (RBB) | الميزنة على أساس النتائج (RBB) هي عملية الميزانية البرنام‍جية التي: (أ) يركِّز فيها وضع البرامج على تحقيق أهداف محددة مسبقاً وعلى النتائج المتوقعة؛ (ب) تبرر النتائج المتوقعة فيها الموارد المطلوبة المحددة على أساس النواتج التي تؤدي إلى تحقيق النتائج المتوقعة وتتصل بها؛ (ج) يقاس فيها الأداء الفعلي في تحقيق النتائج بمؤشرات الأداء الرئيسية. |
| الإدارة على أساس النتائج (RBM) | الإدارة القائمة على النتائج هي نهج إدارة يوجه عمليات المنظمة ومواردها ومنتجاتها وخدماتها نحو تحقيق نتائج قابلة للقياس. وهي توفر أطر وأدوات الإدارة من أجل التخطيط الاستراتيجي وإدارة المخاطر ومراقبة الأداء وتقييمه وأنشطة التمويل على أساس النتائج المستهدفة. |
| إطار النتائج | إطار النتائج هو أداة لإدارة الاستراتيجية المستخدمة للتخطيط والمراقبة والتقييم ورفع التقارير ضمن منهجية الإدارة القائمة على النتائج. فهو يوفر التسلسل اللازم لتحقيق النتائج المرجوة (سلسلة النتائج) - بدءاً من المدخلات، مروراً بالأنشطة والنواتج، ووصولاً إلى النواتج على مستوى القطاع والأهداف المشتركة بين القطاعات، ومستوى تأثير الأهداف والغايات الاستراتيجية على نطاق الاتحاد. وهو يفسر كيف يتعين تحقيق النتائج، بما في ذلك العلاقات السببية والافتراضات والمخاطر الكامنة وراء ذلك. ويعبر إطار النتائج عن التفكير على المستوى الاستراتيجي على امتداد المنظمة بأكملها. |
| الأهداف الاستراتيجية | تشير الأهداف الاستراتيجية إلى المقاصد السامية للاتحاد والتي تسهم فيها الأهداف بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وهي تشمل الاتحاد برمّته. |
| ال‍خطة الاستراتيجية | الخطة الاستراتيجية تحدد استراتيجية الاتحاد لفترة أربع سنوات من أجل الوفاء برسالته. وتحدد الغايات والأهداف الاستراتيجية وتمثل خطة الاتحاد في تلك الفترة. وهي الوثيقة الرئيسية التي تجسد الرؤية الاستراتيجية للاتحاد. وينبغي تنفيذ الخطة الاستراتيجية ضمن سياق الحدود المالية التي يضعها مؤتمر المندوبين المفوضين. |
| ال‍مخاطر الاستراتيجية | تشير المخاطر الاستراتيجية إلى حالات عدم اليقين والفرص غير المستغلة التي تؤثر على استراتيجية المنظمة وتنفيذ الاستراتيجية. |
| إدارة ال‍مخاطر الاستراتيجية (SRM) | إدارة المخاطر الاستراتيجية هي ممارسة إدارية تحدد حالات عدم اليقين والفرص غير المستغلة التي تؤثر على قدرة المنظمة على الوفاء برسالتها وتركز العمل عليها. |
| ال‍مقاصد الاستراتيجية | المقاصد الاستراتيجية هي النتائج المتوقعة خلال فترة الخطة الاستراتيجية؛ وتقدم دلالة على تحقيق الهدف. وقد لا تتحقق المقاصد دائماً لأسباب قد تخرج عن سيطرة الاتحاد. |
| القيم | معتقدات الاتحاد العامة والمشتركة التي تقود أولوياته وتُوجّه جميع عمليات صنع القرار. |
| الرؤية | العالم الأفضل الذي يصبو إليه الاتحاد. |

**قائمة ال‍مصطلحات ب‍جميع اللغات الرس‍مية الست**

| English | Arab | Chinese | French | Russian | Spanish |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| Activities | الأنشطة | 活动 | Activités | Виды деятельности | Actividades |
| Financial Plan | ال‍خطة المالية | 财务规划 | Plan financier | Финансовый план | Plan Financiero |
| Inputs | ال‍مدخلات | 投入，输入意见 （取决于上下文） | Contributions | Исходные ресурсы | Insumos |
| Mission | الرسالة | 使命 | Mission | Миссия | Misión |
| Objectives | الأهداف [/غايات] | 部门目标 | Objectifs | Задачи | Objetivos |
| Operational Plan | ال‍خطة التشغيلية | 运作规划 | Plan opérationnel | Оперативный план | Plan Operacional |
| Outcomes | النتائج | 结果 | Résultats | Конечные результаты | Resultados |
| Outputs | النواتج | 输出成果 | Produits | Намеченные результаты деятельности | Productos |
| Performance Indicators | مؤشرات الأداء | 绩效指标 | Indicateurs de performance | Показатели деятельности | Indicadores de Rendimiento |
| Processes | العمليات | 进程 | Processus | Процессы | Procesos |
| Results-based budgeting | ال‍ميزنة على أساس النتائج | 基于结果的预算制定 | Budgétisation axée sur les résultats | Составление бюджета, ориентированного на результаты (БОР) | [Elaboración del] Presupuesto basado en los resultados |
| Results-based Management | الإدارة على أساس النتائج | 基于结果的管理 | Gestion axée sur les résultats | Управление, ориентированное на результаты (УОР) | Gestión basada en los resultados |
| Results framework | إطار النتائج | 结果框架 | Cadre de présentation des résultats | Структура результатов | Marco de resultados |
| Strategic Goals | الغايات الاستراتيجية | 总体战略目标 | Buts stratégiques | Стратегические цели | Metas estratégicas |
| Strategic Plan | ال‍خطة الاستراتيجية | 战略规划 | Plan stratégique | Стратегический план | Plan Estratégico |
| Strategic Risks | ال‍مخاطر الاستراتيجية | 战略风险 | Risques stratégiques | Стратегические риски | Riesgos estratégicos |
| Strategic Risk Management | إدارة المخاطر الاستراتيجية | 战略风险管理 | Gestion des risques stratégiques | Управление стратегическими рисками (УСР) | Gestión de riesgos estratégicos |
| Strategic Target | ال‍مقاصد الاستراتيجية | 具体战略目标 | Cible stratégique | Стратегический целевой показатель | Finalidad estratégica |
| Values | القيم | 价值/价值观 | Valeurs | Ценности | Valores |
| Vision | الرؤية | 愿景 | Vision | Концепция | Visión |

MOD IAP/34A1/17

القرار 72 (المراجَع في بوسان، 2014)

التنسيق بين ال‍خطط الاستراتيجية وال‍مالية والتشغيلية في الات‍حاد

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

إذ يضع في اعتباره

أن من الممكن تحسين العملية التي تتيح قياس التقدم المحرز في تحقيق غايات وأهداف الاتحاد تحسيناً كبيراً عن طريق التنسيق والربط بين الخطط الاستراتيجية والمالية والتشغيلية التي تحدد الأنشطة المخطط لها خلال فترة هذه الخطط،

وإذ يقـر

*أ )* بأن الخطط التشغيلية والمالية للاتحاد ينبغي أن تعرض أنشطة الاتحاد وأهداف تلك الأنشطة والموارد ذات الصلة، وأنها يمكن أن تستخدم بفعالية من أجل ما يلي *في جملة أمور*:

- رصد التقدم في تنفيذ برامج الاتحاد؛

- تحسين قدرة الأعضاء على تقييم التقدم في إنجاز الأنشطة البرنامجية، باستخدام مؤشرات الأداء؛

- تحسين فعالية هذه الأنشطة؛

- ضمان الشفافية، خصوصاً في تطبيق استرداد التكاليف؛

- تشجيع التكامل بين أنشطة الاتحاد وأنشطة منظمات الاتصالات الدولية والإقليمية الأخرى؛

*ﺏ)* بأن التنفيذ المستمر للتخطيط التشغيلي وربطه بالتخطيط الاستراتيجي والمالي ربطاً فعّالاً قد يحدث تغييرات لازمة في اللوائح المالية من أجل تحديد العلاقات بين الوثائق المناظرة وتنسيق عرض المعلومات التي تحتويها؛

*ج)* بأن الحاجة تقوم إلى إنشاء آليات مراقبة فعّالة ومخصصة لتمكين مجلس الاتحاد من إجراء الفحص الكافي للتقدم في تنسيق الوظائف الاستراتيجية والتشغيلية والمالية وتقييم تنفيذ الخطط التشغيلية؛

*د )* بأنه لمساعدة الدول الأعضاء في إعداد مقترحات للمؤتمرات، تُدعى الأمانة إلى إعداد مبادئ توجيهية لتحديد المعايير الواجب تطبيقها عند تقييم الآثار المالية وأن تقوم بتوزيع المبادئ التوجيهية في صورة رسائل معممة مرسلة من الأمين العام أو مديري المكاتب؛

*ﻫ )* بأنه ينبغي للدول الأعضاء، قدر الإمكان عملياً وبمراعاة المبادئ التوجيهية التي تعدها الأمانة، أن تلحق بمقترحاتها المعلومات المناسبة للسماح للأمين العام/المديرين بتحديد الآثار المالية المحتملة التي قد تترتب على هذه الأهداف،

يقرر تكليف الأمين العام ومديري المكاتب الثلاثة

1 بتعيين تدابير وعناصر محددة، ينبغي اعتبارها إرشادية وليست حصرية، لإدراجها في الخطط التشغيلية للقطاعات والأمانة العامة ضماناً للاتساق فيما بينها، لتساعد الاتحاد في تنفيذ الخطط الاستراتيجية والمالية وتمكن المجلس من استعراض تنفيذها؛

2 باستعراض اللوائح المالية للاتحاد مع مراعاة وجهات نظر الدول الأعضاء وآراء الأفرقة الاستشارية للقطاعات، وتقديم مقترحات ملائمة إلى المجلس في ضوء ما ورد في الفقرتين *ب)* و*ج)* تحت " *وإذ يقر*" أعلاه؛

3 بأن يُعدّ كل منهم خططاً موحدة ومنسقة تُظهر الروابط بين التخطيط الاستراتيجي والمالي والتشغيلي كي ينظر المجلس فيها سنوياً؛

4 بتقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء في إعداد تقديرات تكاليف مقترحاتها المقدمة إلى جميع مؤتمرات الاتحاد وجمعياته، إن طُلب منهم ذلك؛

5 بتزويد المؤتمرات والجمعيات بالمعلومات اللازمة المستمدة من المجموعة الكاملة للآليات المالية والتخطيطية الجديدة المتاحة، وذلك للسماح بإجراء تقدير معقول للآثار المالية المترتبة على القرارات التي ستتخذها، بما في ذلك، قدر المستطاع عملياً، تقدير تكاليف أي مقترحات تقدم إلى جميع مؤتمرات الاتحاد وجمعياته، أخذاً في الاعتبار أحكام المادة 34 من اتفاقية الاتحاد،

يكلف المجلس

1 بتقييم التقدم في تنسيق الوظائف الاستراتيجية والمالية والتشغيلية وفي تنفيذ التخطيط التشغيلي واتخاذ تدابير ملائمة من أجل تحقيق أهداف هذا القرار؛

2 باتخاذ الإجراءات الضرورية لضمان إعداد الخطط الاستراتيجية والمالية والتشغيلية المقبلة على نحو يتماشى مع هذا القرار؛

3 بإعداد تقرير يحتوي على توصيات مناسبة بهذا الخصوص كي ينظر فيه مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2018،

ويحث الدول الأعضاء

على الاتصال بالأمانة في مرحلة مبكرة من عملية إعداد المقترحات التي تترتب عليها آثار مالية، وذلك للتمكن من تحديد خطة العمل والمتطلبات ذات الصلة من الموارد اللازمة وإدراجها قدر المستطاع عملياً في هذه المقترحات.

MOD IAP/34A1/18

القـرار 151 (المراجَع في بوسان، 2014)

تنفيذ الإدارة على أساس النتائج في الات‍حاد الدولي للاتصالات

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

إذ يضع في اعتباره

*أ )* القرار 72 (المراجَع في غوادالاخارا، 2010) لهذا المؤتمر الذي يشير إلى أنه من الممكن تحسين العملية التي تتيح قياس التقدم المحرز في تحقيق أهداف الاتحاد تحسيناً كبيراً عن طريق الربط بين الخطط الاستراتيجية والمالية والتشغيلية التي تحدد الأنشطة المخطط الاضطلاع بها خلال فترة هذه الخطط؛

*ﺏ)* القرار 151 (المراجَع في غوادالاخارا، 2010) لمؤتمر المندوبين المفوضين الذي يكلف الأمين العام كذلك بمواصلة تحسين المنهجيات المتعلقة بالتنفيذ الكامل للميزنة على أساس النتائج والإدارة على أساس النتائج (RBM)، بما في ذلك عرض ميزانيات السنتين،

وإذ يعترف

*أ )* بأن انتقال تنفيذ عملية الميزنة على أساس النتائج والإدارة وعلى أساس النتائج في الاتحاد إلى المستوى التالي سيؤدي إلى مواجهة تحديات واتخاذ خطوات منها ضرورة إحداث تغيير كبير في الثقافة وتعريف الموظفين على جميع المستويات بمفاهيم ومصطلحات الإدارة على أساس النتائج (RBM)؛

*ب)* بأن وحدة التفتيش المشتركة لدى الأمم المتحدة قد ذكرت في تقرير لها صدر في عام 2004 بعنوان "تنفيذ الإدارة على أساس النتائج في منظمات الأمم المتحدة" أن إحدى الخطوات الجوهرية لتحقيق الإدارة على أساس النتائج هي صياغة استراتيجية شاملة تهدف إلى تغيير طريقة عمل الوكالات ويتمثل توجهها المركزي في تحسين الأداء (تحقيق النتائج)؛

*ج)* بأن وحدة التفتيش المشتركة حددت عملية التخطيط والبرمجة والميزنة والمتابعة والتقييم وتفويض السلطات وتحقيق المساءلة؛ وكذلك أداء الموظفين وإدارة العقود، كدعائم رئيسية لتطوير نظام متين للإدارة على أساس النتائج،

وإذ يشدد على

أن الغرض من الميزنة على أساس النتائج والإدارة على أساس النتائج هو ضمان توفير الموارد الكافية للأنشطة التي تتمتع بأولوية عالية من أجل تحقيق النتائج المخطط لها،

يقرر أن يكلف الأمين العام ومديري المكاتب الثلاثة

1 بمواصلة تحسين المنهجيات المتصلة بالتنفيذ الكامل للميزنة على أساس النتائج (RBB) والإدارة على أساس النتائج (RBM)، بما في ذلك تحسينات في عرض ميزانيات السنتين على أساس مستمر؛

2 بمواصلة وضع إطار شامل لنتائج الاتحاد من أجل دعم تنفيذ الخطة الاستراتيجية والربط بين الخطط الاستراتيجية والمالية والتشغيلية؛

3 باستحداث إطار شامل لرصد وتقييم الأداء لدعم إطار نتائج الاتحاد؛

4 بزيادة إدماج إطار إدارة المخاطر على مستوى الاتحاد في سياق الإدارة على أساس النتائج لضمان استخدام مساهمات الدول الأعضاء أفضل استخدام،

يكلف المجلس

1 بمواصلة استعراض التدابير المقترحة واتخاذ الإجراءات الملائمة لكفالة مواصلة التطوير والتنفيذ الملائم للميزنة على أساس النتائج (RBB) والإدارة على أساس النتائج (RBM) في الاتحاد؛

2 بمتابعة تنفيذ هذا القرار في كل دورة من دوراته اللاحقة وتقديم تقرير عن ذلك إلى مؤتمر المندوبين المفوضين التالي.

\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*

# IAP-19 استقرار الصكوك الأساسية للاتحاد

ترى الدول الأعضاء في لجنة البلدان الأمريكية للاتصالات في دستور الاتحاد واتفاقيته، اللذين اعتمدهما مؤتمر المندوبين المفوضين الإضافي (جنيف، 1992)، صكين صامدين يوفران أساساً قانونياً صلباً للاتحاد الدولي للاتصالات. وقد ثبت للدستور استقرار أساسي على مدى فترة تربو على العشرين عاماً منذ اعتماده، دون أن يطرأ عليه تعديل عدا النذر اليسير عند الضرورة. وإننا لنرى أنه لا حاجة تقتضي إعادة هيكلة صكي الاتحاد، وأن من شأن أي محاولة لإعادة هيكلتهما أن تقوض استقرار هذين الصكين واستقرار الاتحاد من ورائهما.

خلفية

أصدر فريق العمل التابع للمجلس، عملاً بالقرار 163 (غوادالاخارا، 2010)، "تقريراً من رئيسة فريق العمل التابع للمجلس المعني بوضع دستور مستقر للاتحاد" (التقرير) ليُنظر فيه خلال مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2014. وبالرغم من الجهد الهائل والقيادة الممتازة، لم تتمخض النتائج التي توصل إليها فريق العمل التابع للمجلس المعني بوضع دستور مستقر للاتحاد (CWG‑STB‑CS)، كما يعكسها التقرير المذكور، عن الدستور المقترح بعدد أقل من المواد، بل إن هذا التقرير الذي يبلغ طوله مائتي صفحة يطرح في الواقع نصاً لمشروع "دستور مستقر" من شأنه أن يفوق الدستور الحالي طولاً وتعقيداً، علاوةً على "وثيقة أخرى" يُقصد لها أن تكون ملزمة قانونية، لكنها لا تخضع لمصادقة الدول الأعضاء ولا موافقتها ولا انضمامها. ويبرز التقرير عدداً من القضايا التي استعصى على الفريق حلها، ومنها التسلسل الهرمي والعلاقات البينية في "الدستور المستقر" الجديد و"الوثيقة الأخرى" واللوائح الإدارية والقواعد العامة للمؤتمرات والجمعيات والاجتماعات.

مناقشة

تثمّن الدول الأعضاء في لجنة البلدان الأمريكية للاتصالات جهود الفريق CWG‑STB‑CS، الذي أنشئ عملاً بالقرار 163 (غوادالاخارا، 2010)، من أجل اقتراح آليات تكفل استقرار الدستور، غير أننا نعتقد أن مخرجات فريق العمل هذا التابع للمجلس يبين أنه من شأن الجهود الموجهة إلى تحقيق الاستقرار أن تؤدي في الواقع إلى استحداث صكوك قانونية أقل استقراراً. وتثبت تجربة هذا الفريق أن النهج الموضوع في القرار 163 (غوادالاخارا، 2010) - بنقل النصوص الأصيلة والمستقرة إلى "دستور مستقر" جديد ونقل جميع النصوص الأخرى إلى وثيقة جديدة غير تعاهدية - لن يحقق الاستقرار المنشود للدستور، بل سيقوض استقرار مجموعة من المعاهدات الصامدة منذ اعتمادها في عام 1992.

المقترح

تقترح الدول الأعضاء في لجنة البلدان الأمريكية للاتصالات إبقاء الاتحاد على الإطار الحالي لصكوك الاتحاد القانونية، وبالتالي تقترح "لا تغيير" للمادة 4 من دستور الاتحاد.

وتحدد المادة 4 من الدستور صكوك الاتحاد وعلاقاتها البينية وتسلسلها الهرمي بالنسبة إلى بعضها البعض، وبذلك تبين هذه المادة لأي صك تكون الغلبة في حالة وقوع تضارب بين أحكامها. والمادة 4، بصياغتها الحالية، هي الركن الركين للحفاظ على استقرار الإطار القانوني للاتحاد. ولهذا السبب، تقترح لجنة البلدان الأمريكية للاتصالات عدم إجراء أي تغيير على هذه المادة المهمة.

|  |  |
| --- | --- |
|  | دسـتور  الاتحـاد الـدولي للاتصـالات |
|  | الفصـل الأول  أحكام أساسيـة |

NOC IAP/34A1/19

|  |  |
| --- | --- |
|  | المـادة 4  صكوك الاتحاد |

الأسباب: تشكل المادة 4 بنصها الحالي القاعدة الصلبة للمحافظة على الإطار القانوني المستقر للاتحاد. ولذلك، تقترح لجنة البلدان الأمريكية للاتصالات عدم تغيير هذه المادة الهامة.

\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*

# IAP-20 و21: مقترح بشأن مهام نائب الأمين العام ووظائفه

خلفية

تنص المواد ذات الصلة من الدستور والاتفاقية على مهام المسؤولين المنتخبين ومسؤولياتهم والتي ترد تحديداً في المادة 11 من الدستور والمادة 5 من الاتفاقية فيما يتعلق بالأمين العام والمادة 12 من الاتفاقية فيما يتعلق بمدير مكتب الاتصالات الراديوية والمادة 18 من الاتفاقية فيما يتعلق بمدير مكتب تنمية الاتصالات والمادة 15 من الاتفاقية فيما يتعلق بمدير مكتب تقييس الاتصالات.

وإشارةً إلى المادة 11 من الدستور والمادة 5 من الاتفاقية، تُحدد مهام نائب الأمين العام فقط من حيث التصرف نيابةً عن الأمين العام أثناء غيابه. وباستثناء وصف عام للمهام في القرار 148 (أنطاليا، 2006)، *مهام نائب الأمين العام ووظائفه*، لا توجد إشارة محددة في الصكوك الأساسية للمسؤوليات الإدارية المنوطة بنائب الأمين العام، باستثناء ملاحظة تفيد أن على الأمين العام أن يفوّض إلى نائب الأمين العام القيام ببعض وظائف إدارة الاتحاد. وعلاوة على ذلك، ينص القرار على ضرورة تحديد مهام نائب الأمين العام من أجل توضيح مسؤولياته التشغيلية والإدارية وفقاً للصكوك الأساسية حرصاً على مزيد من الشفافية والفعالية في إدارة الاتحاد. وينبغي لهذه المسؤوليات أن تشمل الإشراف الإداري على عمليات الأمانة العامة، بما في ذلك دوائر التخطيط الاستراتيجي والعضوية وإدارة الموارد البشرية وإدارة الموارد المالية والمؤتمرات والمنشورات وخدمات المعلومات وأمانة تليكوم الاتحاد.

المقترح

يُقترح أن تُبيّن مهام نائب الأمين العام ووظائفه بعبارات عامة عندما تتصل بالإشراف الإداري على الأمانة العامة. وتُقترح تعديلات محددة على المادة 11 من الدستور (الرقم 77) والمادة 5 من الاتفاقية (الرقم 105) لضمان تحديد مهام جميع المسؤولين المنتخبين في الصكوك الأساسية. وترد المقترحات المحددة في المرفق.

|  |  |
| --- | --- |
|  | **دسـتور  الاتحـاد الـدولي للاتصـالات** |
|  | الفصـل الأول  أحكام أساسيـة |
|  | المـادة 11  الأمانة العامة |

ADD IAP/34A1/20

|  |  |
| --- | --- |
| 77A | 2A يساعد نائب الأمين العام الأمين العام في توفير الإشراف الإداري الفعّال على وظائف الأمانة العامة وعملياتها ويقدم المشورة والتوصيات للأمين العام ولجنة التنسيق بشأن استخدام موارد الاتحاد على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة. |

|  |  |
| --- | --- |
|  | اتفـاقيـة الاتحـاد الـدولي للاتصـالات |
|  | الفصـل الأول  أحكام أساسيـة |
|  | القسم 3 |
|  | المـادة 5  الأمانـة العامـة |
| 105  PP-06 | (2 يجب أن يعاد النظر باستمرار في المسؤوليات المحددة لقطاعي تقييس الاتصالات والاتصالات الراديوية بالتعاون الوثيق بين القطاعين، فيما يتعلق بالمسائل ذات الأهمية المشتركة للقطاعين، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الاتفاقية. ويجب تأمين تنسيق وثيق بين قطاع الاتصالات الراديوية وقطاع تقييس الاتصالات وقطاع تنمية الاتصالات. |

ADD IAP/34A1/21

|  |  |
| --- | --- |
| 105A | 2A يساعد نائب الأمين العام الأمين العام في توفير الإشراف الإداري الفعّال على وظائف الأمانة العامة وعملياتها ويقدم المشورة والتوصيات للأمين العام ولجنة التنسيق بشأن استخدام موارد الاتحاد على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة. |

\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*

# IAP-22: مقترح لتعديل القرار 102 "دور الاتحاد الدولي للاتصالات فيما يتعلق بقضايا السياسة العامة الدولية المتصلة بالإنترنت وبإدارة موارد الإنترنت، بما في ذلك إدارة أسماء الميادين والعناوين"

مقدمة

يتضمن هذا المقترح تعديلات على القرار 102 الذي يعترف أيضاً بأن الاتحاد الدولي للاتصالات أحد أصحاب المصلحة المعنيين بالإدارة الدولية للإنترنت، طبقاً لجدول أعمال تونس للقمة العالمية لمجتمع المعلومات. ويناط بالاتحاد الدولي للاتصالات أدوار وتقع على عاتقه مسؤوليات مميزة حيث إنه أحد أصحاب المصلحة المسؤولين عن تيسير خطوط العمل جيم2 وجيم5 وجيم6 ويجب أن تحظى هذه الأمور بالاعتراف الكامل.

ويجب على السياسات العامة الحالية المتعلقة بالإنترنت أن تنظر في أحد الجوانب التي تحظى باهتمام متزايد من البلدان النامية. وذلك الجانب هو التوصيلية الدولية للإنترنت، في إطار اختصاص الاتحاد الدولي للاتصالات، من ناحية بناء القدرات والإتاحة والتكاليف المتعلقة بالبنية التحتية.

والعديد من أصحاب المصلحة أعضاء بالفعل في الاتحاد الدولي للاتصالات. وسيظل التشاور المفتوح مع جميع أصحاب المصلحة من خارج الاتحاد يؤدي دوراً أساسياً في شفافية وشمول هذه العملية.

MOD IAP/34A1/22

القـرار 102 (المراجع في بوسان، 2014)

دور الاتحاد الدولي للاتصالات فيما يتعلق بقضايا السياسة العامة الدولية  
المتصلة بالإنترنت وبإدارة موارد الإنترنت، بما في ذلك  
إدارة أسماء الميادين والعناوين

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

إذ يقر

*أ )* بجميع قرارات مؤتمر المندوبين المفوضين ذات الصلة بهذا القرار؛

*ب)* بجميع نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ذات الصلة بهذا القرار،

وإذ يضع في اعتباره

*أ )* أن مقاصد الاتحاد تشمل جملة أمور من بينها الترويج على المستوى الدولي لاعتماد نهج شامل إزاء المسائل الخاصة بالاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ظل اقتصاد المعلومات ومجتمع المعلومات العالميين، وتوسيع انتشار المزايا التي تقدمها تكنولوجيات الاتصالات الجديدة لكي تشمل جميع سكان العالم، والتوفيق بين الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات لبلوغ هذه الأهداف؛

*ب)* أن التقدم في مجال البنية التحتية العالمية للمعلومات، لا سيما تطوير الشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت وتنمية شبكة الإنترنت، مع مراعاة متطلبات وسمات التشغيل البيني لشبكات الجيل التالي (NGN) والشبكات المستقبلية، له أهمية حاسمة، بصفته محركاً هاماً لنمو الاقتصاد العالمي في القرن الحادي والعشرين؛

*ج)* أن تنمية الإنترنت تجري أساساً بناءً على توجهات السوق مدفوعةً بالمبادرات الخاصة والحكومية؛

*د )* أن مبادرات القطاعين الخاص والعام وكذلك المبادرات المشتركة بين القطاعين العام والخاص والمبادرات الإقليمية مستمرة في أداء دور هام جداً في توسيع الإنترنت وتنميتها، من خلال الاستثمارات في البنية التحتية والخدمات مثلاً؛

*ﻫ )* أن إدارة تسجيل وتوزيع أسماء الميادين والعناوين في الإنترنت، يجب أن تعكس تماماً الطبيعة الجغرافية لشبكة الإنترنت، مع مراعاة التوازن المنصف لمصالح جميع أصحاب المصلحة؛

*و )* الدور الذي قام به الاتحاد الدولي للاتصالات في التنظيم الناجح للقمة العالمية لمجتمع المعلومات بمرحلتيها وأن إعلان مبادئ جنيف وخطة عمل جنيف، المعتمدين في 2003، والتزام تونس وبرنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات، المعتمدين في 2005، قد أيدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة؛

*ز )* أن إدارة شبكة الإنترنت تحظى باهتمام دولي له ما يبرره ويجب أن تجرى على أساس تعاون دولي تام وبين جميع أصحاب المصلحة وعلى أساس نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات بمرحلتيها؛

*ح)* أنه ينبغي أن يكون لجميع الحكومات دور متساو ومسؤولية متساوية، على النحو المعلن في نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، في الإدارة الدولية لشبكة الإنترنت الحالية وما سيطرأ عليها من تطورات مستقبلية وفي الإنترنت المستقبلية وفي ضمان استقرار شبكة الإنترنت وأمنها واستمراريتها، مع الاعتراف أيضاً بضرورة وضع الحكومات لسياسات عامة بالتشاور مع جميع أصحاب المصلحة،

وإذ يقر كذلك

*أ )* بأن الاتحاد الدولي للاتصالات يعالج المسائل التقنية ومسائل السياسة العامة المتصلة بالشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت بما في ذلك شبكة الإنترنت الحالية وتطور شبكات الجيل التالي فضلاً عن إجراء دراسات بشأن الإنترنت المستقبلية؛

*ب)* بأن الاتحاد يقوم بمهمة التنسيق العالمي لعدد من أنظمة توزيع الموارد المتصلة بالاتصالات الراديوية والاتصالات وأنه يمثل محفلاً لمناقشة السياسات في هذا المجال؛

*ج)* بأن الاتحاد بذل جهوداً ملموسة بشأن قضايا نظام الترقيم الإلكتروني (ENUM) وإدارة الميدان ".int" وأسماء الميادين الدولية (IDN) وأسماء الميادين القطرية ذات المستوى الأعلى (ccTLD) من خلال ورش عمل وأنشطة تقييس؛

*د )* بأن الاتحاد نشر كتيباً شاملاً ومفيداً بشأن الشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت والموضوعات والمسائل ذات الصلة؛

*ﻫ )* بالفقرتين 71 و78 أ ) من برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات فيما يخص عملية التعاونية المعززة بشأن إدارة الإنترنت وإنشاء منتدى إدارة الإنترنت كعمليتين منفصلتين تماماً؛

*و )* بنتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ذات الصلة في الفقرات من 29 إلى 82 بشأن إدارة الإنترنت في برنامج عمل تونس؛

*ز )* بأنه ينبغي تشجيع الاتحاد على تيسير التعاون مع جميع أصحاب المصلحة على النحو المشار إليه في الفقرة 35 من برنامج عمل تونس؛

*ح )* بأن الدول الأعضاء تمثل مصالح سكان البلد أو الأراضي التي فوضت لها أسماء ميادين قطرية ذات مستوى أعلى؛

*ط)* بأنه ينبغي ألا تشارك البلدان في القرارات المتعلقة بأسماء الميادين ذات المستوى الأعلى لبلد آخر،

وإذ يؤكد

*أ )* أن إدارة الإنترنت تشمل مسائل تتصل بالسياسات التقنية والعامة وينبغي أن تضم جميع أصحاب المصلحة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية ذات الصلة وفقاً للفقرات من 35 أ ) إلى 35 ﻫ ) من برنامج عمل تونس؛

*ب)* أن دور الحكومات يشمل توفير إطار قانوني واضح ومتماسك ويمكن التنبؤ به لتشجيع وجود بيئة مؤاتية تكون فيها شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العالمية قابلة للتشغيل البيني مع شبكات الإنترنت ولنفاذ جميع المواطنين إليها على نطاق واسع ودون أي تمييز، وضمان الحماية الملائمة للمصالح العامة في إدارة موارد الإنترنت، بما في ذلك أسماء الميادين والعناوين؛

*ج)* أن القمة العالمية لمجتمع المعلومات أدركت الحاجة إلى تعاونية معززة في المستقبل، لتمكين الحكومات من الاضطلاع بأدوارها ومسؤولياتها على قدم المساواة، في مجال مسائل السياسة العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت، وليس في مجال المسائل اليومية التقنية والتشغيلية التي لا تؤثر على مسائل السياسة العامة الدولية؛

*د )* أن الاتحاد الدولي للاتصالات بدأ من جانبه العملية الإجرائية للتعاونية المعززة باعتباره إحدى المنظمات المختصة المذكورة في الفقرة 71 من برنامج عمل تونس، وينبغي لفريق العمل التابع للمجلس المعني بمسائل السياسة العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت (CWG-Internet) أن يواصل عمله في قضايا السياسات العامة المتعلقة بالإنترنت؛

*ه‍ )* أن الاتحاد يستطيع القيام بدور إيجابي من خلال إتاحته لجميع الأطراف المهتمة محفلاً لتشجيع المناقشات ونشر المعلومات بشأن إدارة أسماء الميادين والعناوين في شبكة الإنترنت وغيرها من موارد الإنترنت في نطاق اختصاصات الاتحاد،

وإذ يلاحظ

*أ )* قرار عقد المنتدى العالمي الرابع لسياسات الاتصالات ونتائج هذا المنتدى لا سيما الرأي 1 بشأن مسائل السياسات العامة المتعلقة بالإنترنت أخذاً بعين الاعتبار قرارات الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات ذات الصلة وهي القرارات 47 و48 و49 و50 و52 (المراجَعة في دبي، 2012) و64 و69 و75 (المراجَعة في دبي، 2012)؛

*ب)* أن الفريق المعني بقضايا السياسة العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت (CWG-Internet) كان له دور في دعم تنفيذ أهداف هذا القرار بشأن السياسة العامة المتعلقة بالإنترنت؛

*ج)* أن القرار 1336 لمجلس الاتحاد في دورته لعام 2011 كلف الأمين العام بتعميم تقارير هذا الفريق المعني بقضايا السياسة العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت (CWG-Internet) إذا كان ذلك مناسباً، على جميع المنظمات الدولية ذات الصلة وأصحاب المصلحة الذين يشاركون بنشاط في هذه القضايا لأخذها بعين الاعتبار عند وضع سياساتهم،

يقـرر

أن يستكشف سبل ووسائل تحقيق مزيد من التعاون والتنسيق بين الاتحاد والمنظمات المختصة[[61]](#footnote-63)1 المشاركة في تطوير شبكات بروتوكول الإنترنت ومستقبل الإنترنت من خلال اتفاقات تعاون حسب الاقتضاء، سعياً لضمان تحقق دور الاتحاد في إدارة الإنترنت على النحو الواجب بهدف توفير أكبر قدر من المنافع للمجتمع العالمي،

يكلف الأمين العام

1 بأن يواصل أداء دور رئيسي في المناقشات والمبادرات الدولية المتعلقة بإدارة أسماء الميادين والعناوين في شبكة الإنترنت وموارد الإنترنت الأخرى ضمن اختصاصات الاتحاد، آخذاً في الاعتبار تطورات الإنترنت في المستقبل وأهداف الاتحاد ومصالح أعضائه كما تظهر في صكوك الاتحاد وقراراته ومقرراته؛

2 بأن يتخذ الخطوات اللازمة لمواصلة الاتحاد الدولي للاتصالات دوره لتسهيل تنسيق قضايا السياسات العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت، وفقاً للفقرة 35 د ) من برنامج عمل تونس، وأن يعمل بالتعاون عند الضرورة مع المنظمات الحكومية الدولية الأخرى في هذه المجالات؛

3 بأن يواصل الإسهام حسب الاقتضاء في أعمال منتدى إدارة الإنترنت وفقاً للفقرة 78 أ ) من برنامج عمل تونس، مع مراعاة أن الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها لعام 2010 مددت ولاية المنتدى لخمسة أعوام أخرى؛

4 بأن يستمر في اتخاذ الخطوات اللازمة لقيام الاتحاد بدور نشط وبنّاء في العملية الرامية إلى عملية التعاونية المعززة المشار إليها في الفقرة 71 من برنامج عمل تونس؛

5 بالاستمرار في اتخاذ الخطوات اللازمة لقيام الاتحاد، في إطار عملياته الداخلية المؤدية إلى عملية التعاونية المعززة بشأن قضايا السياسات العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت المشار إليها في الفقرة 71 من برنامج عمل تونس، بإشراك جميع أصحاب المصلحة حسب دور كل منهم ومسؤولياته؛

6 بأن يقدم تقريراً سنوياً إلى المجلس بشأن الأنشطة المنفذة بشأن هذه الموضوعات وأن يقدم مقترحات حسب الاقتضاء؛

7 بأن يستمر في تعميم تقارير هذا الفريق المعني بقضايا السياسة العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت (CWG-Internet)، حسب الاقتضاء، على جميع المنظمات الدولية ذات الصلة وأصحاب المصلحة الذين يشاركون بنشاط في هذه القضايا لأخذها بعين الاعتبار عند وضع سياساتهم،

يكلف مديري المكاتب

1 بتقديم مساهمات للفريق المعني بقضايا السياسة العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت (CWG-Internet) حول أنشطة مكاتبهم المتعلقة بعمل الفريق المخصص؛

2 بتقديم المساعدة، في إطار الخبرة المتوفرة في الاتحاد وفي حدود الموارد المتاحة، حسب الاقتضاء، وبالتعاون مع المنظمات ذات الصلة، إلى الدول الأعضاء، إذا طلبت ذلك، لكي تتمكن من تحقيق أهدافها المعلنة في السياسات العامة فيما يخص إدارة أسماء الميادين والعناوين على شبكة الإنترنت وغيرها من موارد الإنترنت والتوصيلية الدولية للإنترنت، في إطار اختصاص الاتحاد الدولي للاتصالات، من ناحية بناء القدرات والإتاحة والتكاليف المتعلقة بالبنية التحتية وقضايا السياسة العامة المتعلقة بالإنترنت كما وردت في ملحق القرار 1305 للمجلس الذي حدد دور هذا الفريق المعني بقضايا السياسة العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت (CWG-Internet)، وذلك في نطاق اختصاصاتهم؛

3 بالاتصال والتعاون مع منظمات الاتصالات الإقليمية عملاً بهذا القرار،

يكلف مدير مكتب تقييس الاتصالات

1 أن يضمن قيام قطاع تقييس الاتصالات بدوره فيما يتعلق بالقضايا التقنية وبمواصلة إسهام القطاع بخبرته وبالاتصال والتعاون مع الكيانات المختصة بشأن القضايا المتعلقة بإدارة أسماء الميادين والعناوين على شبكة الإنترنت، وغيرها من موارد الإنترنت والتوصيلية الدولية للإنترنت، في إطار اختصاص الاتحاد الدولي للاتصالات، من ناحية بناء القدرات والإتاحة والتكاليف المتعلقة بالبنية التحتية، في نطاق اختصاصات الاتحاد مثل الإصدار السادس من بروتوكول الإنترنت (IPv6)، ونظام الترقيم الإلكتروني (ENUM) وأسماء الميادين الدولية (IDN) وكذلك التطورات والقضايا التكنولوجية الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك تسهيل إجراء الدراسات الملائمة في إطار لجان دراسات قطاع تقييس الاتصالات وغيرها من الأفرقة بشأن هذه القضايا؛

2 أن يواصل القيام بدوره، وفقاً للوائح الاتحاد وإجراءاته، وبالتماس المساهمات من أعضاء الاتحاد، في تسهيل التنسيق والمساعدة بشأن إعداد مسائل السياسات العامة المتصلة بأسماء الميادين والعناوين على شبكة الإنترنت وغيرها من موارد الإنترنت، والتوصيلية الدولية للإنترنت، في إطار اختصاص الاتحاد الدولي للاتصالات، من ناحية بناء القدرات والإتاحة والتكاليف المتعلقة بالبنية التحتية، ضمن اختصاصات الاتحاد، وإمكانية تطورها؛

3 أن يعمل مع الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات، آخذاً بعين الاعتبار الكيانات المختصة الأخرى، حول قضايا أسماء الميادين القطرية ذات المستوى الأعلى (ccTLD) للدول الأعضاء والتجارب ذات الصلة؛

4 أن يقدم تقريراً سنوياً إلى المجلس، وتقريراً إلى الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات، بشأن الأنشطة المنفذة والإنجازات في هذه الموضوعات بما في ذلك مقترحات للنظر فيها حسب الاقتضاء،

يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات

1 أن ينظم منتديات دولية وإقليمية والاضطلاع بالأنشطة اللازمة، بالاشتراك مع الكيانات المختصة، خلال الفترة 2018-2015، من أجل قضايا السياسة العامة والقضايا التشغيلية والتقنية المتعلقة بالإنترنت بشكل عام وبإدارة أسماء الميادين والعناوين لشبكة الإنترنت وغيرها من موارد الإنترنت، والتوصيلية الدولية للإنترنت، في إطار اختصاص الاتحاد الدولي للاتصالات، من ناحية بناء القدرات والإتاحة والتكاليف المتعلقة بالبنية التحتية، ضمن اختصاصات الاتحاد بشكل خاص، بما في ذلك ما يتعلق بتعدد اللغات، لصالح الدول الأعضاء، وخاصة البلدان النامية شاملة أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، آخذاً بعين الاعتبار مضمون القرارات ذات الصلة لمؤتمر المندوبين المفوضين هذا، ومنها هذا القرار، إضافة إلى مضمون القرارات ذات الصلة للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2014؛

2 أن يواصل تشجيع تبادل المعلومات بواسطة برامج قطاع تنمية الاتصالات ولجان دراساته وتعزيز المناقشات وإعداد أفضل الممارسات بشأن قضايا الإنترنت ومواصلة القيام بدور رئيسي في التوعية من خلال الإسهام في بناء القدرات، وتوفير المساعدة التقنية، وتشجيع مشاركة البلدان النامية بما فيها أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في قضايا ومنتديات الإنترنت الدولية، كما هو مبين في خطة عمل دبي للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2014 (WTDC‑14) التي تحدد في الهدف 4 أن أحد النواتج الواجب تحقيقها هو "تعزيز بناء قدرات الأعضاء في الإدارة الدولية للإنترنت"؛

3 أن يقدم باستمرار تقريراً سنوياً إلى المجلس وإلى الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات وكذلك إلى المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات عن الأنشطة المنفذة والإنجازات المحققة في هذه الموضوعات، بما في ذلك مقترحات للنظر فيها حسب الاقتضاء؛

4 أن ينسق مع مكتب تقييس الاتصالات والمنظمات المعنية الأخرى المشاركة في تطوير الشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت ومستقبل الإنترنت، للمساهمة في وضع المبادئ التوجيهية الطوعية وأفضل الممارسات لتصميم نقاط تبادل الإنترنت (IXP) وتركيبها وتشغيلها، مع مراعاة أفضل الممارسات العامة الحالية.

يدعو فريق العمل التابع للمجلس المعني بقضايا السياسة العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت

1 إلى النظر في الأنشطة التي يضطلع بها الأمين العام ومديرو المكاتب فيما يتعلق بتنفيذ هذا القرار ومناقشتها معهم؛

2 إلى إعداد مدخلات الاتحاد فيما يتعلق بالأنشطة المذكورة أعلاه حسب الاقتضاء،

يكلف المجلس

1 بأن يفتح الفريق المعني بقضايا السياسة العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت (CWG-Internet) لمشاركة الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات وأعضاء الهيئات الأكاديمية على النحو الذي يحافظ على التشاورات المفتوحة مع جميع أصحاب المصلحة؛

2 بأن يتخذ التدابير المناسبة لكي يسهم بشكل فعّال في المناقشات والمبادرات الدولية المتعلقة بقضايا الإدارة الدولية المتصلة بأسماء الميادين والعناوين لشبكة الإنترنت وغيرها من موارد الإنترنت ضمن اختصاصات الاتحاد، آخذاً بعين الاعتبار التقارير السنوية التي يقدمها الأمين العام ومديرو المكاتب؛

3 بأن ينظر في تقارير الفريق المعني بقضايا السياسة العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت (CWG-Internet) وأن يتخذ الإجراءات اللازمة حسب الاقتضاء؛

4 أن يقدم تقريراً إلى مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2018 حول الأنشطة المنفذة والإنجازات المحققة بشأن أهداف هذا القرار، بما في ذلك مقترحات للنظر فيها حسب الاقتضاء،

يدعو الدول الأعضاء

1 إلى المشاركة في المناقشات الجارية بشأن الإدارة الدولية لموارد الإنترنت، بما في ذلك التوصيلية الدولية للإنترنت، في إطار اختصاص الاتحاد الدولي للاتصالات، من ناحية بناء القدرات والإتاحة والتكاليف المتعلقة بالبنية التحتية وأسماء الميادين والعناوين لشبكة الإنترنت، وفي عملية التعاونية المعززة بشأن إدارة الإنترنت وقضايا السياسة العامة الدولية الخاصة بالإنترنت، وذلك لضمان التمثيل العالمي أثناء هذه المداولات؛

2 إلى مواصلة المشاركة في المناقشات بنشاط وفي متابعة التطورات المتعلقة بقضايا السياسات العامة المتصلة بموارد الإنترنت، بما في ذلك التوصيلية الدولية للإنترنت، في إطار اختصاص الاتحاد الدولي للاتصالات، من ناحية بناء القدرات والإتاحة والتكاليف المتعلقة بالبنية التحتية، وأسماء الميادين والعناوين، وإمكانية تطورها وتأثير الاستعمالات والتطبيقات الجديدة، والتعاون مع المنظمات المختصة وتقديم المساهمات حول المسائل ذات الصلة للفريق المعني بقضايا السياسة العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت (CWG-Internet) وللجان الدراسات،

يدعو الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات

إلى التماس الوسائل الملائمة للمساهمة في التعاونية المعززة بشأن قضايا السياسات العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت، وذلك حسب دور كل منهم ومسؤولياته.

\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*

# IAP-23: مقترح لتعديل القرار 146 "استعراض لوائح الاتصالات الدولية"

مقدمة

تقدم لجنة البلدان الأمريكية للاتصالات (CITEL) تحديثاً لهذه التعديلات للقرار 146 (المراجع في غوادالاخارا، 2010) في إطار استعراض لوائح الاتصالات الدولية، بهدف وضع إطار زمني مستقبلي للاستعراض الدوري للوائح الاتصالات الدولية والعمل بموجب القرار 4 (دبي، 2012) للمؤتمر العالمي للاتصالات الدولية لعام 2012 (WCIT-12).

ويتمثل هذا المقترح في أنه يجب القيام بالاستعراض كل ثماني سنوات، على أن تعقد المرة الأولى في 2020، من أجل تقدير مدى الحاجة إلى عقد مؤتمر عالمي للاتصالات الدولية لمراجعة لوائح الاتصالات الدولية. وفي هذا الصدد، يجب على مجلس الاتحاد وقطاعاته الثلاثة اتخاذ الإجراءات اللازمة وإجراء الدراسات التي تستهدف التحضير للاستعراض المستقبلي للوائح الاتصالات الدولية.

MOD IAP/34A1/23

القـرار 146 (المراجَع في بوسان، 2014)

استعراض لوائح الاتصالات الدولية

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

إذ يضع في اعتباره

*أ )* أن آخر مرة تم فيها تعديل لوائح الاتصالات الدولية كانت في دبي في 2012 وتطبق اعتباراً من يناير 2015؛

*ب)* أن القرار 4 (دبي، 2012) للمؤتمر العالمي للاتصالات الدولية يدعو مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2014 إلى النظر في هذا القرار واتخاذ الإجراءات الضرورية، حسب الاقتضاء، لعقد مؤتمر عالمي للاتصالات الدولية بصورة دورية (كل ثماني سنوات، على سبيل المثال) لمراجعة لوائح الاتصالات الدولية، مع مراعاة التبعات المالية التي يتحملها الاتحاد؛

*ج)* أن الأمر يتطلب أحكاماً لها صفة المعاهدة لتطبيقها على بعض جوانب شبكات الاتصالات الدولية وخدماتها؛

*د )* أن بيئة الاتصالات الدولية تطوَّرت كثيراً، من المنظورين التقني والسياسي، وأنها تواصل تطورها بسرعة؛

*ﻫ )* أن التقدم في التكنولوجيات أدى إلى زيادة في استخدام البنية التحتية التمكينية لبروتوكول الإنترنت وتطبيقاته ذات الصلة مما يمثل فرصاً وتحديات للدول الأعضاء وأعضاء القطاعات في الاتحاد الدولي للاتصالات؛

*و )* أن الدول الأعضاء تقوم إزاء تطور التكنولوجيا بتقييم نهجها في مجال السياسة العامة والتنظيم لضمان وجود بيئة تمكينية تشجع السياسات الداعمة والشفافة المشجعة للمنافسة والتي يمكن التنبؤ بها، وكذلك لوضع أطر تنظيمية وقانونية توفر الحوافز الملائمة للاستثمار في مجتمع المعلومات وتنمية شبكات الاتصالات وخدماتها التي ستدعمه؛

*ﺯ )* أن الاتحاد يستطيع أداء دور هام في مناقشة القضايا الجديدة والناشئة، بما في ذلك تلك الناشئة عن تغير بيئة الاتصالات الدولية،

واقتناعاً منه

*أ )* بأنه يجب على الاتحاد الدولي للاتصالات، لكي يحافظ على دوره البارز في ميدان الاتصالات العالمية، أن يبرهن باستمرار على قدرته على الاستجابة لمقتضيات التطور السريع في بيئة الاتصالات؛

*ب)* بأن هناك حاجة إلى بناء توافق واسع في الآراء على البنود الملائمة التي يمكن إدراجها في الإطار التعاهدي للاتحاد داخل أنشطته في ميدان التقييس وأنشطته في ميدان التنمية؛

*ج)* بأن من المهم ضمان دراسة لوائح الاتصالات الدولية ومراجعتها بصورة دورية وتحديثها في الوقت المناسب لتسهيل التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء وأن تكون تعبيراً دقيقاً عن العلاقات بين الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات والإدارات ووكالات التشغيل المعترف بها،

وإذ يقر

*أ )* المادتين 13 و25 من دستور الاتحاد الدولي للاتصالات؛

ب) الرقم 48 (المادة 3) من اتفاقية الاتحاد الدولي للاتصالات؛

*ج)* أن لوائح الاتصالات الدولية هي من بين الركائز الداعمة لمهمة الاتحاد؛

*د )* أن لوائح الاتصالات الدولية تتضمن مبادئ توجيهية رفيعة المستوى قد تحتاج إلى المراجعة الدورية بسبب الحركة السريعة التي يتسم به قطاع الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

وإذ يلاحظ

*أ )* الزيادة المتواصلة للتطورالتكنولوجي والطلب على الخدمات التي تتطلب عرض نطاق كبيرا؛

*ب)* أن لوائح الاتصالات الدولية:

’1‘ ترسي مبادئ عامة بشأن توفير الاتصالات الدولية وتشغيلها؛

’2‘ تسهل التوصيل البيني وقابلية التشغيل البيني على الصعيد العالمي؛

’3‘ تعزز كفاءة خدمات الاتصالات الدولية وفائدتها وتوافرها،

يقـرر

1 أنه ينبغي القيام بدراسة للوائح الاتصالات الدولية كل ثماني سنوات لتقدير مدى الحاجة إلى عقد مؤتمر عالمي للاتصالات الدولية لتحديث لوائح الاتصالات الدولية؛

2 أن تبدأ عملية استعراض لوائح الاتصالات الدولية في 2017، بعد عامين من تطبيقها، في المجلس وفي الأفرقة الاستشارية للقطاعات، التي تضع منهجية الاستعراض وإجراءاته؛

3 أن يتم النظر في استعراض لوائح الاتصالات الدولية في 2020، بعد ثماني سنوات من اعتمادها في المؤتمر العالمي للاتصالات الدولية لعام 2012 في دبي؛

4 أن يتم تنفيذ عملية الاستعراض في حدود موارد الميزانية الحالية للاتحاد،

يكلف الفريق الاستشاري للاتصالات الراديوية والفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات والفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات،

1 بأن يدرجوا، كل في ميدان اختصاصه، في جداول الأعمال الخاصة بهم المناقشات والدراسات الضرورية الإضافية فيما يتعلق بالاستعراض المستقبلي للوائح الاتصالات الدولية؛

2 بأن يقدم كل منهم تقارير لجلسة المجلس في 2020 تحتوي على تقدير بشأن إجراءات استعراض لوائح الاتصالات الدولية وبشأن مدى الحاجة إلى عقد مؤتمر عالمي للاتصالات الدولية لتحديث لوائح الاتصالات الدولية؛

يكلف المجلس

1 بالنظر في التقارير الخاصة بالمسائل المذكورة أعلاه واتخاذ ما يراه مناسباً؛

2 بأن يناقش، خلال جلسته في 2020، نتائج عملية الاستعراض ويعد تقريراً لتمكين مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2022 من اتخاذ قرار بشأن مدى وجوب عقد مؤتمر عالمي للاتصالات الدولية لتحديث لوائح الاتصالات الدولية،

يدعو الدول الأعضاء

إلى المساهمة في الاستعراض المستقبلي للوائح الاتصالات الدولية.

\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*

# IAP-24: مشروع قرار جديد "ترويج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للشباب"

مقدمة

في سبتمبر 2013، أتيحت لكوستاريكا فرصة استضافة القمة العالمية للشباب لما بعد 2015 التي نظمت بالاشتراك مع الاتحاد الدولي للاتصالات. وحضر القمة التي عقدت في سان خوسيه ما يزيد عن 600 شاب تتراوح أعمارهم بين 18 و25 عاماً من 68 دولة.

وعلاوة على ذلك، شارك عبر الإنترنت 8 000 مشترك آخرين من 173 بلداً سجلوا الدخول إلى الشبكات الاجتماعية والأدوات الإلكترونية مثل *منصة الاستقطاب الجماهيري،* قبل الحدث وأثناء انعقاده*.*

واشتمل إعلان سان خوسيه على ناتج هذه القمة. وقدمت السيدة لورا شينشيلا ميراندا، الرئيسة السابقة لكوستاريكا، هذه الوثيقة خلال الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة بالأمم المتحدة.

وتهدف هذه الوثيقة إلى اتخاذ إجراءات ملموسة حتى يتسنى للمهنيين من الشباب أداء دور أكثر نشاطاً في تخطيط مسائل التكنولوجيا والاتصالات وتنفيذها، ويتمثل هدفها الأساسي في مواصلة تعميم استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كعنصر يعمل على التغيير صوب ما يفيد الشباب في التعليم والتوظيف والنوع وإمكانية النفاذ والمواطنة وسياسات الشمول وحقوق الإنسان وحماية الأطفال على الخط والصحة، وغيرها من الأمور.

وقدمت كوستاريكا هذه المبادرة إلى اللجنة التقنية للاتصالات السلكية واللاسلكية في أمريكا الوسطى (COMTELCA)، التي عبرت عن دعمها من خلال القرار رقم 9 الصادر عن الاجتماع العادي رقم 133 لمجلس إدارة COMTELCA الذي عقد يومي 19 و20 يونيو 2014.

وتمشياً مع ما سبق وفي إطار مؤتمر المندوبين المفوضين القادم (PP-14)، الذي سيعقد في بوسان بجمهورية كوريا، تقدم لجنة البلدان الأمريكية للاتصالات (CITEL) هذا القرار الجديد.

ADD IAP/34A1/24

مشـروع قـرار جديـد [IAP-5]

ترويج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للشباب

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

إذ يضع في اعتباره

*أ )* أن الشباب دون عمر الخامسة والعشرين يمثلون 42,5 بالمائة من عدد سكان العالم منذ بداية 2014 ويشكلون أكثر السكان نشاطاً في استعمال الإنترنت؛

*ب)* أن الشباب من البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء يواجهون نسباً متفاوتة من التعرض للفقر والبطالة خلال سعيهم للحصول على حقهم في تحقيق الشمول الاقتصادي والاجتماعي والرقمي الكامل؛

*ج)* أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) أدوات يمكن للشباب من الجنسين من خلالها أن يساهموا في تنميتهم الاقتصادية والاجتماعية ويشاركوا فيها وينهضوا بها بشكل جوهري؛

*د )* أن الإلمام بالمعارف الرقمية ومعارف الحاسوب والويب تعتبر كفاءات أساسية لسوق العمل في القرن الواحد والعشرين،

وإذ يضع في اعتباره كذلك

*أ )* أن برنامج عمل تونس للقمة العالمية لمجتمع المعلومات لعام 2005 يؤكد من جديد التزام الدول الأعضاء بتمكين الشباب باعتبارهم من أهم المساهمين في بناء مجتمع المعلومات الشامل لكي يشارك الشباب بنشاط في برامج التنمية المبتكرة التي تقوم على أساس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ولتوسيع الفرص أمامهم للاندماج في عمليات الاستراتيجيات الإلكترونية؛

*ب)* أن خطة عمل الأمين العام للأمم المتحدة للسنوات الخمس المقبلة تضع العمل مع النساء والشباب كأولوية في منظومة الأمم المتحدة؛

*ج)* أن خطة العمل العامة بمنظومة الأمم المتحدة بشأن الشباب تستهدف تعزيز المشاركة المدنية الفعالة والشاملة للشباب على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية،

وإذ يذكّر

*أ )* بالقـرار 70 (المراجع في غوادالاخارا، 2010) لمؤتمر المندوبين المفوضين بشأن تعميم مبدأ المساواة بين الجنسين في الاتحاد وترويج المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والذي يشجع الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات على تعزيز وزيادة اهتمام النساء والفتيات وزيادة إتاحة الفرص لهن للعمل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك أثناء التعليم الابتدائي والثانوي والعالي، والذي يقر بوجود عدد متزايد من النساء في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اللاتي بإمكانهن تشجيع الفتيات على اختيار مسار وظيفي في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعزيز استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة والفتيات؛

*ب)* بالقـرار 169 (غوادالاخارا، 2010) لمؤتمر المندوبين المفوضين بشأن السماح للهيئات الأكاديمية والجامعات ومؤسسات البحوث المرتبطة بها بالمشاركة في أعمال قطاعات الاتحاد الثلاثة؛

*ج)* بالقرار 76 (دبي، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات بشأن تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين الشباب من الجنسين من أجل تمكينهم اجتماعياً واقتصادياً؛

*د )* بإعلان سان خوسيه لما بعد عام 2015، الذي أقرت به رسمياً الدورة الثامنة والستون للجمعية العامة بالأمم المتحدة، والذي يسلط الضوء على التوظيف وريادة الأعمال والتعليم والمشاركة السياسية والأمن السيبراني والصحة والاستدامة البيئية التي يشعر الشباب بأنها أغلب المجالات تأثراً من خلال النفاذ المتزايد إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

وإذ يقر

*أ )* بالعمل الجوهري لمكتب تنمية الاتصالات بشأن الشمول الرقمي المتعلق بالشباب، بما في ذلك البحث والتحليل؛

*ب)* بما يقوم به مكتب تنمية الاتصالات من رصد إحصائي وإعداد تقارير بشأن البيانات المصنفة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفقاً للفئة العمرية؛

*ج)* بالمنافسة السنوية لكتابة المقالات الأكاديمية "كاليدوسكوب" التي ينظمها قطاع تقييس الاتصالات بالاتحاد، التي تستهدف العلماء والباحثين والمهندسين من الشباب في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

*د )* بمنافسة "المبتكرون الشباب" التي يستضيفها الاتحاد سنوياً أثناء معرض تليكوم العالمي منذ 2011؛

*ﻫ )* بتنسيق الاتحاد للحدث السنوي "يوم الفتيات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات" الذي يشجع المرأة الشابة على السعي للحصول على وظائف في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

وإذ يقر كذلك

بدعم الاتحاد الدولي للاتصالات لمبعوث الأمين العام للأمم المتحدة لشؤون الشباب، وانخراط الاتحاد النشط في شبكة النهوض بالشباب المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة ومساهمته في الخطة العامة لمنظومة الأمم المتحدة بشأن الشباب،

يقرر

1 أن يواصل الاتحاد الدولي للاتصالات الانخراط مع جماهير الشباب في التوعية، من خلال الاتصالات وبناء القدرات والبحث، من منظور الشمول الرقمي (توصيل غير الموصولين) والابتكار وريادة الأعمال وتطوير المهارات، من أجل توفير أدوات للتمكين الذاتي للشباب ومشاركتهم المرضية في الاقتصاد الرقمي وجميع جوانب المجتمع، في حدود الموارد المالية الحالية بالاتحاد؛

2 أن تُستخدم أنشطة الاتحاد الدولي للاتصالات مع الشباب لتعزيز القيمة المقترحة للهيئات الأكاديمية من أجل زيادة مشاركة هذه المؤسسات في أعمال الاتحاد؛

3 أن يتم الانخراط في المستقبل مع الشباب من خلال الهياكل الوطنية أو الجماهيرية المعترف بها، مثل الوفود الرسمية أو الهيئات الأكاديمية التابعة للاتحاد ومن خلال العمليات التنافسية مثل منافسة "المبتكرون الشباب" من أجل إضفاء الشرعية على مشاركة الشباب في أنشطة الاتحاد الدولي للاتصالات؛

4 أن يلتزم الاتحاد الدولي للاتصالات بالرصد المنتظم وإعداد التقارير والبحث بشأن إقبال الشباب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستعمالهم لها، بما في ذلك توفير البيانات المصنفة وفقاً للفئة العمرية والمعلومات بشأن الجوانب السلوكية التي قد تكون ضارة أو خطيرة،

يكلف الأمين العام

1 باستخدام ما يكفي من الموظفين والموارد المالية لوضع برامج فعالة للشباب والإبقاء عليها في الاتحاد بأسره، في حدد قيود الميزانية؛

2 بضمان التنسيق بين أنشطة الاتحاد الدولي للاتصالات لتجنب الازدواجية والتداخل؛

3 باستكشاف طرائق لتعزيز دور الهيئات الأكاديمية داخل هياكل الاتحاد، من خلال زيادة القيمة المقترحة لمؤسسات الهيئات الأكاديمية وزيادة بروز الطلاب الشباب وتقديرهم؛

4 بالإبقاء على منافسة "المبتكرون الشباب" التي يستضيفها الاتحاد أثناء معرض تليكوم العالمي سنوياً، وضمان تخصيص ما يكفي من الخبرة والموارد للعمل مع الفائزين في ابتكارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل توفير البرامج الإرشادية وبناء القدرات والظهور الكافي على الصعيدين الوطني والدولي؛

5 بتقديم تقارير للمجلس بشأن أنشطة الاتحاد الدولي للاتصالات المتعلقة بالشباب،

يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات

1 بمواصلة الأنشطة الرامية إلى النهوض بالأهداف المذكورة في القرار 76 (دبي، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات بشأن تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين الشباب من الجنسين من أجل تمكينهم اجتماعياً واقتصادياً؛

2 بمواصلة الأنشطة المتعلقة بالرصد وإعداد التقارير والبحث بشأن الإحصائيات والمؤشرات المتعلقة بإقبال الشباب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستعمالهم لها، بما في ذلك توفير البيانات المصنفة وفقاً للنوع والمعلومات الخاصة بالجوانب السلوكية التي قد تكون ضارة وخطيرة،

يكلف مدير مكتب تقييس الاتصالات

بمواصلة استكشاف الطرائق والسبل لمشاركة المهندسين/الباحثين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من الشباب في العمل المتخصص بالمكتب، مثلاً من خلال الحدث "كاليدوسكوب" الذي يعقده الاتحاد الدولي للاتصالات،

يكلف مدير مكتب الاتصالات الراديوية

بمواصلة استكشاف الطرائق والسبل لمشاركة المهندسين/الباحثين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من الشباب في العمل المتخصص بالمكتب،

يدعو الدول الأعضاء

1 إلى السعي النشط لإيجاد سبل لمشاركة الشباب في الأحداث التي يعقدها الاتحاد الدولي للاتصالات والوفود الوطنية من خلال، مثلاً، مزيد من الانخراط النشط مع مؤسسات الهيئات الأكاديمية الوطنية والمنظمات التي يقودها الشباب؛

2 إلى استكشاف السياسات والآليات التي تسهل على الشباب الانخراط في عملية وضع السياسات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيدين الوطني والدولي والتأثير عليها؛

3 إلى استكشاف سبل تعزيز دور الهيئات الأكاديمية داخل هياكل الاتحاد، من خلال زيادة القيمة المقترحة لمؤسسات الهيئات الأكاديمية وضمان بروز الطلاب الشباب؛

4 إلى الترويج النشط لمنافسة "المبتكرون الشباب" وضمان تمكين الشباب من الدوائر الوطنية من المشاركة في هذا الحدث وتعزيزه،

يدعو الدول الأعضاء

1 إلى دعم الهياكل الضرورية، حيثما أمكن، للانخراط الفعال مع الشباب، من خلال مثلاً النفاذ إلى المعلومات والمنح من أجل المشاركة المجدية في أنشطة الاتحاد الدولي للاتصالات؛

2 إلى المساعدة في وضع التحديات المستقبلية لمنافسة "المبتكرون الشباب" والانخراط في عملية مشتركة لوضع أفضل الحلول الممكنة وتصميمها والالتزام باحتضان الحل الفائز؛

3 إلى مواصلة استكشاف الأنماط الجديدة والابتكارية للأعمال لتوصيل غير الموصولين وتحسين نفاذ الشباب إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

يدعو الهيئات الأكاديمية

1 إلى مواصلة توفير الهياكل الضرورية للانخراط الفعال مع الشباب من خلال النفاذ إلى المعلومات والمنح والقروض للمشاركة في أنشطة الاتحاد الدولي للاتصالات؛

2 إلى دعم شبكات الشباب حيث يمكنها أن تكون مراكز مجتمعية ومراكز ابتكار لتقديم المدخلات للعمليات الفكرية التابعة للاتحاد الدولي للاتصالات؛

3 إلى ترويج التعليم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للشباب ولا سيما النساء الشابات.

\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*

# IAP-25: تعديل على القرار 30 "تدابير خاصة لصالح أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية"

الأساس المنطقي لهذا المقترح

تعود المساعدة التي يقدمها الاتحاد الدولي للاتصالات إلى أقل البلدان نمواً إلى عام 1971. وجرى توسيع البرنامج ليشمل الدول الجزرية الصغيرة النامية في 2006 والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في 2010.

وفي كل عقد من الزمان، تعقد منظمة الأمم المتحدة مؤتمراً خاصاً لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية. ففي عَقْد 2014‑2004، عُقد مؤتمر الأمم المتحدة الرابع بشأن أقل البلدان نمواً في تركيا في 2011 واعتمد خلاله برنامج عمل إسطنبول. وفي سبتمبر 2014، سيعقد المؤتمر الدولي الثالث بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية في ساموا وسيعقد في نوفمبر 2014 مؤتمر الاستعراض الشامل للسنوات العشر لخطة عمل ألماتي للبلدان النامية غير الساحلية.

وفي هذا الصدد، يجب على الاتحاد، كعضو في منظومة الأمم المتحدة، تجديد التزامه بتحقيق ولايته والتزاماته إلى أقصى درجة ممكنة نتيجة لبرنامج عمل إسطنبول فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأقل البلدان نمواً وخطة عمل باربادوس للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية وبرنامج عمل ألماتي للبلدان النامية غير الساحلية.

وفي هذا الإطار، يقترح إدراج فقرة *"يدعو الدول الأعضاء"* من أجل التعاون مع هذه البلدان في تعزيز المشاريع والبرامج الإقليمية ودون الإقليمية ومتعددة الأطراف والثنائية لتطوير الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودمج البنية التحتية للاتصالات حتى يصير تحسين ظروف التوصيلية الدولية ممكناً.

ونتيجةً لما تقدم، نقدم في هذه الوثيقة التغييرات المقترحة للقرار 30 لمؤتمر المندوبين المفوضين لكي يتم النظر فيها.

MOD IAP/34A1/25

القـرار 30 (المراجع في بوسان، 2014)

تدابير خاصة لصالح أقل البلدان نمواً   
والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية   
والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

إذ يضع في اعتباره

*أ )* قرارات الأمم المتحدة حول برامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

*ب)* القرار 68/198 للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية؛

*ج)* القرار 68/220 للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية؛

*د )* القرار 135 (المراجَع في بوسان، 2014) للمؤتمر الحالي بشأن دور الاتحاد الدولي للاتصالات في تنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتقديم المساعدة التقنية والمشورة للبلدان النامية وتنفيذ المشاريع الوطنية والإقليمية والأقاليمية ذات الصلة،

وإذ يعترف

بأهمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتنمية البلدان المعنية،

وقد أخذ علماً

*أ )* بالقرار 16 (المراجع في حيدر آباد، 2010) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات بشأن التدابير والإجراءات الخاصة لصالح أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

*ﺏ)* الناتج 4.4 للهدف 4 من خطة عمل دبي بشأن المساعدات المركزة إلى أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية؛

*ج)* القرار 1 (دبي، 2012) للمؤتمر العالمي للاتصالات الدولية (WCIT) بشأن التدابير الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية والدول ال‍جزرية الصغيرة النامية من أجل نفاذ أكبر إلى شبكات الألياف البصرية الدولية،

وإذ يساوره القلق

*أ )* لأن عدد أقل البلدان نمواً لا يزال مرتفعاً رغم التقدم المحرز في السنوات الأخيرة ولأنه من الضروري معالجة هذه الحالة؛

*ب)* لأن التحديات التي تواجهها أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لا تزال تمثل تهديداً لبرنامج التنمية في هذه البلدان؛

*ج)* لأن أقل البلدان نمواً والدول الجزية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية معرضة للدمار الذي تسببه الكوارث الطبيعية ونقص الموارد اللازمة للاستجابة لهذه الكوارث استجابة فعالة؛

*د )* لأن الموقع الجغرافي للدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية يمثل عائقاً أمام التوصيلية الدولية لشبكات الاتصالات مع هذه البلدان،

وإذ يدرك

أن تحسين شبكات الاتصالات وإتاحة التوصيلية الدولية لها في هذه البلدان سيشكل حافزاً يدفع باتجاه الدمج الاجتماعي والاقتصادي والتنمية الشاملة فيها ويتيح الفرصة لبناء مجتمعات المعرفة،

وإذ يذكّر

بالقرار السابق 49 (الدوحة 2006) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات بشأن التدابير الخاصة لصالح أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية؛

يكلف الأمين العام ومدير مكتب تنمية الاتصالات

1 بمواصلة استعراض حالة خدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والدول النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، التي حددتها الأمم المتحدة، والتي تحتاج إلى تدابير خاصة لتنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتحديد مجالات الضعف الحرجة التي تتطلب إعطاءها الأولوية في التنفيذ؛

2 بمواصلة تقديم تدابير ملموسة إلى مجلس الاتحاد تهدف إلى إدخال تحسينات حقيقية وتوفير مساعدة فعالة إلى هذه البلدان من البرنامج الطوعي الخاص للتعاون التقني ومن موارد الاتحاد الخاصة ومصادر التمويل الأخرى؛

3 بالعمل لتأمين الهيكل الإداري والتشغيلي اللازم لتحديد احتياجات هذه البلدان ولضمان إدارة جيدة للموارد المخصصة لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

4 باقتراح تدابير جديدة وابتكارية، وكذلك شراكات أو تحالفات مع الهيئات الدولية والإقليمية الأخرى، من شأنها توليد أموال إضافية أو مشاريع مشتركة لتُستخدم في تنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في هذه البلدان، من أجل الاستفادة من الإمكانيات التي توفرها الآليات المالية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، على النحو الموضح في برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات؛

5 بتقديم تقرير سنوي إلى المجلس حول هذا الموضوع،

يكلف المجلس

1 بأن ينظر في التقارير المذكورة أعلاه ويتخذ التدابير المناسبة التي تمكّن الاتحاد من الاستمرار في إبداء اهتمامه الشديد وتعاونه النشيط فيما يتعلق بتنمية خدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في هذه البلدان؛

2 بأن يخصص لهذه الغاية اعتمادات يحصل عليها من البرنامج الطوعي الخاص للتعاون التقني ومن موارد الاتحاد الخاصة ومن أي مصادر تمويل أخرى، وتشجيع الشراكات بهذا الشأن بين جميع أصحاب المصلحة؛

3 بأن يتابع باستمرار تطور الوضع ويقدم تقريراً عن هذا الموضوع إلى مؤتمر المندوبين المفوضين  القادم،

يشجع أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية

على مواصلة إيلاء الأولوية العالية لأنشطة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومشاريعها التي تعزز التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة، والتي من بينها تلك الأنشطة التي تمكن من تحسين ظروف التوصيلية الدولية، من خلال اعتماد أنشطة للتعاون التقني تموّلها مصادر ثنائية أو متعددة الأطراف، بما ينفع السكان عموماً،

يدعو الدول الأعضاء

إلى التعاون مع أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية في تعزيز المشاريع والبرامج الإقليمية ودون الإقليمية ومتعددة الأطراف والثنائية لتطوير الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودمج البنية التحتية للاتصالات حتى يصير تحسين ظروف التوصيلية الدولية ممكناً.

\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*

# IAP-26: مقترح لتعديل المقرر 12 "النفاذ الإلكتروني المجاني إلى منشورات الاتحاد"

مقدمة

وافق مجلس الاتحاد في المقرر 571 (2012) على النفاذ الإلكتروني المجاني إلى لوائح الاتصالات الدولية، وقرارات المجلس ومقرراته، وكتيبات قطاع الاتصالات الراديوية بشأن إدارة طيف التردد الراديوي، على أساس دائم، وإلى لوائح الراديو على أساس تجريب‍ي إلى مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2014. وعلاوةً على ذلك، وافق مجلس الاتحاد في المقرر 574 (2013) على النفاذ الإلكتروني ال‍مجاني إلى التقارير النهائية للمؤت‍مرات العال‍مية لتنمية الاتصالات. وأضاف مجلس الاتحاد في المقرر 571 (المعدَّل في 2014) الوثائق التالية إلى قائمة الوثائق التي سيتيح الاتحاد لعامة الجمهور النفاذ الإلكتروني المجاني إليها على أساس دائم:

• لوائح الراديو

• القواعد الإجرائية

• منشورات الاتحاد المتصلة باستعمال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتأهب للكوارث والإنذار المبكر بحدوثها والإنقاذ والإغاثة عند وقوعها وتخفيف آثارها والتصدي لها

وتقترح لجنة البلدان الأمريكية للاتصالات (CITEL) إدخال تعديلات على المقرر 12 (المراجع في غوادالاخارا، 2010).

MOD IAP/34A1/26

المقـرر 12 (المراجَع في بوسان، 2014)

النفاذ الإلكتروني المجاني إلى منشورات الاتحاد

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

إذ يضع في اعتباره

*أ )* المادة 4 من دستور الاتحاد التي تعرّف اللوائح الإدارية (أي لوائح الاتصالات الدولية ولوائح الراديو) بأنها صكوك أساسية للاتحاد، وأن الدول الأعضاء ملزمة بالامتثال لأحكام هذه النصوص؛

*ب)* القرار 123 (المراجع في غوادالاخارا، 2010) لهذا المؤتمر، بشأن سد الفجوة في ميدان التقييس بين البلدان النامية[[62]](#footnote-64)1 والبلدان المتقدمة والذي يعترف بأن تنفيذ توصيات قطاعي الاتصالات الراديوية (ITU‑R) وتقييس الاتصالات (ITU‑T) خطوة من الخطوات الأساسية من أجل سد الفجوة التقييسية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية؛

*ج)* القرار 64 (المراجع في غوادالاخارا، 2010) لهذا المؤتمر والقرار 20 (المراجع في حيدر آباد، 2010) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، بشأن النفاذ إلى مرافق الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة وخدماتها على أساس غير تمييزي والذي يشير إلى:

- أن مرافق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها الحديثة تقوم في الأساس على توصيات قطاعي الاتصالات الراديوية وتقييس الاتصالات؛

- أن توصيات قطاعي تقييس الاتصالات والاتصالات الراديوية تعتبر نتاجاً لجهود مشتركة لجميع من يشارك في عملية التقييس داخل الاتحاد وأنها تُعتمد بتوافق آراء أعضاء الاتحاد؛

- أن قيود النفاذ إلى مرافق الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها التي تعتمد عليها تنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيد الوطني والتي تأسست استناداً إلى توصيات قطاعي الاتصالات الراديوية وتقييس الاتصالات تشكل عائقاً أمام التطور المتناغم والتوافق في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيد العالمي؛

*د )* القرار 9 (المراجع في دبي، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، بشأن مشاركة البلدان، لا سيما البلدان النامية، في إدارة الطيف، والذي يعترف بأهمية تيسير الحصول على الوثائق المتعلقة بالاتصالات الراديوية لتيسير مهمة القائمين على إدارة طيف الترددات الراديوية؛

*ﻫ )* القرار 47 (المراجَع في دبي، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، بشأن تحسين المعرفة بتوصيات الاتحاد الدولي للاتصالات وتطبيقها الفعّال في البلدان النامية والذي قرر فيه المؤتمر دعوة الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات إلى المشاركة في الأنشطة التي من شأنها تحسين المعرفة بتوصيات قطاعي الاتصالات الراديوية وتقييس الاتصالات وتطبيقها الفعَّال في البلدان النامية؛

*و )* المقرر 542 (2006) لمجلس الاتحاد الذي وافق على النفاذ الإلكتروني المجاني إلى توصيات قطاع التقييس بالاتحاد لعامة الجمهور على أساس تجريب‍ي، وقد أكّد المقرر 12 (غوادالاخارا، 2010) لاحقاً على أن يكون النفاذ على أساس دائم؛

*ز )* المقرريَن 571 (2012) و574 (2013) لمجلس الاتحاد، اللذيَن وافقا على النفاذ الإلكتروني المجاني إلى لوائح الاتصالات الدولية، والقواعد الإجرائية، ومنشورات الاتحاد الدولي للاتصالات المتصلة باستعمال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتأهب للكوارث والإنذار المبكر بحدوثها والإنقاذ والإغاثة عند وقوعها وتخفيف آثارها والتصدي لها، وقرارات مجلس الاتحاد ومقرراته، وكتيبات قطاع الاتصالات الراديوية بشأن إدارة طيف التردد الراديوي، والتقارير النهائية للمؤت‍مرات العال‍مية لتنمية الاتصالات، على أساس دائم لعامة الجمهور، وإلى لوائح الراديو على أساس تجريبي إلى مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2014،

وإذ يدرك

*أ )* المصاعب التي يواجهها العديد من البلدان، لا سيما البلدان النامية، في المشاركة في أنشطة لجان الدراسات التابعة لقطاع الاتصالات الراديوية، وقطاع تقييس الاتصالات، وقطاع تنمية الاتصالات في الاتحاد؛

*ب)* الإجراءات المختلفة التي اتخذها المجلس منذ عام 2000 لإتاحة قدر معين من النفاذ الإلكتروني المجاني إلى توصيات الاتحاد ونصوصه الأساسية؛

*ج)* الطلبات الكثيرة من الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات بشأن النفاذ الإلكتروني المجاني إلى توصيات قطاعي الاتصالات الراديوية وتقييس الاتصالات والنصوص الأساسية للاتحاد؛

*د )* أنه عقب الموافقة على المقررات 542، و571 و574 للمجلس، حدثت زيادة كبيرة في تن‍زيل جميع المنشورات التي أُتيحت مجاناً على الإنترنت بموجب هذه المقررات، حسبما أُفيد به المجلس سنوياً؛

*ﻫ )* أنه عقب الموافقة على المقرر 12 (غوادالاخارا، 2010)، حدثت زيادة كبيرة في تنزيل توصيات وتقارير قطاع الاتصالات الراديوية، والنصوص الأساسية للاتحاد (الدستور، والاتفاقية، والقواعد العامة لمؤتمرات الاتحاد وجمعياته واجتماعاته)، والوثائق الختامية لمؤتمرات المندوبين المفوضين؛

*و )* أن التقارير قد أفادت بأن الآثار المالية لإتاحة النفاذ الإلكتروني المجاني إلى هذه المنشورات ظلت في الحد الأدنى وبأنه قد تمّ تعويضها بالزيادة التي حدثت في الوعي بالعمل الذي يضطلع به الاتحاد في جميع القطاعات الثلاثة؛

*ز )* أن النفاذ المجاني إلى النصوص الأساسية للاتحاد قد ساعد في تحقيق الأهداف الأساسية للاتحاد، كما هي محدّدة في المادة 1 من الدستور،

وإذ يدرك كذلك

*أ )* أن هناك توجهاً عاماً نحو النفاذ الإلكتروني المجاني إلى المعايير المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

*ب)* الحاجة الاستراتيجية إلى زيادة تسليط الضوء على نواتج أعمال الاتحاد وتيسرها بسهولة أكبر؛

*ج)* أن هدفي الفترة التجريبية وسياسات النفاذ الإلكتروني المجاني إلى منشورات الاتحاد قد تحققا: إذ أنجز الاتحاد تحسيناً كبيراً في مجال التوعية، كما أن الآثار المالية على إيرادات الاتحاد كانت أقل من المتوقع في  البداية؛

*د )* أن توفير النفاذ الإلكتروني المجاني إلى منشورات الاتحاد يعزز وعي البلدان النامية بأعمال الاتحاد ومشاركتها في هذه الأعمال؛

*ﻫ )* أنه بالنسبة إلى صكوك الاتحاد التي يتعيّن دمجها ضمن القوانين الوطنية، تتمتّع الدول الأعضاء في الواقع بالحرية في استنساخ هذه النصوص وترجمتها ونشرها في المواقع الإلكترونية للدوائر الحكومية الرسمية إضافة إلى الجريدة الرسمية أو ما يعادلها، طبقاً لقوانينها الوطنية،

وإذ يلاحظ

*أ )* أن زيادة المشاركة في أنشطة الاتحاد خطوة أساسية نحو تعزيز إمكانيات بناء القدرات وتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية وهو ما سيؤدي إلى تقليص الفجوة الرقمية؛

*ب)* أنه من أجل زيادة مشاركة الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات من البلدان النامية في أنشطة الاتحاد ولتحسين هذه المشاركة وتسهيلها، يلزم أن يكون هؤلاء الأعضاء قادرين على تفسير وتنفيذ المنشورات التقنية للاتحاد ونصوصه الأساسية وصكوكه؛

*ج)* أن الطريقة الفعالة المثلى لضمان تمتع البلدان النامية بالقدرة على النفاذ إلى منشورات الاتحاد هو توفيرها من خلال النفاذ الإلكتروني المجاني،

وإذ يلاحظ كذلك

أن توفير النفاذ الإلكتروني المجاني إلى منشورات الاتحاد سيخفض الطلب على النسخ الورقية من هذه الوثائق وهو ما يساير التوجه الحالي للاتحاد نحو النسخ الإلكترونية وتنظيم اجتماعات لا ورقية، ويتسق مع الهدف العام لمنظومة الأمم المتحدة لخفض استعمال الورق والحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري،

يقـرر

1 إتاحة النفاذ الإلكتروني المجاني إلى توصيات وتقارير قطاع الاتصالات الراديوية، وقطاع تقييس الاتصالات، وقطاع تنمية الاتصالات، وكتيبات قطاع الاتصالات الراديوية بشأن إدارة طيف التردد الراديوي[[63]](#footnote-65)2؛ ومنشورات الاتحاد الدولي للاتصالات المتصلة باستعمال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتأهب للكوارث والإنذار المبكر بحدوثها والإنقاذ والإغاثة عند وقوعها وتخفيف آثارها والتصدي لها؛ ولوائح الاتصالات الدولية؛ ولوائح الراديو؛ والقواعد الإجرائية؛ والنصوص الأساسية للاتحاد (الدستور والاتفاقية والقواعد العامة لمؤتمرات الاتحاد وجمعياته واجتماعاته، وقراراته ومقرراته وتوصياته)؛ والوثائق الختامية لمؤتمرات المندوبين المفوّضين؛ والتقارير النهائية للمؤتمرات العالمية لتنمية الاتصالات؛ وقرارات مجلس الاتحاد ومقرراته، إلى الجمهور على أساس دائم؛

2 مواصلة فرض الرسوم على النسخ الورقية لجميع منشورات الاتحاد على أساس سياسة تسعير من شقين تدفع بموجبها الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات والمنتسبون إليها سعراً يستند إلى استرداد التكاليف، بينما يدفع كل من عداهم، أي غير الأعضاء، سعر "السوق"[[64]](#footnote-66)3،

يكلّف الأمين العام

بإعداد تقرير على أساس مستمر عن مبيعات منشورات الاتحاد وعن مبيعات برمجياته وقواعد بياناته وتنزيلها المجاني، على أن يقدم هذا التقرير إلى المجلس سنوياً مع تفصيل الجوانب التالية:

- مجموع المبيعات وعمليات التنزيل المجاني سنوياً، اعتباراً من 2007؛

- مقارنة بين المبيعات من النسخ الورقية والنسخ الإلكترونية وعمليات التنزيل المجاني لها سنوياً؛

- المبيعات وعمليات التنزيل المجاني حسب البلد وحسب فئة العضوية،

يكلف المجلس

1 بدراسة تقرير الأمين العام واتخاذ قرار بشأن أي سياسات أخرى لتحسين النفاذ إلى منشورات الاتحاد وبرمجياته وقواعد بياناته؛

2 بإجراء دراسة شاملة عن التكاليف/المزايا التي ينطوي عليها توفير النفاذ الإلكتروني المجاني لنصوص الاتحاد الأخرى.

\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*

# IAP-27: مقترح لتعديل القرار 140 "دور الاتحاد في تنفيذ نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات"

الأسس التي يستند إليها المقترح:

تقدِّم لجنةُ البلدان الأمريكية للاتصالات (CITEL) مقترحاً بتعديل القرار 140 (المراجَع في غوادالاخارا، 2010) بشأن "دور الاتحاد في تنفيذ نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات".

ويتولى الاتحاد الدولي للاتصالات دوراً أساسياً في تنفيذ نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات.

إن الاتحاد الدولي للاتصالات بوصفه منسقاً لخطوط العمل جيم2 وجيم5 وجيم6 وميسراً مشاركاً معنياً بتنفيذ خطوط العمل جيم1 وجيم3 وجيم4 وجيم7 وجيم8 وجيم9 وجيم11، وغيرها من خطوط العمل ذات الصلة والنتائج الأخرى ذات الصلة للقمة العالمية لمجتمع المعلومات، يبرز الاتصالات وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات باعتبارها عنصراً ميسراً ومحركاً لتحقيق التنمية المستدامة.

ويوافق الاتحاد أيضاً، بتأييد من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على أن النفاذ العالمي ليس هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق مجتمع معلومات جامع متسم بالمساواة.

وفي هذا السياق، يصبح تطور القمة العالمية لمجتمع المعلومات عاملاً ضرورياً لتحقيق تحرر الناس، وتوفير التعليم للجميع، والمعرفة الرقمية، والمعلومات والمعرفة للجميع، وحرية التعبير، واحترام التنوع الثقافي واللغوي، وتهيئة ظروف متكافئة بين الرجال والنساء، وتوفير التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة، بما فيها الإعاقة بسبب العمر، وتكامل الأسواق والأعمال الإلكترونية، وتهيئة فرص عمل، وتوفير المعلومات بتكلفة ميسورة، وإنشاء محتوى محلي، إلخ.

ومن خلال ما ذُكر أعلاه يمكن أن نعتبر أن تعظيم فوائد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحسين أدائها هما الركيزة التي تقوم عليها التنمية المستدامة.

MOD IAP/34A1/27

القـرار 140 (المراجع في بوسان، 2014)

دور الاتحاد في تنفيذ نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

إذ يذكّر

*أ )* بالقرار 73 (مينيابوليس، 1998) لمؤتمر المندوبين المفوضين الذي حقق أهدافه فيما يتعلق بعقد مرحلتي القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

*ب)* بالقرار 113 (مراكش، 2002) لمؤتمر المندوبين المفوضين الخاص بالقمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

*ج)* بالمقرر 8 (مراكش، 2002) لمؤتمر المندوبين المفوضين الخاص بمساهمة الاتحاد الدولي للاتصالات في إعلان مبادئ القمة العالمية لمجتمع المعلومات وبرنامج عملها والوثائق الإعلامية المتعلقة بأنشطة الاتحاد الدولي للاتصالات المتعلقة بالقمة،

وإذ يذكّر أيضاً

*أ )* بإعلان مبادئ وخطة عمل جنيف اللذين تم اعتمادهما في عام 2003، وبالتزام تونس وبرنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات اللذين تم اعتمادهما في تونس عام 2005، والتي صدقت عليها جميعاً الجمعية العامة للأمم المتحدة؛

*ب)* بنتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2012 (ريو+20) التي تشير إلى دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية المستدامة؛

*ج)* بنتائج المائدة المستديرة الوزارية التي عقدت خلال منتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات لعام 2013 حيث شجع الوزراء على "الاستمرار في عملية القمة لما بعد عام 2015"؛

*د )* ببيان الحدث الرفيع المستوى (WSIS+10) بشأن تنفيذ نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ورؤيته للقمة العالمية لمجتمع المعلومات لما بعد عام 2015،

وإذ يضع في اعتباره

*أ )* الدور الذي قام به الاتحاد في التنظيم الناجح للقمة العالمية لمجتمع المعلومات بمرحلتيها؛

*ب)* أن اختصاصات الاتحاد الأساسية في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات - المساعدة في سد الفجوة الرقمية، والتعاون الدولي والإقليمي، وإدارة الطيف الراديوي، ووضع المعايير، ونشر المعلومات - ذات أهمية حاسمة لبناء مجتمع المعلومات، كما ورد في الفقرة 64 من إعلان مبادئ جنيف للقمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

*ج)* أن برنامج عمل تونس أشار إلى أنه "*ينبغي أن تقوم كل وكالة من وكالات الأمم المتحدة بالتصرف في إطار ولايتها واختصاصاتها، وبناء على مقررات هيئاتها الإدارية، وفي حدود الموارد المعتمدة*" (الفقرة 102 *ب)*)؛

*د )* أن الأمين العام للأمم المتحدة أنشأ، بناء على طلب القمة العالمية، فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات (UNGIS)، وهو فريق يرمي في المقام الأول إلى تنسيق المسائل الموضوعية ومسائل السياسات التي تواجه الأمم المتحدة في تنفيذ نواتج القمة، وأن الاتحاد عضو دائم في هذا الفريق، ويتناوب رئاسته مع أطراف أخرى؛

*ﻫ )* أن الاتحاد ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يضطلعون بالأدوار التنسيقية الرئيسية بين أصحاب المصلحة المتعددين لتنفيذ خطة عمل جنيف وبرنامج عمل تونس، وفق ما دعت إليه القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

*و )* أن الاتحاد هو المنسق/المسهل لتنفيذ خط العمل جيم2 (البنية التحتية للمعلومات والاتصالات) وخط العمل جيم5 (بناء الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات)، في برنامج عمل تونس، وشريكاً محتملاً في عدد من خطوط العمل الأخرى التي حددتها القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

*ز )* أن الأطراف المعنية بتنفيذ نواتج القمة اتفقت في عام 2008 على تعيين الاتحاد منسقاً/مسهلاً لتنفيذ خط العمل جيم6 (البيئة التمكينية)، الذي كان تولى في السابق دور المسهل المشارك في تنفيذه فحسب؛

*ح)* أن الاتحاد الدولي للاتصالات أنيطت به مسؤولية محددة في إقامة قاعدة البيانات الخاصة بتقييم القمة العالمية (الفقرة 120 من برنامج عمل تونس)؛

*ط)* أن الاتحاد الدولي للاتصالات قادر على تقديم الخبرة اللازمة لمنتدى إدارة الإنترنت كما اتضح أثناء عملية القمة العالمية (الفقرة 78 أ ) من برنامج عمل تونس)؛

*ي)* أن الاتحاد الدولي للاتصالات يضطلع، في جملة أمور، بمسؤولية دراسة التوصيلية الدولية للإنترنت، وإعداد تقرير عنها (الفقرتان 27 و50 من برنامج عمل تونس)؛

*ك)* أن الاتحاد الدولي للاتصالات هو المسؤول تحديداً عن تمكين البلدان جميعاً من الاستخدام الرشيد والكفء والاقتصادي لطيف التردد الراديوي، والنفاذ المنصف إليه، استناداً إلى الاتفاقات الدولية ذات الصلة، (الفقرة 96 من برنامج عمل تونس)؛

*ل)* أن الجمعية العامة للأمم المتحدة قررت بموجب القرار 60/252 إجراء استعراض شامل لتنفيذ نواتج القمة العالمية بحلول عام 2015؛

*م )* أن "*بناء مجتمع معلومات جامع وذي توجه تنموي يتطلب جهوداً متواصلة من جانب العديد من أصحاب المصلحة.* (...) *ومع مراعاة الأوجه المتعددة في بناء مجتمع المعلومات، من الضروري تحقيق التعاون الفعال بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني ومؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، بما يتفق مع أدوارها ومسؤولياتها المختلفة، والاستفادة من خبراتها*" (الفقرة 83 من برنامج تونس)،

وإذ يضع في اعتباره أيضاً

*أ )* أن الاتحاد يضطلع بدور أساسي في فتح آفاق عالمية حول تطوير مجتمع المعلومات؛

*ب)* أن على الاتحاد أن يتطور دوماً استجابة للتغيرات في بيئة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخاصة فيما يتعلق بالتكنولوجيات المتطورة والتحديات التنظيمية الجديدة؛

*ج)* حاجات الدول النامية، بما في ذلك في مجالات بناء البنى التحتية الخاصة بالاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعزيز الثقة والأمن في استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتنفيذ أهداف القمة العالمية لمجتمع المعلومات الأخرى؛

*د )* أن من المستحسن استخدام موارد الاتحاد وخبرته بطريقة تراعى فيها التغيرات السريعة في بيئة الاتصالات ونواتج القمة العالمية؛

*ﻫ )* أن من الضروري أن يستخدم الاتحاد بحرص موارده البشرية والمالية بطريقة تتماشى مع أولويات الأعضاء وتراعي القيود المفروضة على الميزانية، وأن يحرص على تحاشي الازدواج في العمل بين مكاتب الاتحاد والأمانة العامة؛

*و )* أن المشاركة الكاملة من جانب الأعضاء، بما في ذلك أعضاء القطاعات وأصحاب المصلحة الآخرين، أمر حاسم لنجاح الاتحاد في تنفيذ نواتج القمة ذات الصلة؛

*ز )* أن الخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2019‑2016 الواردة في القرار 71 (المراجع في بوسان، 2014) لهذا المؤتمر تحتوي على التزام بتنفيذ نواتج القمة ذات الصلة استجابة لتغيرات بيئة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وآثارها على الاتحاد؛

*ح)* أن فريق العمل التابع للمجلس والمعني بالقمة العالمية لمجتمع المعلومات أثبت دوره كآلية تسهّل مساهمة الدول الأعضاء في دور الاتحاد في تنفيذ نواتج القمة كما توخاها مؤتمر المندوبين المفوضين (أنطاليا، 2006)؛

*ط)* أن من المستحسن زيادة مشاركة الدول الأعضاء في الاتحاد في أنشطته وتوجيهاتهم بشأنها وفقاً للقمة العالمية لمجتمع المعلومات، ولا سيما الأنشطة ذات الصلة بخطوط العمل التي يعتبر الاتحاد المنسق/الميسر الوحيد لها، وأن هذا الأمر سيتم تيسيره من خلال الحوار بين الأمانة العامة والأعضاء في الاتحاد بشأن الأنشطة ذات الصلة؛

*ﻱ)* أن مجلس الاتحاد اعتمد خرائط الطريق المتعلقة بخطوط العمل جيم2 وجيم5 وجيم6، التي تمّ تحديثها وأُتيحت على الإنترنت، والأنشطة ذات الصلة بالقمة العالمية لمجتمع المعلومات التي تمّ إدراجها في الخطط التشغيلية للاتحاد للفترة 2018‑2015؛

*ﻙ)* أن المجتمع الدولي مدعو إلى تقديم مساهمات طوعية للصندوق الاستئماني الخاص الذي أنشأه الاتحاد لدعم الأنشطة المرتبطة بتنفيذ نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

*ﻝ)* أن الاتحاد الدولي للاتصالات قادر على توفير الخبرات اللازمة في مجال العمل الإحصائي عبر تطوير مؤشرات خاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واستعمال مؤشرات مناسبة وخطوط أساس لمتابعة التقدم العالمي وقياس حجم الفجوة الرقمية (الفقرات 113 إلى 118 من برنامج عمل تونس)،

وإذ يلاحظ

*أ )* عقد منتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات، الذي ينظمه سنوياً الاتحاد الدولي للاتصالات بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأول حدث لاستعراض القمة العالمية لمجتمع المعلومات بعد مرور 10 سنوات، نظمته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في باريس في الفترة من 25 إلى 27 فبراير 2013؛

*ب)* إنشاء لجنة النطاق العريض من أجل التنمية الرقمية بناءً على دعوة الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات والمديرة العامة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، مع الأخذ في الحسبان "أهداف النطاق العريض لعام 2015"، وهي الأهداف الرامية إلى تحقيق عالمية السياسة المتعلقة بالنطاق العريض وتيسير تكاليفه والإقبال عليه دعماً للأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً بما في ذلك الأهداف الإنمائية للتنمية،

وإذ يأخذ في الحسبان

*أ )* أن القمة العالمية أقرت بأن مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين أمر أساسي لنجاح بناء مجتمع معلومات جامع هدفه الإنسان ومحوره التنمية؛

*ب)* العلاقة بين مسائل تنمية الاتصالات ومسائل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بالإضافة إلى أثرها على البنى الاجتماعية والاقتصادية في كافة الدول الأعضاء؛

*ج)* الفقرة 98 من برنامج عمل تونس التي تشجع التعاون القوي والمستمر بين أصحاب المصلحة، وتؤكد في هذا الصدد على مبادرة "توصيل العالم" التي يقودها الاتحاد؛

*د )* أن مشهد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد تغير تغيراً كبيراً في العقود الأخيرة، وأن التقدم الذي أُحرز في مجالات العلوم الطبيعية والرياضيات والهندسة والتكنولوجيا، وسرعة الابتكار في التكنولوجيا المتنقلة وانتشارها، والإقبال عليها، وتحسن النفاذ إلى الإنترنت قد وسع بصورة كبيرة مجموعة الفرص التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للنهوض بالتنمية الشاملة وإتاحة فوائد مجتمع المعلومات لأعداد متزايدة من الناس في مختلف بقاع العالم؛

*ﻫ )* أن فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات يقترح أن "بالتعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين، ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تستفيد كاملاً من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التصدي لتحديات التنمية في القرن الحادي والعشرين وأن تعترف بها كأدوات تمكينية شاملة لتحقيق الدعائم الثلاث للتنمية المستدامة وبإمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوصفها عناصر تمكينية رئيسية للتنمية،" و"أن تعترف اعترافاً تاماً بها في برنامج التنمية لما بعد 2015 بوصفها مكونات حاسمة لحلول التنمية الابتكارية"؛

*و )* نواتج الحدث الرفيع المستوى (WSIS+10) المنسق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والجامع لكل أصحاب المصلحة في القمة العالمية لمجتمع المعلومات، الذي أُجري كامتداد لمنتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات، وبيان الحدث (WSIS+10) بشأن تنفيذ نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ورؤية الحدث (WSIS+10) للقمة العالمية لمجتمع المعلومات لما بعد 2015 في إطار اختصاصات الوكالات المشاركة؛

*ز )* أن الأمين العام للاتحاد أنشأ فريق المهام المعني بالقمة العالمية لمجتمع المعلومات التابع للاتحاد، الذي يترأسه نائب الأمين العام، بهدف تنفيذ التعليمات الواردة في القرار 140 (أنطاليا، 2006) لمؤتمر المندوبين المفوضين والتي كُلّف بها الأمين العام، من بين أمور أخرى؛

*ح)* التقرير "WSIS + 10" الذي أعده الاتحاد بشأن أنشطة الاتحاد بشأن أنشطة الاتحاد المتعلقة بتنفيذ نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها لفترة العشر سنوات بين 2005 و2014، الذي عرض التقدم المحرز في خطوط العمل الواردة في خطة عمل جنيف،

وإذ يؤيد

*أ )* القرار 30 (المراجع في دبي، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات؛

*ب)* القرار 139 (المراجع في بوسان، 2014) لهذا المؤتمر؛

*ج)* النتائج ذات الصلة التي أسفرت عنها دورتا مجلس الاتحاد لعام 2013 و2014 بما في ذلك القرار 1334 (المراجع في 2013)؛

*د )* البرامج والأنشطة والأنشطة الإقليمية التي وضعها المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2014 بهدف سد الفجوة الرقمية؛

*ﻫ )* العمل الذي قام به الاتحاد و/أو الذي سيقوم به لتنفيذ النواتج التي أسفرت عنها القمة العالمية لمجتمع الاتصالات، تحت مظلة فريق العمل التابع للمجلس والمعني بالقمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

*و )* القرار 75 (المراجَع في دبي، 2012) للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات حول مساهمة قطاع تقييس الاتصالات في تنفيذ نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات،

وإذ يضع في الحسبان

العمل الهام الذي قام به الاتحاد و/أو الذي ينوي القيام به في مجال تنفيذ نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، تحت مظلة فريق العمل التابع للمجلس والمعني بالقمة العالمية لمجتمع المعلومات وفريق المهام المعني بهذه القمة،

وإذ يعترف

*أ )* بأهمية دور الاتحاد ومشاركته في فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات بصفته عضواً دائماً ويتقاسم رئاسة الفريق على أساس التناوب؛

*ب)* التزام الاتحاد بتنفيذ أهداف وغايات القمة العالمية كأحد أهم الأهداف للاتحاد؛

*ج)* أن الجمعية العامة للأمم المتحدة دعت في قرارها رقم 60/252 إلى إجراء استعراض شامل عام 2015 بشأن تنفيذ نواتج القمة، وحددت في القرار 68/198 الطرائق التي ستُتبع في الاستعراض الشامل الذي ستجريه الجمعية العامة لتنفيذ نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، وفقاً للفقرة 111 من برنامج عمل تونس،

يقـرر

1 أن يقوم الاتحاد بدور قيادي في تسهيل عملية التنفيذ العامة التي يشارك فيها أصحاب المصلحة المتعددون، بالتعاون مع اليونسكو والأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كما جاء في الفقرة 109 من برنامج عمل تونس؛

2 أن يواصل الاتحاد الاضطلاع بدور قيادي في تسهيل عملية تنفيذ نواتج القمة العالمية، كهيئة تنسيق وتسهيل لتنفيذ خطوط العمل جيم2 وجيم5 وجيم6؛

3 أنه ينبغي على الاتحاد أو يواصل الاضطلاع بالأنشطة التي تدخل في نطاق ولايته واختصاصاته ويشارك مع أصحاب المصلحة الآخرين، حيثما يكون مناسباً، في تنفيذ خطوط العمل جيم1 وجيم3 وجيم4 وجيم7 وجيم8 وجيم9 وجيم11، وجميع خطوط العمل الأخرى ذات الصلة، ونواتج القمة الأخرى ذات الصلة، داخل الحدود المالية المحددة له من مؤتمر المندوبين المفوضين؛

4 أنه ينبغي للاتحاد مواصلة العمل على تكييف نفسه مع مراعاة التطورات التكنولوجية وقدرته على المشاركة بشكل كبير في بناء مجتمع معلومات شامل؛

5 أن يعرب عن ارتياحه للنتائج الناجحة التي أسفرت عنها القمة، والتي نوَّهت فيها عدة مرات بخبرة الاتحاد واختصاصاته الأساسية؛

6 أن يعرب عن شكره لموظفي الاتحاد والبلدين المضيفين وفريق العمل المعني بالقمة على ما بذلوه من جهود للتحضير للقمة بمرحلتيها جنيف 2003 وتونس 2005 والحدث الرفيع المستوى (WSIS+10)، فضلاً عن جميع أعضاء الاتحاد الدولي للاتصالات المشاركين بفعالية في تنفيذ نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

7 أن من الضروري تحقيق التكامل بين تنفيذ خطة عمل دبي، لا سيما القرار 30 (المراجع في دبي، 2014) والقرارات ذات الصلة لمؤتمرات المندوبين المفوضين، وتنفيذ أصحاب المصلحة المتعددين لنواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

8 أن يساهم الاتحاد، بالتنسيق مع اليونسكو والأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في موضوع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية، في إطار المناقشة بشأن برنامج التنمية لما بعد 2015 التي تنظمها الجمعية العامة، مع الأخذ في الحسبان الوثائق الختامية للحدث الرفيع المستوى (WSIS+10) التي تتضمن بياناً منه بشأن تنفيذ نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ورؤيته لما بعد عام 2015؛ بالتركيز على سدّ الفجوة الرقمية من خلال التنمية المستدامة؛

9 أنه ينبغي للاتحاد، في حدود الموارد المتاحة، مواصلة الإبقاء على قاعدة البيانات العامة الحالية لتقييم القمة بوصفها أداة من الأدوات القيمة للمساعدة في متابعة القمة، وفقاً لما كلفته به الفقرة 120 من برنامج عمل تونس؛

10 أن يمنح قطاع تنمية الاتصالات أولوية كبيرة لبناء البنى التحتية المتعلقة بالمعلومات والاتصالات (خط العمل جيم2 للقمة العالمية لمجتمع المعلومات) التي تعد العصب الأساسي لجميع التطبيقات الإلكترونية مع مناشدة البرنامج 1 ولجنتي دراسات قطاع تنمية الاتصالات للقيام بذلك أيضاً؛

11 أنه يتعين على الاتحاد أن يقدَّم تقرير إلى مؤتمر المندوبين المفوضين المقبل بشأن تنفيذ نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، مع الأخذ في الحسبان قرارات الجمعية العامة بشأن التقدم المحرز في تنفيذ نواتج القمة في إطار الاستعراض الشامل ذي الصلة،

يكلّف الأمين العام ومديري المكاتب

1 باتخاذ جميع التدابير اللازمة لقيام الاتحاد بدوره على النحو المبين في الفقرات 1 و2 و3 من "*يقرر*" أعلاه، وفقاً لخرائط الطريق المناسبة؛

2 بمواصلة العمل، مع لجنة التنسيق لتنسيق الأنشطة المتعلقة بتنفيذ نواتج القمة، فيما يخص تنفيذ الفقرات 1 و2 و3 من "*يقـرر*" أعلاه، بغية تحاشي الازدواج بين مكاتب قطاعات الاتحاد وأمانته العامة؛

3 بمواصلة إذكاء الوعي العام باختصاصات الاتحاد ودوره وأنشطته بالإضافة إلى تيسير انتفاع الجمهور عموماً والجهات الفاعلة الأخرى في مجتمع المعلومات الناشئ بموارد الاتحاد على نطاق أوسع؛

4 تحديد مهام خاصة ومواعيد قصوى لتنفيذ خطوط العمل المشار إليها أعلاه ودمجها في الخطط التشغيلية للأمانة العامة والقطاعات؛

5 بتقديم تقرير سنوي إلى المجلس عن الأنشطة المضطلع بها بشأن هذه الموضوعات بما في ذلك آثارها المالية؛

6 بإعداد تقرير نهائي وشامل بشأن أنشطة الاتحاد الدولي للاتصالات المتعلقة بتنفيذ نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات وعرضها على مؤتمر المندوبين المفوضين المقبل في 2018؛ مع الأخذ في الحسبان قرارات الجمعية العامة بشأن تقييم التقدم المحرز في تنفيذ نواتج القمة في إطار الاستعراض الشامل ذي الصلة؛

7 بالتكفل بتوفير الاتحاد الخبرات والكفاءات المتاحة لديه، بالتنسيق مع اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، واليونسكو، والأونكتاد، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، أثناء أعمال التحضير للحدث الذي ستطلقه الجمعية العامة للأمم المتحدة في يوليو 2015 لإجراء استعراض شامل لتنفيذ نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، وخلال انعقاد هذا الحدث؛

8 بتقديم الوثائق الصادرة عن الحدث الرفيع المستوى (WSIS+10) – رؤية الحدث الرفيع المستوى (WSIS+10) للقمة العالمية لمجتمع المعلومات لما بعد عام 2015، وأية تحديثات ذات صلة، كمساهمة في الاستعراض العام الذي ستجريه الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2015 بشأن التقدم المحرز في تنفيذ نواتج القمة وإنشاء برنامج التنمية لما بعد عام 2015.

يكلّف مديري المكاتب

بالعمل على إعداد أهداف ملموسة ومواعيد قصوى لأنشطة القمة العالمية لمجتمع المعلومات، والعمل على تجسيدها في الخطط التشغيلية لكل قطاع وتحديث خرائط الطريق ذات الصلة،

يكلّف مدير مكتب تنمية الاتصالات

بالقيام، بأسرع ما يمكن ووفقاً للقرار 30 (المراجع في دبي، 2014)، بمتابعة نهج للشراكة في أنشطة قطاع تنمية الاتصالات التابع للاتحاد المرتبطة بدوره في تنفيذ ومتابعة نواتج القمة العالمية، وفقاً لأحكام دستور الاتحاد واتفاقيته، وأن يقدم تقريراً سنوياً عن ذلك إلى المجلس، حسب الاقتضاء،

يطلب من المجلس

1 إنشاء فريق عمل فرعي يكون جزءاً من فريق العمل التابع للمجلس المعني بالقمة العالمية لمجتمع المعلومات، ليشرف على تنفيذ الاتحاد لنواتج القمة، ولا سيما خطوط العمل التي يكون الاتحاد هو المنسق/الميسر الوحيد لها، ضمن نطاق الحدود المالية التي يقررها مؤتمر المندوبين المفوضين، وإتاحة الموارد حسب الاقتضاء؛

2 الإشراف على تكيف الاتحاد مع مجتمع المعلومات، وفقاً لما جاء في الفقرة 4 من "*يقرر*" أعلاه؛

3 الإبقاء على فريق العمل التابع للمجلس والمعني بالقمة العالمية لمجتمع المعلومات، بغية تسهيلمشاركة جميع أصحاب المصلحة بشأن تنفيذ الاتحاد لنواتج القمة ذات الصلة وإعداد مقترحات للمجلس، بالتعاون مع أفرقة العمل الأخرى التابعة للمجلس، قد تكون ضرورية لتمكين الاتحاد من الاضطلاع بدوره في بناء مجتمع المعلومات، بمساعدة فريق المهام المعني بالقمة العالمية لمجتمع المعلومات، مع إمكانية أن تضم هذه المقترحات تعديلات على دستور الاتحاد واتفاقيته؛

4 أخذ قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة بالحسبان، فيما يتعلق بالاستعراض الشامل لتنفيذ نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

5 مواصلة تعديل القرار 1332 الذي اعتمده المجلس في دورته لعام 2011، بحسب الاقتضاء؛

6 مواصلة تعديل القرار 1282 الذي اعتمده المجلس في دورته لعام 2008 بحسب الاقتضاء؛

7 إدراج تقرير الأمين العام في الوثائق المرسلة إلى الدول الأعضاء وفقاً للرقم 81 من الاتفاقية،

يدعو الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات والمنتسبين

1 إلى المشاركة الفعّالة في تنفيذ نواتج القمة، والمساهمة في قاعدة البيانات الخاصة بتقييم القمة العالمية لمجتمع المعلومات التي يديرها الاتحاد، والمشاركة بشكل فعال في أنشطة فريق العمل المعني بالقمة وتعزيز تكيّف الاتحاد مع مجتمع المعلومات؛

2 تقديم مساهمات طوعية للصندوق الاستئماني الخاص الذي أنشأه الاتحاد لدعم الأنشطة المرتبطة بتنفيذ نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات،

يقرر الإعراب

1 عن جزيل شكره وعميق امتنانه إلى حكومتي سويسرا وتونس لاستضافتهما مرحلتي القمة، بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الدولي للاتصالات ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وغيرها من وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة؛

2 عن تقديره للحدث الرفيع المستوى (WSIS+10) الذي قام الاتحاد بتنسيقه واستضافته وشاركت في تنظيمه مع اليونسكو وبرنامج الأمم ال‍متحدة الإن‍مائي والأونكتاد، وشاركت فيه وكالات أخرى للأمم ال‍متحدة.

\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*

# IAP-28: مقترح لتعديل القرار 154 "استعمال اللغات الرسمية الست في الاتحاد على قدم المساواة"

مقدمة

إن الترجمة التحريرية والطباعة هما عنصران أساسيان في عمل الاتحاد ويتيحان فهماً مشتركاً بين جميع الأعضاء في الاتحاد بشأن المواضيع الهامة قيد المناقشة. وهما يمثلان باب نفقات لا غنى عنه للمنظمات الدولية، ولا سيما الاتحاد الدولي للاتصالات.

ويمثلان أيضاً مركز تكلفة كبيراً في ميزانية الاتحاد و72 في المائة من مجموع النفقات ذات الصلة باللغات. وبلغت تكاليف الترجمة التحريرية والطباعة في ميزانية 2015‑2014 البالغة 327 مليون فرنك سويسري 25,5 مليون فرنك سويسري، أي 8 في المائة من إجمالي الميزانية. وإذا ما أُخذ في الاعتبار أن تكاليف الموظفين تمثل زهاء 80 في المائة من إجمالي ميزانية الاتحاد وأن تكاليف الترجمة الشفوية تبلغ 5,6 مليون فرنك سويسري (%2)، يصبح المتبقي من الميزانية للنفقات الأخرى 10 في المائة فقط.

وتمثل النفقات ذات الصلة بالترجمة التحريرية والطباعة معظم التكاليف ذات الصلة بتنظيم الاجتماعات/المؤتمرات. وبلغت تكاليف الترجمة التحريرية والطباعة في المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2014 ما مقداره 1,7 مليون فرنك سويسري، أي 52 في المائة من إجمالي الميزانية، بتكلفة بلغت زهاء 191 فرنك سويسري في الصفحة الواحدة.

وتمثل الترجمة التحريرية والطباعة مشكلة أمام الميزانيات في المستقبل أيضاً. وبالنظر إلى أن مشروع الخطة المالية للاتحاد للفترة 2019‑2016، الذي سيقره مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2014، يقترح حداً أعلى قدره 85 مليون فرنك سويسري للنفقات على اللغات، فإن نفقات الترجمة والطباعة، إذا ما تمّ إنفاقها إلى الحد الأقصى، ستمثل زهاء 61,2 مليون، أي قرابة 10 في المائة من إجمالي الميزانية البالغة 656 مليون فرنك سويسري. وبالنظر إلى أن تكاليف الموظفين تبلغ 80 في المائة من إجمالي الميزانية، يصبح المتبقي من الميزانية للنفقات الأخرى 10 في المائة فقط (بما في ذلك الترجمة الشفوية) لفترة السنوات الأربع القادمة إلى عام 2020.

وتعتقد لجنة البلدان الأمريكية للاتصالات أن الوقت قد حان لتقييم السبب في أن تكاليف الترجمة التحريرية في الاتحاد تبلغ 191 فرنك سويسري للصفحة الواحدة، وما إذا كان هنالك بدائل يمكن تطبيقها بدلاً عن إجراءات الترجمة التحريرية المطبقة حالياً. وتمّ تجريب بعض الإجراءات البديلة فيما يخص الترجمة التحريرية وقدم تقرير عنها إلى مجلس الاتحاد وهي الآن في مرحلة التجريب. وترحب لجنة البلدان الأمريكية للاتصالات بهذه المبادرات وتقترح تعديل القرار 154 بحيث يتم تكليف المجلس بمواصلة مناقشة إجراءات بديلة فيما يخص الترجمة التحريرية واتخاذ قرار بشأنها، لكنها تؤكد على ضرورة الحفاظ على مستوى جودة الترجمة التحريرية ليكون مماثلاً لمستوى الترجمة المقدمة حالياً.

MOD IAP/34A1/28

القـرار 154 (المراجع في بوسان، 2014)

استعمال اللغات الرسمية الست في الاتحاد على قدم المساواة

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

وإذ يؤكد من جديد

المبدأ الأساسي للمساواة في معاملة اللغات الرسمية الست،

وإذ يلاحظ بارتياح وتقدير

*أ )* الخطوات التي اتخذت حتى الآن لتنفيذ القرار 115 (مراكش، 2002) لمؤتمر المندوبين المفوضين اعتباراً من 1 يناير 2005 والقرار 154 (المراجَع في غوادالاخارا، 2010)؛

*ب)* التقدم المحرز في النجاح في تنفيذ القرار 104 (مينيابوليس، 1998) وما نجم عنه من تحسن في الكفاءات والوفورات،

وإذ يدرك

*أ ) أن* الترجمة التحريرية تمثل عنصراً أساسياً في عمل الاتحاد وهي تتيح فهماً مشتركاً بين جميع الأعضاء في الاتحاد بشأن المواضيع الهامة قيد المناقشة؛

*ب)* أهمية الحفاظ على تعدد اللغات في الخدمات وتحسينه، الأمر الذي يقتضيه الطابع العالمي للمنظمات التي تنتمي إلى منظومة الأمم المتحدة، كما نادى به تقرير وحدة التفتيش المشتركة لدى الأمم المتحدة عن *تعدد اللغات في منظومة الأمم المتحدة* (الوثيقة JIU/REP/2002/11)؛

*ﺝ)* أنه مهما كان النجاح في تنفيذ القرار 115 (مراكش، 2002)، فإن التحول إلى ست لغات لا يمكن، لأسباب شتى، أن يتحقق بين عشية وضحاها، وأن لا مناص من "فترة انتقالية" تمهيداً للتنفيذ الكامل؛

*ﺩ )* أن تحقيق هذا التنفيذ الكامل مرهون أيضاً بتحقيق التناسق في طرائق العمل والمستوى الأمثل من عدد الموظفين في اللغات الست؛

*ﻫ )* ما أنجزه فريق العمل التابع للمجلس والمعني باللغات من أعمال، وافق عليها المجلس في دورته لعام 2006، وخصوصاً ما يتعلق بتوحيد قواعد البيانات اللغوية الخاصة بالتعاريف والمصطلحات ومركزية وظائف التحرير،

وإذ يدرك كذلك

ما يواجهه الاتحاد من القيود المفروضة على الميزانية، مثل القيمة السالبة لصافي الأصول للاتحاد بمبلغ 228 مليون فرنك سويسري والالتزامات الطويلة الأجل التي على الاتحاد أن يوفي بها، مثل تجديد أو إعادة تشييد مبنى فارامبيه، وتمويل صندوق التأمين الصحي بعد انتهاء مدة الخدمة (ASHI)،

يقـرر

أن يتخذ كل التدابير اللازمة لتوفير خدمات الترجمة الشفوية والترجمة التحريرية لوثائق الاتحاد إلى أقصى حد في اللغات الست على قدم المساواة، على الرغم من أن بعض الأعمال في الاتحاد (مثل أعمال أفرقة العمل ولجان الدراسات والمؤتمرات الإقليمية) قد لا تستدعي استعمال اللغات الست كلها،

يكلف الأمين العام بالتعاون الوثيق مع مديري المكاتب

بأن يقدِّم تقريراً سنوياً إلى المجلس، اعتباراً من دورة عام 2015، يتضمن:

- نفقات الترجمة التحريرية للوثائق إلى اللغات الرسمية الست في الاتحاد منذ عام 2010؛

- الإجراءات التي اعتمدتها المنظمات الدولية الأخرى داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها ودراسات معيارية عن تكاليف الترجمة التحريرية فيها؛

- المبادرات التي طبقتها الأمانة العامة والمكاتب الثلاثة لتقليص النفقات تنفيذاً لهذا القرار؛

- الإجراءات البديلة التي يمكن أن يعتمدها الاتحاد فيما يخص الترجمة التحريرية ومزاياها وعيوبها،

يكلّف المجلس

1 بتحليل تطبيق الاتحاد لإجراءات بديلة فيما يخص الترجمة التحريرية، بغية تقليص نفقات الترجمة التحريرية والطباعة في ميزانية الاتحاد، والحفاظ في الآن ذاته على مستوى جودة الترجمة الحالي والاستخدام الصحيح للمصطلحات التقنية للاتصالات أو تحسينهما؛

2 باستعراض المبادئ والتدابير المرحلية لخدمات الترجمة الشفوية والترجمة التحريرية التي اقترحتها القطاعات الثلاثة والأمانة العامة، وذلك بغية اعتماد تدابير نهائية، آخذاً في الحسبان القيود المالية، واضعاً في اعتباره هدف التنفيذ الكامل للمعاملة على قدم المساواة؛

3 باتخاذ التدابير الهيكلية الملائمة ومتابعتها، ومنها مثلاً:

- استعراض جوهري لخدمات الوثائق والمنشورات في الاتحاد بغية إزالة أي ازدواج وتحقيق التآزر؛

- السبل والتدابير الملائمة لتسريع إنتاج وثائق الاتحاد ومنشوراته في الوقت المناسب باللغات الست في آن واحد؛

- المستويات المثلى من الموظفين، بمن فيهم الموظفون الدائمون والمؤقتون والتعاقد الخارجي؛

- الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأنشطة المتعلقة باللغات والمنشورات، آخذاً في الاعتبار التجربة التي اكتسبتها منظمات دولية أخرى، لا سيما من خلال الاجتماع السنوي الدولي المعني بترتيبات اللغات والوثائق والمنشورات (IAMLADP)؛

- التدابير الكفيلة بتخفيض طول الوثائق وحجمها (تحديد عدد الصفحات، ملخصات تنفيذية، مواد ترفق في ملحقات أو يمكن النفاذ إليها عبر وصلات إلكترونية) حيثما يكون مبرراً، دون النيل من نوعية ومحتوى الوثائق الواجب ترجمتها أو نشرها، ودون أن يغرب عن البال بأي حال ضرورة الامتثال لهدف التعددية اللغوية لمنظومة الأمم المتحدة؛

4 بمتابعة الأعمال التي تقوم بها أمانة الاتحاد بشأن:

- إيلاء عناية خاصة لاستكمال دمج قاعدة بيانات المصطلحات للعربية والصينية والروسية، وإعطاء أولوية لترجمة المصطلحات والتعاريف إلى العربية والصينية والروسية؛

- دمج كل قواعد البيانات القائمة والتي تتضمن التعاريف والمصطلحات في نظام مركزي، واتخاذ التدابير الملائمة للحفاظ على هذا النظام وتوسيعه وتحديثه؛

- استحداث وظائف التحرير المركزية اللازمة لكل لغة، على قدم المساواة بين اللغات؛

- مواءمة وتوحيد إجراءات العمل في أقسام اللغات الست، وتزويدها بما يلزمها من الموظفين المؤهلين والأدوات الضرورية للوفاء بمتطلباتها؛

- تعزيز صورة الاتحاد وفعالية أعماله في إعلام الجمهور، باستعمال لغات الاتحاد الست جميعها، بسبل شتى منها نشر مجلة أخبار الاتحاد واستحداث مواقع للاتحاد على شبكة الويب وتنظيم البث على الإنترنت وأرشفة التسجيلات وإصدار وثائق تستهدف إعلام الجمهور، بما في ذلك الإعلان عن معارض ومنتديات تليكوم الاتحاد العالمية والإقليمية والنشرات الإعلامية الإلكترونية، وما شابه ذلك؛

5 بمواصلة عمل فريق العمل التابع له والمعني باللغات، لكي يرصد ما يحرز من تقدم وإحاطة المجلس علماً بتنفيذ هذا القرار؛

6 برفع تقرير إلى مؤتمر المندوبين المفوضين المقبل عن تنفيذ هذا القرار.

\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*

# IAP-29: إلغاء القرار 163 "تشكيل فريق عمل تابع للمجلس ومعني بدستور مستقر للاتحاد الدولي للاتصالات"

SUP IAP/34A1/29

القـرار 163 (غوادالاخارا، 2010)

تشكيل فريق عمل تابع للمجلس  
ومعني بدستور مستقر للاتحاد الدولي للاتصالات

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (غوادالاخارا، 2010)،

الأسباب: أنجز فريق العمل التابع للمجلس المعني بدستور مستقر للاتحاد مهمته.

\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*

# IAP-30: مقترح لتعديل القرار 136 "استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عمليات الرصد والإدارة الخاصة بحالات الطوارئ والكوارث وذلك من خلال الإنذار المبكر والوقاية والتخفيف من آثارها والإغاثة "

الهدف من المقترح:

تقدم الوثيقة الحالية لعناية الدول الأعضاء مشروع تعديل للقرار 136 (المراجع في غوادالاخارا، 2010) بهدف أن تُدرج فيه الاعتبارات الحالية والتكميلية التي تحتاج إلى تقييم، واقتراح إجراءات جديدة بشأن استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عمليات الرصد والإدارة الخاصة بحالات الطوارئ والكوارث وذلك من خلال الإنذار المبكر والوقاية والتخفيف من آثارها والإغاثة، مع مراعاة الأنشطة التي يتم تنفيذها في قطاعات الاتحاد المختلفة.

وفي هذا الإطار، تقترح لجنة البلدان الأمريكية للاتصالات (CITEL)، من بين اعتبارات أخرى، إدراج البندين 5 و6 في عبارة *يقرر* الواردة بالقرار المذكور أعلاه، اللذين يكلفان مديري المكاتب بفحص الإجراءات و/أو الأنشطة المترابطة وإجراءات التعاون وتعزيزها في قطاعات الاتحاد المختلفة، من أجل ضمان أفضل استعمال للموارد المدارية وموارد الطيف المصاحبة وتسهيل النفاذ وتطوير أنظمة الاتصالات الراديوية واستعمالها، ولا سيما الأنظمة الساتلية، في حالات الطوارئ والكوارث الطبيعية وعمليات الإغاثة في حالات الكوارث، بالإضافة إلى مساعدة الدول الأعضاء على تحسين استعمال جميع الخدمات المتاحة في حالات الطوارئ وتطويرها، بما في ذلك السواتل والخدمات الإذاعية وخدمات راديو الهواة عند انقطاع المصادر التقليدية لإمداد الطاقة الكهربائية أو الاتصالات.

بالإضافة إلى ذلك، إلى جانب مسائل أخرى، يقترح أنه ينبغي للدول الأعضاء دعم سياسات من شأنها تعزيز الاستثمار العام والخاص في تطوير أنظمة الاتصالات الراديوية وإنشائها، بما في ذلك الأنظمة الساتلية وأن تضع تصوراً لإدراج استعمال هذه الأنظمة في خطط الاتصالات الوطنية و/أو الإقليمية الخاصة بهم من أجل إدارة حالات الطوارئ وأنظمة الإنذار المبكر، وكذلك تشجيع المشغلين على إعلام جميع المستخدمين، في الوقت المناسب ومجاناً، بالرقم الذي يجب عليهم استخدامه عند الحاجة إلى خدمات الطوارئ، بمن فيهم المستخدمون الجوالون.

MOD IAP/34A1/30

القـرار 136 (المراجع في بوسان، 2014)

استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عمليات الرصد  
والإدارة الخاصة بحالات الطوارئ والكوارث وذلك من خلال   
الإنذار المبكر والوقاية والتخفيف من آثارها والإغاثة

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات ( بوسان، 2014)،

إذ يذكّر

*أ )* بالقرار 36 (المراجع في غوادالاخارا، 2010) لهذا المؤتمر بشأن الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في خدمة المساعدات الإنسانية؛

*ب)* بالقرار 182 (غوادالاخارا، 2010) لهذا المؤتمر، بشأن دور الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فيما يتعلق بتغير المناخ وحماية البيئة؛

*ج)* بالقرار 34 (المراجع في دبي، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات بشأن دور الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التأهب للكوارث والإنذار المبكر بحدوثها وعمليات الإنقاذ وفي تخفيف آثارها وفي عمليات الإغاثة في حالات الكوارث والتصدي لها؛

*د)* بالقرار 66 (المراجع في دبي، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتغير المناخ؛

*ه )* بالقرار 48 (المراجع في حيدر آباد، 2010) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات بشأن تعزيز التعاون بين هيئات تنظيم الاتصالات؛

*و )* بالقرار 644 (Rev. WRC‑12) للمؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية بشأن موارد الاتصالات اللازمة لتخفيف آثار الكوارث وفي عمليات الإغاثة؛

*ز )* بالقرار 646 (WRC‑12) للمؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية بشأن الحماية المدنية والإغاثة في حالات الكوارث؛

*ح)* بالقرار 673 (WRC‑12) للمؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية بشأن استخدام الاتصالات الراديوية في تطبيقات رصد الأرض؛

*ط)* بالمادة 5 من لوائح الاتصالات الدولية بشأن سلامة الحياة البشرية وأولوية الاتصالات؛

*ﻱ)* بآليات التنسيق الخاصة بالاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في حالات الطوارئ التي وضعها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية،

إذ يأخذ في اعتباره

القرار 60/125 بشأن التعاون الدولي المتعلق بالمساعدة الإنسانية في مجال الكوارث الطبيعية، من الإغاثة إلى التنمية الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في مارس 2006،

وإذ يلاحظ

*أ )* الفقرة 51 من إعلان مبادئ جنيف الذي اعتمدته القمة العالمية لمجتمع المعلومات فيما يتعلق باستخدام تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الوقاية من الكوارث؛

*ب)* الفقرة 20 ج) من خطة عمل جنيف بشأن البيئة الإلكترونية التي تدعو إلى إقامة أنظمة رصد تستعمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتنبؤ بالكوارث الطبيعية والكوارث من صنع الإنسان ورصد آثارها، خاصة في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً وبلدان الاقتصادات الصغيرة؛

*ج)* الفقرة 30 من التزام تونس الذي اعتمدته القمة العالمية لمجتمع المعلومات، بشأن تخفيف آثار الكوارث؛

*د )* الفقرة 91 من برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات الذي اعتمدته القمة العالمية لمجتمع المعلومات، بشأن تخفيف آثار الكوارث؛

*ﻫ )* أعمال التنسيق الفعال لفريق تنسيق الشراكات بشأن الاتصالات من أجل الإغاثة في حالات الطوارئ والتخفيف من حدتها بقيادة قطاع تقييس الاتصالات؛

*و)* أعمال لجان دراسات قطاعي الاتصالات الراديوية وتقييس الاتصالات للاتحاد، لدى اعتمادها التوصيات التي ساعدت على توفير المعلومات التقنية بشأن أنظمة الاتصالات الراديوية الساتلية والأرضية والشبكات السلكية ودورها في إدارة الكوارث، بما فيها تلك التوصيات الهامة المتصلة باستخدام الشبكات الساتلية وقت الكوارث؛

*ز)* أعمال لجان دراسات قطاع تقييس الاتصالات للاتحاد (ITU‑T) بشأن وضع واعتماد التوصيات المتعلقة بأولوية اتصالات الطوارئ وخدمات اتصالات الطوارئ (ETS)، وإيلاء الأفضلية لهذه الاتصالات وخدماتها، بما في ذلك النظر في استعمال نظم الاتصالات الأرضية واللاسلكية وقت الطوارئ،

وإذ يضع في اعتباره

*أ )* الدمار الذي تؤدي إليه الكوارث في مختلف أنحاء العالم، لا سيما في البلدان النامية التي قد تتضرر بشكل مفرط من جراء النقص في البنية التحتية وبالتالي فهي المستفيد الأكبر من المعلومات بشأن موضوع الوقاية من الكوارث والتخفيف من آثارها وجهود الإغاثة؛

*ب)* أن الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة تسهل الوقاية من الكوارث والتخفيف من آثارها وجهود الإغاثة؛

*ج)* التعاون المستمر بين لجان دراسات الاتحاد ومنظمات وضع المعايير الأخرى التي تتعامل مع أنظمة الاتصالات والإنذار والتحذير في حالات الطوارئ؛

*د )* القرار 59 (المراجع في دبي، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات الذي يشير إلى تعزيز التعاون والتنسيق بين قطاعات الاتحاد الثلاثة في المسائل ذات الاهتمام المشترك؛

*ه )* أن لوائح الاتصالات الدولية تنص على أن الاتصالات المتعلقة بسلامة الحياة البشرية، مثل اتصالات الاستغاثة، تتمتع بحق مطلق في الإرسال، ويكون لها، حيثما يكون ذلك ممكناً تقنياً، أولوية مطلقة على جميع الاتصالات الأخرى، وفقاً للمواد ذات الصلة من الدستور والاتفاقية ومع المراعاة الواجبة للتوصيات ذات الصلة الصادرة عن قطاع تقييس الاتصالات للاتحاد الدولي للاتصالات؛

*و )* ضرورة التخطيط للإتاحة الفورية لخدمات الاتصالات في حالات الطوارئ أو الكوارث في المناطق أو الأماكن المتضررة من خلال أنظمة الاتصالات الأولية أو المزودة بمكونات إضافية احتياطية، لتقليل التأثيرات وتسهيل عمليات الإغاثة؛

*ز )* أن الخدمات الساتلية إلى جانب خدمات الاتصالات الراديوية الأخرى تشكل منصة موثوقة للسلامة العامة، لا سيماعند وقوع الكوارث الطبيعية وتتعطل في أغلب الأحيان الشبكات الأرضية القائمة، وهي مفيدة للغاية في تنسيق العمليات الحكومية عند القيام بخدمات المساعدة الإنسانية،

وإذ يعترف

*أ )* بالأنشطة الجارية حالياً داخل الاتحاد والمنظمات الأخرى ذات الصلة على الصعيدين الدولي والإقليمي لوضع أسلوب متفق عليه دولياً لتشغيل أنظمة حماية الجمهور والإغاثة في حالات الكوارث على أساس موحد ومنسق؛

*ب)* بالتطوير المستمر من جانب الاتحاد بالتنسيق مع الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة الأخرى لمبادئ توجيهية لتطبيق معيار دولي من حيث المحتوى لإنذار الجمهور بكل الوسائط في جميع حالات الكوارث والطوارئ؛

*ج)* بإسهام القطاع الخاص في الوقاية من الكوارث والتخفيف من آثارها وعمليات الإغاثة في حالات الطوارئ والكوارث والذي أثبت فعاليته؛

*د )* بالحاجة إلى فهم مشترك لمكونات البنية التحتية للشبكة المطلوبة لتوفير قدرات اتصالات متينة وسريعة التركيب وقابلة للتشغيل البيني وعالية الأداء في مجال المساعدات الإنسانية وعمليات الإغاثة في حالات الكوارث؛

*ﻫ )* بأهمية العمل نحو إقامة أنظمة رصد قائمة على المعايير وأنظمة إنذار مبكر على صعيد العالم، تعتمد على الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وموصولة بالشبكات الوطنية والإقليمية وتيسر من الاستجابة لحالات الطوارئ والكوارث في العالم بأسره، خاصة في المناطق الأكثر تعرضاً للأخطار؛

*و )* بأهمية النظر في الأنظمة المزودة بمكونات إضافية احتياطية ومرونة الشبكة وإمداد الطاقة عند التخطيط للتعامل مع حالات الكوارث؛

*ز )* بالدور الذي يمكن أن يلعبه قطاع تنمية الاتصالات للاتحاد من خلال وسائل مثل الندوة العالمية لهيئات تنظيم الاتصالات ولجنتي دراسات قطاع تنمية الدراسات، في جمع ونشر أفضل الممارسات التنظيمية الوطنية الخاصة بمرافق الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للوقاية من الكوارث والتخفيف من آثارها وأعمال الإغاثة الخاصة بها،

واقتناعاً منه

بأن معياراً دولياً لتبادل معلومات الإنذار والتحذير يمكن أن يساعد في توفير مساعدات إنسانية فعالة ومناسبة وفي التخفيف من عواقب الكوارث، خاصة في البلدان النامية،

يقرر أن يكلف مديري المكاتب

1 بمتابعة دراساتهم التقنية ووضع التوصيات من خلال لجان دراسات الاتحاد بشأن التنفيذ التقني والتشغيلي، حسب الاقتضاء، كي تلبي الحلول المتقدمة احتياجات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال حماية الجمهور والإغاثة في حالات الكوارث، آخذين في الاعتبار قدرات الأنظمة القائمة وتطورها وأي متطلبات انتقالية تنتج عنها، لا سيما متطلبات العمليات الوطنية والدولية في الكثير من البلدان النامية؛

2 بدعم تطوير أنظمة إنذار مبكر وتخفيف وإغاثة في حالات الطوارئ والكوارث تكون متينة وشاملة وتستوعب جميع المخاطر على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية بما في ذلك أنظمة رصد وإدارة تتضمن استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (مثل الاستشعار عن بُعد) وذلك بالتعاون مع الوكالات الدولية الأخرى بغية دعم التنسيق على الصعيدين العالمي والإقليمي؛

3 بتشجيع تطبيق معيار دولي من حيث المحتوى لإنذار الجمهور بكل الوسائط من جانب سلطات الإنذار المعنية، بالتآزر مع المبادئ التوجيهية الصادرة عن الاتحاد الدولي للاتصالات بغية تطبيقها في جميع حالات الكوارث والطوارئ؛

4 بمواصلة التعاون مع المنظمات العاملة في مجال معايير الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الخاصة بالطوارئ لتبادل معلومات الإنذار والتحذير، من أجل دراسة الطريقة المناسبة لإدراج هذه المعايير ضمن أعمال الاتحاد ونشرها، خاصةً في البلدان النامية؛

5 بتحليل الإجراءات و/أو الأنشطة المترابطة وإجراءات التعاون وتعزيزها بين قطاعات الاتحاد المختلفة والمنظمات المتخصصة الأخرى، فيما يتعلق بتطوير أنظمة الاتصالات الراديوية واستعمالها، بما في ذلك الأنظمة الساتلية، في حالات الطوارئ والكوارث الطبيعية وعمليات الإغاثة في حالات الكوارث؛

6 بمساعدة الدول الأعضاء في تشجيع وتعزيز استعمال جميع الخدمات المتاحة، بما في ذلك خدمات السواتل وراديو الهواة والإذاعة في حالات الطوارئ، عندما تكون المصادر التقليدية للإمدادات من الكهرباء أو الاتصالات كثيرة الانقطاع،

يشجع الدول الأعضاء

1 على أن تلب‍ي، في حالات الطوارئ والإغاثة في حالات الكوارث، الاحتياجات المؤقتة من طيف الترددات بالإضافة إلى ما تنص عليه عادة الاتفاقات مع الإدارات المعنية مع طلب المساعدة الدولية لتنسيق وإدارة طيف الترددات طبقاً للإطار القانوني المعمول به في كل بلد؛

2 على العمل بتعاون وثيق مع الأمين العام، ومديري المكاتب وكذلك مع آليات تنسيق الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الخاصة بحالات الطوارئ التابعة للأمم المتحدة، من أجل تطوير ونشر الأدوات والإجراءات وأفضل الممارسات الخاصة بفعالية التنسيق والتشغيل للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في حالات الكوارث؛

3 على تسهيل استخدام منظمات الطوارئ للتكنولوجيات والحلول القائمة والحديثة (الساتلية منها والأرضية) قدر المستطاع، لتلبية متطلبات قابلية التشغيل البيني وتعزيز أهداف الحماية المدنية والإغاثة في حالات الكوارث؛

4 على تطوير ودعم مراكز التميز الوطنية والإقليمية للبحث والتخطيط المسبق والتحديد المسبق لمواقع التجهيزات ونشر موارد الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتقديم المساعدة الإنسانية والتنسيق في مجال الإغاثة في حالات الكوارث؛

5 على أن تدعم في بلدانهم أو مناطقهم سياسات تعمل على تعزيز الاستثمار العام والخاص في تطوير أنظمة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والاتصالات الراديوية وإنشائها، بما في ذلك الأنظمة الساتلية وأن تضع تصوراً لإدراج هذه الأنظمة في خطط الاتصالات الوطنية و/أو الإقليمية الخاصة بهم من أجل إدارة حالات الطوارئ وأنظمة الإنذار المبكر، كأداة إضافية تتعامل مع حالات الطوارئ هذه وعمليات الإغاثة في حالات الكوارث؛

6 على تشجيع قيام الشركات المرخص لها بإعلام جميع المستخدمين، بمن فيهم المستخدمون الجوالون، في الوقت المناسب ومجاناً، بالرقم الذي يجب استخدامه للاتصال بخدمات الطوارئ؛

7 على اعتماد رقم وطني موحد عالمي، بالإضافة إلى أرقام الطوارئ الوطنية المستخدمة فيها، من أجل الوصول إلى خدمات الطوارئ، مع مراعاة توصيات قطاع تقييس الاتصالات ذات الصلة؛

يدعو أعضاء القطاعات

1 إلى بذل الجهود اللازمة للتمكين من تشغيل خدمات الاتصالات في حالات الطوارئ أو الكوارث، مع إيلاء الأولوية، في جميع الحالات، إلى الاتصالات المتعلقة بسلامة حياة البشر في المناطق المتضررة، وتوفير خطط طوارئ لهذا الغرض؛

2 إلى إعلام الدول الأعضاء بالحلول التكنولوجية الحديثة لرصد حالات الطوارئ والكوارث وإدارتها من أجل الإنذار المبكر والوقاية والإغاثة،

يدعو الأمين العام

1 إلى إحاطة الأمم المتحدة، خاصةً مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية علماً بهذا القرار؛

2 إلى تنسيق الأنشطة التي تعقدها قطاعات الاتحاد بما يتماشى مع البند 5 من فقرة *يقرر*، من أجلضماناتخاذ الاتحاد للإجراء الممكن الأكثر فعالية في هذا الشأن.

\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*

# IAP-31: مشروع قرار جديد "مساعدة الدول الأعضاء في مكافحة سرقة الأجهزة المتنقلة ودراسة البدائل الإلكترونية للحد من استعمال الأجهزة المفقودة أو المسروقة والاتجار فيها"

مقدمة

أصبحت سرقة تجهيزات المطاريف المتنقلة مشكلة كبيرة في جميع أنحاء العالم. ووفقاً لتقرير غير رسمي لسلطات في الولايات المتحدة الأمريكية، تمت سرقة حوالي 3,1 مليون جهاز متنقل في الولايات المتحدة الأمريكية في 2013، أي تقريباً ضعف عدد الأجهزة التي سرقت في 2012؛ وتعرض واحد من بين كل ثلاثة أوروبيين لسرقة الجهاز المتنقل أو فقدانه في 2013[[65]](#footnote-67)1؛ وزادت سرقة الأجهزة المتنقلة في جنوب إفريقيا خمسة أضعاف بين عامي 2009 و2012؛ وسرق جنائيون في كولومبيا ما يزيد عن مليون جهاز في 2013. وفي محاولة لمعالجة هذه القضية، أطلق واضعو السياسات في عدد متزايد من البلدان العديد من المبادرات، فضلاً عن المنظمات متعددة الأطراف الأخرى، مثل لجنة البلدان الأمريكية للاتصالات (CITEL)، التي اتفقت على معالجة العديد من أنماط التدابير المضادة لهذه المشكلة الاجتماعية.

وجرى تحفيز دوائر صناعة الاتصالات، لارتباطها بهذا الشأن، (مشغلي الاتصالات المتنقلة ومصنعو الأجهزة المتنقلة وشركات التكنولوجيا، وغيرها) لاتخاذ خطوات تجعل سرقة الأجهزة المتنقلة أمراً أقل جاذبية وتحد من استعمال الأجهزة المسروقة أو المفقودة والاتجار فيها في البلدان الأخرى.

الهدف

ومن بين هذه الجهود، يتمثل المتطلب الكبير في الحاجة إلى أن يضع أصحاب المصلحة المتعددين، وفقاً لاحتياجات دوائر الصناعة، بدائل وحلول شاملة تكنولوجية وقابلة للتنفيذ بما ينفع الأطراف المعنية للحد من استعمال الأجهزة المفقودة أو المسروقة والاتجار فيها.

ويتمثل غرض هذا المقترح في إجراء دراسات بهدف وضع تقرير بشأن أفضل الممارسات لمكافحة سرقة الأجهزة المتنقلة، بما في ذلك البدائل التكنولوجية لدعم هذا الهدف، ويتمثل الغرض الإضافي لهذا المقترح في نشر هذه المعلومات بين البلدان الأعضاء.

ويجب أن تشتمل الدراسات على تحليل للتدابير المختلفة، في جوانب مثل الأمن في التصنيع والبرمجة والتطبيقات الآمنة والآليات الأخرى التي تنفع المستعملين بأن تجعل الأجهزة المتنقلة المسروقة/المفقودة غير قابلة للتشغيل.

ADD IAP/34A1/31

مشـروع قـرار جديـد [IAP-6]

مساعدة الدول الأعضاء في مكافحة سرقة الأجهزة المتنقلة ودراسة البدائل الإلكترونية للحد من استعمال الأجهزة المفقودة أو المسروقة والإتجار فيها

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

إذ يضع في اعتباره

*أ )* أن التأثير الإيجابي لاتصالات الهواتف المتنقلة والتقدم التكنولوجي والتغطية الرائعة والتطور الذي أحدثته جميع الخدمات ذات الصلة، مكنوا من انتشار المطاريف المتنقلة (لا سيما نمط الهواتف الذكية) نظراً لما تقدمه من فوائد متعددة؛

*ب)* أن الاستعمال واسع الانتشار للاتصالات المتنقلة على مستوى العالم، أدى أيضاً إلى تفاقم مشكلة سرقة الهواتف الخليوية والأجهزة المتنقلة الأخرى؛

*ج)* أن سرقة الأجهزة المتنقلة لها أثر سلبي على صحة وسلامة مواطنينا، نظراً لما يصاحبها من تصرفات العدوان البدني والتي منها ما يؤدي في بعض الحالات إلى الوفاة؛

*د )* أن المشاكل التي تحدث في إطار الجرائم المتعلقة بسرقة المطاريف المتنقلة أصبحت مشكلة عالمية حيث يعاد بيع هذه الأجهزة في أغلب الأحيان في الأسواق الدولية، وهو ما يحفز هذه التجارة غير القانونية ويؤدي إلى تأثيرات اجتماعية قوية؛

*ه )* أن الاتجار في الهواتف الخليوية وغيرها من الأجهزة المتنقلة الزائفة أو المهربة والمسروقة يشكل خطراً على المستهلكين وفقدان دوائر الصناعة للإيرادات وفي أغلب الأحيان فقدان الحكومات لعائدات الضرائب؛

*و )* أن الحكومات ودوائر الصناعة أدخلت لوائح وإجراءات لإنفاذ القانون وتغييرات تكنولوجية لمنع سرقة الهواتف الخليوية وغيرها من الأجهزة المتنقلة ومكافحتها؛

*ز )* أن بمقدور الاتحاد الدولي للاتصالات أن يؤدي درواً إيجابياً من خلال توفير منصة لجميع الأطراف المعنية لتشجيع المناقشات وتحديد المبادئ التوجيهية التقنية من خلال التعاون بين دوائر الصناعة ونشر المعلومات المتعلقة بمكافحة سرقة المطاريف المتنقلة،

وإذ يساوره القلق

لأن عدد الوفيات بسبب سرقة الهواتف الخليوية وغيرها من الأجهزة المتنقلة في العديد من المناطق في العالم ما يزال مرتفعاً، رغم الجهود التي بذلتها الحكومات خلال الأعوام الأخيرة،

وإذ يدرك

أن المصنعين ومجموعات دوائر الصناعة والمشغلين ما زالوا يقومون بوضع الحلول التكنولوجية المختلفة لمعالجة هذه المشكلة العالمية،

يكلف الأمين العام ومدير مكتب تنمية الاتصالات

1 إلى إجراء دراسات بهدف تحديد أفضل الممارسات في مكافحة سرقة الأجهزة المتنقلة ونشر هذه المعلومات بين الدول الأعضاء؛

2 إلى إجراء الدراسات المطلوبة فيما يتعلق بالمبادئ التوجيهية لتنفيذ البدائل الإلكترونية (البرمجيات و/أو العتاد)، لمنع استعمال الأجهزة المتنقلة المفقودة أو المسروقة في الشبكات المتنقلة والقائمة على بروتوكول الإنترنت والتعاون بنشاط مع المنظمات ذات الصلة مثل رابطة النظام العالمي للاتصالات المتنقلة (GSMA) ومشروع شركة الجيل الثالث (3GPP)، وأيضاً مع أعضاء صناعة الاتصالات المتنقلة ذوي الصلة (مشغلو الاتصالات المتنقلة ومصنعو الأجهزة المتنقلة وشركات التكنولوجية، وغيرها)؛

3 إلى تقديم المساعدة، في إطار خبرة الاتحاد، وفي إطار الموارد المتاحة، حسب الاقتضاء، بالتعاون من المنظمات ذات الصلة، إلى الدول الأعضاء، إذا طلب من الاتحاد ذلك، لتحقيق الحد من سرقة الأجهزة المتنقلة في بلدانهم؛

4 إلى تجميع البيانات بشأن الأجهزة المتنقلة المسروقة من أجل تتبع التقدم المحرز في هذا المجال،

يدعو أعضاء القطاعات

إلى المساهمة في الدراسات التي تجرى في هذا المجال.

\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*

# IAP-32: مشروع قرار جديد "المبادئ التوجيهية الاختيارية وأفضل الممارسات لتصميم نقاط تبادل الإنترنت (IXP) وتركيبها وتشغيلها"

أساسيات المقترح:

يمكن النظر بإيجاز إلى الحاجة إلى الاستفادة، بالنسبة للبلدان النامية في الأساس، من أفضل الخيارات لتوصيلية الإنترنت على مستويين: الأول يتعلق بالتكاليف وأنماط الاتصال البيني والثاني يتعلق بالبنية التحتية وإلى حد ما بأنماط الاتصال البيني.

وتناولت بالفعل العديد من قرارات المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية وتوصيات قطاعي تقييس الاتصالات وتنمية الاتصالات المستوى الأول من هذين المستويين. أما بالنسبة للمستوى الثاني، فلا يوجد لدى البلدان أي عناصر و/أو أدوات من الاتحاد الدولي للاتصالات تساعدهم في تصميم ونشر تلك البنية التحتية، ولا سيما نقاط تبادل الإنترنت (IXP).

ويجب أن يوضع في الاعتبار أن القرار 23 (المراجع في دبي، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات يعترف "*بأن المبادرات التجارية من جانب مقدمي الخدمة يمكن أن تحقق وفورات في تكلفة النفاذ إلى الإنترنت وذلك مثلاً من خلال صياغة محتوى محلي وتحسين أنماط تسيير حركة الإنترنت إلى الحد الأمثل بطريقة تسمح بزيادة نسبة الحركة على خطوط التسيير المحلية،"* ولكن لكي يتحقق هذا الهدف، لابد من توافر بنية تحتية مناسبة محلية وإقليمية، فضلاً عن أن تكون التوصيلية الدولية للإنترنت ميسورة التكاليف بصورة أساسية.

علاوةً على ذلك، مع مراعاة التركيز القوي للاتحاد على مساعدة البلدان النامية، بالأساس في بناء القدرات وتهيئة البيئة الملائمة للعديد من الجوانب المتعلقة بالاتصالات، ولا سيما نشر شبكات الجيل التالي وعمليات تحسين التوصيلية الدولية، إلا إنه من الضروري توجيه تلك المساعدة بصورة ملموسة وتقديمها من خلال أدوات و/أو مراجع مثل توصيات الاتحاد.

واعتمد المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2014 (دبي، WTDC‑14) الذي عقد في دبي القرار 23 المذكور أعلاه، بخاصة فيما يتعلق بالتوصيلية الدولية للإنترنت. ويكلف القرار مدير مكتب تنمية الاتصالات بإجراء دراسات بشأن هيكل تكاليف التوصيلية الدولية للإنترنت بالنسبة للبلدان النامية.

أما بالنسبة للجوانب التقنية والتشغيلية للتوصيلية الدولية للإنترنت بالنسبة لهذه البلدان، ولا سيما تركيب نقاط تبادل الإنترنت ونشرها، تحتاج العديد من البلدان النامية، وأكدت من قبل على ذلك، إلى الخبرة وخدمات المشورة فيما يتعلق بالخطوات اللازمة لتصميم نقاط تبادل الإنترنت وتركيبها وتشغيلها، وذلك في الأساس لأن في العديد من الحالات يجب عليهم أن يقيموا علاقات مع موردي الحلول التكنولوجية وفي ظل هذه الظروف، تجد نفسها في وضع غير مؤات لأنها لا تمتلك العناصر و/أو الأدوات التي تمكنها من التفاوض والوصول إلى اتفاقات بأفضل الشروط والأحكام.

ونتيجة لما تقدم، يرى أنه من المستحسن تكليف مكتبي تقييس الاتصالات وتنمية الاتصالات، من خلال لجان الدراسات ذات الصلة وبالتنسيق مع المنظمات المعنية الأخرى المنخرطة في تطوير الشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت ومستقبل الإنترنت، بالمساهمة في وضع المبادئ التوجيهية الاختيارية وأفضل الممارسات من أجل تصميم نقاط تبادل الإنترنت وتركيبها وتشغيلها، مع مراعاة أفضل الممارسات الحالية.

ومن المعروف أن توافر نقاط تبادل الإنترنت يجعل تسيير حركة الإنترنت أكثر كفاءة ويحسن من نوعية الخدمة ويقلل من التكاليف المتعلقة بالاتصالات البينية.

ADD IAP/34A1/32

مشـروع قـرار جديـد [IAP-7]

المبادئ التوجيهية الطوعية والممارسات الفضلى  
في تصميم نقاط تبادل الإنترنت وتركيبها وتشغيلها

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

إذ يضع في اعتباره

*أ )* مندرجات القرار 17 (المراجَع في دبي، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (WTDC) بشأن تنفيذ المبادرات الإقليمية حيث يُحتكم إلى ضرورة التنسيق والانسجام في الجهود لتطوير البنية التحتية للاتصالات على الأصعدة الإقليمية والأقاليمية والعالمية؛

*ب)* القرار 23 (المراجَع في دبي، 2014) بشأن *"النفاذ إلى شبكة الإنترنت وتوفرها في البلدان النامية[[66]](#footnote-68)1 ومبادئ تحديد رسوم التوصيل الدولي بالإنترنت"* الذي يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات بإجراء دراسات بشأن هيكل تكاليف التوصيل الدولي بالإنترنت في البلدان النامية مع التركيز على آثار أسلوب التوصيل (عبور وتبادل للحركة) والتوصيل الآمن عبر الحدود وتوفير البنية التحتية المادية للتوصيل ولاتصالات المسافات الطويلة وتكاليفها؛

*ج)* أن أحد مخرجات الهدف 1 في خطة العمل دبي (دبي، 2014) يتمثل في بناء قدرات الأعضاء على وضع الاستراتيجيات والسياسات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتنفيذها بالإضافة إلى تحديد أساليب ونُهُج لاستحداث البُنى التحتية والتطبيقات ونشرها؛

*د )* أن فقرة *يعلن* 9 من خطة عمل دبي تفيد بأن ل‍جان دراسات قطاع تنمية الاتصالات يجب أن تواصل ال‍مساه‍مة في تبادل المعارف وبناء القدرات وإتاحتها للمجتمع الدولي. ودعماً لهذا الهدف، ينبغي مواصلة تعزيز التعاون بين قطاعات الات‍حاد الثلاثة ومع ال‍منظمات وأفرقة ال‍خبراء الأخرى؛

*ﻫ )* أن فقرة *يعلن* 10 من خطة عمل دبي تفيد بأن *" بناء الثقة والأمن والأمان في استعمال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أمر ذو أولوية وتدعو الحاجة إلى تعاون وتنسيق دوليين بين ال‍حكومات وال‍منظمات الأخرى ذات الصلة وشركات القطاع ال‍خاص والكيانات ال‍معنية في م‍جال بناء القدرات وتبادل أفضل ال‍ممارسات من أجل وضع السياسات العامة ذات الصلة والتدابير القانونية والتنظيمية والتقنية التي تتناول ح‍ماية البيانات الشخصية وح‍ماية الأطفال على ال‍خط، من بين عدة أمور. وينبغي لأصحاب ال‍مصلحة العمل معاً لضمان موثوقية وأمن شبكات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات"*،

إذ يأخذ في الحسبان

*أ )* الإضافة 2 للتوصية D.50 لقطاع تقييس الاتصالات المعنونة *"مبادئ توجيهية لخفض تكاليف التوصيلية الدولية للإنترنت"* والتي تؤكد أهمية التماس سبل ووسائل لخفض تكلفة اشتراكات الإنترنت وتقترح مبادئ توجيهية لخفض تكاليف التوصيلية الدولية للإنترنت تتضمن في جملة أمور أخرى إنشاء نقاط تبادل الإنترنت؛

*ب)* الحكم 196 من اتفاقية الاتحاد، الذي ينص على أنه يجب على لجان دراسات تقييس الاتصالات، أثناء اضطلاعها بمهامها، أن تولي ما يجب من الاهتمام لدراسة المسائل وصياغة التوصيات المتعلقة مباشرة بإقامة الاتصالات في البلدان النامية، وتنميتها وتحسينها على الصعيدين الإقليمي والدولي؛

*ج)* أن الرأي 1 من المنتدى العالمي لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (جنيف، 2013) يطرح تصوراً لتشجيع إنشاء نقاط تبادل الإنترنت (IXP) من أجل التوصيل البيني للشبكات الوطنية والإقليمية والدولية، حيث يمكن أن توفر وسيلة فعالة لتحسين التوصيل الدولي بالإنترنت وتخفيض تكاليفه؛

*د )* أن في الجوانب التقنية والتشغيلية لتركيب نقاط تبادل الإنترنت واستحداثها، أعرب العديد من البلدان النامية عن الحاجة إلى الدراية والخدمات الاستشارية بشأن الخطوات اللازمة لتصميم نقاط تبادل الإنترنت وتركيبها وتشغيلها،

إذ يلاحظ

أن التوصية ITU‑T D.50 بشأن التوصيل الدولي للإنترنت تنص على أن تتخذ الإدارات التدابير الملائمة على الصعيد الوطني لكي تتمكن الأطراف (بما فيها وكالات التشغيل المخولة من جانب الدول الأعضاء) المعنية بتوفير التوصيلات الدولية للإنترنت من التفاوض والاتفاق على ترتيبات تجارية ثنائية أو ترتيبات أخرى تتفق عليها الإدارات، من شأنها إتاحة توصيلات دولية مباشرة للإنترنت تأخذ في الحسبان احتمال الحاجة إلى المعاوضة فيما بينها لقاء قيمة عناصر من قبيل تدفق الحركة وعدد المسارات والتغطية الجغرافية وتكلفة الإرسال الدولي وإمكانية تطبيق مفهوم التأثيرات الخارجية للشبكة، وغير ذلك،

يكلف مديري مكتبي تقييس الاتصالات وتنمية الاتصالات

بالمساهمة في وضع مبادئ توجيهية طوعية وممارسات فضلى في تصميم نقاط تبادل الإنترنت وتركيبها وتشغيلها، مع مراعاة الممارسات الفضلى القائمة؛ من خلال لجان الدراسات المعنية وبالتنسيق مع المنظمات الأخرى ذات الصلة المشاركة في تطوير الشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت ومستقبل الإنترنت.

\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*

# IAP-33: مقترح لتعديل القرار 25 "تقوية الحضور الإقليمي"

مقدمة

تعرض لجنة البلدان الأمريكية للاتصالات (CITEL) بعض التعديلات التي تهدف إلى تزويد المكاتب الإقليمية بالصلاحيات والمسؤوليات اللازمة لتنشط تماماً في تنفيذ خطة عمل دبي والخطة الاستراتيجية الجديدة للاتحاد الدولي للاتصالات للفترة 2019‑2016، بالنظر إلى الأهمية البالغة للمشاركة النشطة والخبرات المحلية للمكاتب الإقليمية في تنفيذ الأهداف والمقاصد والنتائج والمخرجات الاستراتيجية.

وعلاوة على ذلك، يحتاج عمل المكاتب الإقليمية لأن يخضع لقدر أكبر من المساءلة والتقييم في الفترة المقبلة. وتقترح لجنة البلدان الأمريكية للاتصالات إدخال تعديلات مفصلة على طريقة تقديم التقارير إلى المجلس التي يرد وصفها في القرار 25 الأصلي، وتقييماً يجرى كل أربع سنوات للحضور الإقليمي للاتحاد ضمن الجهات صاحبة العضوية في الاتحاد.

MOD IAP/34A1/33

القـرار 25 (المراجع في بوسان، 2014)

تقوية الحضور الإقليمي

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

إذ يضع في اعتباره

*أ )* فوائد الاتصالات/تكنولوجيات المعلومات والاتصالات (ICT) التي تعود على السكان والحاجة إلى تعزيز زيادة تيسرها في البلدان النامية؛

*ب)* أن تنمية البنى التحتية الوطنية والإقليمية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تساعد في تقليص الفجوة الرقمية على الصعيدين الوطني والعالمي؛

*ج)* التزام الدول الأعضاء في الاتحاد بتعزيز النفاذ إلى الاتصالات/تكنولوجيات المعلومات والاتصالات (ICT) بأسعار ميسورة، مع إيلاء اهتمام خاص للقطاعات الأقل حظاً،

وإذ يذكّر

*أ )* بالقرار 123 (المراجع في بوسان، 2014) لهذا المؤتمر، بشأن سد الفجوة التقييسية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة؛

*ﺏ)* بالقرار 5 (المراجع في دبي، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، بشأن تعزيز مشاركة البلدان النامية في أنشطة الاتحاد؛

*ج)* بالقرار 48 (RA-2007) لجمعية الاتصالات الراديوية، بشأن تقوية الحضور الإقليمي في أعمال لجان دراسات الاتصالات الراديوية؛

*د )* بالقرار 44 (المراجع في دبي، 2012) للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات، بشأن سد الفجوة التقييسية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة؛

*ﻫ )* بالقرار  57 (المراجَع في دبي، 2012) للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات، بشأن تعزيز التنسيق والتعاون فيما بين قطاع الاتصالات الراديوية (ITU‑R) وقطاع تقييس الاتصالات (ITU‑T) وقطاع تنمية الاتصالات (ITU‑D) في المسائل ذات الاهتمام المشترك؛

*و )* **أن تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام** 2009 **يتضمن عدداً من التوصيات بشأن السبل الكفيلة بتعزيز الحضور الإقليمي للاتحاد،**

وإذ يعترف

*أ )* بالصعوبات التي تواجهها بلدان عديدة، لا سيما البلدان النامية التي تخضع لقيود صارمة في ميزانيتها، فيما يتعلق بالمشاركة في أنشطة الاتحاد؛

*ب)* بأن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2014 (WTDC‑14) كلف الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات (TDAG) بوضع مؤشرات النتائج للأهداف وبمراجعة مؤشرات الأداء الرئيسية الموافَق عليها في خطة عمل دبي؛

*ج)* بأن المكاتب الإقليمية هي امتداد للاتحاد ككل، وبالتالي فإن بناء قدرات الاتحاد في مجال عقد الاجتماعات الإلكترونية على النحو المنصوص عليه في القرار 167 (المراجع في بوسان، 2014) سيؤدي إلى زيادة فعالية أنشطة الاتحاد، بما فيها تنفيذ المشاريع على النحو المنصوص عليه في القرار 157 (المراجع في غوادالاخارا، 2010) لهذا المؤتمر،

واقتناعاً منه

*أ )* بأن الحضور الإقليمي هو أداة الاتحاد للعمل بأوثق ما يمكن مع أعضائه، وهو بمثابة قناة لنشر المعلومات عن أنشطته، وإقامة علاقات أوثق مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وتقديم المساعدة التقنية للبلدان ذات الاحتياجات الخاصة؛

*ب)* بأهمية الاستمرار في تعزيز التنسيق بين مكتب تنمية الاتصالات ومكتب تقييس الاتصالات (TSB) ومكتب الاتصالات الراديوية (BR) والأمانة العامة؛

*ج)* بأن المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق تجعل الاتحاد أكثر وعياً بالاحتياجات الخاصة بالمناطق وأكثر تجاوباً معها؛

*د )* بأن الموارد محدودة ولذلك فإن الكفاءة والفعالية هما من الاعتبارات الأساسية في الأنشطة التي يجب أن يضطلع بها الاتحاد، فضلاً عن الحاجة إلى ترسيخ الخبرات والمعارف التقنية للموارد البشرية المخصصة للمكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق؛

*ﻫ )* بأن الحضور الإقليمي لكي يكون فعالاً يجب منحه الصلاحيات اللازمة لتلبية مختلف متطلبات الأعضاء؛

*ﻭ )* بأن توفير وسائل الاتصال الفوري على الخط بين المقر والمكاتب الميدانية يؤدي إلى تحسن ملموس في أنشطة التعاون التقني؛

*ﺯ )* أن جميع المعلومات المتوفرة إلكترونياً في المقر ينبغي أن تتاح أيضاً للمكاتب الإقليمية؛

*ﺡ)* بأن المشاركة والالتزام الكاملين للمكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق أمر أساسي من أجل التنفيذ الناجح للخطة الاستراتيجية للاتحاد وخطة عمل دبي،

وإذ يلاحظ

*أ )* الدور الذي ينبغي أن تتولاه المكاتب الإقليمية للاتحاد في تنفيذ مشاريع متصلة بمبادرات إقليمية والحاجة لتشجيع زيادة التعاون مع منظمات الاتصالات الإقليمية؛

*ب)* أن مؤتمر المندوبين المفوضين ومجلس الاتحاد قد أيدا مبدأ تكليف المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق بوظائف واضحة ومحددة؛

*ج)* أنه ينبغي تعزيز التعاون بين مكتب تنمية الاتصالات والمكتبين الآخرين والأمانة العامة، تشجيعاً لمشاركة المكاتب الإقليمية في مجالاتها؛

*د )* أن هناك حاجة إلى تقييم المتطلبات من الموظفين من أجل المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق،

وإذ يلاحظ أيضاً

أن المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق تمثل حضور الاتحاد برمته، وأن أنشطتها ينبغي أن ترتبط بمقر الاتحاد وأن تظهر الأهداف المنسقة للقطاعات الثلاثة، وأن الأنشطة الإقليمية من شأنها تعزيز المشاركة الفعالة لجميع الأعضاء في أعمال الاتحاد،

يقـرر

1 مواصلة استعراض تقويةالحضور الإقليمي للاتحاد في الفترة الفاصلة بين مؤتمرين متتاليين للمندوبين المفوضين؛

2 تقوية وظائف المكاتب الإقليمية بحيث يمكن أن تؤدي دوراً في الإشراف على تنفيذ البرامج والمشاريع في إطار المبادرات الإقليمية، مع الأخذ بعين الاعتبار الموارد المتاحة للاتحاد؛

3 أن تؤدي المكاتب الإقليمية دوراً رئيسياً في المناقشات التقنية ونشر المعلومات ونتائج أنشطة قطاعات الاتحاد الثلاثة جميعها مع اجتناب الازدواجية في أداء هذه الوظائف مع المقر؛

4 أن تُمنح المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق الصلاحيات التي تؤهلها لاتخاذ قرارات في حدود صلاحياتها، مع تسهيل وتحسين وظائف التنسيق والتوازن بين مقر الاتحاد والمكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق؛

5 أن تشارك المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق بنشاط في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2019‑2016، لا سيما فيما يتعلق بالأهداف الاستراتيجية الأربعة وجميع أهداف القطاعات وتلك المشتركة بين القطاعات وفي متابعة ما يُنجز من الأهداف الاستراتيجية؛

6 أن تشارك المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق بنشاط في تنفيذ خطة عمل دبي، لا سيما فيما يتعلق بالأهداف الخمسة ومخرجات كل منها، والمخرجات الخمسة عشرة والمبادرات الإقليمية الثلاثين؛

7 أن تشارك المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق بنشاط في تحقيق مؤشرات المخرجات ومؤشرات الأداء الرئيسية على النحو المحدد في خطة عمل دبي ولدى الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات؛

8 أنه ينبغي مواصلة تحسين التعاون بين المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق للاتحاد من ناحية والمنظمات الإقليمية المعنية وغيرها من المنظمات الدولية المهتمة بالتنمية وبالمسائل المالية من ناحية أخرى، وذلك بهدف استعمال الموارد أمثل استعمال ممكن واجتناب الازدواجية، وتزويد الدول الأعضاء بالمعلومات تباعاً من خلال مكتب تنمية الاتصالات، عند الاقتضاء، لتأمين تلبية احتياجات الدول الأعضاء بطريقة منسقة ووفقاً لنهج تشاوري؛

9 أن تشارك المكاتب الإقليمية مشاركة كاملة في تنظيم الأحداث/الاجتماعات/المؤتمرات الإقليمية، بالتعاون الوثيق مع الأمانة العامة والمكتب (المكاتب) ذي الصلة (ذات الصلة) والمنظمات الإقليمية عملاً على زيادة الكفاءة في تنسيق مثل هذه الأحداث، وتجنب الازدواجية في الأحداث/المواضيع والاستفادة من تضافر جهود مكاتب الاتحاد والمكاتب الإقليمية؛

10 أن تمتلك المكاتب الإقليمية موارد كافية، في حدود الميزانية، للاضطلاع بواجباتها بصورة فعالة، بما في ذلك المنصات التكنولوجية لعقد الاجتماعات الإلكترونية وأساليب العمل الإلكترونية (EWM) مع الدول الأعضاء فيها؛

11 أنه يتعين إتاحة موارد كبيرة لتمكين مكتب تنمية الاتصالات من أداء مهامه على نحو فعّال من أجل تقليص فجوة الاتصالات بين البلدان النامية والمتقدمة، وبالتالي دعم الجهود لسد الفجوة الرقمية، وبناءً عليه ينبغي للمكاتب الإقليمية أن تتخذ التدابير التالية بالتنسيق مع مقر الاتحاد بغية تنفيذ الأهداف على النحو الموضح في خطة عمل دبي،

يكلف المجلس

1 بأن يواصل إدراج الحضور الإقليمي في بنود جداول أعمال كل دوراته لدراسة تطوره ولاعتماد قرارات بشأن استمرار التكيف الهيكلي للحضور الإقليمي وأعماله، بهدف تلبية احتياجات أعضاء الاتحاد على أكمل وجه ولتنفيذ القرارات المعتمدة في اجتماعات الاتحاد، وبهدف تدعيم التنسيق والجوانب التكميلية للأنشطة القائمة بين الاتحاد ومنظمات الاتصالات الإقليمية ودون الإقليمية؛

2 بأن يخصص الموارد المالية الملائمة في نطاق الحدود المالية التي وضعها مؤتمر المندوبين المفوضين؛

3 بأن يرفع تقريراً إلى مؤتمر المندوبين المفوضين القادم بشأن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار؛

4 بأن يحلل أداء المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق بالاستناد إلى تقرير الأمين العام، وأن يتخذ التدابير المناسبة للنهوض بالحضور الإقليمي للاتحاد؛

5 بتحليل التقرير عن نتائج استطلاع مدى الرضا الذي سيجريه الأمين العام،

يكلف الأمين العام

1 بتسهيل مهمة المجلس من خلال توفير كل ما يلزم من دعم لتعزيز الحضور الإقليمي على النحو المعروض في هذا القرار؛

2 بالقيام عند اللزوم بتعديل الأحكام والشروط السارية المحددة في الاتفاق المبرم (الاتفاقات المبرمة) مع البلد المضيف ذي الصلة بما يتفق مع تغير البيئة في البلد المضيف، وبعد إجراء مشاورات مسبقة مع البلدان المعنية ومع ممثلي المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية لهذه البلدان؛

3 بأخذ عناصر التقييم الواردة في ملحق هذا القرار بعين الاعتبار؛

4 برفع تقرير كل عام إلى المجلس بشأن الحضور الإقليمي يتضمن، بالنسبة لكل مكتب من المكاتب الإقليمية ، معلومات مفصلة بشأن ما يلي:

’1‘ الهيكل الوظيفي، بما فيه عدد الناس وفئة التوظيف؛

’2‘ الشؤون المالية، بما فيها الميزانية المخصصة للمكاتب والنفقات على كل هدف من الأهداف ومخرج من المخرجات، وفقاً لخطة عمل دبي؛

’3‘ تطور الأنشطة وتنميتها، بما في ذلك توسيع نطاق هذه الأنشطة لتشمل القطاعات الثلاثة، وتنفيذ المشاريع والمبادرات الإقليمية، وتنظيم الأحداث/الاجتماعات/المؤتمرات ، والمشاركة في الأحداث، وتنظيم الاجتماعات التحضيرية الإقليمية، واجتذاب أعضاء جدد في القطاعات، وذلك بالتنسيق مع المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية؛

’4‘ الإجراءات المتخذة لتزويد المكاتب الإقليمية بمزيد من الاستقلالية ولتعزيز لا مركزية المهام، باستثناء بعض الوظائف كتلك المرتبطة بالموارد المالية والبشرية،

5 بأن يقترح تدابير ملائمة لضمان فعالية الحضور الإقليمي للاتحاد، بما في ذلك تقييم تجريه وحدة التفتيش المشتركة للأمم المتحدة أو تكليف أي هيئة مستقلة أخرى بإجرائه، مع مراعاة العناصر الواردة في ملحق هذا القرار؛

6 بالقيام مرة واحدة في كل أربع سنوات، وفي حدود الموارد المالية القائمة، بإجراء دراسة عن مدى رضا الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات ومنظمات الاتصالات الإقليمية حيث للاتحاد وجود الإقليمي، وعرض النتائج في تقرير إلى دورة المجلس قبل كل مؤتمر للمندوبين المفوضين،

يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات

1 بتنفيذ التدابير التالية لمواصلة تقوية الحضور الإقليمي؛

’1‘ تطوير وتقوية المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق من خلال تحديد المهام التي يمكن إسنادها إلى هذه المكاتب، وتنفيذها بأسرع ما يمكن؛

’2‘ استعراض الإجراءات الإدارية الداخلية المتصلة بأعمال المكاتب الإقليمية، بغية تبسيطها وتحقيق شفافيتها وتعزيز كفاءة العمل؛

’3‘ مساعدة البلدان في تنفيذ المبادرات الإقليمية المحددة في خطة عمل دبي وفق القرار 17 (المراجع في دبي، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات؛

’4‘ وضع إجراءات واضحة يتم اتباعها للتشاور مع الدول الأعضاء من أجل تحديد أولويات المبادرات الإقليمية الموحدة وتزويد الدول الأعضاء تباعاً بالمعلومات عن اختيار المشاريع وتمويلها؛

’5‘ منح المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق مزيداً من الاستقلال الذاتي من حيث اتخاذ القرارات وتلبية الاحتياجات الملحة لأعضاء الاتحاد في المنطقة بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

• الوظائف المتعلقة بنشر المعلومات وإسداء المشورة المتخصصة واستضافة الاجتماعات وتنظيم الدورات والحلقات الدراسية؛

• الوظائف والمهام التي يجوز تفويضها للمكاتب الإقليمية المتعلقة بإعداد وتنفيذ ميزانياتها؛

• ضمان مشاركة هذه المكاتب بشكل فعال في المناقشات بشأن مستقبل الاتحاد والمسائل الاستراتيجية التي تخص قطاع الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات، بالتشاور الوثيق مع الأمين العام ومديرَي مكتبي الاتصالات الراديوية وتقييس الاتصالات

1 باتخاذ التدابير اللازمة لزيادة تعزيز الحضور الإقليمي، على النحو المعروض في هذا القرار، والتدابير اللازمة لضمان فعالية إدماج أنشطة مكتب الاتصالات الراديوية ومكتب تقييس الاتصالات في المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق؛

2 بدعم تقييم فعالية الحضور الإقليمي للاتحاد مع مراعاة العناصر الواردة في ملحق هذا القرار؛

3 باستعراض وتحديد الوظائف المناسبة، بما في ذلك الوظائف الدائمة، في المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق، وتوفير الموظفين المتخصصين، كلما استدعى الأمر، لتلبية احتياجات معينة؛

4 بملء الوظائف الشاغرة في المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق في الوقت المناسب، حسب الاقتضاء، وتخطيط توفر الموظفين على أن يؤخذ في الاعتبار التوزيع الجغرافي للوظائف؛

5 بالحرص على إعطاء المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق درجة كافية من الأولوية في مجمل أنشطة الاتحاد وبرامجه، والتأكد من أنها تتمتع بالقدر اللازم من الاستقلال وسلطة اتخاذ القرار والوسائل المناسبة، لكي تشرف على تنفيذ المشاريع الممولة من صناديق استئمانية والمشاريع الممولة من صندوق تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

6 اتخاذ التدابير اللازمة لتحسين تبادل المعلومات بين المقر والمكاتب الميدانية؛

7 تعزيز قدرات الموارد البشرية وتوفير المرونة اللازمة للمكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق سواء بالنسبة لتوظيف موظفي الفئة الفنية أو توظيف موظفي الدعم،

يكلف مديرَي مكتبي الاتصالات الراديوية وتقييس الاتصالات

بمواصلة التعاون مع مدير مكتب تنمية الاتصالات لتحسين قدرات المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق مما يمكنها من توفير معلومات عن أنشطة قطاعيهما، وتزويدها بالخبرات التقنية اللازمة لتقوية أواصر التعاون والتنسيق مع المنظمات الإقليمية المعنية وتسهيل مشاركة جميع الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات في أنشطة قطاعات الاتحاد الثلاثة.

ملحـق القـرار 25 (المراجع في بوسان، 2014)

عناصر لتقييم الحضور الإقليمي للاتحاد

ينبغي أن يرتكز تقييم الحضور الإقليمي للاتحاد على المهام المنوطة بمكاتبه الإقليمية بموجب الملحق ألف للقرار 1143، الصادر عن مجلس الاتحاد في دورته لعام 1999، والمعنون: "الأنشطة العامة المتوقعة من الحضور الإقليمي"، وفي البنود من 2 إلى 11 من "*يقرر*" في القرار 25 (المراجع في بوسان، 2014) لمؤتمر المندوبين المفوضين وغير ذلك من القرارات ذات الصلة.

وينبغي أن يأخذ تقييم الحضور الإقليمي العناصر التالية في الحسبان، بدون أن يقتصر عليها:

أ ) مدى تطبيق أحكام القرار 25 (المراجع في بوسان، 2014) من جانب مكتب تنمية الاتصالات والأمانة العامة والمكتبين الآخرين بالاتحاد حسب الاقتضاء؛

ب) كيف يمكن للتدابير الرامية لتحقيق مزيد من اللامركزية أن تكفل كفاءة أكبر بتكلفة أقل، مع مراعاة المساءلة والشفافية؛

ج) إجراء استقصاء كل أربع سنوات لقياس مستوى رضاء الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات والمنظمات الإقليمية للاتصالات عن الوجود الإقليمي للاتحاد؛

د ) مدى الازدواج المحتمل بين بعض وظائف المقر الرئيسي للاتحاد ومكاتبه الإقليمية؛

ﻫ ) مستوى الاستقلال في اتخاذ القرار الممنوح حالياً للمكاتب الإقليمية، وما إذا كان تمتعها بمزيد من الاستقلالية يمكن أن يعزز كفاءتها وفعاليتها؛

و ) فعالية التعاون بين المكاتب الإقليمية للاتحاد والمنظمات الإقليمية للاتصالات وغيرها من المنظمات الإنمائية والمالية الدولية والإقليمية؛

ز ) كيف يمكن للوجود الإقليمي وتنظيم الأنشطة في الأقاليم أن يساهما في تعزيز المشاركة الفعّالة لجميع البلدان في أعمال الاتحاد؛

ح) الموارد المتاحة حالياً للمكاتب الإقليمية من أجل الحدّ من الفجوة الرقمية؛

ط) تحديد المهام والصلاحيات التي يمكن إناطتها بالحضور الإقليمي في تنفيذ خطة العمل المعتمدة في القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

ي) الهيكل الأمثل للحضور الإقليمي للاتحاد، بما في ذلك عدد المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق وموقعها.

وينبغي في إعداد هذا التقييم التماس مساهمات من الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات الذين يستفيدون من الحضور الإقليمي للاتحاد، ومن المكاتب الإقليمية ومن المنظمات الإقليمية والدولية وغيرها من الكيانات ذات الصلة.

وينبغي للأمين العام تقديم تقرير عن عملية التقييم هذه إلى المجلس في دورته لعام 2015. وينبغي للمجلس عندئذ أن ينظر في المسار الملائم الذي ينبغي انتهاجه بغية إعداد تقرير يقدم عن هذا الموضوع إلى مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2018.

\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*

# IAP-34: مقترح لتعديل القرار 167 "تعزيز قدرات الاتحاد الدولي للاتصالات فيما يتعلق بالاجتماعات الإلكترونية والوسائل اللازمة لإحراز التقدم في أعمال الاتحاد"

مقدمة

تقترح لجنة البلدان الأمريكية للاتصالات (CITEL) هذه التعديلات من أجل الاعتراف بالتقدم المحرز للاتحاد في تنفيذ أساليب العمل الإلكترونية وسياسات المشاركة عن بُعد منذ مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2010 وتحديد التحديات الرئيسية التي يتعين على الأعضاء مناقشتها في السنوات التالية حتى انعقاد مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2018 وإقرار خطة العمل التي قدمت في مجلس الاتحاد وفي دورته لعام 2011 وخضعت للتحسين في دوراته لأعوام 2012 و2013 و2014.

وتدرك اللجنة أن مسألة الروابط النصية تقع خارج نطاق القرار 167 وتنبغي معالجتها في قرار منفصل.

MOD IAP/34A1/34

القـرار 167 (المراجَع في بوسان، 2014)

تعزيز قدرات الاتحاد الدولي للاتصالات فيما يتعلق بالاجتماعات الإلكترونية  
والوسائل اللازمة لإحراز التقدم في أعمال الاتحاد

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

إذ يضع في اعتباره

*أ )* التغير التكنولوجي السريع في مجال الاتصالات وما يرتبط به من تكيف يلزم إجراؤه في مجال السياسة العامة والبنى التحتية على كل من المستوى الوطني والإقليمي والعالمي؛

*ب)* ما يترتب على ذلك من ضرورة مشاركة أعضاء الاتحاد على أوسع نطاق ممكن من جميع أنحاء العالم من أجل معالجة هذه المسائل في أعمال الاتحاد؛

*ج)* أن ما استجد من تطورات في التكنولوجيات والمرافق اللازمة لعقد الاجتماعات الإلكترونية، والتطوير الإضافي لأساليب العمل الإلكترونية، سيتيحان التعاون بين المشاركين في أنشطة الاتحاد بمزيد من الانفتاح والسرعة والسهولة، والتي قد تتم بدون استخدام أوراق،

وإذ يُذكِّر

*أ )* بالقرار 66 (المراجع في غوادالاخارا، 2010) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن وثائق الاتحاد ومنشوراته، فيما يخص إتاحة الوثائق إلكترونياً؛

*ب)* بالقرار 175 (المراجَع في بوسان، 2014) لمؤتمر المندوبين المفوضين بشأن نفاذ الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما في ذلك الإعاقة المتصلة بالعمر، الذي ينص على مراعاة الأشخاص ذوي الإعاقة وذوي الاحتياجات الخاصة؛

*ﺝ)* بالقرار 32 (المراجع في دبي، 2012) للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات، بشأن تعزيز وسائل العمل الإلكترونية في أعمال قطاع تقييس الاتصالات، وبتنفيذ القدرات المتعلقة بأساليب العمل الإلكترونية وما يرتبط بها من ترتيبات في أعمال القطاع؛

*ﺩ )* بالقرار 73 (المراجَع في دبي، 2012) للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات، بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتغير المناخ، ولا سيما البند *ز )* من الفقرة "*وإذ* *تدرك*" المتعلقة بأساليب العمل التي تتسم بالكفاءة من حيث استهلاك الطاقة،

*ﻫ )* بالقرار 5 (المراجَع في دبي، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (WTDC) بشأن تعزيز مشاركة البلدان النامية في أنشطة الاتحاد، خاصةً الفقرة 4 من *يكلف مدير مكتب تنمية* الاتصالات بأن يواصل تعزيز المشاركة والاجتماعات عن بُعد وأساليب العمل الإلكترونية لتشجيع وتيسير المشاركة الكاملة للبلدان النامية في عمل قطاع تنمية الاتصالات؛

*و )* بالقرار 66 (المراجَع في دبي، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتغير المناخ، خاصةً تكليف الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات (TDAG) بالنظر في التغييرات الممكنة في أساليب العمل بغية الوفاء بأهداف مبادرات أساليب العمل الإلكترونية؛

*ز )* بالقرار 81 (المراجَع في دبي، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، بشأن زيادة تطوير أساليب العمل الإلكترونية في أعمال قطاع تنمية الاتصالات للات‍حاد الدولي للاتصالات، الذي يحدد دور مكتب تنمية الاتصالات في تقديم الدعم لأساليب العمل الإلكترونية والفوائد التي ستعود على أعضاء الاتحاد؛

*ح)* بالقرار ITU‑R 7‑2 (2012‑2000‑1993) لجمعية الاتصالات الراديوية (RA) بشأن تنمية الاتصالات، بما في ذلك الاتصال والتعاون مع قطاع تنمية الاتصالات في الاتحاد الدولي للاتصالات،

وإذ يعترف

*أ )* بالصعوبات المتعلقة بالميزانية التي يواجهها مندوبو بلدان كثيرة، لا سيما البلدان النامية، لدى السفر للمشاركة في اجتماعات الاتحاد الحضورية؛

*ب)* بأن المشاركة الإلكترونية تحقق منافع كثيرة لأعضاء الاتحاد من خلال تخفيض تكاليف السفر، وتيسر توسيع نطاق المشاركة في عمل الاتحاد وفي الاجتماعات التي تستلزم الحضور؛

*ج)* بأن العديد من اجتماعات الاتحاد تُبَث بالفعل صوتاً وصورة على الويب، وأن استعمال المؤتمرات الفيديوية والمكالمات المؤتمرية الصوتية والتعليق بالكتابة والإشارات في الوقت الفعلي وأدوات التعاون على الويب من أجل المشاركة الإلكترونية في أنواع معينة من الاجتماعات قد تقدمت في اجتماعات القطاعات والأمانة العامة؛

*د )* بأن دور المكاتب الإقليمية ضروري من أجل الامتثال الكامل للولايات الأساسية للاتحاد؛ ولهذا الغرض، من الضروري أن تعتمد هذه المكاتب على الاتصالات ميسورة التكلفة (المؤتمرات الفيديوية)، كتلك التي يمكن النفاذ إليها عبر الويب، لعقد اجتماعات إلكترونية مع الدول الأعضاء، مع التذكير بأن هذه العلاقات يجب أن تشمل الجميع بدون استثناء كما ورد في القرار 58 (المراجَع في غوادالاخارا، 2010) لهذا المؤتمر؛

*ﻫ )* بأن المكاتب الإقليمية امتداد للاتحاد ككل ومن ثم فإن هذه الوسائل ستعمل على تحقيق فعالية أنشطة الاتحاد، بما في ذلك تنفيذ المشاريع كما يتحدد في القرار 157 (المراجَع في غوادالاخارا، 2010) لهذا المؤتمر،

وإذ يدرك كذلك

*أ )* الإسهام المهم لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحد من السفر في الحياد المناخي؛

*ب)* التنفيذ الناجح لإجراءات المشاركة التفاعلية عن بُعد (IRP) في الاتحاد؛

*ج)* التقدم المحرز من خلال تنفيذ هذا القرار وخطة العمل المقترحة، كما يرفع إلى المجلس سنوياً، بالنسبة إلى:

- زيادة أعداد المشاركين والدول الأعضاء في أعمال الاتحاد، خاصةً من البلدان النامية؛

- المسافات الكبيرة التي يتم توفيرها في السفر والخفض الناتج في كميات انبعاثات الكربون من جراء الحد من السفر والمشاركة بدون استعمال ورق؛

- الوفورات الكبيرة في التكاليف الخاصة بالكثير من المندوبين الذين يشاركون عن بُعد بدلاً من المشاركة الشخصية؛

*د )* أن الاتحاد يُنظر إليه كقائد ورائد في مجال المشاركة عن بُعد داخل منظومة الأمم المتحدة،

وإذ يضع في اعتباره

*أ )* أن بعض الأنشطة والإجراءات المرتبطة باجتماعات معينة للاتحاد تتطلب مشاركة أعضاء الاتحاد بالحضور الشخصي؛

*ب)* المصاعب المالية والقانونية والإجرائية والتقنية لتوفير المشاركة عن بُعد للجميع، خاصةً بالنسبة إلى:

- الاختلاف في المناطق الزمنية بالنسبة لجنيف، خاصةً بالنسبة لمنطقتي الأمريكتين وآسيا والمحيط الهادئ؛

- تكاليف البنى التحتية والمعدات والتطبيقات وتجديدات قاعات الاجتماع والموظفين؛

- الحقوق والوضع القانوني للمشاركين عن بُعد والرؤساء؛

- محدودية الإجراءات الرسمية المتاحة للمشاركين عن بُعد مقارنةً بالمشاركين بالحضور المادي؛

- قيود البنية التحتية للاتصالات في بعض البلدان التي لديها توصيلات غير مستقرة أو غير ملائمة؛

- زيادة قابلية نفاذ الأشخاص ذوي الإعاقة وذوي الاحتياجات الخاصة،

وإذ يلاحظ

*أ )* أن هناك فوائد من استخدام الاجتماعات الإلكترونية لتيسير المناقشات، كبديل عن الاجتماعات الحضورية؛

*ب)* أن وجود الاجتماعات الإلكترونية مع قواعد وإجراءات موثقة جيداً سيساعد الاتحاد على توسيع نطاق المشاركة من جانب أصحاب المصلحة المحتملين، من الخبراء من الأعضاء ومن غير الأعضاء، على السواء، خاصة من البلدان النامية، الذين لا يتسنى لهم المشاركة في الاجتماعات الحضورية؛

*ج)* أن الاجتماعات الإلكترونية يمكن أن تؤدي إلى زيادة كفاءة أنشطة الاتحاد وخفض التكلفة بالنسبة لجميع الأطراف، عن طريق تقليل الحاجة مثلاً إلى السفر وكذلك تقليل الحاجة إلى النسخ المطبوعة من الوثائق؛

*د )* أن هناك حاجة لوجود نهج منظم ومنسق بالنسبة للتكنولوجيا المستعملة؛

*ﻫ )* أن بإمكان الاجتماعات الإلكترونية التي تديرها المكاتب الإقليمية أن تسهل التنسيق الإقليمي من أجل النهوض بزيادة مشاركة الدول الأعضاء في أعمال لجان دراسات القطاعات الثلاثة، خاصةً فرق العمل الإقليمية؛

*و )* التقارير السنوية التي يرفعها الأمين العام إلى المجلس بشأن تنفيذ هذا القرار؛

*ز )* التقرير المرفوع من مجلس الاتحاد في دورته لعام 2014 إلى هذا المؤتمر،

وإذ يلاحظ كذلك

*أ )* أن أساليب العمل الإلكترونية قد أسدت إسهامات مهمة في عمل أفرقة القطاعات، مثل أفرقة المقررين وأفرقة عمل المجلس، وأن أعمالاً من قبيل إعداد النصوص قد تقدمت في أجزاء شتى من الاتحاد من خلال الاتصالات الإلكترونية؛

*ب)* أن أنماطاً مختلفة من المشاركة تناسب الأنواع المختلفة من الاجتماعات؛

*ج)* أهمية توافر النصوص الكاملة وقت الموافقة عليها،

وإذ يؤكد على

*أ )* أن هناك حاجة لإجراءات تضمن المشاركة العادلة والمنصفة للجميع؛

*ب)* أن الاجتماعات الإلكترونية يمكنها المساهمة في سد الفجوة الرقمية؛

*ج)* أن تنفيذ الاجتماعات الإلكترونية من شأنه أن يفيد دور الاتحاد في قيادة التنسيق بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتغيّر المناخ وبشأن قابلية النفاذ،

يقـرر

*أ )* أن يواصل الاتحاد تطوير مرافقه وقدراته من أجل تأمين المشاركة عن بعد بالوسائل الإلكترونية في اجتماعاته ذات الصلة، بما في ذلك أفرقة العمل التي ينشئها المجلس؛

*ﺏ)* أن يواصل الاتحاد تطوير أساليب العمل الإلكترونية الخاصة به فيما يتعلق بصياغة الوثائق وتوزيعها والموافقة عليها، وتشجيع عقد الاجتماعات بدون استخدام أوراق،

يكلف الأمين العام، بالتشاور والتعاون مع مديري المكاتب

1 بأن يواصل تنفيذ خطة العمل الواردة في الملحق 1 بشأن المشاركة الإلكترونية في أفرقة عمله والاجتماعات ذات الصلة التي ترفع تقارير إلى المجلس، بما في ذلك استخدام أدوات مثل المؤتمرات الفيديوية؛

2 بأن يستفيد من تجارب الاجتماعات الإلكترونية، بالتعاون مع مديري المكاتب، بحيث يكون تنفيذها محايداً تكنولوجياً بأكبر قدر ممكن، وفعالاً من حيث التكلفة، بغية السماح بمشاركة عريضة تستوفي متطلبات الأمن اللازمة؛

3 بأن يشرك الأفرقة الاستشارية في تقييم استعمال الاجتماعات الإلكترونية ووضع المزيد من الإجراءات والقواعد المرتبطة بها، بما في ذلك الجوانب القانونية؛

4 بأن يرفع باستمرار تقريراً إلى المجلس بشأن التطورات الخاصة بالاجتماعات الإلكترونية لتقييم التقدم المحرز في استعمالها داخل الاتحاد؛

5 بأن يرفع تقريراً إلى المجلس بشأن إمكانية استخدام المزيد من اللغات فيما يتعلق بالاجتماعات الإلكترونية إلى جانب العرض النصي المغلق للحوار،

يكلف مديري المكاتب

بمواصلة اتخاذ الإجراءات اللازمة، بالتشاور مع الأفرقة الاستشارية التابعة للقطاعات، من أجل توفير مرافق المشاركة أو المتابعة الإلكترونية الملائمة في اجتماعات القطاعات للمندوبين الذي لا يستطيعون المجيء إلى الاجتماعات التي تستلزم حضوراً فعلياً.

يكلف مدير تنمية الاتصالات بوجهٍ خاص

باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتنفيذ منصة تكنولوجية مناسبة تمكّن من استضافة الاجتماعات الإلكترونية في جميع المكاتب الإقليمية مع أعضائها طبقاً للقرار 25 لهذا المؤتمر، وذلك في أقصر وقت ممكن وفي حدود الميزانية المتاحة،

يكلف المجلس

بتخصيص الموارد المالية الكافية لتنفيذ المنصة التكنولوجية كي يتسنى للمكاتب الإقليمية استضافة اجتماعات إلكترونية مع أعضائها.

الملحق I - خطة العمل

- تطوير البنية التحتية في المقر الرئيسي والمكاتب الإقليمية دعماً لتكثيف استعمال المشاركة الإلكترونية.

- تنفيذ حلول تقنية توسّع نطاق ما يقدمه الاتحاد من خدمات في مجال الترجمة الشفوية ليشمل المشاركين إلكترونياً.

- تطبيق ما يلزم من حلول تقنية لتنفيذ توفير الخدمة الذاتية وإدارة شؤون الاجتماعات الإلكترونية.

- وضع مبادئ توجيهية بشأن المشاركة الإلكترونية في اجتماعات الاتحاد.

- توفير التدريب، حسب الاقتضاء، لكل من منظمي الاجتماعات في الاتحاد وموظفي المكاتب الإقليمية والرؤساء والمقررين والمحررين والمندوبين.

- مراجعة السياسات والممارسات المطبقة حالياً.

- استعراض المسائل القانونية المتصلة بالتعديلات التي سيلزم إدخالها على صكوك الاتحاد القانونية.

- تنفيذ مجموعة إحصاءات شاملة لجميع القطاعات بغية تتبع الاتجاهات في المشاركة الإلكترونية.

- رفع تقرير سنوي إلى المجلس بشأن نتائج أساليب العمل الإلكترونية وسياسات المشاركة عن بُعد بما في ذلك التقييم الإحصائي للنتائج، وبشأن المسائل الإجرائية والمالية والتقنية والقانونية.

- مناقشة تحسين قدرات الاتحاد في مجال أساليب العمل الإلكترونية والمشاركة عن بُعد واقتراح التعديلات اللازمة على النظام الداخلي لتقديمها إلى المجلس وإلى مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2018.

\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*

# IAP-35: مقترح بمشروع قرار جديد "مكافحة معدات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الزائفة وغير المرخصة"

مقدمة

تزايدت في السنوات الأخيرة أهمية أجهزة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مثل الهواتف الذكية وغيرها من الأجهزة المتنقلة في الحياة اليومية للناس، وتوازي مع ذلك، كأحد الآثار الجانبية، حدوث زيادة في المشكلات المتعلقة ببيع وتوزيع واستعمال أجهزة للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات زائفة وغير مرخصة في السوق. وقد نتج عن انتشار هذه الأجهزة تداعيات سلبية بالنسبة للمستعملين والحكومات والقطاع الخاص، مثل انخفاض الأمن وجودة الخدمة بالنسبة للمستعملين وفي خسائر في الضرائب بالنسبة للحكومات، وذلك ضمن أمور أخرى.

وقد تبنت بعض البلدان تدابير لزيادة الوعي بهذه القضية وعممت حلولاً ناجحة للحد من انتشار معدات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الزائفة وغير المرخصة. وتقوم بعض الحلول التي تبنتها البلدان على معرفات الهوية الفريدة مثل هوية المعدات المتنقلة الدولية، ومن ثم، فإن إجراءات منع التلاعب بمعرفات الهوية تلك تكتسي بأهمية كبيرة بالنسبة للمجتمع العالمي.

وترى جماعة البلدان الأمريكية للاتصالات أن للاتحاد الدولي للاتصالات والأطراف ذات الصلة دوراً رئيسياً في تعزيز التنسيق فيما بين الأطراف المعنية لدراسة الآثار المترتبة على الأجهزة الزائفة وغير المرخصة وآلية الحد من استعمالها وتحديد أساليب التعامل معها دولياً وإقليمياً، وأنه يمكن للبلدان النامية الاستفادة من التعلم من هذه التجارب.

ومن المهم الإشارة إلى أنه على الرغم من أن الاتحاد ظل على دراية بهذه القضية وظل يكافحها (مثلاً، القرار 177 والقراران 47 و79 للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2014)، فلم تصدر حتى الآن قرارات من مؤتمر المندوبين المفوضين لتوجيه التنسيق والعمل في هذا الموضوع الهام بين القطاعات الثلاثة.

ADD IAP/34A1/35

مشـروع قـرار جديـد [IAP-8]

مكافحة معدات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الزائفة وغير المرخصة

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

إذ يذكّر

*أ )* بالقرار 177 (المراجَع في بوسان، 2014) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن المطابقة وقابلية التشغيل البيني، الذي يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات، بمساعدة الدول الأعضاء في معالجة شواغلها الخاصة بالتجهيزات الزائفة وفي أحكام هذا القرار؛

*ب)* بالقرار 47 (المراجَع في دبي، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، حول تحسين المعرفة بتوصيات الاتحاد وتطبيقها الفعّال في البلدان النامية، بما في ذلك اختبارات المطابقة والتشغيل البيني للمعدات المصنعة طبقاً لتوصيات الاتحاد؛

*ج)* بالقرار 79 (دبي، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، بشأن دور الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مكافحة أجهزة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الزائفة والتصدي لها؛

*د )* بالقرار 76 (المراجَع في دبي، 2012) للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات؛

وإذ يعترف

*أ )* بالمشكلة المتفاقمة المتعلقة ببيع وتوزيع معدات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الزائفة وغير المرخصة في السوق وتداعياتها السلبية بالنسبة للمستعملين والحكومات والقطاع الخاص؛

*ب)* بأن معدات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الزائفة وغير المرخصة يمكن أن تقلل من الأمن وجودة الخدمة بالنسبة للمستعملين وإلى خسائر في الضرائب بالنسبة للحكومات، وذلك ضمن أمور أخرى؛

*ج)* بأن معدات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الزائفة وغير المرخصة تتضمن غالباً مستويات عالية وغير قانونية من المواد الخطرة، مما يهدد المستهلكين والبيئة؛

*د )* أنه على الرغم من أن أوجه التشابه تزيد عن الاختلافات بين معدات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الزائفة وغير المرخصة، فمن المهم تمييز الاختلافات التي قد تحتاج إلى حلول مختلفة؛

*ﻫ )* بأن بعض البلدان التي اعتمدت إجراءات لزيادة الوعي بهذه القضية وطبقت حلولاً ناجحة للحد من انتشار هذه الأجهزة وأنه يمكن أن تستفيد البلدان النامية من التعلم من هذه التجارب؛

*و )* بأن بعض الحلول التي تبنتها البلدان يقوم على معرفات هوية فريدة لأجهزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مثل هوية المعدات المتنقلة الدولية، للحد من معدات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الزائفة وغير المرخصة ومنعها؛

*ز )* بأن مبادرات الصناعة قد أُطلقت لتنسيق الأنشطة بين المشغلين والمصنعين والمستهلكين؛

*ح)* بأن المشغلين في بعض البلدان يطرحون حلولاً للمستهلكين مثل التطبيقات المجانية لمكافحة السرقة؛

*ط)* بأن الدول الأعضاء تواجه تحديات كبيرة في التوصل إلى حلول فعالة لهذه المشكلة، نظراً للأساليب المبتكرة والخلاقة التي يستعملها الأشخاص الضالعون في هذا النشاط غير المشروع للتملص من تدابير الإنفاذ/التدابير القانونية؛

*ي)* بأن برامج الاتحاد للمطابقة وقابلية التشغيل البيني وسد الفجوة التقييسية يمكن أن تساعد في توضيح عمليات التقييس ومطابقة المنتجات للمعايير الدولية؛

*ك)* بأن توفير قابلية التشغيل البيني والسلامة والاعتمادية ينبغي له أن يكون هدفاً أساسياً لتوصيات الاتحاد،

وإذ يضع في اعتباره

*أ )* أن أجهزة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي لا تمتثل بوجه عام لعمليات المطابقة الوطنية المطبقة وللشروط التنظيمية الوطنية أو لأي شروط قانونية أخرى سارية، يمكن اعتبارها غير مرخصة للبيع و/أو التفعيل على شبكات الاتصالات في هذا البلد؛

*ب)* أن للاتحاد الدولي للاتصالات والأطراف ذات الصلة الأخرى دوراً رئيسياً في تعزيز التنسيق فيما بين الأطراف المعنية لدراسة الآثار المت‍رتبة على الأجهزة الزائفة وغير المرخصة وآلية الحد من استعمالها وتحديد أساليب التعامل معها دولياً وإقليمياً،

وإذ يدرك

*أ )* أن الحكومات تؤدي دوراً هاماً في مكافحة تصنيع معدات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الزائفة وغير المرخصة وتداولها بين البلدان وذلك بوضع الاستراتيجيات والسياسات والتشريعات المناسبة؛

*ب)* الأعمال والدراسات الجارية في لجان دراسات الاتحاد والأنشطة ذات الصلة في المنتديات الأخرى ذات الصلة؛

*ج)* أن التلاعب بمعرفات الهوية الفريدة يقلل فعالية الحلول التي تتبناها البلدان،

يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات ومدير مكتب تقييس الاتصالات ومدير مكتب الاتصالات الراديوية

1 بمساعدة الدول الأعضاء في معالجة شواغلها إزاء معدات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الزائفة وغير المرخصة بتشجيع اعتماد آليات لمكافحة هذه الممارسات عن طريق تبادل المعلومات على الصعيدين الإقليمي أو العالمي، بما في ذلك أنظمة تقييم المطابقة؛

2 بمساعدة جميع الأعضاء في اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع أو اكتشاف التلاعب بمعرفات الهوية الفريدة للأجهزة، مثل هوية المعدات المتنقلة الدولية، والتفاعل مع المنظمات الأخرى المعنية بوضع المعايير المتعلقة بهذه المسائل،

يدعو الدول الأعضاء

1 إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمكافحة أجهزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الزائفة وغير المرخصة؛

2 إلى التعاون وتبادل الخبرات فيما بينها في هذا المجال؛

3 إلى إدراج سياسات مكافحة استعمال هذه الأجهزة في استراتيجياتها الوطنية المتعلقة بالاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

يدعو مشغلي الاتصالات

1 إلى المشاركة في برامج الصناعة لمكافحة معدات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الزائفة وغير المرخصة مثل النفاذ إلى قاعدة البيانات الخاصة بالمعلومات عن الأجهزة المسروقة في كل بلد؛

2 إلى التعاون مع الحكومات والإدارات ومنظمي الاتصالات في مكافحة معدات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الزائفة وغير المرخصة وتقييد تداولها والتخلص الآمن منها،

يدعو جميع الأعضاء

1 إلى المشاركة بنشاط في دراسات الاتحاد المتصلة بمكافحة معدات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الزائفة وغير المرخصة من خلال تقديم المساهمات؛

2 إلى اتخاذ التدابير اللازمة لمنع أو اكتشاف التلاعب بمعرفات الهوية الفريدة لأجهزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مثل هوية المعدات المتنقلة الدولية.

\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*

# IAP-36: مقترح لتعديل القرار 177 "المطابقة وقابلية التشغيل البيني"

مقدمة

تقترح لجنة البلدان الأمريكية للاتصالات (CITEL) تعديلات على القرار 177 لإبراز التقدم المحرز في مبادرات المطابقة وقابلية التشغيل البيني في الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات (دبي، 2012) والمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (دبي، 2014) ومجلس 2014.

وتقترح اللجنة إضافةً إلى ذلك فقرة جديدة في يكلف مدير مكتب الاتصالات الراديوية بدفع الدراسات الخاصة بتوصيات القطاع بشأن أنظمة الاتصالات، مثل أنظمة الاتصالات المتنقلة الدولية، وتلك المتعلقة بمنع تداخلات الاتصالات الراديوية التي تتسبب فيها أو تعاني منها معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث إن هذا الأمر من الأهداف الرئيسية لأي سياسات تتعلق بالمطابقة وقابلية التشغيل البيني.

ومن المهم أيضاً مراعاة قضية معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الزائفة وغير المعتمدة الموجودة في الأسواق. وفي هذا السياق، يتضمن المقترح بعض النصوص لتعزيز دور الاتحاد في هذا الصدد والنهوض بالمبادرات العالمية الرامية إلى الحد من معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الزائفة وغير المرخصة.

MOD IAP/34A1/36

القـرار 177 (المراجَع في بوسان، 2014)

المطابقة وقابلية التشغيل البيني

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

إذ يذكّر

*أ )* بأن الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات اعتمدت القرار 76 (المراجَع في دبي، 2012)؛

*ب)* بأن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات اعتمد القرار 47 (المراجع في دبي، 2014)؛

*ج)* بأن مجلس الاتحاد في دورته لعام 2014 صدَّق على تنفيذ خطة عمل برنامج المطابقة وقابلية التشغيل البيني؛

*د )* بأن جمعية الاتصالات الراديوية اعتمدت القرار 62 (جنيف، 2012)؛

*ﻫ )* بأن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات وافق على القرار 79 (دبي، 2014) بشأن دور الاتصالات/تكنولوجيا ال‍معلومات والاتصالات في مكافحة أجهزة الاتصالات/تكنولوجيا ال‍معلومات والاتصالات الزائفة والتصدي لها،

وإذ يقر

*أ )* بأن ال‍مطابقة وقابلية التشغيل البيني على نطاق واسع لتجهيزات وأنظمة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال تنفيذ البرامج والسياسات والقرارات ذات الصلة، ي‍مكن أن تؤدي إلى زيادة الفرص ال‍متاحة في السوق وال‍موثوقية وتشجيع التكامل العال‍مي والتجارة العال‍مية؛

*ب)* بأن التدريب التقني وبناء القدرات المؤسسية بشأن الاختبار والمطابقة أدوات ضرورية للبلدان من أجل النهوض بالتوصيلية العالمية؛

*ج)* بأن أعضاء الاتحاد يجب أن يستفيدوا من استعمال عمليات تقييم المطابقة التي يوفرها بالفعل الكثير من هيئات المعايير الإقليمية والمحلية من أجل تقييم المطابقة، وذلك من خلال آليات للتعاون مع هذه المنظمات؛

*د )* بأن توفير قابلية التشغيل البيني والسلامة والاتصالات، من الأهداف الرئيسية لتوصيات الاتحاد؛

*ﻫ )* بالتقارير المرحلية السنوية التي تقدم من مكاتب الاتحاد إلى المجلس وإلى مؤتمر المندوبين المفوّضين لعام 2014،

وإذ يضع في اعتباره

*أ )* أن بعض البلدان، وخاصة البلدان النامية، لم تكتسب بعد قدرة اختبار التجهيزات وتوفير الضمانات للمستهلكين لديها؛

*ب)* أن زيادة الثقة في مطابقة تجهيزات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للقواعد والمعايير السارية سيؤدي إلى زيادة فرص قابلية التشغيل البيني بين التجهيزات التي ينتجها مختلف الصانعين والحد من التداخلات بين أنظمة الاتصالات وستساعد البلدان النامية على اختيار منتجات تتسم بجودة عالية؛

*ج)* أن أي معدة من معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بوجه عام، لا تمتثل لعمليات المطابقة الوطنية السارية وللشروط التنظيمية الوطنية أو لأي شروط قانونية أخرى سارية، يمكن اعتبارها غير مرخصة للبيع و/أو التفعيل على شبكات الاتصالات في هذا البلد،

يقـرر

1 تأييد أهداف القرار 76 (المراجَع في دبي، 2012) والقرار 47 (المراجع في دبي، 2014) وتوصيات مديري مكاتب الاتحاد التي وافق عليها المجلس في دورته لعام 2014؛

2 مواصلة تنفيذ برنامج العمل هذا، بما فيه قاعدة البيانات الاسترشادية للمعلومات بشأن المطابقة وتطويرها كي تكون قاعدة بيانات وظيفية كاملة؛ مع مراعاة الحاجة إلى قيام مدير مكتب تقييس الاتصالات بوضع خطة عمل في أسرع وقت وموافقة المجلس عليها، لتنفيذها على الأمد الطويل، وذلك بالتشاور مع كل منطقة والأخذ بعين الاعتبار: أ ) النتائج والآثار التي قد تنجم عن قاعدة البيانات الاسترشادية للمعلومات بشأن المطابقة على الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات وأصحاب المصلحة (مثل منظمات وضع المعايير (SDO) الأخرى)؛ ب) أثر قاعدة البيانات في سدّ الفجوة التقييسية فيما يتصل بكل منطقة؛ ج) مسائل المسؤولية المحتملة للاتحاد والدول الأعضاء وأعضاء القطاعات وأصحاب المصلحة؛ وذلك بمراعاة نتائج المشاورات الإقليمية التي أجراها الاتحاد بشأن المطابقة وقابلية التشغيل البيني؛

3 مساعدة البلدان النامية في إنشاء مراكز إقليمية ودون إقليمية للمطابقة وقابلية التشغيل البيني، ملائمة لإجراء اختبارات قابلية التشغيل البيني حسب احتياجاتها،

يكلّف مدير مكتب تقييس الاتصالات

1 بمواصلة التشاور وإجراء دراسات التقييم في جميع المناطق آخذاً في الاعتبار احتياجات كل منطقة، بشأن تنفيذ خطة العمل التي وافق عليها المجلس، بما فيها التوصيات بشأن بناء القدُرات البشرية والمساعدة في إنشاء مرافق اختبار في البلدان النامية بالتعاون مع مدير مكتب تنمية الاتصالات؛

2 بتحسين وتعزيز عمليات وضع المعايير بهدف تعزيز قابلية التشغيل البيني من خلال المطابقة؛

3 بمواصلة تحديث خطة العمل لتنفيذ هذا القرار على الأمد الطويل؛

4 بتقديم تقارير مرحلية إلى المجلس عن تنفيذ هذا القرار، بما في ذلك نتائج الدراسات؛

5 بأن يقوم، بالتعاون مع مدير مكتب تنمية الاتصالات واستناداً إلى المشاورات المذكورة في الفقرة 1 من *يكلف مدير مكتب تقييس الاتصالات* أعلاه، بتنفيذ خطة العمل التي وافق عليها المجلس في دورته لعام 2012 وراجعها في دورتيه لعامي 2013 و2014،

يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات بما يلي، بالتعاون الوثيق مع مدير مكتب تقييس الاتصالات ومدير مكتب الاتصالات الراديوية

1 المضي قدما في تنفيذ القرار 47 (المراجع في دبي، 2014) والأجزاء ذات الصلة من خطة العمل وتقديم تقرير إلى المجلس بهذا الصدد؛

2 مساعدة الدول الأعضاء في معالجة شواغلها الخاصة بأجهزة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الزائفة وغير المرخصة؛

3 بمواصلة القيام بأنشطة عملية لبناء القدرات بالتعاون مع المؤسسات المعتمدة والاستفادة من النظام الإيكولوجي لأكاديمية الاتحاد، بما في ذلك ما يتعلق بمنع تداخلات الاتصالات الراديوية التي تتسبب فيها أو تعاني منها تجهيزات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

يدعو المجلس

1 إلى النظر في التقارير التي يقدمها مديرو مكاتب الاتحاد واتخاذ جميع التدابير اللازمة للمساهمة في تحقيق أهداف هذا القرار؛

2 إلى تقديم تقرير إلى مؤتمر المندوبين المفوضين القادم عن التقدم المحرز بشأن هذا القرار،

يدعو الأعضاء

1 إلى تزويد قاعدة البيانات الاسترشادية للمطابقة بتفاصيل عن المنتجات التي خضعت لاختبارات التوصيات ذات الصلة لقطاع تقييس الاتصالات في المختبرات المعتمدة (الطرف الأول والثاني والثالث) أو في الهيئات المعتمدة لإصدار الشهادات أو بموجب الإجراءات المعتمدة في منظمات أو محافل مؤهلة لوضع المعايير وفقاً للتوصية ITU-T A.5؛

2 إلى المشاركة في أعمال لجان دراسات الاتحاد المتعلقة بقضايا المطابقة وقابلية التشغيل البيني؛

3 إلى الاضطلاع بدور نشط في بناء قدرات البلدان النامية في مجال اختبارات المطابقة وقابلية التشغيل البيني، بما في ذلك التدريب العملي، وخاصة في إطار أي عقد توريد لتجهيزات وخدمات وأنظمة الاتصالات إلى هذه البلدان؛

4 إلى المشاركة في دراسات التقييم التي يجريها الاتحاد للنهوض بوضع برامج منسقة للمطابقة وقابلية التشغيل البيني في المناطق،

يدعو المنظمات المؤهلة وفقاً للتوصية ITU-T A.5

1 إلى المشاركة في أنشطة قاعدة البيانات الاسترشادية للمطابقة الخاصة بالاتحاد وتقاسم الروابط على أساس متبادل لإثراء محتواها بحيث يشير إلى المزيد من التوصيات والمعايير الخاصة بمنتج ما، وإتاحة المزيد من عرض منتجات الموردين وتوسيع نطاق الاختيارات المتاحة للمستعملين؛

2 إلى المشاركة في برامج وأنشطة بناء قدرات البلدان النامية التي ييسّرها كل من مكتب تقييس الاتصالات ومكتب تنمية الاتصالات، لا سيما ما يهيئ منها فرصاً أمام خبراء البلدان النامية − خصوصاً من شركات التشغيل − لاكتساب الخبرة العملية،

يدعو الدول الأعضاء

1 إلى المساهمة في تنفيذ هذا القرار؛

2 إلى تشجيع كيانات الاختبار الوطنية والإقليمية على مساعدة الاتحاد في تنفيذ هذا القرار؛

3 إلى اعتماد نظم وإجراءات لتقييم المطابقة استناداً إلى توصيات قطاع تقييس الاتصالات للتوصل إلى درجة أعلى من جودة الخدمة/جودة التجربة، وإلى مستوى أعلى من احتمالات قابلية التشغيل البيني للتجهيزات والخدمات والأنظمة،

يدعو الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات كذلك

إلى أخذ الأُطُر القانونية والتنظيمية للبلدان الأخرى بعين الاعتبار فيما يتعلق بالتجهيزات التي تؤثر سلباً على نوعية البُنى التحتية للاتصالات في هذه البلدان وخصوصاً الإقرار بشواغل البلدان النامية فيما يتعلق بتجهيزات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الزائفة وغير المرخصة،

ويدعو الدول الأعضاء كذلك

إلى المساهمة في جمعية الاتصالات الراديوية القادمة في عام 2015 كي تتمكّن الجمعية من دراسة الإجراءات المناسبة واتخاذ الإجراءات التي تراها ضرورية.

\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*

# IAP-37: مقترح لتعديل القرار 144 "توفير نموذج للاتفاقات المبرمة مع البلدان المضيفة قبل عقد مؤتمرات الاتحاد وجمعياته خارج جنيف"

مقدمة

يفسح مؤتمر المندوبين المفوضين المجال أمام الدول الأعضاء في الاتحاد للتأكد من أن الاتحاد مهيّأ لمواكبة التقدم المتواصل لبيئة الاتصالات، ولإعادة تأكيد الأهداف الأساسية للاتحاد، والالتزام بإقامة علاقات تعاونية وتعاضدية وجامعة مع كل أصحاب المصلحة والمنظمات الدولية الأخرى. ولهذا الغرض، ستركّز لجنة البلدان الأمريكية للاتصالات في مساهماتها المقدمة إلى مؤتمر المندوبين المفوضين على ما يلي: (1 ضمان الاستقرار المتواصل لصكوك الاتحاد الأساسية؛ و(2 كفالة الشفافية والمساءلة في عملية اتخاذ القرار؛ و(3 التشجيع على إقامة بيئة أكثر شمولاً لتوسيع نطاق المشاركة في عمل الاتحاد وتحفيز التعاون مع كل أصحاب المصلحة والمنظمات الدولية الأخرى.

ولهذا الغرض، تتقدم اللجنة بالمقترح التالي لاتخاذ خطوة جديدة لتفعيل مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقات في مؤتمرات الاتحاد وجمعياته واجتماعاته من خلال تعديل القرار 144 (أنطاليا، 2006) ليشمل البثّ الشبكي والعرض النصي للحوار كجزء لا يتجزّأ من نموذج الاتفاق مع البلد المضيف.

MOD IAP/34A1/37

القـرار 144 (المراجَع في بوسان، 2014)

توفير نموذج للاتفاقات المبرمة مع البلدان المضيفة  
قبل عقد مؤتمرات الاتحاد وجمعياته خارج جنيف

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

إذ يذكر

*أ )* بالأحكام ذات الصلة من القواعد العامة لمؤتمرات الاتحاد وجمعياته واجتماعاته وخصوصاً:

- الأقسام 1 و2 و3 من الفصل الأول من هذه القواعد فيما يتعلق بعقد المؤتمرات والجمعيات في حال وجود حكومة داعية؛

- القسم 12 من الفصل الثاني المتعلق بإنشاء اللجان؛

*ب)* بالأحكام ذات الصلة من المادة 5 من اتفاقية الاتحاد الدولي للاتصالات المتعلقة بواجبات ومسؤوليات الأمانة العامة ولا سيما الرقم 97 الذي ينص على أن يؤمن الأمين العام أعمال الأمانة لمؤتمرات الاتحاد بالتعاون مع الحكومة الداعية حسب الاقتضاء؛

*ج)* بالقرار 5 (كيوتو، 1994) لمؤتمر المندوبين المفوضين الذي يضع في اعتباره أن هناك مزايا في عقد بعض المؤتمرات والاجتماعات في بلدان أخرى غير البلد الذي يوجد فيه مقر الاتحاد؛

*د )* بالقرار 5 (كيوتو، 1994) الذي يقرر ألا تقبل الدعوات إلى عقد مؤتمرات الاتحاد وجمعياته خارج جنيف إلا إذا قبلت الحكومة الداعية أن تتحمَّل النفقات الإضافية المترتبة على ذلك؛

*ﻫ )* بالقرار 5 (كيوتو، 1994) الذي يقرر ألا تقبل الدعوات إلى عقد مؤتمرات التنمية واجتماعات لجان الدراسات التابعة للقطاعات خارج جنيف إلا إذا وفرت الحكومة على الأقل أماكن مناسبة جاهزة للاستعمال مع الأثاث والتجهيزات اللازمة بدون مقابل، باستثناء البلدان النامية حيث لا تُلزم الحكومة الداعية بتقديم التجهيزات بالمجان في حالة طلبها ذلك؛

*و )* بالقرار 175 (غوادالاخارا، 2010) لمؤتمر المندوبين المفوضين الذي يقرر أن يؤخذ في الاعتبار الأشخاص ذوو الإعاقة فيما يقوم به الاتحاد الدولي للاتصالات من عمل،

وإذ يضع في اعتباره

*أ )* أن مؤتمرات الاتحاد وجمعياته تتسم بأهمية بالغة نظراً للصلاحيات الممنوحة لها والتبعات الناجمة عنها؛

*ب)* أنه من المهم إزالة الحواجز التي تحد من مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة؛

*ج)* أنّ البثّ الشبكي والعرض النصي يمثِّلان أداتين بالغتي الأهمية، يستفيد منهما الأشخاص ذوو الإعاقة والأشخاص ذوو الاحتياجات الخاصة؛

*د )* أن مكان وتاريخ انعقاد مؤتمرات الاتحاد وجمعياته يتم تحديدهما بالضبط وفقاً لأحكام المادتين 1 و3 من الاتفاقية، وبعد التشاور مع الحكومة الداعية؛

*ﻫ )* أن قرار قبول دعوة لعقد مؤتمرات الاتحاد وجمعياته خارج جنيف هو قرار يتخذه المجلس عادة؛

*و )* أن التحضيرات للمؤتمرات والجمعيات يتطلب قدراً هائلاً من العمل يتضمن تجهيزات وتسهيلات متنوعة فضلاً عن تخطيط الخدمات اللوجستية وتنظيمها قبل المؤتمرات أو الجمعيات بوقت كافٍ من أجل التسيير السلس للمؤتمرات أو الجمعيات؛

*ز )* أن الأمانة العامة تحدد شروط ومتطلبات المؤتمرات أو الجمعيات ضمن اتفاقات البلد المضيف والملحقات المرفقة بها ذات الصلة عند وجود حكومة داعية،

وإذ يضع في اعتباره مع ذلك

*أ )* أن الخبرة الماضية والحالية تثبت أن اتفاقات البلد المضيف تبيِّن اختلافات ملموسة لا فيما بين المؤتمرات والجمعيات فحسب بل فيما بين البلدان المضيفة أيضاً؛

*ب)* أن اتفاقات البلدان المضيفة وملحقاتها تطلب من الحكومة المضيفة توفير الموارد المالية فضلاً عن الموارد البشرية اللازمة للأعمال التحضيرية؛

*ج)* أن المتطلبات الواقعة على الحكومات الداعية تختلف عادة عن التسهيلات المقدمة للمؤتمرات والجمعيات التي ينظمها الاتحاد في جنيف مما يؤدي إلى جهود ونفقات إضافية؛

*د )* أن الشروط المرتبطة باتفاقات البلد المضيف وملحقاتها لها انعكاس مباشر على اتخاذ حكومة ما لقرارها لدعوة واستضافة مؤتمرات الاتحاد وجمعياته؛

*ﻫ )* أن إتاحة نصوص اتفاقات البلدان المضيفة وملحقاتها قبل عقد مؤتمر أو جمعية بمدة كافية لن يزيد الشفافية فحسب بل سيمكن الاتحاد أيضاً من قبول الدعوة ويساعد الحكومات على اتخاذ القرار للدعوة إلى عقد مؤتمر أو جمعية؛

*و )* أن وضع اللمسات الأخيرة في النص الكامل لاتفاقات البلدان المضيفة وملحقاتها يتطلب في الوقت الراهن وقتاً طويلاً مما يترك وقتاً محدوداً جداً للحكومة المضيفة لا لاستكمال إجراءاتها الداخلية فحسب بل أيضاً للوفاء بجميع الالتزامات والمتطلبات المتضمنة في النصوص المذكورة أعلاه،

وإذ يعترف

بالسيادة الوطنية والقوانين الوطنية المختلفة للدول الأعضاء،

يقـرر

أن يتم توفير نماذج لاتفاقات البلد المضيف وملحقاتها تتضمن المتطلبات المتعلقة بالبنية التحتية الأساسية وترتيبات مرافق البثّ الشبكي والعرض النصي (بما في ذلك نصوص العرض النصي) لدى عقد مؤتمرات الاتحاد وجمعياته واجتماعاته كما ينصّ عليه القسم 12 "إنشاء اللجان" من الفصل الثاني من *القواعد العامة لمؤتمرات الاتحاد وجمعياته واجتماعاته* مع مراعاة القيود المالية والتقنية، قبل سنتين على الأقل من التاريخ المقترح لعقد أي مؤتمر أو جمعية من أجل تسهيل مهمة الدول الأعضاء الراغبة في استضافة مؤتمر أو جمعية بموجب شروط محددة،

يكلف الأمين العام

1 بتحضير نموذج للاتفاق الذي يبرم مع البلد المضيف وملحقاته التي تتضمن المتطلبات المتعلقة بالبنية التحتية الأساسية لكل مؤتمر وجمعية من مؤتمرات الاتحاد وجمعياته قبل سنتين على الأقل من التاريخ المقترح لعقد المؤتمر أو الجمعية؛

2 بأن يقدم إلى المجلس نموذج الاتفاق الذي يبرم مع البلد المضيف وملحقاته للنظر فيه واعتماد التدابير المناسبة عند الاقتضاء؛

3 بأن يقدم إلى الدول الأعضاء نموذج الاتفاق المبرم مع البلد المضيف وملحقاته التي تتضمن المتطلبات المتعلقة بالبنية التحتية الأساسية، قبل اتخاذ قرار بشأن اختيار البلد المضيف للمؤتمر أو الجمعية،

يكلف المجلس

بمراجعة واعتماد نموذج الاتفاق المبرم مع البلد المضيف وملحقاته التي تتضمن المتطلبات المتعلقة بالبنية التحتية الأساسية وترتيبات مرافق البثّ الشبكي والعرض النصي (بما في ذلك نصوص العرض النصي) لكل مؤتمر أو جمعية من مؤتمرات الاتحاد أو جمعياته، وذلك في أول دورة للمجلس تلي إتاحة ذلك النموذج.

الأسباب: وفقاً للقرار 175 (المراجَع في غوادالاخارا، 2010) لمؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد بشأن إمكانية نفاذ الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما في ذلك الإعاقات المتصلة بالعمر، وسياسة الاتحاد المتعلقة بإمكانية النفاذ، من المهم أن تزيل مؤتمرات الاتحاد وجمعياته واجتماعاته الحواجز التي تحدّ من مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة. ويمثِّل البثّ الشبكي والعرض النصي أداتين بالغتي الأهمية يستفيد منهما الأشخاص ذوو الإعاقة والأشخاص ذوو الاحتياجات الخاصة. وينبغي تعديل الاتفاقات مع البلد المضيف لتتضمن الترتيبات الضرورية للمتطلبات المتعلقة بالبنية التحتية الأساسية وترتيبات مرافق البثّ الشبكي والعرض النصي لكلّ من مؤتمرات الاتحاد وجمعياته كما ينصّ عليه القسم 12 "إنشاء اللجان" من الفصل الثاني من *القواعد العامة لمؤتمرات الاتحاد وجمعياته واجتماعاته*.

\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*

# IAP-38: مقترح لتعديل القرار 139 "استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل سد الفجوة الرقمية وبناء مجتمع معلومات شامل للجميع"

الأساس المنطقي للمقترح:

الغرض من هذه الوثيقة إجراء تعديل على القرار 139 (المراجَع في غوادالاخارا، 2010) لكي تنظر فيه الدول الأعضاء لكي تضاف إلى القرار المذكور الاعتبارات الحالية والتكميلية التي ينبغي أخذها في الاعتبار؛ وتقترح إلى جانب ذلك إجراءات جديدة فيما يتعلق باستعمال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سد الفجوة الرقمية وبناء مجتمع معلومات شامل للجميع، مع الأخذ في الاعتبار العمل المضطلع به في مختلف قطاعات الاتحاد.

وفي هذا الإطار، تقترح لجنة البلدان الأمريكية للاتصالات (CITEL) إضافة البندين (5 و(6 إلى القرار المذكور، ضمن الاعتبارات الأخرى في فقرة *"يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات، بالتنسيق مع مديري المكتبين الآخرين، حسب الاقتضاء"* بغية تكثيف الجهود لتشجيع وتسهيل الأعمال التعاونية بين قطاعات مشتركة ترمي إلى استكمال أنظمة الاتصالات الراديوية الوطنية وإلى زيادة معارف قدراتها على تحقيق الاستعمال الأمثل لمواردها وإلى المدار الساتلي والطيف المرتبط به لدفع تنمية النطاق العريض الساتلي وتغطيته وسد الفجوة الرقمية.

وفي الإطار نفسه، هناك مقترح آخر يتمثل في تنسيق إجراءات التعاون المشترك بين مختلف قطاعات الاتحاد من أجل دعم الدراسات أو المشاريع أو الأنظمة والنهوض في نفس الوقت بالأنشطة المشتركة التي ترمي إلى بناء القدرات من أجل استعمال الموارد من المدار الساتلي والطيف المرتبط به بكفاءة لتوفير خدمات دولية عمومية عبر السواتل بغية توفير نفاذ ميسور التكلفة إلى النطاق العريض الساتلي وتسهيل التوصيلية بين الشبكات وبين المناطق والبلدان والأقاليم المختلفة، خاصةً في البلدان النامية.

كما أن هناك مقترحاً بدعوة الدول الأعضاء إلى النظر في دفع وتنسيق السياسات التي تشجع استثمارات القطاعين العام والخاص من أجل تطوير وبناء أنظمة الاتصالات الراديوية، بما في ذلك الأنظمة الساتلية في بلدانها ومناطقها وإلى النظر في إدراج استعمالها في خطط النطاق العريض الوطنية و/أو الإقليمية كوسيلة إضافية تساعد في سد الفجوة الرقمية والوفاء بالاحتياجات من الاتصالات، خاصةً في البلدان النامية.

MOD IAP/34A1/38

القـرار 139 (المراجع في بوسان، 2014)

استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات   
من أجل سد الفجوة الرقمية وبناء مجتمع معلومات شامل للجميع

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

إذ يذكر

بالقرار 139 (المراجَع في غوادالاخارا، 2010) لمؤتمر المندوبين المفوضين،

واعترافاً منه

*أ )* بأن التخلف الاجتماعي والاقتصادي في جزء كبير من العالم هو من أكثر المشاكل حدة ولا يؤثِّر على البلدان المعنية فحسب، بل يؤثِّر أيضاً على المجتمع الدولي بأسره؛

*ب)* بأن هناك حاجة إلى توفير فرص للخدمات الرقمية في البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية للاستفادة من فوائد ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

*ج)* بأن البنية الجديدة لشبكات الاتصالات تظهر إمكانية لتوفير خدمات أكثر كفاءة واقتصادية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها وخاصة بالنسبة إلى المناطق الريفية والمناطق النائية؛

*د )* بأن القمة العالمية لمجتمع المعلومات أكدت على أن البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تشكل أساساً جوهرياً لبناء مجتمع معلومات شامل للجميع، كما طالبت القمة بالتزام جميع الدول بتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها لخدمة التنمية؛

*ﻫ )* بالحدث رفيع المستوى WSIS+10، وهو امتداد للقمة العالمية لمجتمع المعلومات، نظمه الاتحاد بالتعاون مع اليونيسكو ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي يقر في إعلانه بشأن تطبيق نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات بأنه منذ مرحلة القمة التي عقدت في تونس 2005، زاد استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل كبير حيث أصبحت حالياً جزءاً من الحياة اليومية وتزيد من وتيرة النمو الاجتماعي والاقتصادي وتساهم في التنمية المستدامة وتزيد من الشفافية والمساءلة (عند الاقتضاء) وتوفر فرصاً جديدة للبلدان المتقدمة والنامية على السواء لاستغلال الفوائد التي توفرها هذه التكنولوجيات الجديدة؛

*و )* بأن الإعلان الخاص برؤية الحدث WSIS+10 للقمة العالمية لمجتمع المعلومات لما بعد 2015، يعيد التأكيد بدوره على أن هدف هذه القمة هو سد الفجوة الرقمية والتكنولوجية والمعرفية وبناء مجتمع معلومات قبلته الشعوب وشامل ومفتوح ويتمحور حول التنمية حيث يتسنى للجميع النفاذ إلى المعلومات والمعارف واستخدامها وتبادلها؛

*ز )* بأن إعلانات المؤتمرات العالمية لتنمية الاتصالات الأخيرة (إسطنبول، 2002 والدوحة، 2006 وحيدر آباد، 2010 ودبي، 2014) استمرت في التأكيد على أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها أساسية للتنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأنها تؤدي دوراً هاماً في التخفيف من حدة الفقر وخلق فرص العمل والحماية البيئية والوقاية من الكوارث الطبيعية وغيرها من الكوارث (إضافة إلى أهمية التنبؤ بها) والتخفيف من آثارها، وضرورة توافرها لخدمة التنمية في القطاعات الأخرى، ولذلك ينبغي تسخير الفرص التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة تسخيراً كاملاً لتعزيز التنمية المستدامة؛

*ح)* بأن الهدف رقم 2 بالقرار 71 (المراجَع في بوسان، 2014) لمؤتمر المندوبين المفوضين بشأن الخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2019‑2016 يستمر في الإعلان أن الغرض المنشود للاتحاد هو المساعدة على سد الفجوة الرقمية الوطنية والإقليمية والدولية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها عن طريق تيسير التشغيل البيني والتوصيل البيني والتوصيلية العالمية لخدمات الاتصالات وشبكاتها والقيام بدور رائد في حدود ولاية الاتحاد في عملية يشارك فيها أصحاب مصلحة متعددون كمتابعة أعمال القمة العالمية لمجتمع المعلومات وتنفيذ أهدافها ومقاصدها؛

*ط)* أن منظمات وكيانات كثيرة كانت تنفذ أنشطة متنوعة لسد الفجوة الرقمية، حتى قبل عقد القمة العالمية لمجتمع المعلومات، وبالإضافة إلى أنشطة الاتحاد الدولي للاتصالات؛

*ﻱ)* أن أنشطة الاتحاد هذه في تزايد مستمر منذ اختتام القمة العالمية لمجتمع المعلومات واعتماد برنامج عمل تونس، وخصوصاً فيما يتعلق بالتنفيذ والمتابعة عملاً بالخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2015‑2012 وقرارات مؤتمري المندوبين المفوضين (أنطاليا، 2006 وغوادالاخارا، 2010)،

وإذ يشير إلى

*أ )* القرار 24 (كيوتو، 1994) لمؤتمر المندوبين المفوضين بشأن دور الاتحاد الدولي للاتصالات في تنمية الاتصالات العالمية، والقرار 31 (المراجع في مراكش، 2002) لمؤتمر المندوبين المفوضين بشأن البنية التحتية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والقرار 129 (مراكش، 2002) لمؤتمر المندوبين المفوضين بشأن سد الفجوة الرقمية؛

*ب)* أن تقرير الاتحاد المعنون تنمية الاتصالات في العالم قد سلط الضوء على اختلال التوازن غير المقبول في توزيع الاتصالات وعلى الحاجة الملحة لمعالجة هذا الاختلال؛

*ج)* أن المؤتمر العالمي الأول لتنمية الاتصالات (بوينس آيرس، 1994)، قد دعا كذلك في هذا السياق، وضمن جملة أمور، الحكومات والوكالات الدولية وكل الأطراف الأخرى المعنية إلى الاتفاق على منح أولوية مناسبة أعلى للاستثمارات وما يتصل بها من برامج عمل من أجل تنمية الاتصالات، وخاصة في البلدان النامية؛

*د )* أن المؤتمرات العالمية لتنمية الاتصالات أنشأت منذئذ لجان دراسات ووضعت برامج عمل ووافقت على قرارات من أجل تعزيز الفرص الرقمية وتأكيد دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عدد من المجالات؛

*ﻫ )* أن القرارين 30 و143 (المراجعين في بوسان، 2014)، لهذا المؤتمر سلطا الضوء على أن حاجة البلدان المعبر عنها في هذين القرارين هي سد الفجوة الرقمية كهدف أساسي،

وإذ يؤيد

القرار 37 (المراجع في دبي، 2014) الذي اتخذه المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات بشأن هذا الموضوع،

وإذ يضع في اعتباره

*أ )* أنه على الرغم من جميع التطورات الموصوفة أعلاه والتحسن الذي طرأ على بعض الجوانب، لا تزال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها بعيدة عن متناول أغلبية السكان في العديد من البلدان النامية، وخصوصاً من يعيشون في المناطق الريفية والمناطق النائية؛

*ب)* أنه يجب على كل إقليم وبلد ومنطقة أن تتصدى لمشاكلها الخاصة فيما يتعلق بالفجوة الرقمية مع الحرص على التعاون مع الآخرين للاستفادة من الخبرات المكتسبة؛

*ج)* أن كثيراً من البلدان لا تملك البنية التحتية الأساسية اللازمة والخطط الطويلة الأجل والقوانين واللوائح وما أشبه لتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها؛

*د )* أن أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ما زالت تواجه مشاكل خاصة فيما يتعلق بسد الفجوة الرقمية؛

*ﻫ )* أن من الضروري دراسة وتحليل البيئة الاجتماعية والديموغرافية والاقتصادية والتكنولوجية للمجتمعات المزمع نشر بنى تحتية وتنفيذ خطط لبناء القدرات فيها،

وإذ يضع في اعتباره أيضاً

*أ )* أن مرافق وخدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها ليست نتاجاً للنمو الاقتصادي وحسب، وإنما هي شرط أساسي مسبق للتنمية الشاملة بما فيها النمو الاقتصادي؛

*ب)* أن الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها جزء لا يتجزأ من عملية التنمية الوطنية والإقليمية والدولية؛

*ج)* أن وجود بيئة مؤاتية - السياسات والمحتويات والقدرات اللازمة للاستخدام المناسب لتكنولوجيات التنمية - يعد حالياً على نفس الدرجة من الأهمية التي تتسم بها الاستثمارات في البنى التحتية؛

*ﺩ )* أن أوجه التقدم الحديثة وخصوصاً تقارب تكنولوجيات وخدمات الاتصالات والمعلومات والبث والحواسيب تشكل عوامل للتغيير في عصر المعلومات والمعارف؛

*ﻫ )* أن هناك حاجة مستمرة في معظم البلدان النامية إلى الاستثمار في قطاعات شتى من أجل التنمية، مع إعطاء الأولوية للاستثمار في قطاع الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، نظراً إلى الحاجة الماسة لها بالنسبة إلى التنمية في القطاعات الأخرى وتطويرها؛

*و )* أنه ينبغي في هذه الحالة أن ترتبط الاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية بالأهداف الإنمائية الإجمالية وأن توجّه القرارات الوطنية؛

*ز )* أنه من الضروري بصفة مستمرة تزويد أصحاب القرار بالمعلومات الملائمة في حينها بشأن دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها ومساهمتها عموماً في مجمل خطط التنمية؛

*ح)* أن الدراسات التي أجريت بمبادرة من الاتحاد لتقييم فوائد الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها في هذا القطاع كانت ذات أثر مفيد على القطاعات الأخرى وشرطاً لازماً لتطويرها؛

*ط)* أن استعمال أنظمة الأرض والأنظمة الساتلية لتوفير النفاذ للمجتمعات المحلية في المناطق الريفية وفي المناطق النائية، دون زيادة تكاليف التوصيل من جراء المسافة أو غيرها من الملامح الجغرافية، يجب النظر إليه كأداة بالغة الفائدة لسد الفجوة الرقمية؛

*ي)* أن خدمات النطاق العريض الساتلي تمكن من توفير حلول فعالة تكاليفياً للاتصالات تتسم بتوصيلية وسرعة وموثوقية عالية في المناطق الحضرية وفي المناطق الريفية، وحتى في المناطق النائية ممثلة محركاً أساسياً من محركات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان والمناطق؛

*ك)* أن تطوير التكنولوجيات يتيح النفاذ المستدام والميسور التكاليف إلى المعلومات والمعارف، من خلال توفير خدمات اتصالات عالية التوصيلية (النطاق العريض) ما يسهم إسهاماً كبيراً في سد الفجوة الرقمية، مكمِّلاً سائر التكنولوجيات على نحو ناجع، وممكّناً من توصيل البلدان بصورة مباشرة وسريعة يمكن التعويل عليها؛

*ل)* أن البرنامج 1 لمكتب تنمية الاتصالات لخطة عمل حيدر آباد بشأن تنمية البنى التحتية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات يقدم المساعدة للبلدان النامية في مجال القضايا المتعلقة بإدارة الطيف وفي مجال التنمية الاقتصادية الفعّالة لشبكات الاتصالات عريضة النطاق الريفية والوطنية والدولية، بما في ذلك الشبكات الساتلية؛

*م )* القرار 11 (WRC‑12) للمؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية، الذي يشير إلى "استعمال المواقع المدارية الساتلية وطيف الترددات المرتبط بها لتوفير خدمات الاتصالات العمومية الدولية في البلدان النامية"؛

*ن )* القرار 59 (المراجَع في دبي، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات بشأن تعزيز التنسيق والتعاون فيما بين القطاعات الثلاثة للاتحاد الدولي للاتصالات بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك؛

*ص)* بالقرار COM3/2 (دبي، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات بشأن "تكنولوجيا وتطبيقات النطاق العريض من أجل تحقيق نمو وتطوير أكبر لخدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وللتوصيلية عريضة النطاق"،

وإذ يؤكد على

*أ )* الدور الهام الذي تؤديه الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها في تطوير الحكومة الإلكترونية، والقوى العاملة، والزراعة، والتعليم، والصحة، والنقل، والصناعة، وحقوق الإنسان، وحماية البيئة، والتجارة، وتبادل المعلومات ونقلها من أجل الرفاه الاجتماعي، والتقدم الاقتصادي والاجتماعي العام للبلدان النامية؛

*ب)* أن البنية التحتية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها أداة رئيسية لتحقيق هدف إتاحة الفرص الرقمية للجميع، والتمكين من النفاذ العالمي والمستدام والدائم وبتكلفة معقولة إلى المعلومات؛

*ج)* الدور الذي تقوم به الاتصالات في برامج الصحة الإلكترونية لتوفير خدمات الرعاية الصحية عن بُعد والتي على أساسها سيتم النهوض بتوفير النفاذ الفعال إلى خدمات الرعاية الصحية في المناطق المهمشة إلى حدٍ كبير والتي تتسم بتجمعات سكانية قليلة متفرقة،

وإذ يأخذ بعين الاعتبار

*أ )* أن إعلان حيدر آباد ينص على أنه مع التقارب، ينبغي أن يواصل واضعو السياسات والمنظمون النهوض بتوفير نفاذ واسع الانتشار وميسور التكلفة إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ب‍ما في ذلك النفاذ إلى الإنترنت من خلال تهيئة بيئات سياساتية وقانونية وتنظيمية ت‍مكينية تكون نزيهة وشفافة ومستقرة وي‍مكن التنبؤ بعناصرها وقائمة على بيئات ت‍مكينية وسياسية وقانونية وتنظيمية غير تمييزية، بما في ذلك ن‍ُهج موحدة للمطابقة وقابلية التشغيل البيني، تشجع المنافسة وتزيد فرص الاختيار أمام ال‍مستهلكين وتعزز الابتكار المستمر في م‍جال التكنولوجيا وال‍خدمات وتوفر ال‍حوافز الاستثمارية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

*ب)* أن أهداف الخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2019‑2016 ترمي إلى تمكين وتعزيز النمو والتنمية المستدامة لشبكات الاتصالات وخدماتها وإلى تسهيل النفاذ الشامل بحيث يمكن للناس في أي مكان المشاركة في مجتمع المعلومات الناشئ والاستفادة منه وإلى تقديم المساعدة للبلدان النامية من أجل سد الفجوة الرقمية من خلال تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية القائمة على الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمفهومها الأوسع؛

*ج)* أن إعلان مبادئ جنيف الذي اعتمدته القمة العالمية لمجتمع المعلومات قد اعترف بأنه ينبغي وضع وتنفيذ سياسات توفر مناخاً مؤاتياً من الاستقرار وإمكانيات التنبؤ والمنافسة الشريفة على جميع المستويات من أجل اجتذاب المزيد من الاستثمارات الخاصة في تنمية البنية التحتية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

*د )* أن هيئات التنظيم المستقلة أُنشئت في كثير من الدول الأعضاء لمعالجة المسائل التنظيمية من قبيل التوصيل البيني وتحديد التعريفات والتراخيص والمنافسة بهدف تعزيز الفرص الرقمية على المستوى الوطني،

وإذ يعرب عن تقديره

لمختلف الدراسات التي أجريت كجزء من برنامج التعاون التقني وأنشطة المساعدة في الاتحاد،

يقرر أنه

1 ينبغي مواصلة متابعة تنفيذ القرار 37 (المراجع في دبي، 2014)؛

2 ينبغي أن يستمر الاتحاد في تنظيم الدراسات اللازمة ورعايتها والقيام بها من أجل تحقيق مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها في التنمية الشاملة، في سياقات مختلفة ومتغيرة؛

3 ينبغي للاتحاد أن يواصل العمل بمثابة آلية لتبادل المعلومات والخبرات في هذا الشأن وأن يقوم، في إطار تنفيذ خطة عمل دبي، 2014 وبالشراكة مع المنظمات المناسبة الأخرى، بتنفيذ مبادرات وبرامج ومشاريع ترمي إلى تعزيز النفاذ إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها؛

4 ينبغي للاتحاد، أن يواصل، بالتعاون مع المنظمات المعنية، عمله على إعداد مؤشرات مرجعية مناسبة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لقياس الفجوة الرقمية وتجميع البيانات الإحصائية وقياس آثار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتسهيل إجراء تحليل مقارن للتكامل الرقمي، وهو أمر سيظل ضرورياً لدعم النمو الاقتصادي،

يستمر في دعوة

إدارات وحكومات الدول الأعضاء ووكالات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات المالية وموردي التجهيزات وخدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى تقديم دعمها من أجل تنفيذ هذا القرار تنفيذاً مرضياً،

يستمر في تشجيع

جميع الوكالات المسؤولة عن المعونات والمساعدات الإنمائية، بما في ذلك البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصناديق الإقليمية والوطنية للتنمية وكذلك الدول الأعضاء في الاتحاد المانحة والمتلقية، على مواصلة إعطاء أهمية بالغة إلى عملية تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإيلاء أولوية عالية لتخصيص الموارد اللازمة لهذا القطاع،

يكلف الأمين العام

1 بإبلاغ جميع الأطراف المهتمة بهذا القرار، بما في ذلك وبوجه خاص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، والصناديق الإقليمية، وصناديق التنمية الوطنية من أجل التعاون لتنفيذ هذا القرار؛

2 بتقديم تقرير سنوي إلى مجلس الاتحاد عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار؛

3 باتخاذ الترتيبات اللازمة لنشر نتائج الأنشطة المنفذة وفقاً لهذا القرار على نطاق واسع،

يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات بالتنسيق مع مديرَي المكتبين الآخرين، حسب الاقتضاء

1 بمواصلة مساعدة الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات على وضع سياسات وأطر تنظيمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها تشجع المنافسة؛

2 بمواصلة مساعدة الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات على وضع الاستراتيجيات التي توسع سبل النفاذ إلى البنية التحتية للاتصالات وخاصة نفاذ المناطق الريفية إليها؛

3 بتقييم نماذج كفيلة بإقامة أنظمة معقولة التكلفة ومستدامة لنفاذ المناطق الريفية والمناطق النائية إلى المعلومات والاتصالات وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الشبكة العالمية استناداً إلى دراسات حول هذه النماذج؛

4 بمواصلة القيام، في حدود الموارد المتيسرة بإجراء دراسات حالة تتعلق بالاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المناطق الريفية، والقيام إذا تطلب الأمر، بنشر نموذج تجريبـي يستخدم التكنولوجيا المستندة إلى بروتوكول الإنترنت أو ما يعادلها في المستقبل لتوسيع النفاذ إلى المناطق الريفية؛

5 تشجيع وتسهيل إجراءات تعاونية بين قطاعات الاتحاد المختلفة للقيام بدراسات ومشاريع وأنشطة مشتركة يكون هدفها، استكمال شبكات الاتصالات الوطنية، بما في ذلك أنظمة الاتصالات الراديوية الساتلية، من جهة، ومن جهة أخرى، زيادة معارف وقدرات هذه الأنظمة على تحقيق الاستعمال الأمثل لمواردها في المدار والطيف، وذلك سعياً إلى دفع تنمية النطاق العريض وتغطيته وسد الفجوة الرقمية،

يكلف مدير مكتب الاتصالات الراديوية

بتنفيذ إجراءات، بالتنسيق مع مدير مكتب تنمية الاتصالات، من أجل دعم الدراسات أو المشاريع أو الأنظمة، والنهوض في نفس الوقت بالأنشطة المشتركة التي ترمي إلى بناء القدرات من أجل استخدام الموارد من المدار والطيف بكفاءة من أجل توفير خدمات دولية عمومية عبر السواتل بغية توفير نفاذ ميسور التكلفة إلى النطاق العريض الساتلي وتيسير التوصيلية بين الشبكات وبين مختلف المناطق والبلدان والأقاليم، خاصةً في البلدان النامية،

يكلف المجلس

1 بتخصيص الموارد الكافية في حدود موارد الميزانية المعتمدة من أجل تنفيذ هذا القرار؛

2 باستعراض تقارير الأمين العام واتخاذ التدابير الملائمة لضمان تنفيذ هذا القرار؛

3 بتقديم تقرير عن تقدم العمل بالنسبة إلى هذا القرار إلى مؤتمر المندوبين المفوضين المقبل،

يدعو الدول الأعضاء

1 إلى الاستمرار في اتخاذ إجراءات متضافرة لتحقيق أهداف القرار 37 (المراجع في دبي، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات كما كان الحال بالنسبة إلى أهداف القرار 37 (المراجع في حيدر آباد، 2010)، من خلال دعم هذا القرار بصيغته المراجعة في هذا المؤتمر.

2 إلى إجراء مشاورات مع المواطنين المزمع استفادتهم من خطط وبرامج واستثمارات البنى التحتية، مع مراعاة الاختلافات الحالية الناشئة عن الظروف الاجتماعية وديناميات السكان بحيث يتسنى وضع تصور سليم لتوزيع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

3 إلى تشجيع تنفيذ سياسات لزيادة استثمارات القطاعين العام والخاص في تطوير وإنشاء أنظمة الاتصالات الراديوية، بما في ذلك الأنظمة الساتلية، في بلدانها ومناطقها واستكمال إدراج استعمالها في خطط النطاق العريض الوطنية و/أو الإقليمية كأداة إضافية من شأنها أن تساعد في سد الفجوة الرقمية والوفاء بالاحتياجات من الاتصالات، خاصةً في البلدان النامية.

\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*

# IAP-39: مقترح لتعديل القرار 131 "الرقم القياسي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومؤشرات التوصيلية المجتمعية"

أسباب المقترح:

تقدِّم لجنة البلدان الأمريكية للاتصالات (CITEL) مشروعاً لتعديل القرار 131 (المراجَع في غوادالاخارا، 2010) بشأن "قياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لبناء مجتمع معلومات متكامل شامل للجميع".

وقد ثابر الاتحاد الدولي للاتصالات من أجل بناء مجتمع معلومات متكامل شامل للجميع.

وفي هذا الصدد، يؤكد الاتحاد على ضرورة منح الأولوية لغير الموصولين بالإنترنت وأن تتخذ التدابير لتحسين إمكانية النفاذ إلى خدمات الإنترنت عريض النطاق وتيسير تكلفتها في كل مكان.

وغدا قياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عاملاً رئيسياً في التمكين من توفير معلومات موثوق بها، تتسم بجودة البيانات، ومن تقييم اتجاهات هذا القطاع وتطوره، مع الأخذ في الحسبان أثرها في حياة الناس وفي المجتمع بأسره.

وفي هذا السياق، سيُقدَّم التعديل الحالي لهذا القرار لكي ينظر فيه مؤتمر المندوبين المفوضين (بوسان، 2014)، من أجل اعتماده في الصك القانوني الدولي للاتحاد، ما يتيح اعترافاً عالمياً بالتزام الاتحاد بالموضوع المذكور أعلاه.

MOD IAP/34A1/39

القـرار 131 (المراجع في بوسان، 2014)

قياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT)  
 لبناء مجتمع معلومات متكامل شامل للجميع

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

إذ يعـي

*أ )* أن الابتكار التكنولوجي والرقمنة والاتصالات/تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بإمكانها تحقيق الاستدامة، وفي الآن ذاته المساهمة في النهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية ونوعية الحياة؛

*ب)* أن الحاجة ما زالت مستمرة للدعوة إلى تعزيز المعارف وتنمية المهارات لدى جميع الناس، لتحقيق المزيد من التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولتحسين مستوى المعيشة لجميع سكان العالم؛

*ج)* أن كل دولة عضو تسعى إلى وضع سياسات وأطر تنظيمية خاصة بها بالاستناد إلى البيانات الإحصائية المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لكي تقلص، بأكبر قدر من الفعالية، الفجوة الرقمية التي تفصل بين من يملكون النفاذ إلى الاتصالات والمعلومات ومن لا يملكونه،

وإذ يعترف

*أ )* بأن نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات مثّلت فرصة سانحة لتعيين استراتيجية عالمية لتقليص الفجوة الرقمية من منظور التنمية؛

*ب)* بأن نتائج الشراكة العالمية من أجل قياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية أدت إلى الاتفاق على تحديد مجموعة من المؤشرات الأساسية وإطار منهجي لإصدار بيانات يمكن مقارنتها على الصعيد الدولي لقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية على النحو المنشود في الفقرة 115 من برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات؛

*ج)* بأن الحدث الرفيع المستوى (WSIS+10) يبرز في رؤيته للقمة العالمية لمجتمع المعلومات لما بعد 2015 أن: *"تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ستؤدي دوراً حاسماً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وإذ يؤخذ بعين الاعتبار الحوار الجاري بشأن برنامج التنمية لما بعد عام 2015 (عملية استعراض الأهداف الإنمائية للألفية ) وعملية تنفيذ نواتج القمة، أشار جميع أصحاب المصلحة إلى ضرورة زيادة التفاعل بين العمليتين لضمان تماسك وتناسق الجهود المبذولة على نطاق منظومة الأمم المتحدة لتحقيق الأثر الأقصى والمستدام"*،

وإذ يضع في اعتباره

*أ )* أن خطة عمل جنيف التي اعتمدتها القمة العالمية لمجتمع المعلومات تعلن أنه "*ينبغي صياغة ونشر رقم قياسي مركب لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الفرصة الرقمية) بالتعاون مع كل بلد من البلدان المعنية. ويمكن نشر هذا الرقم القياسي سنوياً أو كل سنتين في تقرير يسمى تقرير تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويمكن أن يوضح هذا الرقم القياسي الإحصاءات ذات الصلة في حين يمكن أن يعرض التقرير الأعمال التحليلية بشأن السياسات وتنفيذها، بما في ذلك تحليل البيانات الخاصة بالجنسين، تبعاً للظروف الوطنية*"؛

*ب)* أن أصحاب المصلحة الرئيسيين، ومنهم الاتحاد الدولي للاتصالات (الذي يمثله قطاع تنمية الاتصالات)، المشاركين في إصدار إحصاءات متصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل قياس مجتمع المعلومات، قاموا بتوحيد جهودهم لإنشاء "الشراكة العالمية من أجل قياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية"؛

*ج)* مضمون القرار 8 (المراجع في دبي، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات وكذلك خطة عمل دبي بشأن جمع ونشر المعلومات والإحصاءات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع التركيز بالتحديد على تجميع المعلومات والبيانات الإحصائية من جانب مكتب تنمية الاتصالات من أجل تجنب الازدواج في هذا المجال؛

*د )* أن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات دعا قطاع تنمية الاتصالات من خلال خطة عمل دبي إلى:

- جمع البيانات والإحصاءات وتعميمها في الوقت المناسب مع تصنيفها بحسب نوع الجنس؛

- تحليل اتجاهات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإصدار تقارير بحثية على المستوى الإقليمي والعالمي؛

- صياغة مؤشرات مرجعية لقياس تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوضيح مدى الفجوة الرقمية (باستخدام أدوات مثل الرقم القياسي لتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وسلة أسعار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات)؛

- تنسيق صياغة معايير ومنهجيات وتعاريف ومؤشرات بشأن إحصاءات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات متفق عليها على الصعيد الدولي؛

- الإسهام في رصد الأهداف والغايات المتفق عليها دولياً (مثل الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف القمة العالمية لمجتمع المعلومات)؛

- المحافظة على دور رئيسي في الشراكة العالمية من أجل قياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية؛

- توفير بناء القدرات والمساعدة التقنية للدول الأعضاء في مجال قياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإصدار الإحصاءات المتصلة بها،

*ﻫ )* نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات بالنسبة إلى مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعلى الأخص الفقرات التالية في برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات:

• الفقرة 113، التي دعت إلى وضع مؤشرات مناسبة ومعايير قياسية، منها مؤشرات النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستعمالها، بما في ذلك مؤشرات التوصيلية المجتمعية، لتوضيح حجم الفجوة الرقمية، بأبعادها المحلية والدولية، وإجراء تقييم دوري للفجوة الرقمية، وتتبع التقدم العالمي في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحقيق الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية؛

• الفقرة 114، التي اعترفت بأهمية وضع مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أجل قياس الفجوة الرقمية ولاحظت إطلاق الشراكة من أجل قياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية؛

• الفقرة 115، التي نوهت بإطلاق الرقم القياسي للفرص في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والرقم القياسي للفرص الرقمية على أساس المؤشرات الرئيسية التي حددتها الشراكة العالمية من أجل قياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية؛

• الفقرة 116، التي أكدت على ضرورة مراعاة مختلف مستويات التنمية والظروف الوطنية؛

• الفقرة 117، التي دعت إلى استمرار تطوير هذه المؤشرات بالتعاون مع الشراكة العالمية بهدف تأمين فعّالية التكاليف وعدم ازدواجية العمل في هذا المجال؛

• الفقرة 118، التي دعت المجتمع الدولي إلى دعم القدرات الإحصائية للبلدان النامية عن طريق تقديم الدعم المناسب على المستويين الوطني والإقليمي؛

• الفقرة 119، التي يُعبَّر فيها عن الالتزام باستعراض ومتابعة التقدم المحرز في سد الفجوة الرقمية آخذين في الاعتبار اختلاف مستويات التنمية بين الدول، لكي يمكن تحقيق الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وبتقييم فعالية الاستثمار وجهود التعاون الدولي في بناء مجتمع المعلومات، وتعيين الفجوات وأوجه العجز في الاستثمار، ووضع استراتيجيات للتصدي لها؛

• الفقرة 120 التي تشير إلى أن تبادل المعلومات المتصلة بتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات مسألة مهمة لعملية التقييم،

وإذ يسلِّط الضوء

*أ )* على المسؤوليات التي تعيَّن على قطاع تنمية الاتصالات (ITU‑D) الاضطلاع بها نتيجةً لبرنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات، ولا سيما الفقرة 112 إلى الفقرة 120 منه؛

*ب)* على أن إعلان المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (دبي، 2014) يعلن أن *"الشفافية والتعاون في ج‍مع ونشر ال‍مؤشرات والإحصاءات عالية ال‍جودة التي تقيس التقدم في استعمال واعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوفر تحليلات مقارنة بشأنها لا زالا ي‍مثلان عاملاً أساسياً لدعم النمو الاجتماعي والاقتصادي. وهذه ال‍مؤشرات وت‍حليلاتها تزود ال‍حكومات وأصحاب المصلحة بآلية لفهم الدوافع الرئيسية لاعتماد الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فهماً أفضل وتساعد في مواصلة صياغة السياسات الوطنية. كما أنها تسمح برصد الفجوة الرقمية وما ي‍حرز من تقدم ن‍حو ت‍حقيق الأهداف المتفق عليها دولياً في خطة التنمية ل‍ما بعد عام 2015"؛*

*ج)* على أن الحدث الرفيع المستوى (WSIS+10)، في رؤيته للقمة العالمية لمجتمع المعلومات لما بعد عام 2015 يصرح بأن *"تطور مجتمع المعلومات على مدى السنوات العشر الماضية يساهم، ضمن جملة أمور، في تطوير مجتمعات المعرفة في العالم التي تقوم على مبادئ حرية التعبير وجودة التعليم للجميع والنفاذ الشامل إلى المعلومات والمعرفة على أساس غير تمييزي واحترام التنوع الثقافي واللغوي والتراث الثقافي. وعندما نشير إلى مجتمع المعلومات فإننا، نشير أيضاً إلى التطور المذكور أعلاه وإلى الرؤية المتعلقة بمجتمعات المعرفة الشاملة للجميع"*،

وإذ يعترف كذلك

*أ )* أن بلداناً عديدة قامت، لتعجيل تأمين نفاذ السكان إلى خدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بمواصلة تطبيق سياسات عامة للشمول الرقمي، بما فيها التوصيلية المجتمعية للمجتمعات المحلية الفقيرة في مرافق الاتصالات؛

*ب)* أن نهج تحقيق الخدمة الشاملة من خلال التوصيلية المجتمعية والنفاذ عريض النطاق أصبح واحداً من أهم أهداف الاتحاد، بدلاً من محاولة توفير خط هاتفي لكل أسرة في الأجل القصير؛

*ج)* أن الرقم القياسي لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يعد المؤشر الأهم للفجوة الرقمية،

وإذ يضع نصب عينيه

*أ )* أن على قطاع تنمية الاتصالات في الاتحاد أن يستمر في العمل، من أجل توفير المعلومات اللازمة لصانعي السياسات في كل بلد، على جمع مختلف الإحصاءات، التي تعبر بشكل ما عن درجة تقدم خدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وانتشارها في مختلف مناطق العالم، وعلى نشرها دورياً؛

*ب)* أن من الضروري، وفقاً لتوجيهات مؤتمر المندوبين المفوضين، الحرص بأقصى ما يمكن على أن تواكب سياسات الاتحاد واستراتيجيته على أكمل وجه التطور المستمر في بيئة الاتصالات،

وإذ يلاحظ

*أ )* أن خطة عمل جنيف التي اعتمدتها القمة العالمية لمجتمع المعلومات تحدد المؤشرات والنقاط المرجعية الملائمة، بما في ذلك مؤشرات النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستعمالها، كعناصر لمتابعة تلك الخطة وتقييمها؛

*ب)* أن الرقم القياسي الوحيد لتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (IDL) قد طوره قطاع تنمية الاتصالات (ITU‑D) ويُنشر سنوياً منذ عام 2009؛

*ج)* أن القرار 8 (المراجَع في حيدر آباد، 2010) يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات باتخاذ تدابير منها أن يعدّ ويجمع مؤشرات التوصيلية المجتمعية وأن يشارك في وضع المؤشرات الأساسية لقياس جهود بناء مجتمع المعلومات وأن يوضح من خلال ذلك مدى الفجوة الرقمية والجهود التي تبذلها البلدان النامية في تقليصها،يقرر

*أ )* أنه يتعيَّن على الاتحاد، بوصفه وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة، أن يقود مهام جمع المعلومات والبيانات الإحصائية عن الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وجمع البيانات من أجل تقييم اتجاهات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ ومن أجل قياس أثرها في تضييق الفجوة الرقمية، مع الإشارة بالقدر الممكن إلى أثرها في المسائل ذات الصلة بالتوازن بين الجنسين، والأشخاص ذوي الإعاقة، والفئات الاجتماعية المختلفة، والإدماج الاجتماعي، نتيجة لوصولها إلى مجالات التعليم، والصحة، والحكومة الإلكترونية، إلخ.، بما في ذلك تأثيرها في تطور جميع الأشخاص ونوعية حياتهم، مع تسليط الضوء على مساهمتها في التقدم والتنمية المستدامة؛

*ب)* أنه يتعيَّن على الاتحاد أن يعزز من تنسيقه مع المنظمات الدولية الأخرى المشاركة في جمع البيانات عن تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وأن يضع من خلال الشراكة المعنية بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مجموعة من المؤشرات الموحّدة من أجل التنمية لتحسين توفرها وتحسين نوعية البيانات والمؤشرات عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما يدعم إعداد استراتيجيات وسياسات عامة وطنية وإقليمية ودولية،

يقرر أن يكلف الأمين العام ومدير مكتب تنمية الاتصالات

1 باتخاذ التدابير اللازمة لتمكين الاتحاد من الاضطلاع بالمهام المبيّنة في *يقرر أ)* و*ب)* أعلاه؛

2 بمواصلة تشجيع اعتماد التدابير اللازمة لكفالة وضع مؤشرات التوصيلية المجتمعية والنفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستعمالها في الاعتبار في الاجتماعات الإقليمية والعالمية المعنية بتقييم متابعة خطة عمل جنيف وبرنامج عمل تونس، وأيضاً مراعاة بيان الحدث الرفيع المستوى (WSIS+10) بشأن تنفيذ نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات وظهور تحديات جديدة أمام الهدف الرامي إلى تهيئة مجتمع معلومات شامل للجميع في سياق برنامج التنمية لما بعد 2015 الأوسع نطاقاً؛

3 بضمان أن المشروعات، على الرغم من اختلاف أهدافها ونطاقها، تأخذ في الاعتبار البيانات، والمؤشرات، والأرقام القياسية الخاصة بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عند إجراء تحليل مقارِن لها وقياس نتائجها،

يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات

1 أن يواصل تشجيع اعتماد إحصاءات الاتحاد فيما يخص تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأن ينشر هذه الإحصاءات بصفة دورية؛

2 أن يعزز الأنشطة المطلوبة لتحديد واعتماد مؤشرات جديدة بغرض قياس الأثر الحقيقي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تنمية البلدان؛

3 أن يعزز الجهود الرامية إلى تعميم منهجيات ومؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتفق عليها دولياً؛

4 أن يحافظ، سعياً لتنفيذ القرار 8 (المراجَع في دبي، 2014) تنفيذاً كاملاً، على فريق من الخبراء معني بمؤشرات وإحصاءات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حتى يمكن للدول الأعضاء تطوير المؤشرات الحالية ومراجعة منهجياتها وتعاريفها بانتظام، والبدء في هذه المراجعة طبقاً للقرار 8 (المراجَع في دبي، 2014) والقيام حسب الاقتضاء، بصياغة أي مؤشرات أخرى لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد تكون مطلوبة؛

5 أن يواصل عقد الندوة العالمية لمؤشرات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، على الأقل مرة واحدة كل عام، في حدود الميزانية المتاحة بمشاركة جميع الدول الأعضاء، وأعضاء القطاعات، والخبراء المعنيين بمؤشرات وإحصاءات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وغيرهم من المعنيين بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومجتمع المعلومات؛

6 بأن يقدم الدعم اللازم لتنفيذ القرار 8 (المراجَع في دبي، 2014) والتأكيد على أهمية تنفيذ نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات بالنسبة إلى هذه المؤشرات، والاستمرار في تجنب ازدواج العمل الإحصائي في هذا المجال؛

7 بأن يستمر في العمل على اعتماد رقم قياسي لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يلبي الاتحاد من خلاله متطلبات الفقرة *أ )* من " *وإذ يضع في اعتباره*" أعلاه؛

8 بأن يتعاون، مع الهيئات الدولية ذات الصلة، وخاصة الأطراف في الشراكة من أجل قياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، للعمل على تنفيذ هذا القرار؛

9 بأن يعمل على صياغة مؤشرات للتوصيلية المجتمعية والنفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستعمالها وعرض النتائج على أساس سنوي؛

10 بأن يعمل على تكييف عملية جمع البيانات والرقم القياسي لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل إظهار التغير في النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستعمالها، ودعوة الدول الأعضاء إلى المشاركة في هذه العملية،

يكلف الأمين العام

بتقديم تقرير إلى مؤتمر المندوبين المفوضين القادم عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار،

يدعو الدول الأعضاء

1 إلى المشاركة في إرسال إحصاءاتها الوطنية بشأن النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستعمالها والتوصيلية المجتمعية إلى قطاع تنمية الاتصالات في الاتحاد؛

2 إلى المشاركة بنشاط في هذه الجهود بتقديم المعلومات المطلوبة إلى قطاع تنمية الاتصالات في الاتحاد من أجل وضع معايير قياسية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بهدف التوصل إلى رقم قياسي لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*

# IAP-40 و41: مقترحات بعدم تغيير التعاريف الواردة في الدستور والاتفاقية

عرض عام

يفسح مؤتمر المندوبين المفوضين المجال أمام الدول الأعضاء في الاتحاد للتأكد من أن الاتحاد مهيّأ لمواكبة التقدم المتواصل لبيئة الاتصالات، ولإعادة تأكيد الأهداف الأساسية للاتحاد، والالتزام بإقامة علاقات تعاونية وتعاضدية وجامعة مع كل أصحاب المصلحة والمنظمات الدولية الأخرى.

وتدعم هذه المقترحات **عدم تغيير** **(NOC)** التعاريف الواردة في الدستور والاتفاقية، لأنها جوهرية في ضمان استمرار استقرار الصكوك الأساسية للاتحاد.

|  |  |
| --- | --- |
|  | دسـتور  الاتحـاد الـدولي للاتصـالات |
|  | الفصـل الأول  أحكام أساسيـة |

NOC IAP/34A1/40

|  |  |
| --- | --- |
|  | المـادة 5  التعاريـف |

الأسباب: تقترح الدول الأعضاء عدم تغيير (NOC) المادة 5 من الدستور (CS) والمصطلحات المستخدمة في الدستور والمعرّفة في ملحقه والمصطلحات المستخدمة في الاتفاقية (CV) والمعرّفة في ملحقها. ونرى أنّ التعاريف الحالية مرنة وحيادية من حيث التكنولوجيا والمحافظة عليها تسهم في ضمان الاستقرار الجوهري لصكوك الاتحاد الأساسية. وتسمح التعاريف الحالية للاتحاد بالاستجابة إلى بيئة الاتصالات السريعة التغير وزيادة الفوائد التي يحصل عليها مختلف أعضاء الاتحاد. إضافةً إلى ذلك، أدرجت إدارات عديدة هذه التعاريف في قوانينها ولوائحها الوطنية وستضطرّ إلى تعديل هذه القوانين واللوائح إذا عُدِّلَت التعاريف. وترى الدول الأعضاء أن التعاريف الحالية تمنح الدول الأعضاء القدرة على اعتماد سياسات ولوائح وطنية متعلقة بالاتصالات تدعم التطوّر المتناسق لخدمات الاتصالات الدولية.

|  |  |
| --- | --- |
|  | اتفـاقيـة الاتحـاد الـدولي للاتصـالات |

NOC IAP/34A1/41

|  |  |
| --- | --- |
|  | الملحـق  تعريف بعض المصطلحات المستعملة في هذه الاتفاقية وفي اللوائح الإدارية للاتحاد الدولي للاتصالات |

الأسباب: تأييداً لعدم تغيير المادة 5 من الدستور، تقترح الدول الأعضاء عدم تغيير (NOC) المصطلحات المعرّفة في ملحق الاتفاقية (CV). وهذا يتعلق تحديداً بالمصطلحات الواردة في الأرقام من 1001 إلى 1006 من الاتفاقية.

\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*

# IAP-42: مشروع قرار جديد "التوصيلية بشبكات النطاق العريض المتنقل"

الأساس المنطقي

إن مؤتمر المندوبين المفوضين، الذي يعقد كل أربع سنوات، هو "الهيئة العليا للاتحاد" (الدستور: رقم a40)، والحدث الرئيسي الذي تقرر فيه الدول الأعضاء دور المنظمة في المستقبل، بما في ذلك تناول أية مسألة يمكن أن تؤثر في الاتحاد والقطاعات المكونة له، بغية تشجيع جميع الأعضاء على تحقيق تقدمٍ في تنمية الاتصالات العالمية. وإن إحدى هذه الأعمال الهامة التي يضطلع بها تحقيقاً لهذا التقدم، هو التوصيلية العالمية بشبكات النطاق العريض المتنقل، الأمر الذي من شأنه أن يسدّ الفجوة الرقمية وأن يفضي إلى نمو اقتصادي وتنمية اجتماعية هائليَن.

وتشتمل قرارات مؤتمر المندوبين المفوضين ذات الصلة على أمور منها:

**135** دور الاتحاد الدولي للاتصالات في تنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتقديم المساعدة التقنية والمشورة للبلدان النامية[[67]](#footnote-72)1 وتنفيذ المشاريع الوطنية والإقليمية والأقاليمية ذات الصلة

**136** استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عمليات الرصد والإدارة الخاصة بحالات الطوارئ والكوارث وذلك من خلال الإنذار المبكر والوقاية والتخفيف من آثارها والإغاثة

**137** نشر شبكات الجيل التالي في البلدان النامية

**139** الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل سد الفجوة الرقمية وبناء مجتمع معلومات شامل للجميع

الأهداف العامة

**1** مواصلة إذكاء الوعي بفوائد التوصيلية العالمية بشبكات النطاق العريض المتنقل؛

**2** مواصلة الاعتراف بالحاجة إلى تطبيق جميع العناصر الإدارية والتشغيلية والتقنية المطلوبة لخدمات النطاق العريض المتنقل وتطبيقاته ذات الموثوقية والأسعار الميسورة على الصعيدين الوطني والإقليمي؛

ويقترح من خلال مشروع القرار المرفق دعوة الإدارات للاعتراف بأهمية تمكين الشبكات المتنقلة الساتلية منها والأرضية من النهوض بالتوصيلية العالمية، وتكليف مديرَي مكتب الاتصالات الراديوية ومكتب تقييس الاتصالات بالعمل عن كثب مع مدير مكتب تنمية الاتصالات من أجل مساعدة الدول الأعضاء على تخطيط هذه الشبكات ونشرها بغرض تحقيق التنمية الاجتماعية والنمو الاقتصادي.

ADD IAP/34A1/42

مشـروع قـرار جديـد [IAP-9]

التوصيلية بشبكات النطاق العريض المتنقل

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

إذ يضع في اعتباره

*أ )* نتائج العمل المكثف الذي اضطلعت به لجنة النطاق العريض المعنية بالتنمية الرقمية التي تعترف تقاريرها بأمور منها أن تعزيز وإتاحة بنية ت‍حتية للنطاق العريض ي‍مكن النفاذ إليها بأسعار ميسورة، مع السياسات والاستراتيجيات ال‍مناسبة، يشكل منبراً ت‍مكينياً أساسياً يعزز الابتكار ويدفع بناء اقتصادات وطنية وعال‍مية وم‍جتمع المعلومات؛

*ب)* الرأي 2 للمنتدى العالمي الخامس للاتصالات/تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات (جنيف، 2013) بعنوان "تعزيز بيئة تمكينية من أجل نمو وتطوير أكبر لتوصيلية النطاق العريض"؛

*ج)* الموضوع العام لل‍مؤت‍مر العال‍مي لتنمية الاتصالات لعام 2014 (دبي، 2014) "النطاق العريض من أجل التنمية ال‍مستدامة"؛

*د )* اعتماد المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2014 القرار الجديد [3/2] (دبي، 2014) بعنوان "تكنولوجيا وتطبيقات النطاق العريض من أجل تحقيق نمو وتطوير أكبر لخدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وللتوصيلية عريضة النطاق" والمسألة المعدّلة 25/2 بشأن "تكنولوجيات النفاذ عريض النطاق بما في ذلك الاتصالات المتنقلة الدولية، من أجل البلدان النامية"، والمسألة الجديدة COM3/AA بشأن "إقامة المجتمع الذكي: التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات"؛

*ﻫ )* قرار المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2009 (المراجَع في دبي، 2014) بشأن "مشاركة البلدان، لا سيما البلدان النامية، في إدارة الطيف"؛ والقرار 10 للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (المراجَع في حيدر آباد، 2010) بشأن "الدعم المالي لبرامج الإدارة الوطنية للطيف" والقرار 43 (المراجَع في دبي، 2014) بشأن "ال‍مساعدة في تنفيذ أنظمة الاتصالات ال‍متنقلة الدولية (IMT)"،

وإذ يلاحظ

*أ )* أن توصيلية النطاق العريض تفضي إلى تمكين الأسر، والناس، والمجتمعات، والأعمال؛

*ب)* أن توصيلية النطاق العريض لها القدرة على سدّ الفجوة الرقمية؛

*ج)* أن توصيلية النطاق العريض يمكن أن تؤدي دوراً كبيراً في توفير معلومات حيوية أثناء الحوادث الطارئة وجهود الإغاثة المرتبطة بالكوارث؛

*د )* أن العديد من الإدارات قد أعدّ خططاً وطنية للنطاق العريض لإتاحة توصيلية النطاق العريض،

وإذ يشدِّد على

*أ )* أن من المرتقب أن يصل عدد الاشتراكات في النطاق العريض المتنقل إلى 2,3 مليار في العالم بحلول نهاية عام 2014، وفقاً للبيانات الخاصة بالاتحاد؛

*ب)* ويتوقع أن تكون نسبة %55 من هذه الاشتراكات في العالم النامي،

وإذ يعترف

*أ )* بأن ثمة تكنولوجيات عديدة ومتنوعة، بما فيها التكنولوجيات الأرضية الثابت منها والمتنقل، والتكنولوجيات الساتلية الثابت منها والمتنقل، تساند وتدعم ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، تحقيق نفاذ موثوق به وميسور التكلفة إلى شبكات النطاق العريض؛

*ب)* بأن الطيف شرط ضروري لتوفير توصيلية النطاق العريض المتنقل بصورة مباشرة للمستعملين من خلال وسائل ساتلية أو أرضية، وللتكنولوجيات التمكينية الأساسية،

يقرر تكليف مديرَي مكتب الاتصالات الراديوية ومكتب تقييس الاتصالات

1 بالعمل عن كثب مع مدير تنمية الاتصالات فيما يخص أنشطة بناء القدرات ذات الصلة بإعداد استراتيجيات وطنية لتيسير نشر شبكات النطاق العريض المتنقل، مع الأخذ في الحسبان القيود الحالية لميزانية الاتحاد؛

2 بالسعي لإقامة شراكات وتعاون مع أعضاء القطاعات المعنيين بتوفير الخدمات والتطبيقات للناس، والأسر، والأعمال، والوظائف المجتمعية لتلبية الحاجة لمواصلة تحسين مرافق وشبكات الاتصالات المتنقلة، وتبادل المعلومات والخبرات والتجارب ذات الصلة بمكتب تنمية الاتصالات،

يدعو الدول الأعضاء

1 إلى مواصلة تعزيز الفوائد الاجتماعية والاقتصادية للتوصيلية بشبكات النطاق العريض المتنقل وخدماتها وإلى الاعتراف بها؛

2 إلى الاعتراف بصفة خاصة بأن إتاحة التوصيلية بشبكات النطاق العريض المتنقل الساتلية أو الأرضية تعد عنصراً هاماً في تحسين النفاذ إلى خدمات النطاق العريض وتطبيقاته؛

3 إلى دعم تطوير ونشر شبكات النطاق العريض المتنقل في إطار استراتيجياتها وسياساتها الوطنية الخاصة بالنطاق العريض.

\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*

# IAP-43: مقترح لتعديل القرار 157 "تعزيز وظيفة تنفيذ المشاريع في الاتحاد الدولي للاتصالات"

الأسس التي يستند إليها المقترح:

يتمثل الغرض من تعديل هذا القرار في تعزيز دور الاتحاد في تنفيذ مشاريع الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال اتخاذ التدابير التي تتيح للاتحاد القدرة المثلى على القيام بمشاريع لبناء القدرات تتسم بالفعالية والاستدامة.

واعتُمد في المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات السابق الذي عُقد في عام 2014 (WTDC‑14) التعديل على القرار 17 (المراجَع في دبي، 2014) بشأن تنفيذ المبادرات التي اعتمدتها المناطق على الأصعدة الوطنية والإقليمية والإقاليمية والعالمية، الذي يسلط الضوء على أهمية المبادرات المذكورة لتنمية الاتصالات. وتمّ تكليف مكتب تنمية الاتصالات، إلى جانب المكاتب الإقليمية، بتعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية، والدول الأعضاء، والمنتسبين، من أجل تنفيذ المشاريع.

وفي هذا الصدد، ومن أجل قيام الاتحاد بدوره كجهةٍ منفذة لمشاريع التنمية في منظومة الأمم المتحدة، ثمة حاجة لاستراتيجية تحدد منهجيات ملائمة للتنفيذ، ووسائل ممكنة للتمويل، بالتركيز على الشراكات بين القطاعين العام والخاص، بغية تحقيق نفاذ إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات منصف وميسور التكلفة. ويمثل إيجاد الوسائل لجمع الأموال إحدى التحديات الرئيسية، التي تستلزم تضافر الجهود وتركيزها حتى يمكن لتخطيط المشاريع وإدارتها أن يكون أكثر فعالية. وبنفس القدر، نحن نسلِّط الضوء على ضرورة زيادة التعاون مع مكتب تقييس الاتصالات ومكتب الاتصالات الراديوية، على أساس اختصاصاتهما، بغية الحصول على المساعدة المطلوبة لتنفيذ المشاريع والأنشطة.

بالإضافة إلى ذلك، وكما اتضح من نواتج فترة الدراسة 2014‑2010 وتمّ التشديد عليه في خطة عمل دبي، فإن التعاون بين الاتحاد والكيانات المختصة المعنية بأنشطة بناء القدرات هام لتعظيم الفوائد المقدمة إلى الأعضاء، خاصة أقل البلدان نمواً. وينبغي لقطاع تنمية الاتصالات أن يسعى عند تنفيذ المشاريع إلى الاستفادة من الموارد المتاحة التي يتم إنتاجها في منظمات أخرى والخبراء المحليين والإقليميين الذين يمكنهم مساعدة الاتحاد في تكييف أي مشروع حسب سياق محدد ويمكنهم تنفيذ الدروس المستفادة بعد فترة المشروع. ويمكن للاتحاد عند القيام بذلك استكمال خبراته وتعظيم الموارد وتفادي ازدواجية الجهود. وبمجرد الانتهاء من مشروع ما، ينبغي للاتحاد أن يسعى لتوفير أي مواد ذات صلة للأعضاء المعنيين الذين يسعون إلى تكرار المشاريع لتحقيق عوائد ربما تكون أكبر للاستثمارات.

وبناءً على ما ذُكِر أعلاه، يقدَّم هنا مشروع تعديل القرار 157 لمؤتمر المندوبين المفوضين للنظر فيه.

MOD IAP/34A1/43

القـرار 157 (المراجع في بوسان، 2014)

تعزيز وظيفة تنفيذ المشاريع في الاتحاد الدولي للاتصالات

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

إذ يذِّكر

*أ )* بالرقم 118 من دستور الاتحاد الذي يشير إلى مسؤولية الاتحاد المزدوجة بصفته وكالة متخصصة للأمم المتحدة وبصفته وكالة منفذة تقوم بتنفيذ المشاريع في إطار المنظومة الإنمائية للأمم المتحدة أو بموجب ترتيبات التمويل الأخرى، وذلك لتسهيل تنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحسينها، بما يقدمه وينظمه وينسقه من أنشطة التعاون والمساعدة التقنيين؛

*ب)* بالقرار 135 (المراجَع في بوسان، 2014) لمؤتمر المندوبين المفوضين حول مشاركة الاتحاد في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وفي غيره من برامج منظومة الأمم المتحدة وفي ترتيبات تمويل أخرى، قد كلف مجلس الاتحاد باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لضمان أقصى درجات الفعالية لمشاركة الاتحاد في أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفي ترتيبات التمويل الأخرى؛

*ج)* بالقرار 52 (المراجَع في بوسان، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات حول تعزيز دور قطاع تنمية الاتصالات بوصفه وكالة منفذة، يؤكد على أهمية إقامة شراكة بين القطاعين العام والخاص كوسيلة فعالة لتنفيذ المشاريع المستدامة للاتحاد، والاستفادة من الخبرات المتوفرة محلياً في تنفيذ مشاريع الاتحاد على أسس إقليمية أو وطنية؛

*د )* بالقرار 17 (المراجَع في دبي، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات حول تنفيذ المبادرات التي اعتمدتها المناطق الست لقطاع تنمية الاتصالات على الأصعدة الوطنية والإقليمية والأقاليمية والعالمية؛

*ﻫ )* الملحق 2 للمقرر 5 (المراجَع في غوادالاخارا، 2010) بشأن تدابير من أجل تخفيض الإنفاق الذي يسلط الضوء على أهمية التنسيق مع المنظمات الإقليمية بغية مشاطرة الموارد المتاحة وتخفيض تكاليف المشاركة،

وإذ يدرك

*أ )* أن الاتحاد يحتاج من أجل الاضطلاع بدوره كمنفِّذ لمشاريع التنمية التمويل اللازم لتنفيذها؛

*ب)* أن تنفيذ المشاريع لا يزال ينقصه التمويل اللازم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمؤسسات المالية الدولية الأخرى؛

*ج)* أن ثمة حاجة للدفع باتجاه مزيد من التفاعل بين الدول الأعضاء، وأعضاء القطاعات، والمؤسسات المالية، والمنظمات الإقليمية والدولية، بغية إيجاد وسائل أخرى لتمويل هذه المشاريع؛

*د )* أهمية النهوض بالشراكات بين القطاعين العام والخاص، من بين أمور أخرى، لإتاحة النفاذ إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نحو ميسور التكاليف ومتكافئ وشامل للجميع،

وإذ يلاحظ

*أ )* أن استدامة دور قطاع تنمية الاتصالات للاتحاد في تنفيذ مشاريع التعاون التقني مع البلدان النامية وإقامة علاقات للأعمال التجارية/الزبائن تعتمد على تكوين واستمرار وجود مستوى من الخبرات المتخصصة لدى الأمانة يسمح لمكتب تنمية الاتصالات بإدارة المشاريع بفعالية وسرعة وكفاءة؛ ولهذا الغرض ينبغي أن يكون تعزيز قدرات التدريب في الاتحاد، على النحو المتوخى في القرار 48 (المراجع في أنطاليا، 2006) لهذا المؤتمر عاملاً مساهماً في استدامة الخبرات المطلوبة لتعزيز وظيفة تنفيذ المشاريع؛

*ب)* أن تعزيز الخبرات المتخصصة لدى مكتب تنمية الاتصالات في مجال تنفيذ المشاريع وإدارتها سيتطلب أيضاً تحسين المهارات في مجال تعبئة الموارد والتمويل؛

*ج)* استمرار الاتحاد في تنفيذ الميزنة القائمة على أساس النتائج (RBB) والإدارة القائمة على أساس النتائج (RBM)، لضمان توفير الموارد الكافية للأنشطة الجاري تنفيذها من أجل تحقيق النتائج المخطط لها؛

*د )* أن فعالية دور الاتحاد في تنفيذ المشاريع ستزيد من خلال التعاون الوثيق والتنسيق مع المنظمات المختصة على الصعيدين الإقليمي والدولي،

يقرر تكليف الأمين العام، بالتعاون الوثيق مع مدير مكتب تنمية الاتصالات

1 بتنفيذ استراتيجية تهدف إلى تعزيز وظيفة تنفيذ المشاريع، مع الأخذ في الحسبان الخبرات والدروس التي استفاد منها مكتب تنمية الاتصالات لتحديد المنهجيات المناسبة للتنفيذ، والوسائل الممكنة لتوفير التمويل، والشركاء الاستراتيجيين، بغية تنفيذ المبادرات الإقليمية؛

2 بمواصلة استعراض أفضل الممارسات المتبعة في منظومة الأمم المتحدة وفي منظمات خارج الأمم المتحدة في مجال التعاون التقني بقصد النهوض بهذه الممارسات عند عرض أنشطة التعاون التقني والمساعدة وتنظيمها وتنسيقها، وفقاً للرقم 118 من الدستور؛

3 بضمان الاتفاق حول أولويات التمويل ووسائله، قبل تنفيذ المبادرات، ما يقيم عملية تشاركية شاملة لجميع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية؛

4 بالعمل على تحديد الخبرات المتخصصة المطلوبة في مجال إدارة المشاريع وتنفيذها بالإضافة إلى مجال تعبئة الموارد والتمويل؛

5 بتشجيع المشاريع من كافة المصادر مع الأخذ في الحسبان تحقيق أهداف القطاع وفق ما اعتمده القرار 71 (المراجَع في بوسان، 2014)، وتعزيز مشاركة القطاعات العامة والخاصة والأكاديمية؛

6 بالتركيز على تنفيذ مشاريع كبيرة مع التفكير بدقة في تنفيذ مشاريع أصغر حجماً؛

7 بضمان تحديد حد أدنى مقداره 7 في المائة من تكاليف الدعم المرتبطة بتنفيذ المشاريع في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو ترتيبات التمويل الأخرى، كهدف لاستردادها، مع توفير بعض المرونة من أجل المفاوضات أثناء مناقشات التمويل؛

8 الاستمرار في دراسة النسبة المئوية للموارد الخاصة بتكاليف الدعم لهذه المشاريع بهدف زيادتها بغية الاستفادة منها لتحسين وظيفة التنفيذ؛

9 بتوظيف موظفين مؤهلين من داخل الاتحاد، أو من خارجه إذا ما اقتضت الضرورة، ضمن الحدود المالية التي تضعها مؤتمرات المندوبين المفوضين أو بموجب الموارد الخاصة بتكاليف الدعم لهذه المشاريع، بغية تعزيز قيام الاتحاد بمسؤوليته في تنظيم أنشطة التعاون والمساعدة التقنيين وتنسيقها وضمان استمرارية هذه الوظيفة واستدامتها؛

10 بالنهوض بالتعاون الوثيق مع مديري مكتب تقييس الاتصالات ومكتب الاتصالات الراديوية من أجل تنفيذ المبادرات الإقليمية؛

11 بإعداد تقارير سنوية إلى المجلس حول التقدم المنجز في تنفيذ الوظائف المحددة في الرقم 118 من الدستور وحول تنفيذ هذا القرار،

يقرر أيضاً

تعزيز وظيفة تنفيذ المشاريع طبقاً للرقم 118 من الدستور عند تقديم مساعدات التعاون التقني وعند تنفيذ المشاريع عن طريق:

’1‘ التعاون والتشارك مع المنظمات المختصة المعنية على الصعيدين الإقليمي والدولي، خاصة في المجالات التي يمكن للاتحاد أن يستفيد فيها من الخبرات المتخصصة، وتفادي الازدواجية واستمثال استغلال الموارد وزيادة فعالية مشاريع الاتحاد؛

’2‘ استغلال الخبراء المحليين والإقليميين عند تقديم وتنسيق أنشطة التعاون والمساعدة التقنية لتعظيم الموارد ولضمان الاستمرارية لما بعد فترة المشروع؛

’3‘ توفير أي مواد ذات صلة لأعضاء الاتحاد من تعاون تقني أو نشاط من أنشطة المساعدة بحيث يمكن استغلالها في جهود مستقبلية،

يكلف المجلس

بالنهوض بعملية تشاركية تشمل جميع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية لضمان الاتفاق حول أولويات التمويل ووسائله، قبل تنفيذ المبادرات، ما يقيم عملية تشاركية شاملة لجميع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية.

\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*

# IAP-44: مشروع قرار جديد "استعراض ال‍منهجيات ال‍حالية وبلورة رؤية مستقبلية بشأن مشاركة أعضاء القطاعات وال‍منتسبين والهيئات الأكادي‍مية في أنشطة الات‍حاد الدولي للاتصالات"

مقدمة:

ناقش المجلس، خلال دورته لعام 2014، موضوع مشاركة أعضاء القطاعات، والمنتسبين والهيئات الأكاديمية في أنشطة الاتحاد في الوقت الراهن وفي المستقبل.

وتعتقد لجنة البلدان الأمريكية للاتصالات (CITEL) أن مشاركة أعضاء القطاعات، والمنتسبين والهيئات الأكاديمية ضرورية لنجاح الاتحاد، وتبعاً لذلك تدعم اعتماد هذا القرار الجديد.

ADD IAP/34A1/44

مشـروع قـرار جديـد [IAP-10]

استعراض ال‍منهجيات ال‍حالية وبلورة رؤية مستقبلية بشأن مشاركة أعضاء القطاعات  
وال‍منتسبين والهيئات الأكادي‍مية في أنشطة الات‍حاد الدولي للاتصالات

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

إذ يقر

*أ )* بالقرار 152 (المراجَع في غوادالاخارا، 2010)، بشأن *تحسين الإدارة والمتابعة فيما يتعلق بمساهمة أعضاء القطاعات والمنتسبين في تحمل نفقات الاتحاد*، الذي قام بمراجعة الإجراءات المتعلقة بدفع الرسوم؛

*ب)* بالقرار 158 (المراجَع في غوادالاخارا، 2010)، بشأن *قضايا مالية ينظر فيها المجلس*، الذي كلف المجلس باستعراض النهج المتبع حالياً للانضمام إلى القطاعات، بما في ذلك إمكانية إدخال تعديلات على مجالات مثل هيكل الرسوم وفئات العضوية، ومن بينها جدوى الجمع بين أشكال المشاركة في القطاعات (أي شكل واحد للعضوية في الاتحاد يسري على القطاعات الثلاثة) وطلب من المجلس استعراض التقدم المحرز في التنفيذ والتوصية بتعديلات عند الاقتضاء؛

*ج)* بالقرار 169 (غوادالاخارا، 2010)، بشأن *السماح للهيئات الأكاديمية والجامعات ومؤسسات البحوث المرتبطة بها بالمشاركة في أعمال قطاعات الاتحاد الثلاثة*، الذي استحدث فئة المشاركة الجديدة هذه من باب التجربة وكلّف المجلس بإضافة أي شروط أو إجراءات إضافية إذا ارتأى ذلك وبرفع تقرير إلى مؤتمر المندوبين المفوضين القادم ليتخذ قراراً نهائياً بشأن هذه المشاركة؛

*د )* بالقرار 170 (غوادالاخارا، 2010)، بشأن *قبول أعضاء القطاعات من البلدان النامية للمشاركة في أعمال قطاعي الاتصالات الراديوية وتقييس الاتصالات في الاتحاد*، الذي أرسى هيكل رسوم مخفضة لتعزيز المشاركة في أنشطة هذين القطاعين،

وإذ يذكّر

بالقرار 1360، بشأن *دراسة المنهجيات الحالية لمشاركة أعضاء القطاعات والمنتسبين والهيئات الأكاديمية في أنشطة الاتحاد الدولي للاتصالات،* الذي اعتُمد أثناء دورة المجلس لعام 2013،

وإذ يضع في اعتباره

أن المجلس أحال في دورته لعام 2011 متابعة القرار 158 المتعلق بهذه المسائل إلى فريق العمل التابع للمجلس والمعني بالموارد المالية والبشرية (CWG‑FHR) كي يضع التوصيات اللازمة، وأن الفريق قام بدوره بمناقشة هذا الموضوع أثناء اجتماعاته في الفترة 2014‑2012 بما في ذلك مشاورة مفتوحة خاصة مع أعضاء القطاعات والمنتسبين والهيئات الأكاديمية،

وإذ يلاحظ

أن المجلس استناداً إلى معلومات مقدمة من فريق العمل التابع للمجلس والمعني بالموارد المالية والبشرية (CWG‑FHR) أوصى بأن ينفذ الاتحاد تغييرات لتبسيط عضوية القطاعات وجعلها أكثر إنصافاً وتحديثها، مع الحفاظ على الهيكل الحالي لعضوية القطاعات القائم على ثلاثة قطاعات، بما في ذلك المنتسبون والهيئات الأكاديمية،

يقرر تكليف المجلس

1 بتحليل تداعيات منهجيات التسعير المختلفة فيما يتعلق بأعضاء القطاعات والمنتسبين، من حيث المزايا والعيوب، والنظر في المنافع الإضافية بما فيها تمتع أعضاء القطاعات الثلاثة بوضع خاص؛

2 بدراسة الهيكل الحالي للعضوية فضلاً عما يتمتع به أعضاء القطاعات والمنتسبون والهيئات الأكاديمية من مزايا وحقوق المشاركة، وذلك بغرض ضمان الاتساق والعدل بين فئات العضوية؛

3 باستعراض التطبيق العملي لحقوق وواجبات أعضاء القطاعات وفقاً لما ينص عليه دستور الاتحاد واتفاقيته والقرار 14 (المراجَع في أنطاليا، 2006)، فضلاً عن ترتيبات مشاركة المنتسبين والهيئات الأكاديمية لضمان الاعتراف بهم على النحو الواجب في مؤتمرات الاتحاد وجمعياته وفي لجان الدراسات وفرق العمل والأفرقة الاستشارية والأنشطة الأخرى التي يضطلع بها؛

4 بإعداد مبادئ توجيهية ودورات تدريبية للرؤساء/نواب الرؤساء ومستشاري لجان الدراسات وغيرهم بشأن الترتيبات المتعلقة بشتى فئات العضوية والمشاركة، وذلك بعد إجراء الاستعراض المشار إليه في البند 3 أعلاه؛

5 بدراسة السبل التي تؤدي إلى زيادة مشاركة الكيانات غير الهادفة للربح المعنية بمسائل الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أعمال الاتحاد، بما في ذلك جدوى استحداث فئة جديدة للمشاركة وما يرتبط بها من حقوق وواجبات؛

6 باستعراض ممارسة إعفاء كيانات من رسوم العضوية (على أساس معايير منها المعاملة بالمثل)، وإجراء التغييرات اللازمة في معايير الأهلية؛

7 بوضع استراتيجية شاملة للتشاور مع الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات والمنتسبين والهيئات الأكاديمية وغيرهم حسب الاقتضاء، من أجل ضمان النظر في جميع الآراء بصورة دقيقة،

يكلف الأمين العام ومديري المكاتب الثلاثة

بتقديم الدعم اللازم إلى المجلس لضمان إتاحة الفرصة أمام جميع الأعضاء والمشاركين لتقديم تعليقاتهم بشأن هذه المبادرة،

يدعو الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات والمنتسبين والهيئات الأكاديمية

إلى المشاركة في المشاورات الجارية بشأن هذا الموضوع وتقديم التعليقات بصورة منتظمة.

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

1. 1 تشمل "البلدان النامية" أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. [↑](#footnote-ref-1)
2. 1 يمكن الاطلاع على هذا التقرير في: <http://www.internetsociety.org/localcontent/>. [↑](#footnote-ref-2)
3. "منظور المساواة بين الجنسين": تعميم مبدأ المساواة بين المرأة والرجل هو عملية تتمثل في تقييم النتائج المترتبة على أي مشروع فيما يخص المرأة والرجل بما في ذلك التشريع والسياسة العامة أو البرامج في جميع الميادين وعلى جميع المستويات. وهذا المبدأ عبارة عن استراتيجية ترمي إلى أن تكون الأمور التي تشغل بال المرأة والرجل على حد سواء وخبراتهما جزءاً لا يتجزأ من عمليات التصميم والتنفيذ والمراقبة والتقييم، بحيث يستفيد كل من المرأة والرجل من هذه العمليات على قدم المساواة، وكي يوضع حد للظروف المناوئة لهذه المساواة. والهدف أولاً وأخيراً هو تحقيق المساواة بين المرأة والرجل. (المصدر: تقرير اللجنة المشتركة بين الوكالات عن المرأة والمساواة بين الجنسين، الدورة الثالثة، نيويورك، 27‑25 فبراير 1998). [↑](#footnote-ref-3)
4. 1 يجوز، عند الضرورة، تطبيق مفهوم الأنشطة المقررة غير الممولة كوسيلة لتسليط الأضواء على عدد من الأنشطة المنفذة ضمن برنامج العمل الشامل الذي قررته الهيئات الرئاسية للاتحاد، فضلاً عن أنشطة الدعم التي تُعتبر ضرورية لتنفيذ الأنشطة المقررة لكن التي لا يمكن إنجازها ضمن الحدود المالية التي حددها مؤتمر المندوبين المفوضين. ويمكن أن يؤذَن للأمين العام بتحمل نفقات بشأن هذه الأنشطة شريطة تحقيق وفورات أو توليد إيرادات إضافية. [↑](#footnote-ref-5)
5. 1 وتشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. [↑](#footnote-ref-6)
6. 2 إفريقيا، الأمريكتان، الدول العربية، آسيا والمحيط الهادئ، كومنولث الدول المستقلة، أوروبا. [↑](#footnote-ref-7)
7. 2 ينبغي ألاّ يمنع المعيار المذكور في هذه الفقرة أي نائب رئيس لفريق استشاري معين أو للجنة معينة من لجان الدراسات من شغل منصب الرئيس أو نائب الرئيس لفرقة عمل أو منصب المقرر أو مساعد المقرر لأي فريق ضمن ولاية هذا الفريق أو هذه اللجنة التابعين للقطاع. [↑](#footnote-ref-9)
8. 1 لجنة النطاق العريض (2013): حالة النطاق العريض في عام 2013: تعميم النطاق العريض. [↑](#footnote-ref-10)
9. قررت إدارة الاتحاد تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة 2015-2012 اعتباراً من 2011، بالبدء في تقييم أنشطة الاتحاد والإبلاغ عنها وفقاً لهيكل الخطة الجديدة. [↑](#footnote-ref-11)
10. تقرير شركة إريكسون عن تنقلية الحركة. [↑](#footnote-ref-12)
11. التوقعات الفصلية لبيانات الخدمات المتنقلة لشركة Pyramid Research، فبراير 2013 [↑](#footnote-ref-13)
12. Emeka Obiodu and Jeremy Green (2012): The Future of Voice, OVUM [↑](#footnote-ref-14)
13. Saul Berman, Lynn Kesterson-Townes, Anthony Marshall and Robini Srivathsa (2012): The power of Cloud: Driving business model innovation. IBM Global Business Services. [↑](#footnote-ref-15)
14. الاتحاد ومؤشر شركة سيسكو بشأن إقامة الشبكات البصرية (VNI). [↑](#footnote-ref-16)
15. مؤشر شركة سيسكو بشأن إقامة الشبكات البصرية: التوقعات والمنهجية، 2016-2011. [↑](#footnote-ref-17)
16. المصادر: McKinsey Global Institute، Twitter، Cisco، Gartner، EMC، SAS، IBM، MEPTEC، QAS. [↑](#footnote-ref-18)
17. مؤشر شركة سيسكو بشأن إقامة الشبكات البصرية: التوقعات والمنهجية، 2016-2011. [↑](#footnote-ref-19)
18. التعريف من غارتنر. [↑](#footnote-ref-20)
19. المصادر: McKinsey Global Institute، Twitter، Cisco، Gartner، EMC، SAS، IBM، MEPTEC، QAS. [↑](#footnote-ref-21)
20. منظمة التجارة العالمية (2013): تقرير التجارة العالمية 2013. [↑](#footnote-ref-22)
21. Qiang (2009) على النحو المشار إليه في World Bank (2009): Information and Communications for Development 2009 [↑](#footnote-ref-23)
22. McKinsey Global Institute (2013): “Disruptive technologies: Advances that will transform life, business, and the global economy” [↑](#footnote-ref-24)
23. المرجع نفسه. [↑](#footnote-ref-25)
24. لجنة النطاق العريض (2013): حالة النطاق العريض في عام 2013: تعميم النطاق العريض. [↑](#footnote-ref-26)
25. GSMA/PwC (2012): Touching Lives through Mobile Health: Assessment of the Global Market Opportunity [↑](#footnote-ref-27)
26. McKinsey & Company (2009): Mobile broadband for the masses [↑](#footnote-ref-28)
27. لجنة النطاق العريض (2012): جسر النطاق العريض: ربط تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالعمل المناخي من أجل اقتصاد منخفض الكربون. [↑](#footnote-ref-29)
28. GSMA/Cherie Blair Foundation for Women (2010) [↑](#footnote-ref-30)
29. لجنة النطاق العريض (2013): حالة النطاق العريض في عام 2013: تعميم النطاق العريض. [↑](#footnote-ref-31)
30. الاتحاد (2013): وقائع وأرقام عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. [↑](#footnote-ref-32)
31. شركة إنتل، تقرير "المرأة والويب"، يناير 2013. [↑](#footnote-ref-33)
32. تقرير تجميعي عن مشاورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دعماً للاجتماع الرفيع المستوى بشأن الإعاقة والتنمية في الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة (2013): إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق إطار إنمائي يشمل الإعاقة. [↑](#footnote-ref-34)
33. McAfee, Center for Strategic and International Studies (2013): The economic impact of cybercrime and cyber espionage, July 2013 [↑](#footnote-ref-35)
34. World Economic Forum in collaboration with McKinsey & Company: Risk and Responsibility in a Hyperconnected World, January 2014 [↑](#footnote-ref-36)
35. Symantec Intelligence Report: January 2013 [↑](#footnote-ref-37)
36. World Economic Forum in collaboration with McKinsey & Company: Risk and Responsibility in a Hyperconnected World, January 2014 [↑](#footnote-ref-38)
37. الاتحاد (2013): قياس مجتمع المعلومات لعام 2013. [↑](#footnote-ref-39)
38. Consumer Reports Magazine survey June 2011 [↑](#footnote-ref-40)
39. Teen Online & Wireless Safety Survey: Cyberbullying, Sexting and Parental Controls. Cox Communications Teen Online and Wireless Safety Survey in Partnership with the National Center for Missing and Exploited Children, 2009. [↑](#footnote-ref-41)
40. National Cyber Security Alliance (NCSA)-MacAfee Online Safety Study, 2011 [↑](#footnote-ref-42)
41. SMART 2020: Enabling the low carbon economy in the information age [↑](#footnote-ref-43)
42. International Energy Agency: Powering down to save energy need not be a turn-off, January 2013 [↑](#footnote-ref-44)
43. McKinsey Global Institute (2013): Disruptive technologies: Advances that will transform life, business, and the global economy [↑](#footnote-ref-45)
44. تشمل الأمثلة خطة شيلي الرقمية لعام 2004، والخطة الرقمية في الجمهورية التشيكية لعام 2011، واستراتيجية إكوادور الرقمية 2.0 لعام 2011، والخطة الرقمية في فرنسا لعام 2010، والخطة الرقمية في غابون لعام 2011، والاستراتيجية الرقمية في اليونان لعام 2006، وخطة عمل التجديد الرقمي في هنغاريا لعام 2010، والخطة الرقمية في إيطاليا لعام 2010، والخطة الرقمية في المكسيك لعام 2011، واستراتيجية عُمان الرقمية، وخطة المملكة المتحدة لعام 2005، والخطة الرقمية في أوروغواي للفترة 2010-2008. [↑](#footnote-ref-46)
45. الاتحاد (2012): اتجاهات الإصلاح في الاتصالات لعام 2012: التنظيم الذكي لعالم النطاق العريض. [↑](#footnote-ref-47)
46. الاتحاد (2013): التنظيم وحماية المستهلك في بيئة متقاربة. [↑](#footnote-ref-48)
47. The World Bank Group (2012): ICT for Greater Development Impact, Sector Strategy [↑](#footnote-ref-49)
48. ينبغي أن تصل تكلفة خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى %60 من معدلاتها في 2012. [↑](#footnote-ref-50)
49. تكلفة خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مقارنة بمعدلاتها في 2012. [↑](#footnote-ref-51)
50. نظراً للقيود على البيانات، تؤخذ التغطية الحالية لإشارات النطاق العريض المتنقل في الاعتبار عند تحديد هذا الهدف. [↑](#footnote-ref-52)
51. يجري تجميع البيانات من خلال المؤشر العالمي للأمن السيبراني (GCI). [↑](#footnote-ref-53)
52. خلافاً لإطار المقاصد، يحتاج هذا المقصد أن يناقش في لجنة الدراسات 5 لقطاع تقييس الاتصالات بالاتحاد. [↑](#footnote-ref-54)
53. خلافاً لإطار المقاصد، يحتاج هذا المقصد أن يناقش في لجنة الدراسات المعنية بالاتحاد. [↑](#footnote-ref-55)
54. الهدف 1.4 من الأهداف النوعية. [↑](#footnote-ref-56)
55. الهدف 2.4 من الأهداف النوعية. [↑](#footnote-ref-57)
56. توضح الأطر وعلامات 🗸 الروابط الأولية والثانوية بالأهداف. [↑](#footnote-ref-58)
57. تشير النتيجة إلى السلة الفرعية لأسعار النطاق العريض المتنقل لسلة أسعار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (IPB) الخاصة بالاتحاد. وللحصول على مزيد من المعلومات يرجى الرجوع إلى تقرير الاتحاد (2013): قياس مجتمع المعلومات لعام 2013، المتاح في الموقع التالي: <http://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Documents/publications/mis2013/MIS2013_without_Annex_4.pdf>. [↑](#footnote-ref-59)
58. يرد تفصيل نواتج قطاع تنمية الاتصالات وإطار التنفيذ في خطة عمل دبي التي أقرها المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام (WTDC-14) 2014. [↑](#footnote-ref-60)
59. الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة هم السكان الأصليون، والأشخاص ذوي الإعاقة بما في ذلك الإعاقات المرتبطة بالعمر والشباب والنساء والفتيات. [↑](#footnote-ref-61)
60. رهناً بقرار من الأمم المتحدة باستمرار المبادرة. [↑](#footnote-ref-62)
61. 1 بما فيها مؤسسة الإنترنت لتخصيص الأسماء والأرقام (ICANN) وسجلات الإنترنت الإقليمية (RIR) وفريق مهام هندسة الإنترنت (IETF) وجمعية الإنترنت (ISOC) واتحاد الشبكة العالمية (W3C)، على سبيل المثال لا الحصر، وعلى أساس المعاملة بالمثل. [↑](#footnote-ref-63)
62. 1 وتشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. [↑](#footnote-ref-64)
63. 2 تشمل هذه الكتيبات كتيبات قطاع الاتصالات الراديوية بشأن الإدارة الوطنية للطيف، وبشأن التقنيات المستعينة بالحاسوب في إدارة الطيف، وبشأن مراقبة الطيف. [↑](#footnote-ref-65)
64. 3 تعريف "سعر السوق": هو السعر الذي تحدده شعبة المبيعات والتسويق ويوضع لتعظيم الإيرادات بدون أن يكون سعراً مرتفعاً لدرجة تثبط البيع. [↑](#footnote-ref-66)
65. 1 <http://www.bbc.com/news/technology-27935972> [↑](#footnote-ref-67)
66. 1 تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. [↑](#footnote-ref-68)
67. 1 وتشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. [↑](#footnote-ref-72)